

الديمقراطية

على الطريقة التركية

- ١ -


المشروع الوطني للترجمة
العلوم الإنسانية



الديمقراطية

على الطريقة التركية

تأليف: د. شيخموس كوزال

ترجمة: وسام حبيب سلامة

الهيئة العامة السورية للكتاب

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة - دمشق ٢٠٢٢م

العنوان الأصلي للكتاب:

Türk usulü demokrasi

الكاتب: Şehmus Güzel

الناشر: Doruk,1997

المترجم: وسام حبيب سلامة

الآراء والمواقف الواردة في الكتاب هي آراءُ المؤلِّفِ ومواقِفُهُ ولا تعبِّر **(**بالضرورةِ**)** عن آراء الهيئة العامة السورية للكتاب ومواقفها**.**



مقدمة المترجم

ثمة مراحل صعبة ومعقدة مرت بها الجمهوريّة التركيّة منذ تأسيسها وحتى مراحل متقدمة من عملية التأسيس هذه، حيث حاولت الحكومات المتعاقبة فرض نفسها بنمطٍ ديمقراطي خاص بها، غير أنَّ كبش الفدا في الجمهورية التركيّة كان (اليسار والشعب الكردي). وقد مارست تلك الحكومات كافة أشكال القمع والعنف العنصرية والفاشيّة والديكتاتوريّة ضدَّ معارضيها كي تتمكن من تثبيت أقدامها وفرض سياساتها، واعتمدت في ذلك على أجهزتها الأمنيّة والشرطيّة وفرقها الخاصة وتنظيماتها السريّة ولم تتوان تلك الحكومات عن استخدام أساليب جنونية لإسكات الأصوات المدافعة عن حقوقها وحقوق بلدها، والرافضة لانسياق تركيا خلف المعاهدات والأحلاف التي ستجعل تركيا في النهاية على شفير الهاوية وأداةً مُسلّطة على الدُّول الأخرى وتُحركها قوىً أخرى كيفما كان.

وفي هذا الكتاب، إضاءاتٌ هامة على مراحل حساسة في تاريخ الجمهورية التركية وخصوصاً في فترة الأربعينات والخمسينيّات والستينيّات التي ارتفعت فيها أصوات المثقفين على اختلاف انتماءاتهم وميولهم السياسيّة، ولعب المثقفون دوراً أساسياً في التنبيه إلى أخطاء حكوماتهم وممارساتها التي لا تصبُّ في مصلحة الجمهورية التركيّة.



مُقَدِّمَة

يفضل القائمون على الأعمال المتعلقة بالحياة السياسية أو التاريخ السِّياسيّ للجمهوريّة التركيّة دراسة هذه المرحلة التي قوامها ثلاثةٌ وسبعونَ عاماً ومناقشتها من خلال تقسيمها إلى عدّة مراحل. وهذا الأمر ضروري إلى حدٍّ كبير من الناحيّة العلميّة وهمومهِ المشابهة. لكن نتيجة لتقسيم المرحلة إلى عدّة فترات، فإنَّ التّاريخ يضيعُ إلى حدٍّ ما بين السنوات الأولى للجمهورية التركيّة، وحكومة الحزب الواحد، و"التجارب الديمقراطيّة ذات التّعدّديّة الحزبيّة"، و"الانتقال إلى الديمقراطيّة ذات التعدّديّة الحزبيّة"، ومرحلة الحزب الديمقراطي والأقسام المشابهة الأخرى، لأنهُ من الممكن ألّا يخطرَ على بال أحد فيما إذا كان هناك استمرارية للجمهورية التركيّة أم لا خلال تجاربها وعاداتها وموروثها التاريخي. نعم هذا سؤال ينبغي طرحهُ: ماهي أنواع الاستمرارية الخاصة بدولة الجمهورية التركيّة؟ فإذا أردنا في الواقع تلخيص الموضوع بالصّيغة المعهودة: فإن سياسة العنف ضدّ اليسار وضدّ الشعوب الرّاغبة بالحفاظ على خصائصها، أي الرافضة للاندماج، هي واحدةٌ من تلك السياسات. فرغبةُ السياسة التركيّة عبر التاريخ كانت موجّهة نحو الإطباق على اليسار. إذ مارست الحكومة التركيّة سياسةَ العنف ضدّ الشعب الكردي قدرَ ما تستطيع ، ووصلَ الأمر إلى حدٍّ القتل والمجازر.

فاليسار والشعب الكردي هم "كبش فدا" دولة الجمهورية التركيّة. إذ اعتُمِدَ على الجيش وجهاز الشّرطة التركي لهذه الأغراض. حتى إنَّ جهازيّ الشرطة والجيش قد نُظِّما لهذا الغرض، "فالديمقراطية ذات التّعدّديّة الحزبيّة" على النّمط التركي كانت الإطباق على اليسار. وأُسْكِتَتْ أصوات الشعب الكردي والشعوب الأخرى بالعنف. فهذه العادات والتقاليد والمواقف هيَ العوامل المُحدِّدة للممارسات العنصريّة والفاشية، والممارسات الدّولتيّة الدّيكتاتوريّة إلى حدٍّ كبير في الحياة السياسية التركيّة. لكنَّ العلماء والصحفيّين والمثقّفين والكثيرِ من الناس، لا يريدون رؤية هذا الوجهِ للسياسة التركيّة. وتجنّبوا التعامل مع التّوجهات والممارسات الفاشية في تركيا من خلال إطلاق أسمائها عليها كما هي. كما تغاضوا عن البُعد الذي اتّخذتهُ العنصريّةُ الرسميّة و المدنيّة واستبداديّة الدّولة.

هل هناكَ خطرٌ فاشيٌ في تركيا اليوم؟ وإلى أيِّ المراحل تعودُ أصول الفاشيّة للدّولةِ العنصريّة الدّيكتاتوريّة في تركيا؟ لماذا وكيف خططت "تانسو تشيلار" لتكونَ شريكاً مع "ألب أصلان توركش"؟

هل نعلم شيئاً عن الممارسات العنصريّة التركيّة في التاريخ السياسي القريب؟

الأسئلةُ كثيرة. وأعتقد أنَّ هذا البحث سيكونُ مفيداً للإجابةِ عن قسمٍ من تلكَ الأسئلة.

يُرَكَّزُ اليوم على تنظيم ثنائي "الدولة - الشرطة" في تركيا. وهذهِ ليست فرضيّةً سياسيّة وعلميّةً فقط. وبمقدورنا إثبات ذلك بالمُعطيات الملموسة. وها هوَ أحدُ الأمثلة: اليوم عدد عناصر الشُّرطة في تركيا قد تجاوز

المئتي ألف عنصر. ويوجد في مدينة إِسطنبول فقط ثلاثون ألفَ شرطي. وإذا أجرينا بعض الحسابات، فسنجدُ أنَّ هناكَ شرطياً مقابلَ كلِّ ثلاثمئة شخص وسطياً. فأين يمكن رؤيةُ مثل هذا الوضع؟ وعمّا قريب سيكون هناكَ شرطيٌّ مقابلَ كلِّ ثلاثة أشخاص تقريباً.

وإذا ما أضفنا عناصرَ الفرقِ الخاصّة والعناصر المسلّحة المشابهة الأخرى إلى تعداد عناصر الشُّرطة، فسترتفع الأعدادُ كثيراً. و هكذا سيكون هناكَ "موظّفٌ" مُسَلَّح لكلِّ مئة شخص. ونعلمُ جيداً أنَّ الوضعَ أكثرُ سوءاً في مناطقَ أُخرى من البلاد. فحتّى القرى والمزارع والمناطق وحتى مقابرها في البلاد محاطةٌ بالعناصر المسلّحة، إضافةً إلى "المخبرين" و"حرّاس القرى". فهل رأيتم دولةً بوليسيّة أكثر من ذلك؟ وهل شاهدتم أو سمعتم بذلك من قبل؟

وإذا لم نحسب أعدادَ الأطفال والشّيوخ من ضمنِ التّعداد السّكّاني في تركيا اليوم، فسيكون هناكَ شرطيٌّ لكلِّ أربعين أو خمسين شخصاً بالغاً.

من ناحيةٍ أخرى، تمَّ تحويلُ عناصر الشُرطة إلى "قائمة العناصر الخاصّة بامتياز" من خلال القرارات المُتَّخَذَة والقوانينِ المطروحة خلال السّنوات العشرين الأخيرة: إذ حُدِّثَتْ أسلحتهم وعتادهم وتجهيزاتهم. وكذلكَ توسيع "صلاحيّاتهم" من خلال القوانين الجديدة. وتحوَّل جهاز الشُّرطة إلى مؤسّسةٍ مكوّنةٍ من عناصر مسلّحة خطيرة تهدّدُ مستقبل البلاد إلى حدٍّ كبيرٍ، من خلال الآلاف من الممارسات غير الشرعيّة ابتداءً من الرّشوةِ وانتهاءً بقتل الناس، متجاهلين بذلك كلّ القوانين والضّرب بها عرضَ الحائط.

إن ترشيحَ "تانسو تشيلار" عن حزبها في انتخابات ٢٤ كانون الأول /١٩٩٥، يدعوني فيما يلي للتّدقيق في ماضي الشرطيّين المُنتَخَبين وأسمائهم. فعندما ندرك كلّ ذلك، يتضحُ لنا أَنَّ "تانسو تشيلار" سعت لتأسيس حكومةٍ شرطيّةٍ في البلاد من خلال التّعيينات الوزارية في حكومتها عند تشكيلِ هذه الحكومة، وتعيين موظّفيها في المجلس وتأهيل كوادرَ مسلّحة تابعة للحكومة مقابلَ "الجيش/القوات المسلحة التركيّة" في تركيا بالاعتماد على النّموذج الأمريكي. ولهذا السبب أتحدثُ عن /الدّولة الشرطيّة/. وضمن هذه السيرورة ستهيمن البيروقراطية[1] الإدارية الموجودة في الحكومة على اعتبارها "طغمة" من عناصر الشّرطة والأمن وجهاز الاستخبارات التركي الذينَ تخرّجوا من كليّةِ العلوم السياسيّة الحالية. لقد سادت "الطغمة البيروقراطية" التي درج عنها في السنوات الماضية نوع من الفكاهة "الطغمة البيروقراطية كادحة" وها هيَ على وشكِ أن تتحقّق في هذه الأيام. وهذه الطغمة بمواصفاتٍ شرطيّة، وليست بمواصفاتٍ عسكريّة. لكنها من المجموعات المسلّحةِ أيضاً. و نعلم أن ذلك أدَّى إلى الغَيرة مِنها داخلَ أوساط الجيش. علاوةً على ذلك فقد انعكست على الصحافة حالةُ عدم الرّضا داخل أوساطِ الجيش بسبب المظاهرةِ الصّاخبةِ التي قامَ بها عناصر الشّرطة على خلفيّةِ اعتزال " محمد آغار" لمنصبهِ الذي استقالَ من مديرية الأمن العام من أجلِ التّرشُّح كنائب عن "حزب الطريق القويم".

---

(١) يقسم المجتمع العثماني و كذلك التركي إلى ثلاثة أقسام: الملكية و هي الطبقة العليا من المجتمع المدني الموجودين في قيادة الدولة. القلمية وهي الطاقات العلمية أو أصحاب الدفتر والقلم. والسيفية وهي الطبقة العسكرية. (المترجم).

إنَّ ما يكشفُ لنا عن خطر تشكيل حكومة كونترغريللا، هو تعاون "تانسو تشيلار" معَ "ألب أصلان توركش"، وحالة النائب العام في محكمة أمن الدولة "نصرت ديمريل" الذي انضمَّ في هذه الأثناء إلى "حزب الحركة القومية" الذي رُشِّحَ كنائبٍ في انتخابات ٢٥ كانون الأول ١٩٩٥ ولم يتم انتخابه، وأخيراً الوزارات الشرطيّة في حكومةٍ ائتلافيَّة سيتمُّ تشكيلها. وهذه الحكومةُ تعني في الوقت نفسه الاستيلاء على الدولة من قِبَلِ المهوسين بدولةٍ ديكتاتوريّةٍ وفاشيّة ومن قِبَلِ أصحاب النّزعةِ العنصريّة في سنوات الأربعينيّات والستينيّات والسبعينيّات، وباختصار الاستيلاء على الحكومة من قِبَلِ مجموعةٍ متآمرة و نعلمُ أنهُ قد تمَّ الحصول على النّماذج والمقترحات من الولايات المتّحدة. وينبغي أن نضيفَ هنا إلى أنَّ "خيري كوزاكجي أوغلو" و"نجدت منذر" وأمثالهما من الأصول الشّركسيّة كانَ لديهم نزعة انتقامية إزاءَ الأكراد، يعني نزعة انتقاميّة بسبب عقدة النقص لديهم إزاءَ شعبٍ رافضٍ للاندماج بعدَ أن فُرِضَ عليه كما فُرِضَ عليهم. وبناءً على الأوامر والمقترحات الصّادرة عن الولايات المتحدة ووكالة الاستخبارات المركزية اللّذَينِ يتابعان هذا الوضع، عَمِلَ "حزب الطريق القويم" مع "حزب الحركة القوميّة" على استغلالِ عُقد النقص الموجودة لدى الشعوب الأخرى وإظهار تلك الشعوب على أنّها من "الغالبية و ليس من الأقليّات"، وذلك من أجل استخدام تلكَ الشعوب ضدَّ الأكراد وضدَّ من يخطّطون للمَلَكيَّة أكثرَ من الملكِ نفسه. وأصرَّ الحزبان على ذلك. وأصبحَ الوضع على هذه الصّورة في بُنى الدُّول الأخرى أيضاً وليسَ في تركيا فقط. من ناحيةٍ أخرى وضعت دولةُ الجمهوريّة التركيّة بعض الأكرادَ في السّلطة للعرض كما الدُّول الأخرى. ولا ضرورة هنا لِذِكر أسمائِهم. لأنَّ الكل يعرفُهُم.

يمكننا البدء بالبحث في موضوع حكومة- الكونترا المُراد تشكيلها وظاهرة الدّولة الشّرطيّة من خلال بعض المعلومات التاريخية المتوفرة: وعلينا أولاً أن نضعَ تعريفاً للنزعةِ العنصريّة.

*   *   *

الأمة - الدولة التركيّة والنّزعة العنصريّة

هناك اتّجاهان واضحان للسُّلطة الديكتاتوريّة والفاشيّة والعنصريّة في دولة الجمهورية التركيّة:

١- النّزعة العنصريّة المدنيّة: هناكَ رغبةٌ للدولة بإيجاد حكومةٍ ديكتاتوريّةٍ وفاشيّة وعنصريّة تعبِّرُ عنها بين الناس والجمعيات والأحزاب والتنظيمات الأخرى، فيما عدا المؤسسات التي تمثّلُ الدولة. والأمثلةُ على ذلك معروفة في المراحل التاريخية الأخرى. ونلاحظ أنَّ التّشكيلات الأولى للقادة حتى يومنا هذا، تتوازى مع التقدّم العسكريّ لألمانيا النازيّة أثناءَ الحرب وقبلَ الحرب الثّانية مباشرةً. وأكثر المعروفين بنزعتهم العنصريّة خلال المرحلة هم "الطّورانيون" في سنوات الأربعينيّات. فالرئيس العام للحزب الفاشيّ الصّغير المُسمّى الآن "الحركة القومية" "ألب أصلان توركش" هو ضابطٌ مارسَ نشاطاته ضمنَ هذه التّكتّلات خلالَ تلكَ السّنوات.

٢- فاشيّة الدّولة وديكتاتوريتها وعنصريتها: انكشفت هذه الأمور منذ أعوام العشرينيّات، وأصبحت أكثرَ وضوحاً وبأساليب مختلفة مع إعلان تأسيس الجمهوريّة في العام ١٩٢٣. حتى أنَّهُ تمَّ إقحام هذه "الإيديولوجيا" "تحت مُسمَّى الكماليّة". وإذا ما تطرّقنا إلى بعضٍ من تطبيقات هذه الإيديولوجيا،

فسنلاحظُ أن الأحكام العُرفيّة تشغلُ حيّزاً واسعاً من تاريخ الجمهورية مثل: الوصاية المفروضة على المعارضة الاجتماعية والحركة العمّاليّة، القمع والمراقبة، ملاحقة اليساريّين والشّيوعيّين، والتّحريض عليهم واعتقالهم في فتراتٍ مُنَظَّمَة، مواصلة الضّغط والقمع بلا توقُّف، وأخيراً إطلاق التّهديد وارتكاب المجازر... أمّا الظاهرةُ الأهمّ التي تشير بشكلٍ أكثر وضوحاً إلى المزايا الفاشيّة والديكتاتوريّة والعنصريّة للجمهوريّة التركيّة، فهي سياسةُ الدَّمج التي طبّقتها ضدَّ جميع الشعوب، ولاسيَّما ضدَّ الشّعب الكرديّ الرّاغبِ بالحفاظ على هويتّهِ القوميّة مهما كانَ الثّمن. لا أريدُ هنا تكرار الحديث لأنّني بحثتُ في هذا الموضوع في كتابي المُسَمَّى "الأمّةُ – الدّولة"، وبالتّحديد في قسم من هذا الكتاب الذي حمَلَ عنوان "إنشاء الأمة - الدولة التركيّة". لكنْ كلُّ ما أريدُ أنْ أَقولَه: هو أنَّ "الأمّةَ – الدّولةَ التركيّة" قد تجاوزت بمراحل "اليعاقبة" الفرنسيّين الذينَ اقتدت بهم. وعَمِلَتْ على إخفاءِ وجهها الفاشيِّ والديكتاتوريّ والعِرقيِّ بقناع "القوميّةِ التركيّة". وكانَ من نتائج ذلك هو الاعتراف بعدَم وجود "النزعة العنصريّة" في تركيا، وذلك من قِبَلِ بعض العلماءِ الذين قدّموا أنفسهم على أنهم ماركسيّون. لماذا؟ لأن القوميّةَ التركيّة أَعمَتْ أبصارهم أولاً . ولم يتمكنّوا من رؤية ما يحدث في تركيا ثانياً، لأنهم أخذوا تعريف العنصريّة من الغرب، ولأنّهم كانوا سُذَّجاً بسبب اعتقادهم أنّ الممارسات العِرقيّة بقيت محدودةً بما يجري حيالَ اليَهودِ والسُّود. يمكن أن تكونَ النزعةُ العنصريّة موجَّهَة ضدَّ اليهود والسُّود فقط إذا ما توقّفنا عند رأي هؤلاء العلماء: فَبِرَأيهم، لقد انخفضَ عدد اليهود في تركيا. واضطرّ الباقون لِتتريك عاداتهم وأسمائِهم. يعني توصّلوا إلى نتيجةٍ مفادها أنهُ لا وجودَ لنزعةٍ عنصريّةٍ حيالَ اليهود. و

عندما نصلُ إلى موضوع السُّود، فإنهُ لا يمكن أن يكونَ وارداً وجود نزعة عنصريّة لأنهُ لا وجودَ أساساً لأصحابِ البشرة السّوداء في تركيا.

يا للجهل:

يُمكن أن تُمارسَ النّزعة العنصريّة ضدَّ كلّ الشعوب، وليسَ ضدَّ اليهود والسُّودِ فقط كتجدُّدِ ظهور النّزعة العنصريّة ضدَّ الأتراك وجميع الأجانب في ألمانيا خلالِ السنوات الأخيرة. ينبغي في هذه الحالة وضع تعريف للنّزعةِ العنصريّة: فالنّزعةُ العنصريّةِ هي حالةٌ من الهراء تقولُ إنَّ البشرَ من أعراقٍ مختلفة، ويوجدُ ترتيبٌ هرميٌّ وطَبيعيٌّ بين الأعراق، وتدافعُ عن سيادة "العِرْقِ المتفوّق" على الأعراقِ الأخرى. ويشيرُ العنصريّون إلى ضرورةِ فصلِ الأعراقِ بعضها عن بعضٍ داخلَ دولةٍ ما.

وينبغي أيضاً وضع تعريفٍ للعِداءِ الأجنبي من أجلِ فهم هذا الموضوع جيداً: فالعِداءُ الأَجنبيُّ مختلفٌ عن النّزعةِ العنصريّة وقادمٌ من خارج الدولة، وهو ضدُّ كلِّ شخص وكلِّ شيءٍ مختلفٍ عنهُ. ويسعى لإزالة كل هذا الاختلاف.

فإذا ما أردنا أن نضرب مثالاً داخل حدودِ دولةٍ ما سنقول: إنَّهُ يمكن لشخصٍ من أحد الأعراق أن يتحمَّل إلى حدٍّ ما ويقبلَ بنتيجةِ سيادةِ "العِرْق المتفوّق" على العِرْقِ الآخر. على كلّ حال، فإن العدو الأَجنبيّ سيسعى لطردِ الأجانب من وطنهم وبيوتهم على الفور. وما الكتابات على الجدران وصيحات الألمان "اطردوا الأتراك!" إلا رمزٌ واضحٌ للعِداءِ الأجنبيّ. بالمقابل فإن الصّيحات المتواصلة في تركيا خلال الأشهر الأخيرة: إمّا أن تُحبُّوا! وإمّا أن تغادروا!" تحملُ نفسَ الرّمزيّةِ أيضاً.

ثمّ من الضروري أن نضيفَ ما يلي: وهو أَنَّهُ يمكن لنفسِ الشخص أن يعيشَ حالة الهراء تلك، فيشعرُ في شخصيّتِهِ أَنَّهُ عنصريٌّ ضدَّ بعض الأمم والشعوب، وأنّهم عدوٌّ أجنبي ضدَّ البعض الآخر. فعلى سبيل المثال، إذا ما أرادَ نازيٌّ في ألمانيا مغادرة الأتراكِ لوطنهِ، فإنَّهُ لن يتدخَّل في أمور شخصٍ مسيحيٍّ قادمٍ من أفريقيا إلى ألمانيا بهدف ممارسةِ الأعمالِ الوضيعةِ في وطنهِ بصفتهِ "العِرْق الوضيع" لكنَّ ذلك لا يعني أبداً أنهُ ليسَ عنصريّاً / عدواً للأجنبي.

فإذا ما عُدْنا إلى تركيا: فإنَّ التركيَّ الذي يحملُ النَّزعَةَ العنصريّة، إما أنْ يسمحَ للكرديِّ والعربيِّ بالاستقرارِ في وطنهِ بشرط" تتريكهما"، وإما أن يطلبَ منهما بإصرار "مغَادرة هذا الوطن العزيز فوراً".

وهذا هو مفهوم الهراء الذي ذكرناهُ سابقاً. فمنذُ تأسيس الجمهورية في تركيا، كانَ هناك سعيٌّ حثيث من أجل تتريك جميع الشعوب وإجبارهم على نسيان لغاتهم وثقافاتهم وعاداتهم وتقاليدهم. فمن نجح في ذلك فهو مواطنٌ جيد. والآخرون سيّئون، ولذلك حُشِدَتْ المواقف ضد الأكراد بصفتهم عنصريّين من ناحية، وأجانب من ناحيةٍ أخرى.

وأريدُ هنا التنويهَ إلى أمرٍ يثبتُ أنَّ ما قلتُه عن ممارسات الدَّولة القمعيّة بحق الأكراد منذ العشرينيّات (مع تركِ العهد العثماني جانباً في الوقت الحالي): فسببُ المجازر ليسَ تمرّدُ الأكراد، بل لكونهم أكراداً. فكان الهدف، إمّا القضاء عليهم لأنهم يريدون البقاء كأكراد، وإمّا أن يكونَ الأكرادُ محلَّ الثّقةِ و الرضا عنهم إذا قالوا "نحن أتراكٌ" و الأجمل أن يقولوا "نحنُ حقاً أتراكُ الجبال"[1]!.

---

(١) تشير أطروحة العرقية التركيّة الطورانية إلى أن الأتراك قسمان: قسم يطلق عليه اسم أتراك المدن، وهم الأتراك . وقسم آخر هم أتراك الجبال، ويطلق عليهم اسم أكراد. (المترجم).

علماً أنه يوجد هذا النوع من الأكراد. إذ تولّى هؤلاء مناصبَ متعدّدة ومن ضمنها الوزارات وكلّ المناصب مفتوحة أمامهم بما في ذلك نوّاب رئيس الوزراء، والرئيس العام للحزب المؤسِّس للجمهورية التركيّة[١]. لكنَّ واجهة الأكراد هؤلاء، بلا فاعليةٍ أو تأثير.

وفي الوقت الذي أضعُ فيه النقاطَ على الحروف في هذا القسم، أريدُ توضيحَ ما يلي: وهوَ أَنَّ الإنسانيةَ من أصلٍ واحد. والبشرُ لا ينقسمونَ إلى عدَّةِ "أعراق"، مثلما زعمَ بعض العنصريّين والقوميّين، لأننا جميعاً من الأصل نَفسه. فكلمة "العِرْق" هي العنصريّة نفسها، مثلما قال "جان بول سارتر"، وينبغي حذفُ هذه الكلمة.

والملفت للانتباه هو ممارسات الدولة الديكتاتوريّة والنازيّة والفاشيّة والعنصريّة، وانعكاس هذه الممارسات أيضاً على وسائل الإعلام والصّحافة. ونتيجةُ ذلك هو استخدام الوسائل الصحفيّة من ناحية، وإعجابُ العاملين في قطّاع الصحافة وعلى رأسهم الصّحفيون بهذا الموضوع من ناحيةٍ أخرى. ثمَّ إن عالمَ الصّحافةِ في تركيا متداخلٌ مع السياسة بشكلٍ غير ملحوظ في أيّ دولةٍ أخرى.

وعندَ النَّظر من هذه الزّاوية، نلحظُ أن التّحقيقات الصحفيّة ستهتمُ في الوقت نفسه في فهمِ السّياسة. ولا سيّما أنَّ تيّارات المعارضة والمُستَبْعَدينَ من ميدان السّياسةِ مضطرونَ للاعتماد على وسائل الإعلام و الصّحافة من أجل إيصال أصواتهم.

* * *

(١) المقصود عصمت إينينو رئيس حزب الشعب الجمهوري والرئيس الثاني لتركيا. (المترجم).

القسم الأول

ما قبلَ "حادثة طان" وما بعدها

تحملُ سنوات الأربعينيّات خاصيّة الاختبار والتّجريب من عدَّةِ نواحٍ في تاريخ الجمهوريّة التركيّة مثل: مبادرة الدّولة للانتقال إلى النّظام السّياسيّ ذي التّعدّديّة الحزبيّة بشكلٍ جادّ لأوّل مرة، عودة ظهور المنظّمات العمّاليّة، تأسيس الأحزاب الاشتراكيّة ثمَّ إغلاقها بعدَ نحو ستّةِ أشهر، إصدار الكثيرِ منَ المجلّات الجديدة ثمَّ إغلاق الكثير منها، تخريب المطابع، التّضييق الشّديد على الصّحف والصّحفيين ومداهمتهم، إحراق الصُّحف والمجلّات في السَّاحات، مداهمة المثقّفين وقمعهم، طرد أعضاء الهيئات التدريسيّة التقدميّة منَ الجامعات وفتح قضايا بحقِّهم، انتهاج مبدأ القتل العَلَني بكلِّ وقاحةٍ مثلما حصلَ مع "صباح الدين علي"، اقتحام عناصر الشّرطة لِمقرّات حزبين اشتراكيّين تأسّسا في أشهر الصّيف من العام ١٩٤٦، أعمال التّحريض التي انتهت بانتهاجِ سياسةِ الحزب الواحد في تلكَ المرحلة، ثمَّ سياسة الحزب الأقوى، إظهار حزب الشعب الجمهوري بمظهر الحزب الخبير القادر على معالجة الأمور، تشكيل الكوادر التّآمريّة وحياكة المؤامرات (وستصبحُ بعض الكوادر فيما بعد مسؤولةً داخلَ حزب الشعب الجمهوري، ومنهم الجامعيّون وطلّاب كلّية الشّرطة وغيرهم من الذين سيصبحونَ وزراء...)، استخدام كلية العلوم السياسيّة كقلعةٍ لحزب الشعب الجمهوري..

كانت سنوات الأربعينيّات بدايةً لِتأريخ حالات القمع منذ تلكَ الأيام حتى أيامنا هذه. كانت تلك السنواتُ لافتةً للانتباه كتاريخٍ للقمع إلى حدٍّ كبير. ومن حيث إصدار الكثير من المجلات والصّحف. وتحديد بعض المجلات والصّحف للصّبغةِ السياسيّة بشكلٍ واضح. وأخيراً تخريب بعض المجلّات والصُّحف من قِبَلِ مُهاجمينَ ومجموعات حَرَّضَتْها الدّولة والجمعيّات الطّلّابيّة الجامعيّة بإشرافٍ وتوجيهٍ منَ الدّولة دون أن ننسى عمليات القمع والحظر والمصادرة التي نفّذتها الدّولة بالاعتماد على القوانين المعروفة المناهضة للدّيمقراطية.

فالصّحافة هي أحدُ المجالات النّادرة والنّوعيّة التي كان لديها القدرة على إمكانية التّعبير عن الانقسامات السياسيّة في تلكَ السنوات. وكانَ هناك صحيفةٌ ناطقةٌ باسم حزب الشعب الجمهوري الذي يتمتّعُ بصفة "الحزب-الدّولة": وهي صحيفة "أولوص". إذ مَنَحَ "مصطفى كمال أتاتورك" رأس المال لهذه الصحيفة الصادرةِ في أنقرة. وهي الصّحيفة التي أسَّسها بنفسه. وأصبحت وسيلةَ الإعلامِ الرسميّة النّاطقة باسم حزب الشّعب الجمهوريّ. كما أنَّ وكالة "أنكا" الإخبارية وبعض الصحف مثل "خلقجي" و"يني خلقجي" و"أخبار أنقرة المسائية" والمؤيدة جميعها لصحيفة "أولوص" في أنقرة، قد تولّت جميعُها مهمَّةَ الصّوت الناطق باسم حزب الشعب الجمهوري.

لكن كما سنرى، فإن حزبَ الشّعب الجمهوريّ منعَ تكوين وجهات نظر سياسيّة يساريّة في الصحف والمجلّات، مستخدماً بذلكَ أساليبَ عنيفة جداً. وخيرُ مثالٍ صادمٍ على ذلك هو "صباح الدين علي".

فبينما تمكّن "صباح الدين علي" من نشرِ روايتِهِ المُسَمَّاة "الشيطانُ الذي في أعماقنا" على حلقاتٍ متسلسلة في صحيفة "أولوص" في السنوات الأخيرة

من الثلاثينيّات، قُوبِلَ هذا الأمر بمختلف أنواع القمع للصّحف والمجلّات التي أصدرَها مع أصدقائه، وذلك بعدَ العام ١٩٤٥. وكانَ البُعد الأكثرُ مأساويّةً في هذا الوضع هو مقتل "صباح الدين علي" تحتَ التَعذيب أثناء التحقيق معهُ على يدِ جهاز الاستخبارات القومي التركي، وذلكَ في٢ نيسان عام ١٩٤٨. أمّا الاعتداء المتهوّر الذي نفَّذهُ حزب الشّعب الجمهوري على صحيفة "طان" في ٤ كانون الأول عام١٩٤٥، فكانَ واحداً من الصفحات الأكثرِ قذارةً وسوداويّة في تاريخ القمع. ومع الأسف، كانَ هذا النوع منَ الاعتداءات يتجدّدُ بشكلٍ مُكثَّف باستمرار طوالَ تلكَ الفترة. وأصبحت هذه الاعتداءات بعد ذلك من ضمن عادات الدّولةِ والشّرطة. ووصلت إلى أبعادٍ أكثرَ جنوناً ومأساويّةً في أيامنا هذه...

فالاعتداءات التي تعرّضت لها الصّحافة المعارضة في العام ١٩٤٥ وما بعدهُ، تحملُ الكثير من المعاني من حيث رَسْم وإظهار حدود "الدّيمقراطيّة ذات التّعدّديّة الحِزبيّة" على النّمط التركيّ مغلقة أمام اليسار. فمنذُ تلك الأيام وتُهمةُ الكُفر تُلْصَقُ بكلِّ مَنْ ينتهجُ الشّيوعيّة في تركيا.

كانَ عنفُ الدّولة وقمعها واضحاً في الأربعينيّات ضدَّ مَن قِيلَ عنهم إنَّهم "عنصريّون" والذينَ أطلقوا على أنفسهم اسم "الطورانيّين" و/أو "أصحاب النزّعةِ التركيّة". ومن الضروريِّ متابعة هذا الموضوع يوماً بيوم ضمنَ هذا التطوّر التاريخيّ. وهذا ما أفعلُهُ. لكنَّ الأمرَ الهام: هو أنَّ دولةَ الجمهوريّةِ التركيّة التي تمسّكت إلى حدٍّ كبير بتعاونها السّياسيّ والتّجاريِّ مع ألمانيا النازية خلال الحرب العالميّة الثانية وحكومة "شكري سراج أوغلو" بالذّات التي استلمت مهامها في العام ١٩٤٢، لم تتجنّب التَّعبير عن نزعتها

التركيّة . علاوةً على ذلك ، فقد أعلنَ "سراج أوغلو" عن رأيهِ بخصوص "النّزعة التركيّة والنّزعة القوميّة" بمناسبة الإعلان عن برنامج الحكومة أمامَ مجلس الأمة التركي الكبير. إذ قال:"أيها الأصدقاء، نحن أتراكٌ، وأصحابُ نزعةٍ تركيةٍ، وسنبقى كذلكَ دائماً. فالنّزعةُ التركيّة بالنسبة لنا، هي مسألةُ ثقافةٍ وضمير أيضاً بقدر ما هي مسألةُ دماء. نحنُ أصحابُ نزعةٍ تركيا تزدادُ وتتعزّز ولا تَنْقُص، وسنعملُ على هذا المنحى في كلِّ وقت." وقد استمرَّ تعاون الحكومة التركيّة مع ألمانيا النازيّة حتى خسارة النازيّين للحرب. وعندما ظهرَ جَلياً أنَّ النازيّين سَيُهْزَمون، تمَّ اعتقال بعض الطورانيّين والعنصريّين الأتراك. لكنَّ حزب الشعب الجمهوري وحكومته استمرّا بتأجيج الموقف القمعي والاستبدادي ضدَّ اليسار. حتى إنَّ حزب الشّعب الجمهوريّ رفعَ مستوى القمع والعنف إلى أقصى درجة وكأنهُ يقول للطورانيّين والعنصريّين بعدَ كلِّ هجومٍ على اليسار وأجهزته الإعلاميّة والصحفيّة:" أنا أفعل ما هو ضروريٌ بدونكم". ويجب ألّا ننسى أن الأحكام العرفيّة التي أُعلِنَ عنها في٢٣ تشرين الثاني من عام١٩٤٠، استمرت حتى٢٣ كانون الأول من العام١٩٤٧. وبقيَ "سراج أوغلو" رئيساً للوزراء حتى ٥آب من العام ١٩٤٦. وعُيِّنَ "رجب بكر" بَعدَهُ رئيساً للوزراء وكانَ مؤيّداً لإرساءِ قواعد "الدّولة القويّة" لدرجة أنَّهُ لم يهتّم بِمَنْ سَبَقَهُ. ففي الثلاثينيّات كانَ "رجب بكر" الأمينَ العام لحزب الشعب الجمهوري في الفترة التي قبضَ فيها الحزب على زمام الأمور بشكلٍ كامل في الدّولةِ والمجتمع.

لقد قامت أجهزةُ القضاء بإشرافٍ وتوجيهٍ من الحكومة وحزب الشّعب الجمهوريّ بقمع الصّحف المؤيّدة للحزب الديمقراطي الذي

تأسَّسَ في ٧ كانون الثاني من العام ١٩٤٦، ومن بينها صحيفة "الوطن". وقد اتَّخَذَ الحزب الديمقراطي في تلك المراحل صِفَةَ "المدافع عن الديمقراطيّة/ رسول للديمقراطيّة ".

لكنَّ الحزبَ الديمقراطيَّ الذي استلمَ الحكومة و رئاسة الجمهورية بانتخابات ١٤ أيار من العام ١٩٥٠ وودَّعَ السُّلطة بالانقلاب العسكريّ الأوّل في عهد الجمهورية في ٢٧ أيار من العام ١٩٦٠، لم يتراجع عن التّسبُّبِ بآلاف المضايقات بِحقِّ الصّحافة طوال عشرِ سنوات.

وبالنّتيجة، فقد لعبَ الحزب الديمقراطيُّ دورَ حزب الشّعب الجمهوريّ.

كانَ هذا تغيُّراً شكليّاً: لكنَّ عادات الحكومات وعادات دولة الجمهورية التركيّة استَمرَّت بالصّيغة نفسها. لأنَّ ذاكرة الدولةِ هو كلُّ ما كُتِبَ في أرشيفها. وكلُّ ما نَقَلَهُ مؤرِّخو الدّولة والمؤرِّخون الرسميّون. وهو الأساليب التي انتهجتها مؤسّسات وجمعيّات الدّولة منذ سنوات، ولا سيّما الأساليب التي انتهجتها الإمبراطورية العثمانيّة منذُ قرون. يعني أساليب القمع والقتل والسَّجن والاعتقال والملاحقة والتَّرهيب...

يتّضحُ أمران أمام دولة الجمهورية التركيّة في هذا السّياق:

هل يجب الانتقال إلى "الديمقراطيّة ذات التّعدّديّة الحزبيّة" الشكليّة حتى لو بالاسم وتحت تأثيرٍ أمريكيّ وبريطانيّ وذلك في العام ١٩٤٥؟ أم هل ينبغي لها مواصلة عادات الدّولة التي حوّلت الأساليب القمعيّة والتحريضيّة والاستفزازيّة إلى أداتها السياسيّة الأوليّة، هذه الأساليب الباقية من السّنوات الأولى لعهد الجمهورية التركيّة ومن عهد الإمبراطورية العثمانية التي تعتبرها سلفها وتفخر بأنها وريثتها ؟

لقد دخلت الحكومة في خِضَمّ هذه العادات في الصّداقة مع الإمبراطورية الألمانيّة التي اتخذت أوضاعاً عجيبةً حتَّى اندلاع الحرب العالمية الأولى و خلالَ الحرب. علاوةً على ذلك ، كانت الصّداقةُ مع ألمانيا النازيّة قبلَ الحرب العالميّة الثانية وخلالها واردةً لدى الحكومة في تركيا بشكلها العجيب مجدّداً.

إنَّ بُعدَ المسائل التي اتّضحت ملامحُها في الأربعينيّات و الباقية حتى يومنا هذا، مُبَطَّنٌ في الأسئلةِ التالية:

١ - هل ينبغي أن تنصاعَ الحكومة للقوانين التي وضعتها بنفسها؟

٢ - هل من الضّرورةِ انصياع شرطة الدّولة للقوانين وتنفيذها؟

٣ - هل الدّولة هيَ دولةُ الحزب الموجود في السّلطة؟ هل حزب الشعب الجمهوري الذي استمرَّ حتى العام١٩٥٠، والحزب الديمقراطي بين عامي١٩٥٠-١٩٦٠، هما الحزب من ناحية والدّولة من ناحيةٍ أخرى؟ ثمَّ كيفَ يمكن الإعلان عن قيام حزبِ العدالة بشكلٍ خاص والبقيّة من أدواتهِ أيضاً بشكلٍ خاص بالاستيلاء على الدولة، والتعاون مع حزب الحركة القومية الذي هو وريثُ العنصريّين/ الطورانيّين/ أصحابُ النّزعةِ العِرْقيّةِ من الأربعينيّات؟

٤ - بمن يأتمرُ جهاز الشرطة؟ هل بأمرِ الدولة؟ أم بأمر الحزب؟ أم بأمرِ مجلس الأمة التركي الكبير؟ أم بأمِر الحكومة؟ أم هل يحصلُ جهاز الشّرطة على استقلاليتهِ داخلَ الدولة، ويمارسُ أعمالهُ من

تلقاءِ نفسه؟ ما الذي يعنيهِ التّنظيم المُسَلّح الموجود خارجَ الإطار القانوني والأرضيّةِ القانونيّة داخل الدولة؟ وفي أيِّ الظروف ظهرَ للعَلَن؟ ومن هم المشمولين بهِ ؟ وما الفائدة منه؟ وما هو دور ممارسات حزب الشّعب الجمهوريّ في هذه التطورات؟

إن سنوات الأربعينيّات هي الأوراق الأساسية في تاريخنا القريب. وهي العاملُ الرئيسيُّ الذي يحدّدُ بالدرجةِ الأولى خمسينَ سنةً قبلنا وخمسين سنةً بعدنا.

تخريبُ مطبعة صحيفة "طان" يوم ٤ كانون الأول من العام ١٩٤٥ علي يدِ مهاجمين حَرَّضَتْهم منظّمةُ حزب الشّعب الجمهوريّ، ولم يكن بالمُستطاع إيقافهم من قبل عناصر الشرطة المؤتمرين بأمر حزب الشّعب الجمهوريّ ومن قِبَلِ عناصر الجيش التّابعين للأحكام العرفيّة الموضوعةِ حيِّزَ التنفيذ في إسطنبول في تلكَ الفترة، إحراق وتدمير الكثير من المطابع، وهذا الأمر يقتضي تمحيصاً خاصاً على اعتبار أنَّ هذه الاعتداءات كانت الأولى من نوعها وأعقبت حالةً من الخوفِ والعنفِ كانت قد سيطرت على الوضع في إسطنبول طيلةَ ذاك اليوم، قيام عناصر من "الكونتر غريللا"[1] بتفجير صحيفة "أوزغور أولكا" في منطقة "أمين أونو" في إسطنبول يوم ٤ كانون الأول من العام ١٩٩٤، فماذا يعني عدمُ معرفتنا حتى في الأيام هذه عن سبب عدم فتح أي تحقيق جاد في هذا الموضوع و عن المرحلة التي وصلت

---

(١) الكونتر غريللا: هو المقصود في الفقرة السابقة "التنظيم المسلح" الموجود خارج الإطار القانوني. وهي مجموعة كبيرة من العاناصر المدنية المكلفة بقمع المظاهرات اليسارية والاغتيالات السياسية (المترجم).

إليها تحقيقات الشرطة وعن النتائج التي أسفرت عن هذه التحقيقات؟ قيام مجموعة من المتعصّبين بمهاجمة صحيفة "أوزغور كوندام" ومقرّ منشورات "كايناك" في شهر أيار من العام١٩٩٣ في مدينة إسطنبول مجدداً، مقتل صحفيّين من صُحفِ "أوزغور كوندام" و"أوزغور أولكا" و"يني أولكا" و"يني بولتيكا"، مداهمة عناصر الشرطة لصحيفة "أوزغور كوندام" يوم ١٢ كانون الأول من العام ١٩٩٣ في يوم ذكرى "حقوق الإنسان"، وكان الهدف قمعُ الصحفيّين بالملاحقةِ والاعتقال ومنع منشوراتِ الصحيفة. لكنهم لم يتمكنوا من تحقيق أهدافهم.

وقد أثبتت الشّرطةُ التركيّة للعالمِ بأسرهِ وبشكلٍ أكثرَ وضوحاً وغروراً أنَّ حقوقَ الإنسان مسحوقةٌ تحتَ أقدامها. وبعدَ عام وفي وسط مدينة إسطنبول، تمَّ تفجير مبنى صحيفة "أوزغور أولكا" وفي مدينة إسطنبول أيضاً قام عناصرٌ من "المثاليّة المافياويّة" بإطلاق النار على صحيفة "ميلّيات". وهاجمَ عملاء مُسَلّحون الصحفيّين وضربوهم في أماكنِ عملهم وأمام طاولاتهم ، وهدّدوا الجميع رجالاً و نساءً.

والأمثلةُ كثيرةٌ مع الأَسف....

لذلك ينبغي الكتابة عن كلِّ ذلك ودراسته والبحث فيه بالشّكل الأفضل وبالتفصيل المملّ كي تنعكس مجريات الأحداث على الرأي العام ومن أجل أخذ العبرة منها وعدم نسيانها...

ألم تُسْتَخدم الأساليب نفسها واعتماد مبدأ العنف منذ الأربعينيّات؟

العام ١٩٤٥ وصحيفة "طان" ويوميّات من زاوية أخرى:

"جائزةُ سَرْتَلَ للديمقراطية" الموضوعة بمبادرةٍ من "يلديز سَرْتَلَ" ابنة "زكريا وصبيحة سَرْتَلَ" الذينَ ارتبطت أسماؤهم بصحيفة "طان" والمناسبة منح هذه الجائزة إلى "إلهان سلجوق" الذي يُعدُّ وجهاً آخر واتجاهاً آخر في تاريخ الصّحافة التركيّة إذ مُنِحَتْ هذه الجائزة بتاريخ ٤ كانون الأول من العام ١٩٩٥، أي بعد نصف قرنٍ على الهجوم. والسّيدة "يلديز سَرْتَل" إنسانةٌ محبوبة، ويمكنني القول إنّها بمنزلة أختي الكبيرة على اعتبار أنها تكبرني بقليل. ولا أتمنى مضايقتها، ولستُ راغباً بإيلامها. لكن ليسَ بمقدوري المرور مرورَ الكرام دون التّطرُّقِ لنقطتين اثنتين من بعد إذنها.

١ - إن "إلهان سلجوق" مع الأسف ليسَ "الصحفي الأكثر ديمقراطيةً" في الصّحافة التركيّة، مهما قيلَ عنه. فهل ينبغي التّذكير بوصفهِ لما حصل في العام ١٩٦٠وما بعدهُ بأنّهُ "انقلابيّ"؟ أم التَّذكير بِميولهِ للنقيب "صلاح الدين" أثناءَ إدارتهِ لصحيفة "جمهوريّات" بشكلٍ فعلي؟ أم التّذكير بالتَّحفُّظ الذي أبداهُ إزاءَ سلوك" تومريس أوزدان" الجريء؟

٢ - من ناحيةٍ أخرى، كيف ننسى الدّور الذي لعبتْهُ صحيفة "جمهوريّات"كواحدةٍ من الشُّعَب الفرعّية لألمانيا النازية في تركيا خلال فترة الأربعينيّات؟ وكيف يمكننا التّغاضي عن مسؤوليتها عن مداهمة وإحراق وتدمير مطبعة صحيفة "طان"؟ ألم تكن صحيفة "جمهوريّات" إحدى الصُّحف في تلك المرحلة التي تبنّت صيحات الهجوم والحرب على صحيفة "طان" وكُتّابها، وفي مقدّمتهم والدا "يلديز سَرْتَل" وهما "زكريا وصبيحة سَرْتَل"، إذ اتّهمتها الصحيفة بالانتماء إلى الشّيوعيّة" ووصفتها بالكَفَرة؟

يمكن لبعض الحسابات التي لا نعرفها أن تكون قد لَعبَتْ دوراً في موضوع هذه الجائزة. وسَتُعَرَفُ طبيعة هذه الحسابات ذات يوم. لكنَّ منحَ هذه الجائزة إلى "إلهان سلجوق" أصبحَ معيباً حيالَ "زكريا وصبيحة سَرْتَل".

وعندما نقولُ بما ينبغي لنا فعله، فهذا يعني خمسينَ سنة قبلنا وخمسينَ سنة بعدنا بكل اتجاهاتها الإيجابيّة والسّلبيّة معاً.

وتعملُ الدولة على أرشفةِ ذاكرتها، وتجعلنا ننسى ذاكرتنا. وهذا يقتضي مساهمةً من "الديمقراطيّين" أصحاب النّوايا الجيدة و/أو السيئة لكنْ ليس بالإمكان سلبنا هذه الذاكرة. فنحن نعلم أنَّهُ لدينا ذاكرتنا الخاصّة والمشتركة: لكن في الوقت نفسه علينا أن نتذكّر من خلال الكتابةِ والتّدوين، لأنّ النّسيان يدمّرُ الذاكرة و يمنعنا من إنقاذِ كرامتنا.

فإلى متى الانتظار في مثل هذه الحالة؟ علينا البدء بالكتابة فوراً: الكتابة عن تركيا في سنوات الحرب العالميّة الثانيّة أولاً. والكتابة أيضاً عن العنصريّين وعن المؤامرات التي تمت حياكتها.

تركيا في الحرب العالميّة الثانية:

متى انتهت الحرب العالمية الثانية؟ هل انتهت بانطلاق الحلفاء نحوَ "نورماندي" في٦ حزيران من العام١٩٤٤؟ أم باستسلام ألمانيا النازيّة في العام١٩٤٥ ؟ إن التّغيُّرَفي السّياسة التركيّة خلال الحرب، بدأ باستسلام النازيّين في "ستالينغراد" في ٣٠ كانون الثاني منَ العام ١٩٤٣. و يُظهِرُ ذلك سياسة التأييد التركيّة لألمانيا النازيّة حتى تلك اللحظة. و قد انعكسَ هذا الأمر على السّياسة الداخليّة:

فقد تخلّتِ الحكومة عن تسامحها مع العنصريّين المدنيّين الأتراك الذين أطلقوا على أنفسهم اسم " الطورانيّين" أو "أصحاب النزعة التركيّة" حتى ذلك الوقت. ويمكننا أن نحدّدَ هذا التّغيير و ما قبلهُ و ما بعده من خلال اختيار عدّة تواريخ من الجدول الزمني لتلكَ المرحلة: فعند إلقاءِ نظرةٍ قصيرة على الواقع، يظهرُ لنا أنَّ حكومة الحزبِ الواحدة قد وثّقت علاقتها مع الصّحافةِ التركيّة، كما يظهرُ لنا أيضاً أسماء الصّحف والمجلّات التي تحدّثت باسم النّظام وتبنّت النَّشرَ والإصدار بما يتناسب مع سياسة الدّولة الخارجيّة. وسنرى بعد ذلك ثمن عادات الحكومة بوضع الصّحافةِ تحت إشرافها ومراقبتها.

العام ١٩٤٠:

٢٩ نيسان: تعديل في قانون المطبوعات. قانون حظر "تعريف التاريخ التركي بشكل خاطئ وجرح المشاعر القومية".

شهر أيار: بدأ "وليد أبوزيّا" وشقيقهُ "زيّات" بإصدار صحيفة "تصوير الأفكار". إذ شرحت هذه الصحيفة ذات النزعة الألمانية عن النازيّين بشكلٍ واضح.

١٤ أيار: تخفيض عدد أوراق الصُّحف.

٩ تموز: صحيفةُ "يني صباح" تقول:"إذا لم يفهمنا الرّوس، فهذا يعني أنهم لا يريدون فهمنا".

٢٦ تموز: كتبَ "نادر نادي" في صحيفة "جمهوريّات": لقد تحرّرت التّجارة مع ألمانيا من شَلَلٍ لا معنى لهُ". لأنهُ تمَّ قبلَ يومٍ واحد توقيع معاهدة التبادل ودفع البضائع مع ألمانيا النازيةِ. وفي تلكَ السّنوات، كانت صحيفة "جمهوريّات" و"نادر نادي" مناصرين للنازيّين بشكلٍ واضح.

٣٠ تموز: كتب" نادر نادي" مجدداً ينبغي لنا إدراك حقيقة وجود تسعين مليون ألماني في أوروبا الوسطى".

٣١ تموز ١٩٤٠: كتب "نادر نادي" ما يلي:

"إنَّ الذين لا يريدون النظر إلى الوحدةِ الألمانيَّة كحقيقةٍ نابعةٍ من الضّرورة التاريخية، لن يستطيعوا التخلّص من الرّؤية الخاطئة للغد بأي شكلٍ من الأشكال، لأنهم فهموا هذه الأيام بشكلٍ خاطئ. و يتضايقون من مجرد التّفكير بالوحدةِ الألمانية الواقعيّةِ كفرضيّةٍ فقط. ويرونَ المستقبلَ مظلماً".

هذا وقد أُغْلِقَتْ صحيفة "جمهوريّات" لمدة ثلاثة أشهر بسبب دفاعها ضدَّ عصمت إنونو "الزعيم القوميّ" حسبما كان يُقال، وبسبب مقالات "نادر نادي" التي تتحدث كثيراً عن ألمانيا النازيّة وإصراره على هذه المقالات من ناحيةٍ أخرى. لكن هذا الإغلاق لم يجعل صحيفة "جمهوريّات" تتراجع عن موقفها المؤيّد للحرب ولألمانيا النازيّة. واستمرّت الصحيفة ومعها "نادر نادي" بعد ذلك بالطريق نفسه الذي سلكاه.

شهر آب: بدأ "أحمد أمين" بإصدار صحيفة "وطن". وكانت صُحف "طان" و"وطن" و"أكشام" في تلكَ الأيام تناصر/تدعم عموماً بريطانيا التي أُطلِقَ عليها اسم "جبهة الدّيمقراطيّة" مثلما كانت تلك الصّحف تدافع عن مؤيّدي بريطانيا أيضاً. أمّا المؤسّسات الصّناعيّة الألمانيّة في تركيا، فقد سَعَتْ للتّأثير على الصّحافة من خلال الإعلانات التي ستنشرها الصّحافة لكي تؤثر على الصّحف وتكتب لصالحها.

٩ أيلول:

كتب "أحمد أمين يلمان" في صحيفة :"الوطن" ما يلي :

"ينبغي للنزعة التركيّة في الخارج أن تتغذّى من الناحية الثقافية. ثمّ يتمّ العمل على هذا الموضوع بشكلٍ مُشابه".

٢٣ تشرين الثاني: أُعلِنَتْ الأحكام العرفيّة في ولايات "إِسطنبول" و"كوجالي" و"تراكيا". واستمرّت حتى تاريخ٢٣ كانون الأول من العام١٩٤٧. و أصبحت الأحكام العرفيّة العامِلَ المُحدِّدَ في تكثيف الضّغوط السياسيّة والأمنيّة على الرّسّامين والكُتّاب و الفنّانين و المثّقفين بشكلٍ خاص. كما تمَّ العمل على ديمومةِ هذه الضّغوط من خلال تمديد فرض الأحكام العرفيّة عدّة أعوام بعدَ الحرب.

اعتُقِلَ "ناظم حكمت" و"أورهان كمال". كما تمَّ تفكيك وتشتيت الوسط الثقافي من خلال النّفي والاعتقالات الجديدة بِحقِّ المُثَقَّفين. إذ نُفِيَ المثّقفون إلى ولايتيّ "تشورم" و"قيصري" أولاً، ثمَّ إلى ولاية "أضنة". مثل: "كمال سولكر مدينة توكات" و هو الكاتبُ المختصّ بالمواضيع النّقابيّة، و"عابدين دينو" وشقيقه الأكبر"عارف دينو" إضافةً إلى مجموعةٍ منَ الصحفيّين الشباب في تلك الفترة...

١ كانون الأول: تخفيض عدد أوراق الصُّحف الصّادرة إلى ستّ صفحات فقط، فيما عدا

"الصّحف التابعة لحزب الشّعب الجمهوري".

٣٠ كانون الأول: إعلانٌ رنّان للكتاب الذي صدرَ حديثاً في الصّحافة الألمانية و بتوقيع كاتبٍ ألماني تحت عنوان "التحالف العسكري الألماني-

التركي في الحرب العالمية الثانية". إذ طرحَ النازيّون على جدول أعمالهم موضوع شراكة الإمبراطورية الألمانيّة مع الإمبراطورية العثمانيّة في الحرب العالميّة الأولى في تلك الفترة بعينها.

العام ١٩٤١:

١٣شباط: عقدت "جمعيّة طوران" اجتماعها السّنوي في مدينة "بودابست" الواقعة تحت الاحتلال النّازي.

١٨حزيران: تمَّ التوقيع على "معاهدة الصّداقة وعدم الاعتداء" بين تركيا وألمانيا النازيّة (حسب ما نشرت صحيفة جمهوريات في ١٩حزيران ١٩٤١). إذ صادقَ مجلس الأمة التركي الكبير على هذه المعاهدة في ٢١ حزيران. وفي ٢١ حزيران ، دخل الاتحاد السّوڤييتيّ في الحرب. وفي ٢٢ حزيران، قامت ألمانيا النازية بالهجوم على الاتحاد السّوڤييتيّ والبدء بالاحتلال.

وقد اكتسبت الحرب بُعداً جديداً منذ ذاكَ التاريخ . وحدثَ انتكاسٌ لدى "الطورانيّين" من بقايا فترة الحرب العالمية الأولى في تركيا والرّاغبينَ بتحويل أحلام سنوات العام١٩٠٠ إلى حقائق. وفي مقدمةِ هؤلاء "نوري باشا/كيلّيجيل" الأخ غير الشّقيق لـ "أنور باشا" وصهره "كاظم أورباي" الذي"كان مكلّفاً بقيادة جبهة القوقاَز" في العام ١٩٤١" والذي عُيِّنَ قائداً للأركان العامة بعد إحالة المارشال "فوزي تشاكماك" على التقاعد في العام ١٩٤٥". فهجوم ألمانيا النازيّة على الاتحاد السّوڤييتيّ وفتح الجبهة في القوقاز، أجَّجَ الرَّغبة لدى "نوري باشا" الذي دخلَ إلى "باكو" في أواخر سنوات الحرب العالمية الأولى والطّامحِ إلى تشكيل دولة إسلاميّة في القوقاز،

ومن ثمَّ التقدّم نحو الإمبراطورية الطّورانيَّة. علاوةً على ذلك، فقد أسّسَ "نوري باشا" علاقةً وثيقةً مع دبلوماسيي ألمانيا النازية في تركيا. وخلال جولتهِ في ألمانيا التي استمرّت لعدّةِ أسابيع بين شهري آب وأيلول من العام ١٩٤١، طلبَ المساعدة منَ النازيّين من أجل تأسيس دولة تركيا في القوقاز والجغرافيّة الطّورانيّة. (حيثُ بحث الصّحفي أوغور مومجو في تفاصيل هذه المواضيع من خلال سلسلةٍ من المقالات تحت عنوان "مكاسبُ الأربعينيّات الشّرّيرة" والصّادرة في صحيفة جمهوريات في الفترة ما بين ١٢-٢٤ شباط ١٩٩٠) ليسَ "نوري باشا" فحسب، بل هناك جنرالاتٍ تقاسموا معه هذه الطّموحات. هؤلاء الجنرالات الذين زادت الحرب العالمية الأولى من أعدادهم مثل "علي إحسان صابي" و"حسين حسني أركيلات"..... إذ أصدرَ "حسين حسني أركيلات" المقالات والتعليقات بصفة "محرّر عسكري" في صحيفة "جمهوريّات" في الأربعينيّات. و قد دُعِيَ لزيارة ألمانيا النازية في الفترة ما بين ١٥ تشرين الأول - ٥ تشرين الثاني من العام ١٩٤١. ورافقهُ في الزيارة الفريق أول "علي فؤاد أردان" عوضاً عن "علي إحسان صابي"

بعد تدخّل من الأركان العامة في آخرِ لحظة. والتقيا مع "هتلر" أيضاً خلال زيارتهما لألمانية النّازيّة.

لقد كانت أياماً شاهدةً على تأسيسِ علاقاتٍ وثيقةٍ جداً بين الجمهورية التركيّة وألمانيا النازيّة.

٨ تموز: وجّهت الصّحافة التركيّة وابلاً من نيرانها الصّحفيّة ضدَّ الاتحاد السّوڤييتيّ بعدما انتقدت إذاعة موسكو قيام بعض الدول المستقلّة بتشكيل علاقات الصّداقة مع هتلر.

١٥ تموز: تمّ تخفيض عدد أوراق الصُّحف إلى أربعِ صفحاتٍ فقط بسبب الحاجةِ إلى الورق. ففي تلك الأيامِ، كانت صحيفة "طان"، وكذلك صحيفة "الوطن" من وقتٍ لآخر، تتبنّيان موقفاً مناهضاً للحرب وتنشرانِ المقالات المناهضة للحرب أيضاً. وقد قامَ كلٌّ من "زكريا سَرْتَل" و"أحمد أمين يلمان" بإصدار صحيفة "طان" في العام ١٩٣٦. وبعدَ فترة ، انتقلَ "أحمد أمين يلمان" إلى صحيفة "الوطن".

بينما استمرّ "زكريا سَرْتَل" بِعملهِ الصّحفي في صحيفة "طان"، ملتزماً قليلاً بالنهج اليساري. ومقابل هاتين الصّحيفتين، كانت بعض الصُّحف من أمثال "جمهوريّات" في المقدمة و معها صحيفتا "طنين" و"الوقت" تستخدمُ لهجةً حربيةً دون أن ترى أيّ ضرورة على الإطلاق لإخفاء تأييدها لألمانيا النّازيّة.

هذا وقد احتدمَ النقاش في هذا الموضوع بين صحيفتي "جمهوريات" و"طان" في صيف العام ١٩٤١:

فقد كتب "زكريا سَرْتَل" في صحيفة "طان" بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٤١ ما يلي:

"إنَّ انتصار ألمانيا في الشَّرق، يعني سيطرة النّازيّة في آسيا وأوروبا". ورداً على مقالِ"سَرْتَل" هذا، كتب "يونس نادي" في صحيفة "جمهوريّات" بتاريخ ٢٧ حزيران ١٩٤١ قائلاً: "لم تستطع بعضُ عناصر الدّعايةِ المؤذيةِ أن تنجح في نشاطاتها الضّارّة والرّامية إلى تخريب الصّداقة التركيّة الألمانيّة، وذلكَ خلال الأيام المتأزمة في السّنتين الأخيرتين. وقد عَمِلَتْ حكومتُنا باهتمام مستمرّ من أجل الحفاظ على العلاقات الطبيعية مع ألمانيا وعدم تخريبها، كما أنَّ الصّحافةَ الحقيقيّة والمُثَقفين الحقيقيين كانوا حذرين دائماً من أيِّ

منشوراتٍ من شأنها تخريب الصّداقة التركيّة الألمانيّة، وحافظَ الشّعبُ التركيُّ بدورهِ على مشاعر الحبِّ التي يُكِنُّها في قلبه للألمان دائماً".

العام ١٩٤٢:

٢٠ نيسان: وكالة أنباء الأناضول تُنهي عملَ الموظّفين والصحفيّين اليهود.

٨ أيار: المجلةُ الأسبوعيَّة المُسمّاة "تانري داغ" التي ادّعت بأنّها ذاتُ نزعةٍ تركيا" ويُديرها الدكتور "رضا نور" عرّفت نفسها بما يلي:"هذه المجلّةُ علميّةٌ أدبيّة وذات نزعةٍ تركيا. وهي مجلةٌ لكلّ الأتراك". وقد أعلنَ الدكتور "رضا نور" أن المجلَّةَ تصدرُ في سبيل "القوميّة التركيّة".

٩ تموز: على إثر وفاة رئيس الوزراء "رفيق صايدام" تمَّ تعيين "شكري سراج أوغلو" لهذا المنصب بعد أن كان قد تولى منصبَ وزير الخارجيّة منذ عام ١٩٣٧. ويمكن القول إنَّ "سراج أوغلو" الذي دعمَ الطورانيّين والعنصريّين الذين جاهروا بِنزعتِهم التركيّة، هو مُرشَّحُ ألمانيا النّازيّة. فقد تطوّرَ التبادلُ التجاريّ بين تركيا وألمانيا في العام ١٩٤٢ تدريجياً في إطار السّلاح الذي تشتريه تركيا من النازيّين مقابل الكروم الذي تبيعهُ تركيا لهم.

فالتعاون التركيُّ - الألمانيّ كان يجتمعُ في كلمتي "السلاح و الكروم" في تلكَ الأثناء.

وكانَ كبار المسؤولين المدنيّين والعسكريّين الأتراك يلتقونَ مراراً وتكراراً مع رجال الأعمال الألمان من أجل بيع السلاح والكروم.

ولا يمرُّ يومٌ إلّا ويلتقي فيه السفير الألماني في تركيا "ڤون فرانز بابان" مع عضوٍ من أعضاء الحكومة.

وفي ٢٣ أيار من العام ١٩٤٢، اتّجهَ إلى ألمانيا وفدٌ عسكريّ برئاسة العقيد إسماعيل حقّي تونابويلو "والذي سَيُعيَّن في العام ١٩٥٦ رئيساً للأركان العامة التركيّة"، وكانَ حاضراً في الوفدِ أيضاً "فائق هازار" وهو من موظّفي وزارة الخارجية. وكانت اللقاءات العسكرية مُتابعةً للعلاقات التجاريّة، واللقاءات التجارية متابعةً للتّقاربات السياسيّة.

أصبحت النّزعةُ العنصريّة التي سيطرت على ألمانيا النازيّة بمنزلةِ "موضة" اعتياديّة في تركيا في تلكَ الأيام، وتطوّرَ الأمر إلى إنهاء عَمَل الأجانب الموظّفين في وكالة أنباء الأناضول باستثناءِ شخصٍ واحدٍ فقط!

إذ استُثنيَ المهندس الألماني "ريتش" العامل في مصنعِ "سيمنس" من هذا الإجراء.

٢٠ تموز: وفدٌ صحفيٌّ تركيّ في " برلين" في زيارةٍ لألمانيا.

٧ آب: مقالات صحفيّة حولَ "ارتباط الخليّة العنصريّةِ والنموذج الطّوراني مع الإخوةِ في الخارج".

٥ تشرين الثاني: إصدار مجلّة "كوك بورو" ذات النّزعة التركيّة.

وقد شهدَ العام ١٩٤٢ إصدارات مباشرة للغاية من قِبَلِ المجلات العنصريّة والطّورانيّة:

إذ كانت مجلّات "بوزكورت" و"تشينارألطي" و"أورهون" وأمثالها من المجلّات الأخرى، تُصدِر أعدادها ذات النّزعة العنصريّة التركيّة والنازيّة و الفاشيّة بشكل واضحٍ و صريح. كما كانت هذه المجلّات تنشر مواضيعها بشكلٍ مقصودٍ على أمل تحريضٍ تركيا للهجوم على الاتحاد

السّوفييتيّ، و تُغدِقُ على هتلر والنازيّين بالمدحِ والثّناء. وكانت تنوّهُ أيضاً إلى ضرورة الحكمِ بالموتِ على علماء السياسة والمثقّفين الديمقراطيّين والتقدميّين، وتعليقهم على أعواد المشانق.

وينبغي أن نتطرّقَ قليلاً إلى بعضٍ من هذه المجلات.

مجلّة "كوك بورو": يُصدِرُ هذه المجلة "رحى أوغوز توركان" وهو أكثر المعروفين بنزعتهِ العنصريّة في تلك الفترة. أما شعار المجلة فهو: "العِرْقُ التركي فوقَ كلِّ عِرْق". و"رحى أوغوز توركان" هوَ ابن "خالد زيا توركان" المدير العام للمساحة والعقارات. وهو أيضاً طالب في كليّة الحقوق في أنقرة. ومعروفٌ عنه أنه قد بدأ بنشاطاته العنصريّةِ في ثانوية "غازي" في أنقرة. وقد أصدرَ "توركان" في الفترة ما بين عامي ١٩٣٨-١٩٣٩ مجلة "أرغاناكون" في أنقرة ، وهي مجلّةٌ (فكريّةٌ وشبابيّة واجتماعيّة وأدبيّة وعلميّة). ومن الواضح أن كنية توركان قد اختيِرَت بعناية. كما أصدرَ بعدَ ذلك مجلة "بوزكورت" في الفترة ما بين عامي ١٩٣٩-١٩٤٢، وكان شعارها أيضاً "العِرْقُ التركيّ فوقَ كلِّ عِرْق"، وهي الشعارات المكتوبة بجانبِ صورةِ ذئبٍ تزيّنُ غلاف المجلّةِ. فعندَ النّظر إلى "توركان"، يمكن رؤية صورة "متى خان" علماً أنه العنصريُّ الأول ذو النّزعةِ التركيّة وبذلك يكون الذي أسَّسَ الدَّولةَ الأولى القائمة على أساس النّزعة العنصرية هم الأتراك و"متى خان"، وليسَ هتلر أو العِرْقيَّة الألمانية الجرمانيّة.

مجلّة "بوزكورت": تعرّضت هذه المجلة للملاحقة بسبب المضمون "العنصريّ المتطرّف" في العددين الأوليّين الصّادرين. وانتهت قضيّتها بالبراءة. وعادت المجلة لتصدرَ من جديد. إذ أَصبحت تصدُرُ بشكلٍ أسبوعيّ في العام ١٩٤٢.

طرحت مجلّة "بوزكورت"على جدول أعمالها موضوع الفنلنديّين والمجريّين والأستونيّين، إضافةً إلى الأتراك . يعني أنَّ الصِّفةَ الطّورانيّة واضحة من هذه الزّاوية. فالمسألة الأساسية هي النّزعة العنصرية التركيّة. وحسبَ رأي "توركان"، فإن العِرْق هو عنصرٌ مُوحِّدٌ لجميع الأتراك.

وبعدَ مجلّة "بوزكورت" أصدر "توركان" مجلة "كوك بورو". واستمرَّ بموضوع الطّورانيّة والنّزعة العنصريّةِ.

وأصدرَ "أحمد جعفر أوغلو" أحد المتخصّصين بدراسة تاريخ العِرْق التركي، مجلّة "تورك أماجي" من أجل التّرويج لوحدة الثقافة التركيّة. كما أُصدِرَتْ هذه المجلة من أجل القوميّة التركيّة لأنها تناولت دراسات وتحقيقات بخصوص المواضيع المتعلّقة بأتراك آسيا الوسطى. وكانت المجلة تهدف إلى تناول موضوع النَّجاحات التي حقّقها العِرْق التركي عبرَ التاريخ....

وكانت مجلة "تشينارألطي" واحدة من المجلات التي لفتت الانتباه في تلك الفترة: وهي مجلةٌ "فنيّةٌ، فكريّةٌ، ذاتُ نزعةٍ تركيّة". بدأت تَصْدُرُ في العام ١٩٤١ بإدارة "أورهان سيفي أورهون".

وحسبَ رأي بعضِ الخبراء، فإنَّ هذه المجلة هي "مجلّةٌ معتدلةٌ مقارنةً بالمجلات الأخرى ذات النزعة القومية". وتتبنّى مبدأ "إسماعيل كاسبرالي" وهو أنَّ "الوحدةَ كائنةٌ في اللّغةِ والفِكْرِ". وليس بالعِرْقِ على الإطلاق. أمّا الدّاعمُ المالي للمجلة فهو "نوري باشا" الأخ غير الشقيق لـِ "أنور باشا" والذي تحدثنا عنهُ مسبقاً.

نشرت مجلة "تشينارألطي عددها الأول في ٦ آب من العام ١٩٤١. وكان يُكتَبُ تحت مقال المجلة بأنها "مجلّةٌ فنيّةٌ وعلميّةٌ أُسبوعيّةٌ".

أما مضمونها فيُشير إلى أنها "مجموعة فنّيّةٌ وفكريّةٌ أسبوعية، ذات نزعةٍ تركيةٍ". ويلفتُ الانتباه من بين كتَّاب المجلة اسم "نهال أطسز" مباشرةً. إضافةً إلى مجموعة من الكُتّاب الآخرين أمثال: "سادات تشاتين طاش"، البروفسور "كاظم إسماعيل كوركان"، و"بهجت كمال تشاغلار" وهو شاعرٌ مشهور جداً، "يوسف زيا أورطاش" وهو الرجل الثاني في المجلة وعديل "أورهان سيفي أورهون"، والجنرال المتقاعد "حسين حسني أركيلات" الذي وردَ ذكرهُ سابقاً، والبروفسور"زكي وليدي"، "نجدت صانجار" أحدُ أخوة "نهال أطسز"، و"حسين نامق أوركون"..... هذا وقد ظهرَ اسمٌ جديد في العدد الثالث للمجلة وهو "علي تيمور كيليج". وهذا الشخص هو ابن "كيليج علي" صديق الطفولة مع "مصطفى كمال" وأحد رؤساء محكمة الاستقلال في تلك الفترة والذي تورّطَ في الكثير من النشاطات القذرة. (و يمكن الاطّلاع على كتاب كيليج علي المُسمَّى "مذكرات كيليج علي"، وهو من منشورات سيل- إسطنبول-١٩٥٥). وفي العدد الثالث من مجلة "تشينار ألطي" من العام ١٩٤١، سيقدّمُ الكاتب "علي تيمور كيليج" نفسَهُ على أنَّهُ صحفيّ في الفترات القادمة وباسم "ألتيمور كيليج". وسنصادف ذلكَ مجدّداً عندما نصلُ إلى مراحلَ متقدّمة في هذا الكتاب.

وكان تَرَشُّح "ألتيمور كيليج" كنائب عن حزب الحركة القومية عن ولاية "إِسطنبول" في الانتخابات العامّة المبكّرة في ٢٤ كانون الأول من العام ١٩٩٥، مثارَ دهشةٍ وحَيْرة لدى البعض. إذ أوضحَ أنهُ قد وقفَ في صفِّ "ألب أصلان توركش" منذ العام ١٩٤٣ (صحيفة ميليّات - الطّبعة

الأوروبيّة - ٢٤ كانون الأول ١٩٩٥). وهذا ليسَ بالشّيء الجديد لِمَنْ يعرفون أنَّ ألتيمور كيليج" عضوٌ في الهيئة التّنفيذيّة المركزيّة لحزب الحركة القوميّة. لكنَّ ماضي نزعتهُ العنصريَّة يعودُ إلى ما قبل العام ١٩٤٣: علاوةً على ذلك، فإنَّ مجلة "تشينارألطي" تَشرحُ عن النّزعة التركيّة في مقالٍ لها من نسختها الخامسة تحت عنوان "النّزعةُ التركيّة" فتقول: "إنَّ الشَّيءَ الواردَ بالنسبةِ للأتراك هو مستقبلُ العِرْق ورفاهه، وليسَ الرَّاحة الشّخصيّة....". وأضافت المجلة: "ويمكن اختصار النّزعة التركيّة بهذه الكلمات وهي: قيادة العِرْق التّركي نحوَ أعلى وأضخم الانتصارات ......

فالنّزعةُ التركيّة تسعى نحوَ تحرُّر الأتراك وتوحُّدهم. لأَنَّهُ لا يمكن لأيِّ عِرْقٍ ولاسيّما العِرْق التركي أن يعيشَ مشتّتاً و مُقَسَّماً وأسيرَ عِرْقٍ يسلبُهُ قوَّتَهُ وحقوقَهُ و نضالَهُ في سبيلِ ذلك. فالقوميّةِ التركيّة ستمتلكُ مستقبلاً مُشرِقاً من خلالِ جهودها الرَّاميةِ إلى رفعِ مستوى الأعراق التركيّة وإعلاء شأنها قبلَ كلِّ شيء. والنموذجُ التركيُّ الحقيقيّ والكامل هو النّزعةُ التركيّة، ولن يجعلنا هذا النّموذج نشعر بالكلل أو الملل من نضالنا، بل هوَ وعدٌ ببناء "دولةٍ حقيقيّةٍ" آهلةٍ بِعِرْقٍ مستعدٍّ للانطلاق خلف انتصاراتٍ جديدة في كلّ لحظة".

وقبلَ ذلك، شرحَ الجنرال المتَقاعد "حسين حسني أركيلات" عن النّزعة التركيّة في العدد الثّالث الصَّادر من المجلة المذكورة، متطرِّقاً إلى النّواحي الجغرافية فقال:

"تستحوذُ النّزعةُ التركيّة بكلِّ الحبّ والاهتمام على كلِّ ما يخصُّ الأتراك من وطنٍ وتاريخٍ وموسيقا وأدبٍ وشِعْر، وباختصار كلّ ما هو موجود ويخصُّ الأتراك والوطن التركيّ. فالنّزعة التركيّة ترتكزُ على المبدأ

والتطبيقِ في خدمةِ نفسها ورفعِ مستواها ماديّاً و معنوياً، آخذةً بعينِ الاعتبار تَحرُّر و وحدة الأتراك و الوَطن التركي. فبالنسبة للنزعة التركيّة: كلُّ تركيّ قوميّ ذو نزعة تركيّة، وكلُّ ذي نزعة تركيّةٍ هو قوميّ.

فوجهةُ النظر للنّزعة التركيّة البسيطة، تصبحُ محدودةً وضيّقة. أما إدارة العمل والفكرِ للنّزعة التركيّة الكبيرة فهي تعملُ نحوَ فهم وإدراك كتلةِ الشعب التركي بِكُلِّ آفاقِ وطنِ "أتراكِ الأولوغ". وحسبَ وجهة نظر النّزعة التركيّة، فإنه ليس هناك ديار تركيّة أجنبيّة مثلما أنَّهُ ليس هناك سوى شعب تركيّ واحد، وأنَّ جَميع الأتراك من "طونا" إلى سدّ الصّين هم شعبٌ واحد ، واللغةُ التركيّة لغةٌ واحدةٌ وعظيمةٌ بمختلفِ لهجاتها الجميلةِ كجمال الموسيقا.

ويوجد عدّة ولايات تركيا من الناحيّة الجغرافيّة. غير أنها العمود الفقريّ الأساسيّ لوطنٍ تركيٍّ عظيمٍ واحد. وحسب وجهة نظر النّزعة التركيّة، لا يوجدُ شعوبٌ وأوطانٌ تركيا متعدّدة، بل هناك وطنٌ تركيٌّ مُوحَّد و شعبٌ تركيٌّ واحد.

فنظرةُ التركيّ القوميّ أي ذو النزعة التركيّة إلى مجريات الأحداث العالمية، تكون باتجاه الشعور التركي والسياسة التركيّة والمصالح التركيّة. فأحكامُه وعواطفُه ومشاعرهُ مُسْتَلْهَمَةٌ من المصالحِ التركيّة. لذلك ينبغي لنا أن نكرّر: كلُّ تركيّ قوميّ ذي نزعةً تركيّة، وكلُّ ذو نزعةٍ تركيا هو قوميّ".

يَجبُ التّذكيرِ بالكُتّاب الآخرين في مجلة "تشينار ألطي" وهم:

"جمال أوغوز أوجال" و"بيامي صفا" و"فتحي تَقات". (هذا وقد تطرَّق الكاتب: أمين كراجا" إلى الموضوع وأدلى بمجموعةٍ من المعلوماتِ حولَهُ في العدد الصّادر من مجلة "ياظن" في شهر تشرين الثاني من العام١٩٩٣

تحت عنوان "تشينار ألطي": تركيبٌ لمجلةٍ ذات نزعةٍ عنصريّة).
وقد دخلت مجلة "تشينار ألطي" إلى التاريخ بعددها الأخير الصادر بتاريخ ١٨ تشرين الأول من العام ١٩٤٤.

مجلّة "أورهون": صدرت هذه المجلة تحت إدارة "نهال أطسز" التي كانت تحملُ النَّزعةَ العنصريّة. فقبلَ "المجموعة التركيّة"، صدرَ تسعةُ أعدادٍ من المجلّة في الفترة ما بين ١٩٣٣-١٩٣٤. وبعدَ فترة انقطاع، بدأت تَصدر في الفترة ما بين ١٩٤٣-١٩٤٤ وتحت إدارة "نهال أطسز" مجدّداً. وقد زُوِّدَ الكثير من أغلفة أعداد المجلة بخارطةٍ لدولةٍ تركيا تمتدُّ من البحر الأبيض المتوسط حتى المحيطِ الهادي. وفي مقالاتها المتعلِّقة بمنطقة "توركستان"، كتب "حسين نهال أطسز": "تركستان لنا، وكلُّ تركستان والمناطق التركيّة لنا". وقد أُغلِقَتْ مجلة "أورهون" في العام ١٩٣٤. كما أُغلِقَتْ مجلة "كاتشيت" المقرّبةِ من هذه المجلة في تلكَ السنوات، إضافةً إلى مجلّة "بيرليك" الناطقة باسم "اتّحاد الطّلبة الأتراك القوميّين". لأنَّ الجمهورية التركيّة لم تكن راغبةً بتخريب علاقاتها مع جارها على حدودها الشّمالية وهو الاتحاد السّوفييتيّ في تلكَ السنوات، بسببِ هذا الهُراء. لكنَّ الوضع في الحرب العالميَّة الثانيّة كان مختلفاً ثمَّ صدرت مجلة "أورهون" لفترةٍ محدودة، إذ لم يصدر منها سوى سبعة أعداد. واللافت للانتباه هنا هو نموذجُ "نهال أطسز" إذ إِن الشركسيّ "أطسز" تضايق واضطرب إلى حدٍّ كبيرٍ بسبب الكشف عن نزعته الشّركسيّة لأنَّ "رحى أوغوز توركا" استخدمَ "التشهير" كأسلوبٍ من أساليب الجِدال السّياسيّ، من خلال التحدُّث والنّشر عن هؤلاء الذينَ لا ينتمونَ للأتراك أباً عن جَدّ، والبحث بشكل خاص عن أصول وسلالات المتعايشين مع النّزعة التركيّة و العنصريّة علاوةً على ذلك،

فقد بعث "نهال أطسز" برسالةٍ إلى أخيه "نجدت صانجار": بتاريخ ٧-٨ أيلول من العام ١٩٤١، شرح فيها عن خلافه مع "توركان" قال فيها: "إنَّ الكلاب التي كشفت عن شركسّيتكَ، هي نفس الكلاب التي كشفت عن شركسيّتي. فهم يريدونَ التشكيك فينا واتهامنا بأننا لسنا أتراكاً. وعندما تأسّس النظام القومي التركيّ المُشَرِّف في البلاد، لم يكن من صلاحية هؤلاء إلغاءَ مكوِّنٍ من مُكوِّنٍ أخر". (منقول عن "أوغور موجو" الذي نقلَ عن النائب العام العسكري في تلك الفترة "كاظم ألوش" من خلال سلسلةِ مقالاتٍ لهُ وردَ اسمها). وقد انكشفَ في ملفّ القضيّة الكثير منَ النّقاشات والمراسلات في مرحلة القضية، إضافة إلى حالات اعتقال العنصريّين في العام ١٩٤٤. فالحوار الذي جرى بين "أطسز" والنّائب العام العسكري "كاظم ألوش" خلال طرح تلك الأسئلة، يكشفُ بشكلٍ واضحٍ و صريح عن عنصريّة "نهال أطسز".

يقول النائب العام العسكري مخاطباً "أطسز": "أنتَ لا تعرف والِدَكَ من الجيل الرابع. بل نحنُ مَنْ يعرف".

فيندهش "أطسز" ويسألُ قائلاً من يكونُ إذنْ ؟".

يردُّ النائب العام العسكري قائلاً :"والِدُكَ من الجيل الرابع، يونانيّ"، مُنوِّهاً أنَّ والدُ جدِّهِ من "يهود الدّونما".

وقد عكسَ النّائبُ العام العسكريّ وجهةَ نظرِهِ هذه على منشور ادّعائِه: وكتبَ أنَّ والدَه من الجيلِ الثالث "يوناني".

وفيما يلي ردود"أطسز" على فرضيّات النائب العام العسكري تلك خلال استجوابه في المحكمة:

"ربّما وُجِّهَ هذا الافتراء من أجل إلغاء نزعتي العنصريّة غيرَ أن هذا مستحيل. فلا يمكن في أيِّ مكانٍ افتراضيّ إلغاء نزعتي العنصريّة حتى لو كانَ أجدادي وأجدادُ أبي غيرَ أتراك...

وحتى لو لم أكن تركي صافي، فأنا لا أَدحضُ قضيّة العنصريّة، بل يُظْهِرُ ذلك أنني صادق من ناحية، وأنَّ هذه القضيّة قويّة وشرعيّة من ناحية أخرى".

مجلّة"كوبوز": هي واحدةٌ من المجلّات العنصريّة، القوميّة في الأربعينيّات. وقد صدرت هذه "المجلّة القوميّة الشهريّة" في مدينة "صمصون" بإدارة "فتحي تَقات أوغلو". وترى هذه المجلّة أنَّ الثّقافة القُرَوِيَّة هي الرّكيزة الأساسية للقوميّة التركيّة. وترى أيضاً أنَّ القرويَّ التركيّ يعيشُ في أجواءٍ مُهمَلةٍ وقاحِلَةٍ وبعيدةٍ كلَّ البُعدِ عن التَّحضُّر. لكنْ في ظلِّ هذه الظروف، لا يمكن إبعاد "المثّقف القوميّ" عن "القرويّ التركيّ الحقيقيّ والفدائيّ". بل على العكس، هذه الظروف تُجْبِرُ على تقريب هاتين الشّريحتين بعضهما من بعضٍ. فالقرويُّ "هو سيّدُنا الأوّل والأبدي". والمثقَّف مدينٌ بالكثير من الأمور للقرويّ التركيّ الفدائيّ الذي يؤمّنُ لهُ مختلفَ أنواع النِّعَم والخيرات بدونِ مقابل. وتوضحُ مجلة "كوبوز" من ناحيةٍ أخرى أنَّ المثقّفين مسؤولون عن وضع القرويّ التركي. والقرويُّ التركيّ مُلغى ومُهَمَّش إزاءَ النّظر للمثقّف التركي أنهُ "مُتَحضّرٌ وقويّ". فالمثقّف التركي شوَّهَ الثقافة التركيّة وأضعفَ المعنويّات التركيّة. علماً أنَّ القرويَّ التركيَّ الجاهل الذي يُنظَرُ إليه أنَّهُ ضعيفٌ وهزيل، هو الصّلبُ المَتين. وهو الذي يحافظُ على الثّقافة التركيّة، ويحافظُ على معنويّاته التركيّة بالعادات والتقاليد التي لم تتغيّر. لذلك فإنَّ

أكبرَ مساهمةٍ في القوميّة التركيّة هو إلغاء الفجوة العميقة بين القرويّ التركيّ المضطهَد والمثَقّف التركي الذي اضطّهَدَهُ".

مجلّة "حركات": بدأت تَصدّر في العام ١٩٣٩ في ولاية "إزمير" بإدارة "نور الدين طوبجو" ثم انتقلت إلى ولاية "إِسطنبول" في العام ١٩٤٠ وبإشراف وإدارة "نور الدين طوبجو" صاحبُ الامتياز في هذه المجلّة التي عرَّفت نفسها بأنها "مجلةٌ فكريّةٌ شهريّة" وقد صدرت هذه المجلّة في الفترة ما بين ١٩٣٩-١٩٧٩. وكانت تسعى لملء الفراغ الذي خلّفتهُ مجلة "سبيل الرشّاد" والتي كانت آخرَ مجلّةٍ ناطقةٍ باسم التّيار الإسلامي والمُغلَقَة في العام ١٩٢٥. وأوضحت المجلّة أنَّ الانبعاث والنَّهضة المُنتظرة من خلال التحوُّل إلى الغَرب، لن يتحقّقَ مطلقاً. وأكّدت في هذه الأثناء ومنذُ بدايتها على سلبيّات نظام الزعيم الواحد. توقَّفت المجلّة لفترة في العام ١٩٤٢. ثم عادت لِتَصدُرَ مجدّداً. أما "نور الدين طوبجو" فهو نقشبندي.

وعندَ التحوُّل إلى "الدّيمقراطيّة ذات التّعدّدية الحزبيّة"، كان "طوبجو" من بين المؤسّسين لجمعية القوميّين الأتراك التي تولّى "سعيد بلغيتش" رئاستها بعدَ فترة. وقد أُغلِقَتِ الجمعيّة على إثرِ تسبب أحد المؤيّدين للجمعية في العام ١٩٥٢ بجروحٍ لكاتبِ الافتتاحية في صحيفة الوطن "أحمد أمين يلمان" في ولاية "ملاطية". وتمَّ تأسيس "جمعية القوميّين" في العام ١٩٥٤. وعَمِلَ "طوبجو" من أجل تأسيس "حزب العدالة" في انتخابات العام ١٩٦١. وكانَ مُرَشّحاً كنائبٍ عن حزب العدالة في ولاية "قونيا". لكنَّه لم ينجح. وظهرت مجموعة من الحوادث في المجلس العام لجمعية القومين في العام ١٩٦٣: فقد سيطرَ النّورجيّون[1]. وعلى إثر ذلك ،

(١) جماعة سعيد النورسي و التي ورث زعامتها فيما بعد فتح الله غولن (المترجم).

تركَ "طوبجو" وأصدقاؤهُ هذه الجمعية. وبقيَ يمارسُ نشاطاته السياسيّة والصحفيّة حتى وفاته في العام ١٩٧٥. يقولُ عنهُ "سينا أَشكن" إنَّهُ رجلٌ: "اشتراكيٌّ - قوميٌّ - إسلاميّ".

مجلّة "دوغو": صدرت في ولاية "زنغولداك". في العام ١٩٤٢. مدير النشر العام وصاحبُ الامتياز فيها "طاهر كارا أوغوز".

مجلّة "ميلّات": صدرت أوّل مرّة في ولاية "أنقرة" من العام ١٩٤٢. وهي: "مجموعةٌ فكريّةٌ شهريّة". صاحبُ الامتياز فيها هو البروفسور "حسين عوني كوك تورك" وهذا البروفسور هو عضو الهيئة التدريسيّة في مدرسة العلوم السياسيّة (كليّة العلوم السياسيّة الآن) مولود في ولاية "نيغدا". وعند تأسيس وزارة العمل في العام ١٩٤٥، عُيِّنَ مستشاراً أوّل في الوزارة. ثمَّ انتُخِبَ نائباً للحزب الديمقراطي عن ولاية "نيغدا". كما تمَّ تعيينُه في "النِّيابةِ القضائية" في حكومة "عدنان مندريس" الرّابعة التي استمرّت من ٩ كانون الأول عام ١٩٥٥ ولغاية الأول من تشرين الثاني عام ١٩٥٧. تولّى منصب رئاسة (جهاز خدمة العمل القوميّ) والذي هو بمنزلة جهاز الاستخبارات القومي التركي في تلك الفترة. ثمَّ أُقِيلَ من منصبهِ جرَّاءَ الكثيرِ من التَّجاوزات أثناء أداءِ مهامِهِ. فخلال ممارسة مهامِهِ في النيابة القضائيّة، طالبَ بإحالة الكثيرِ من القضاة على التّقاعد لأنَّ الضرورةَ تقتضي ذلك، وتأمين انضمامهم إلى الحزب الديمقراطي وفقَ الآليّةِ القضائيّة.

هذا وسيغدو أحد كُتَّابِ المجموعة وهو "ممتاز تورهان" وزيراً للعمل في حكومة الحزب الديمقراطي في العام ١٩٥٤. وأثناءَ وزارتهِ، ستصطدم نقابات العمَّال واتّحاد نقابات عمّال إسطنبول، واتّحاد نقابات العمَّال الأتراك

الذي تأسَّسَ في العام١٩٥٢، بِأقسى أنواع الضُّغوط. فاستلام هذه المهمّة في وزارةٍ مسؤولةٍ عن العُمَّال، سواء من قِبّل "ممتاز تورهان" أم من قِبَلِ "كوك تورك" يُعَبِّرُ عن وجه نظر الحكومات المختلفة بالشريحةِ العمّاليّة وتصرُّفَهم حيالها وهو: مراقبة العمّال ونقاباتهم، وتحويلهم إلى عبيدٍ لِأُمراء الدولة، وتدريبهم بمبادرةٍ فاشيّةٍ ويمينيّةٍ، واللّجوء إلى الضّغطِ عليهم عندما تقتضي الضرورةُ ذلك. ويلفتُ الانتباه من بين الكُتَّاب المُنضبطين في مجلة "ميلّات" كلٌّ من: البروفسور الدكتور "رمزي أوغوز أريك" مدير النشر العام في المجلّة، و"تورغوت أران"، و"سادات تشومرالي"، و"سَمَت آغا أوغلو" الذي أصبحَ فيما بعد وزيراً وعضواً في الحزب الدّيمقراطيّ، و"جاهد أوكورار"، و"عصمان أتيلا" و"كيروم يونت".

مجلّة "بويوك دوغو / الشرق الكبير": صدرت هذه المجلة تحت إدارة وإشراف النّقشبندي "نجيب فاضل كيساكوراك"، وتبنَّت دور "المدافع عن القضيّة الإسلامية و الشرائعيّة".

صدرَ العدد الأول من هذه المجلّة في١٧ أيلول من العام١٩٤٣، إذ لعبت دوراً مؤثراً في تكوين الرأي العام بشكلٍ خاص. صدرت الأعداد الثلاثون الأولى من هذه المجلّة حتى تاريخ ٥ أيار من العام ١٩٤٤، إذ عَمِل فيها مجموعة من الكُتَّاب والشعراء في تلك الفترة أمثال "فكرت عادل"، و"سعيد فائق أباسي يانيك"، و"جاهد صدقي طرنجي" و"فاضل حسني داغلارجا"، و"أكتاي إقبال"، و"أوزدامير أصاف". وبعد العام ١٩٤٥، أصبحت المجلة تحت إدارة وإشراف "نجيب فاضل" وبسببِ نزعتهِ الصّوفيّة والطرائقيّة في مجلة "أغاتش" من قبل، أخذت مجلة "بويوك دوغو" الطَّابعَ

الإسلامي. وفي الوقت الذي كانَ فيه"نجيب فاضل" يعمل أولاً في مجال السّياسةِ والأدب، انضمَّ تدريجياً إلى حزب الحركة القوميّة عندما أعلن هذا الحزب أطروحة "التركيب بين التركيّة والإسلام" في بداية السّبعينيّات. وقبل ذلك وفي العام ١٩٦٩، استقال "نهال أطسز" وأصدقاؤها العنصريّون من حزب الحركة القوميّة لعدمِ موافقتهم على أطروحات الحزب الإسلاميّة. ولذلك فقد استمرَّ عنصريّو أعوام الثلاثينيّات بِتبنّي الثنائيّة "الإسلاميّة- الشَّامانيّة" في نهاية أعوام الستّينيّات وبداية أعوام السبعينيّات.

يُصَادَفُ في هذه الأثناء الكثير من مقالات العنصريّين والقوميّين في صحيفة "التصوير" اليومية. فعلى سبيل المثال، كانَ الجنرال المتقاعد "علي إحسان صابيش" ينشر المقالات والتَّعليقات في موضوع الحرب في هذه الصحيفة. كما كانَ البروفيسور المتديّن "عبد القادر إنان" يكتبُ في هذه الصحيفةِ أيضاً. بدورها كانت صحيفة "التصوير" تسعى جاهدَةً من أجل التّشجيع على قراءة المجلّات العنصريّة. وتستحقُّ مجلّة "تشيغير" الصادرة في تلك الفترة أن تكونَ مثارَ تَذَكُّرٍ واهتمام: لأن هذه المجلّة الصادرة في "أنقرة" في الفترةِ ما بين١ كانون الثاني١٩٣٣ وكانون الأول ١٩٤٨ تحت إدارة وإشراف "حفظي أوغوز بيكاتا"، قدَّمت قولَ "موسيليني" المأثور كشعارٍ لها على غلاف عددها الأول الذي قال: "الفاشيَّةُ لا تعترفُ بالحياةِ الرَّغيدة". و قد تأثَّرت المجلّة بالفاشيَّة التي تعزّزَت قواها تدريجياً في بداية الثلاثينيّات، إضافةً لتأثرها بالقوميّةِ التركيّة. وقد لمعت أسماء بعض الكُتَّاب القوميّين العنصريّين في بدايات عَمَل المجلَّة أمثال: "حسين نامق أوركون" ، و"بيامي صفا"، و"نجيب عاصم". وبعد العام ١٩٤٣، أيّ خلال الفترة التي اتّضحت فيها تماماً ملامحُ هزيمةِ النازيّين والفاشيّين، بدأت وجهاتُ

نظر المجلّةِ بالتَّغيُّر: حيث تضمَّنَ كادرُ المجلّة بعض الأسماء من أمثال: يشار نابي (مؤسِّس مجلة ڤارليك)، و"رفعت إلكاز"، و"جيهون عطوف قانصو". كما تضمَّنَ كادر المجلّة أسماءً أخرى مثل "بهجت كمال تشاغلار" الذي كان أناضولياً وقوميّاً بامتياز. في الواقع كانَ "تشاغلار" و"جيهون عطوف قانصو"عنصريّين أيضاً. وهذا الموضوع مهم من زاويةِ الكشف عن العنصريّين داخلَ كوادر حزب الشعب الجمهوري. إذ كانَ" جيهون عطوف قانصو" و"رحى أُوغوز توركان" في مرحلة الشباب، يتقاسمان النّزعةَ القوميّة والعنصريّة نفسها خلال سنوات الصَّداقة بينهما في ثانوية "غازي" في ولاية "أنقرة". فذات يوم، ونتيجةً لعادةِ "البحث في أصول العائلات وجذورها"، توجَّهَ "توركان" بالحديث إلى "قانصو" قائلاً: "أنتَ من عائلةٍ شركسّية الجذور".

ومجلَّة "تشيغير": هيَ مجلّةٌ عجيبة ومثيرة للاهتمام أيضاً من زاويةٍ أخرى. وذلكَ بسبب شخصيّة "حفظي أوغوز بيكاتا" الذي يديرها ويشرف عليها. فهوَ من أعضاء حزب الشعب الجمهوريّ ونائباً عنهُ وقد فتحَ مطبَعَتَهُ أمام الصُّحف والمجلّات في أكثر الأيام صعوبةً أمامَ الصِّحافة وأمامَ حزب الشعب الجمهوريّ في الفترة ما بين عامي ١٩٥٠-١٩٦٠. وقدَّم يدَ العون والمساعدة لبعض الصحف أمثال "أولوص" و"خلقجي" و"يني خلقجي" وغيرها، من أجل تجاوز العراقيل التي وضعها الحزب الديمقراطي أمامهم. وقد قطفَ "حفظي أوغوز بيكاتا" ثمارَ عَمَلِهِ. حيثُ انتُخِبَ أولاً عن حزب الشعب الجمهوريّ عن ولايةِ أنقرة، ثم أصبحَ وزيرَ دولة في حكومة "عصمت إنونو" الائتلافية في الفترة ما بين ٢٥حزيران من العام ١٩٦٢ حتى ٢ كانون الأول من العام ١٩٦٣. و بعد فترة، تولّى منصبَ وزير الداخلية في تلك الحكومة....

وكما لاحظنا، فقد كانَ العنصريّون يتمتّعون بمكانةٍ مهمّةٍ وتأثيرٍ كبير داخل حزب الشعب الجمهوريّ الذي كانَ الحزب الوحيد في تلكَ الفترة:

إذ كانَ هذا الامر عامَلاً مُحَدِّداً في عملية استمرار انتفاض العنصريّين والقوميّين إزاءَ عمليات اعتقال العنصريّين في العام ١٩٤٤. فنشاطات العنصريّين والقوميّين لم تكن مقتصرةً على النَّشر فقط في تلكَ الفترة. فقد تبيَّنَ وجود مشاريع عمل مختلفة لدى العنصريّين في ضوء الوثائق التي حصلوا عليها بعد اعتقالات العام ١٩٤٤.

فعلى سبيل المثال: المنظمة السّريّة المُسَمَّاة "كورام" التي أسَّسها "رحى أُوغوز توركان". وفيما يلي مجموعة التّطورات التي حدثت حسبَ ما كتبَ النائب العام في تلك الفترة "كاظم ألوش": جاء في قرار افتتاحِ جلسةِ التّحقيقِ الأخيرة أنَّ "رحى أوغوز" أسَّسَ منظّمَةً سريّةً أطلقَ عليها اسم "كورام" بالتعاونِ مع زملاء الدّراسة في ثانوية "غازي" في ولاية "أنقرة" وهم: "جهاد صاواشفار" و"جيهون عطوف قانصو" و"حكمت طانيا" و"بولاند"، ثمَّ قام "رحى أوغوز" باستبعاد "جيهون عطوف قانصو" من المنظمة قائلاً لهُ: "أنتَ من عائلةٍ شركسيّةِ الجذور"، وتبيَّنَ فيما بعد أنَّ المنظّمة استمرَّت بنشاطاتها تحتَ قيادة "رحى أُوغوز" و"حكمت طانيا" وحسبَ ما قالَ النّائبُ العام، فقد أُسِّسَتْ منظمة "كورام" السّريّة بهدف الحصول بالقوّة على الحكومة القابعة في أيدي عناصرَ ليسوا من أنسابٍ تُركيَّة.

هذا وقد أوضحَ النائب العام أنَّ "رحى أُوغوز" تحدَّث مع "نهال أطسز" وقال له إِنَّهُ قد أَسَّسَ منظمةً سريّةً، وفيما يلي مقتطفات من تفاصيل حديث المتّهم "رحى أُوغوز" والمعروف باسم "زيا أوزايناك":

"ينبغي تشكيلُ حكومةٍ طورانيّة وعنصريّة. فالحكومةُ الحاليّة لم تستطع تحقيق النَّجاح في أيِّ شيء. وقد أسَّسنا منظمّةً سريّةً للاستيلاء على الحكومة. فنحنُ تحتَ حُكْمِ طبيبٍ معارضٍ لأتاتورك. ويوجد الكثير منَ الضّباط ضمنَ منظّمتنا. سنضمُّ الأفواجَ المحافظةَ وضبّاطها إلينا، وسنشكّلُ حكومةً انقلابيّةً مركزيّةً بهذه القوى. ونحنُ على اتّصالٍ مع حكومة أجنبيّة. حيثُ ستساعِدُنا بالسلاح. و سنستولي على الحكومة بعدَ التّوقيف التدريجي لأعضاء مجلس الأمة التركي الكبير!". كما أشارَ النَّائب العام إلى أنَّ "رحى أوغوز" أسَّسَ جمعيّةً باسم "جمعية مُحبّي الكتاب" من أجل إخفاءِ أهدافه، واستمرَّ بنشاطاته بواسطة هذه الجمعيّة.

أمَّا مشروع "زكي وليد طوغان" ، فكانَ إرساء النظام النّازي في تركيا بمساعدةٍ من النازيّين في ألمانيا والاتحادِ معهم. وبالنسبة لمشروع "نوري باشا" الأخ غير الشّقيق لـ "أنور باشا" والمعروف باسم "نوري كيليجيل"، فكانَ تشكيل "دولة إسلاميّة" في القوقاز، ثمَّ الاتجاه نحو تشكيل "الإمبراطورية الطورانيّة". وكان يسعى إلى الحصول على المساعدة من ألمانيا النازيّةِ في سبيلِ تحقيقِ هذه المشاريع. وفي هذا السِّياق، كانَ يقدّمُ الدَّعمَ الماديَّ للصّحافة ذات النّزعة العنصريّة والنّزعة القوميّة التركيّة.

كان هناكَ اسمانِ لامعان وبارزان يقدِّمان الدّعم الماديَّ للمجلّات "الطورانيّة" و"العنصريّة" الصّادرة في الأربعينيّات.

أولهما "نوري باشا /كيليجيل" الأخ غير الشَّقيق لـِ "أنور باشا"، والآخر هو "نوري داميرداغ" الذي سيؤسّسُ "حزب النهضة القوميّة" في العام ١٩٤٥. من ناحيةٍ أخرى، فقد حدثت بعض الاحتكاكات العنيفة بينَ

مَنْ يُصدِرون المجلّات. فعلى سبيلِ المثال: لم يكن بالمُستطاع حدوث تَجاذُب مطلقاً بين "نهال أطسز" المشرف على مجلة "أورهون"، و"رحى أُوغوز توركان" المعروف من خلال مجلة "بوزكورت" الذي أصدر مجلّتي "بوزكورت" و"كوك بورو".

وفي الوقت الذي استمَّر فيه النازيّون بتعميق علاقاتهم مع العنصريّين ومحبّي النازيّة في تركيا، أسَّسوا من ناحيةٍ أخرى علاقاتٍ مع الأمير "عبد القادر" ابن السلطان "عبد الحميد" وهو من السُّلالة الحاكمة العثمانيّة. و كانَ هدفهم إيجاد ورقة رابحة أخرى في أيديهم إزاءَ كلّ الاحتمالات. فالنازيّون يطبّقون نفسَ أساليبهم عند احتلالهم لأيِّ دولة، وأحدُ نماذجِ أساليبهم كانَ اتّخاذ الإجراءات الاحترازيّة من خلال السَّيطرة على بعض الشّخصيّات المرغوب بِها من قِبَل الشّعبِ نتيجةً "للقيَمِ الرّمزيّةِ والتاريخيّة". وخيرُ مثالٍ على ذلك، هو العلاقات التي تمَّ تطويرها وتأسيسها في مدينة "لشبونة" في صيف العام ١٩٤٠ مع "ويندسور دوكو" أو" إدوار السابع" الذي ضحَّى بعرش إنكلترة في سبيل العشق. كما أنَّ تعلُّق النازيّين بشمّاعةِ السُّلالة الحاكمة العثمانيّة، لم يُلْغِ الاستخبارات الأمريكية من حساباتهم. فالمقال الذي كَتَبَهُ "أوغور موجو" في زاوية "كوزلام" في صحيفة "جمهوريّات" بتاريخ ٢٥ شباط من العام ١٩٩٠ تحت عنوان " العام ١٩٤٨... "، متعلّق بهذا الموضوع.و كان يتحدث عن تقرير مكتب التحقيقات الفيدرالي ذي الرّقم ٢٥٨-٢٢ تاريخ ٢٢آذار ١٩٤٣ حول "الكويسلينغ التركيّ".

العام ١٩٤٣:

١ - كانون الثاني: بدأ النّازيّون بالانسحاب منَ القوقاز. وفي التّصريح الذي أدلى به رئيس الوزراء "شكري سراج أوغلو" في ١٦ كانون الثاني لصحيفةِ "ذا تايمز" ، أوضحَ ما يلي:

" لم تَفْقد العلاقات التركيّة – الرّوسيّة مزاياها الودّيّة في أيِّ وقتٍ من الأوقات". لقد استسلمَ جيشُ ألمانيا النازيّةِ السادس على أبواب ستالينغراد في ٣٠ كانون الثاني. و نُوقِشَ مع رئيس الوزراء البريطاني تشرشل موضوع مساعدة تركيا بالسّلاح الأمريكيّ و البريطانيّ في حال انضمامها إلى الحرب. لكنَّ تركيا سَتُؤجّل موضوع الدّخول في الحرب، وستغيّرُ/سترفعُ مستوى مطالبها في كلّ مرَّة، كما هو معروف. وقد قام وزير الخارجية "نعمان منامنجي أوغلو" بإجراء مجموعةٍ من الاتصالات في الاتّحاد السّوفييتيّ في ١٣ شباط، واقترحَ تسوية العلاقات المُتبادَلَة. وبعد هذا التّاريخ، تمَّ اتّخاذ مجموعة من الإجراءات بحقّ عددٍ من الأشخاص والجمعيّات والصّحف والمجلّات المؤيِّدة للفاشيّةِ والنّازيّة والطورانيّة والعنصريّة.

٥ نيسان: أُغلِقَتْ صحيفة "تورك يورضو" و"جمعيّة الثّقافة التركيّة".

٢٠ نيسان: أُغلِقَتْ مجلّة "كوك بورو".

حزيران : أوضحت شرطة إِسطنبول السياسيّة في شهر حزيران منَ العام ١٩٤٣، أنَّ المنشور المُسَمَّى "الخطر الأكبر" قد اطّلَع عليه جميع الطلّاب في الجامعة. وأُعطيت الأوامر بجمعِ هذا المنشور على الفور. فقد كانَ المنشور يتضمّنُ انتقادات لتيّارات "الطورانيّة" وتبيَّن أنَّ كاتبَ هذا المنشور هو "فارس أركمان" أحدُ موظّفي بلديّة إِسطنبول.

وقد نَوَّهَ "أركمان" في منشورهِ إلى أنَّ النّزعة التركيّة" لن تتوافقَ مع الكماليّة و سياسةِ الدّولة، و أكّدَ أنَّ وجهات النّظر القوميّة المُبالَغ فيها لدى الطورانيّين تُستَخدمُ من أجل التَّسَتُّرِ على الدّعاية الأجنبيَّة التي تهدّد وجودَ البلاد. وحسبَ ما قالَ "أركمان" ، فإنَّ الأتراك من أُصولٍ تتريّة وأذرية، يأتونَ في طليعةِ التّيّار الطّوراني. وفيما يلي الأسماء التي وردت في منشور "أركمان" وهم: "زكي وليدي طوغان"، "أياز إسحاق"، "محرّم فوزي طوغاي"، "رسوذاده أحمد جعفر أوغلو".

لقد أتى هؤلاء منَ "القرم" و" القوقاز". وترعرع قسمٌ منهم في ألمانيا لسنواتٍ طويلة.

وأشارَ "أركمان" إلى أنَّ هؤلاء المهاجرين قد ردّوا الجميل وحُسن الضيافة التي قوبلوا بها في تركيا ردّاً سَيِّئاً، وأكَّدَ أنَّ المواطنين الأتراك قدّموا المساعدةَ لهؤلاء الأتراك المهاجرين الذينَ ذَكَرَهُم. فمن هم هؤلاء؟

لقد رتَّب "أركمان" أسماءَهم كما يلي : الجنرال "حسين حسني أركيلات" الجنرال"علي إحسان صابيش"، "بيامي صفا"، "نهال أطسز"، "يوسف زيا" المعروف باسم "أورطاش"، "أورهان سيفي" المعروف باسم "أورهون" كما أَرسلَ بعض النُّسَخ من المنشور المُسَمَّى "الخطر الأكبر" إلى بعض المجلّات مثل "تشينار ألطي" ،"كوك بورو"، "تصوير الأفكار" "آيلي كورت".

ثمَّ توصَّلَ "فارس أركمان" في منشورهِ إلى النّتائج التالية: "أصحابُ النّزعة التركيّة ليسوا صادقين في قضاياهم. فمعظمهم دخلَ في هذا العمل بسبب مصالحَ شخصيّة. كما أنّهم مارسوا الدّعايةَ بسبب تفضيل مصالحهم

الشخصيّة وأنانيّتهم على حسابِ الشّريحةِ الشّبابيّة التركيّة، وسعوا بتحرّكاتهم ونشاطاتهم تلك إلى الوقوفِ سدّاً أمامَ التطوّرات القوميّة وترك البلاد في أيدي مَنْ يخطّطونَ لاحتلالها. ثمَّ عارضوا سياسة الحكومة الحياديّة من خلال سياساتهم الحازمة ضدَّ بريطانية والسوڤييت، ومن خلالِ حَمْلةٍ مُنَظَّمَةٍ بادروا بها ضدَّ الديمقراطية".

وقد تحدَّثَ "جودت كريم إنجداي"السكرتير العام لحزب الشعب الجمهوري ونائب الحزب عن ولاية "سينوب" أمام مجلس الأمة التركي الكبير، حيثُ انتقدَ وبلهجةٍ حادّة كلَّ الأفكار التي تضمّنها المنشور. وبعد "إنجداي"، تحدَّث وزير الخارجية "نعمان مناميجي أوغلو"، وقالَ أنَّهُ لا وجودَ لتيّارٍ ذي نزعةٍ عنصريّةٍ تركيّةٍ في تركيا. ولم يتغاضَ في هذه الأثناء عن القول: "نحنُ أتراكٌ. نحنُ أتراكٌ. نحنُ أصحابُ نزعةٍ تركيا". وقد اعتُقِلَ "فارس أركمان" بعدَ هذه التّطورّات.

تابعت السَّفارة الأمريكيّة في أنقرة هذه التّطورات بعنايةٍ واهتمام، وكلّفت"علي نور بوزجالي" بالتّحقيق في هذا الموضوع، و ذلكَ حسبَ ما أوضحَ "أوغور مومجو" في سلسلةِ مقالاته التي تحملُ عنوان "مكاسب الأربعينيّات الشرّيرة"(صحيفة جمهوريّات، ١٣شباط ١٩٩٠). وفي التّقرير الذي قَدَّمَهُ "علي نور بوز جالي" بتاريخ ١٤ حزيران من العام١٩٤٣، أوضحَ ما يلي: (صحيحٌ أنَّ هناك مَنْ يعملونَ على إحياءِ نزعةٍ تركيا شبيهةٍ بالنّزعةِ الطّورانيّة في النّظام التركيّ المؤسس على قيمة جمعية الشّباب الأتراك (جون تورك). وحقيقةً يوجدُ في بعض المنشورات التي تدافعُ عن هذه الحركة، عباراتٌ تدعو إلى استرجاع الأراضي المفقودة. لكنْ برأيي، هذه

الحركة ليست بأبعادٍ جديرةٍ بالاهتمام، و أذكرُ أنَّهُ تمّت مناقشة هذه المواضيع خلالَ الفعّاليّات التي أعدّتها السَّفارة على أثرِ ما قامت به الحكومة مرّاتٍ عديدة حيال المنشورات الواردة في الأعلى. وكنتُ قد أوضحتُ في تلكَ الملاحظات أنَّ هناك تعاطُفاً في الرّأي العام معَ أتراك الخارج، لكنَّ هذا التَّعاطف ليسَ من نوع الدَّعم الفعَّالِ للمنظماتِ ذات النّزعة العنصريّة التركيّة. ربّما أكونُ على خطأ، لكنّي لم أَلحظ أيَّ سياسةٍ حكوميّةٍ تهدفُ إلى تقريب المسافة بين جميع الأتراكِ، ولم أعرف حتى الآن شخصاً يَقْبَلُ بالحركة ذات النّزعة التركيّة. وحقيقة أيضاً أنَّ المؤيّدين للنَّزعة التركيّة مُعجَبُون بالأنظمةِ الاستبداديّةِ، والأكثر من ذلك هم مُشْبَعونَ بالتَّعاطفِ مع ألمانيا. فلا يمكننا أن نُهمِلَ كلّ التّعليقاتِ التي ضَمَّنَها الكاتب "فارس أركمان" لمنشورهِ "الخطر الأكبر".

فالمدافعونَ عن وجهات النظرِ تلك أمثال "أوزال"، يقولون إنَّ تلك المواقف هي حقيقةٌ عَمليَّة ومبدئيَّة للقضيَّةِ التي يدافعونَ عنها.

وسواء كانَ هؤلاء الناس أداةً دعائيّةً بيد دول المحور أم لم يكونوا فهناكَ صُحفٌ ومجلّاتٌ يوميّةٌ مؤيّدةٌ للحِلف، وقويّةٌ أمام هذا التّيّار إلى حدٍّ كبير. ووجهات النّظر التي أبداها أصحابُ النّزعةِ التركيّة تبقى في إطارٍ عاطفيّ، وحسبَ رأيي، فإنَّ الاهتمام بهؤلاءِ والنّظر إليهم كخطرٍ حقيقيٍّ يهدّدُ الموقَفَ التركيّ الحياديّ ، هو أمرٌ مُبَالَغٌ فيه.

فالاعتقادُ السَّائد بخصوص هذا المنشور ، أنّهُ دعايةٌ يساريّة. حتى إن البعضَ أشارَ إلى أنَّ الكاتبَ الحقيقيَّ لهذا المنشور هوَ "زكريا سَرْتَل". ومنَ الصَّعبِ تبنّي هذا الاعتقاد من قِبَلِ المُعارضين لأصحاب النزعةِ التركيّة، حسبَ ما تابعتُ من النقاشات الصحفيّة ومن ردود الأفعالِ في الرأي العام. ويُمكن أن

يُعْلَنَ ذلك من خلال خلق أجواء دعائيّة مُنَظَّمَة ومُضادّة، وتعاطُفٍ سرّيٍّ حيالَ أصحاب النّزعةِ التركيّة داخلَ أوساط الرأي العام عموماً.

وفي الكتاب الذي أرسَلَهُ السفير الأمريكي في أنقرة "لورنس. أ. ستينهارد" إلى وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ١٦ تموز من العام ١٩٤٣ ، قَيَّمَ هذا الموضوع كما يلي:

"إنَّ السَّفارة مَيَّالةٌ للمشاركةِ في الآراءِ التي يحتويها المنشور" وأضاف قائلاً:

(إنَّ زعماء النّزعة العنصريّة التركيّة والحركة القوميّة المتشدّدة، مُتَعَلِّقِينَ بفكرة الديكتاتورية ومؤمنينَ بها و مدعومينَ من قِوى دول المحور، لكن ينبغي عدم المبالغة كثيراً بتأثيرهم. لأنَّهُ لا يُلَاحَظُ أيُّ دعمٍ لفكرة التّوسُّعيَّة سواء من قِبَلِ الحكومة أو من قِبَلِ الرأي العام ، على الرَّغمِ من تَشَبُّعِ الرأي العام التركي بغريزةِ التعاطف الطّبيعي مع العنصر التركيّ الذي يعيشُ في الدُّولِ الأخرى.

كما أنَّهم يدعونَ عودةَ أتراكِ الخارج إلى تركيا واكتسابهم للجنسيّةِ التركيّة إذا رَغِبوا بذلك. لكنَّ هؤلاء ليس لديهم أيُّ مبادرة مُتَعَلِّقة بتوسيع الحدود.

وهناك اعتقادات سائدة أن هذا المنشور الذي تسبَّبَ بردِّ فعلٍ كبير في الأوساط الصحفيّة والحكوميّة في "أنقرة" وأجبرَ وزير الخارجية على التَّحَدُّثِ في المجلس، إنما هو نِتَاجُ إملاءاتٍ من قِبَلِ مسؤولين سوڤييت حتى لو لم يتمَّ تمويلهُ من قِبَلِ أوساطٍ يساريّة بشكلٍ خاص. ويَظْهرُ موضوعُ ترجمةِ المنشور بأكمله إلى اللّغةِ الرُّوسيّة بلغةٍ صحيحةٍ وسليمة ومن ثمَّ طباعتهِ في

صحيفة "براقدا" كدليلٍ على تلك الاعتقادات. وحَسَبَ وجهة نظر أحد المسؤولين من المكتب الصحفي، فإن كاتبَ المنشور ليسَ "زكريا سَرْتَل" كما اتَّضحَ في التَّقييم ، بل ربَّما زوجتهُ "صبيحة سَرْتَل" المقربة أكثر من الأوساط اليساريّة. وينبغي التَّذكير هنا أنَّ صحيفة "طان" التي أصدرتها السيدة "سَرْتَل" هي التي لفتت انتباه الرأي العام بشكلٍ واسع إلى المنشور المذكور.

لم تُهْمَل العلاقات مع بريطانية في هذه الأثناء: إذ كان هناك وفدٌ ثقافيٌّ يأتي باستمرار من بريطانية ، وكانت العلاقات الثّقافيّة تلعبُ دوراً مهماً في التَّدَرُّجِ نحو العلاقات الأخرى.

العام ١٩٤٤:

١٧ شباط " إغلاق صحيفة "توركش بوست" بسبب رسومٍ كاريكاتوريّة مُناهِضة لبريطانية. إذ تمَّ رفع مستوى الإجراءات ضدَّ الألمان.

٢٨ آذار: أخبارٌ عن القبض على خلايا شيوعيّة واعتقالها في ولايات "إِسطنبول" و"أنقرة" و"كارابوك". وتوقيف "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ" الأول في تلك الفترة.

و في العام ١٩٤٤، اضطربَ جدول الأعمالِ في تركيا بقضيّة الإساءة التي فتحها "صباح الدين علي" بحق "نهال أطسز" ذي النّزعة العنصريّة.

هذا وقد نشرَ "نهال أطسز" المعروف بنشاطاته ومقالاتِه الطّورانيّة العنصريّة (١٩٠٥-١٩٧٥) وصاحبُ مجلّة "أورهون" رسالتين واضحتين مُخاطباً بهما رئيس الوزراء "شكري سراج أوغلو"، إذ لفتَ الانتباه إلى الفعّاليَّات والنّشاطات الشّيوعيّة ضمنَ وزارة التربية القوميّة، واتَّهمَ كُلاً من: صديقِه السابق والمُدَرِّس في قسم الموسيقا في معهد الدّولة في أنقرة

"صباح الدّين علي" و"بيتريف نايلي بورتاف" عضو الهيئة التدريسيّة في جامعة أنقرة، والبروفسور"صدر الدّين جلال أنتَل" رئيس معهد أصول التّدريس في جامعة إِسطنبول بأنهم شيوعيّون، كما اتَّهم وزير التَّربية القوميّة "حسن علي يوجال" بحماية الشّيوعيّين، و وجَّهَ نداءً إلى رئيس الوزراء قالتْ فيه: "عليكَ إقالةُ جميع الشّيوعيّين من مهامهم على الفور!". ففي الرسالة الواضحة التي كتبها "نهال أطسز" في العدد السادس عشر من مجلّة "أورهون" بتاريخ الأول من نيسان من العام ١٩٤٤ تحت عنوان : "الرسالة الثانية إلى رئيس الوزراء "شكري سراج أوغلو"،أشار إلى أنَّ الشيوعيّين في تركيا قد أظهروا أنفسهم على أنهم وطنيّون شعبيّون من خلال استغلال شعبيّة حزب الشعب الجمهوريّ، وعرَّف الشّيوعيّين كما يلي: "معاداةُ العائلةِ والعِرْق ، معاداةُ الحرب والدّين، تقويض الشّعب والأمّة، الحبُّ المُفرط لِلأَقلّيّات في وطننا، النّظرة الاقتصاديّة إلى كلِّ شيء، هي الصِّفات التي تُميِّزُهم".

وكتب "أطسز" بأَنهُ قد تمَّ تنظيم الشّيوعيّين في وزارة التّربية القومية، لكنَّ الوزارة لم تتخذّ أي إجراء ضدّ هؤلاء.

كانَ وزير التربية القوميّةِ آنذاك هو "حسن علي يوجال".

وقد وجّه "أطسز" الاتّهامات التالية إلى "صباح الدين علي" أحدُ المُدرّسين في معهد الدّولة الموسيقيّ في "أنقرة" في تلك الفترة (هناكَ شخصٌ شيوعيٌّ يُدعى "صباح الدين علي"، وهو اليوم أحدُ المدرسين في معهد الدّولة الموسيقيّ في "أنقرة" وعضو في معهد اللغات التَّابع لوكالة المعارف).

أما الاسم الذي أعقبَ "صباح الدين علي" فكانَ "بيتريف نايلي بوراتاف" حيثُ كتبَ "نهال أطسز" عنهُ ما يلي: " أعرفُ جيداً كيف أصبحَ

هوَ بالذّات شيوعيّاً "، لأنَّ "بوراتاف" كان أحدَ المحاضرين في كليَّة اللغة والتاريخ والجغرافيا.

وحسبَ ما كَتَبَ "نهال أطسز"، فإنَّ"بورتاف" بدأ بِشِيوعيَّتِهِ عندما كانَ في تركيا، واستمرَّ بشيوعَيَّتِهِ في ألمانيا التي اتّجه إليها في العام ١٩٣٦. ثمَّ حَذَّرَهُ أصدقاؤُه وهم "زيا كاراموك" و"فضلي ينال" و"شكري كولّو أوغلو". وعندما لم ينصاعْ لهذه التَّحذيرات ، تمَّ تقديم شكوى رسميّة بحقّه، ثمَّ استُدعِيَ إلى تركيا من قِبَل مفتش وزارة التربية القوميّة " رشاد شمس الدّين" بعد ثباتِ التُّهمةِ عليه.

ويأتي في قائمة "نهال أطسز" الشيوعية أيضاً اسم البروفسور "صدر الدّين جلال أنتّل" رئيس معهد أصول التَّدريس في جامعة "إِسطنبول" وحسبَ ما قال "أطسز" فإنّ "صدر الدّين جلال أنتّل " خائنٌ لوطنه : لأنهُ شاركَ في الاجتماع الشيّوعيّ الدّوليّ في موسكو "في العام١٩٢٠، وأصدرَ مجلّةً باسم "آيضنلك" في تركيا في العام١٩٢٠، وسُجِنَ بسبب شيوعيّتهِ.

كما كَتَبَ "نهال أطسز" أنَّ اللُّغويَّ "أحمد جوّاد" المعروف باسم "إمره" عضو في المكتب الخارجي للّجنة المركزيّة للحزب الشيّوعيّ منذُ العشرينيّات، وقد بعثَ برسالةٍ إلى زميلهِ "باڤلوڤيتش" بعد حادثةِ مقتل "مصطفى صبحي" وستةَ عشر شخصاً من أصدقائهِ في ولاية "طرابزون" في العام ١٩٢١، إذ أكّدَ فيها أنَّ "مصطفَى صبحي" وأصدقاءَهُ قُتلوا بشكلٍ وحشي على يد"برجوازيِّ الأناضول"، وهذا الشيوعيُّ الآن هو نائبٌ في حزب الشعب الجمهوريّ، وقد انتهجَ هذا الشيوعيُّ العتيق النّزعة القوميّة لدرجةِ أنّهُ قال إنَّ "جميع اللغات خرجت من اللغةِ التركيّة".

كانَ مطلبُ "نهال أطسز" من رئيس الوزراء هو:

"إقالة جميع الشّيوعيّين من مهامهم".

واتّهم "أطسز" وزير التربية القوميّة "علي يوجال" بحماية الشّيوعيّين في رسالته الواضحة.

كما كانت رسالة "أطسز" التي لاقت ضجَّةً عارمةً في تلكَ الأيام تضعُ النقاط على الحروف في سياق العبارات والجُمَل والمطالب التاليّة: (لقد سعى وكيلُ المعارف حتى الآن لإظهار ارتباطهِ مع رئيسِ الدولة وموسوعة إنونو، من خلال الإهداء للكثير من الكتب. وحانَ الوقت الآن لإثبات صدق هذه الرّابطة. فجميعُ الشّيوعيّين الذين ذكرتُهم يعارضونَ هذه الرّابطة، وعلى رأسهم "صباح الدين علي" خائنُ الوطن الذي كتبَ تلكَ الافتراءات ضدَّ زعيمٍ قوميٍّ ومن الضّروري الإنهاء الفوريّ لوظائف هؤلاء من أجل إثبات هذه الرّابطة. وموضوعُ إقالة وكيل المعارف بالذّات من منصبهِ من أجلِ إزالةِ فضيحة والخجل النّابعِ من إبقاء هؤلاء في مهامهم ، كانَ له الأثر المفاجئ حتى الآن، وهو تلميح بأيِّ حالٍ من الأحوال للكثير من الوطنيّين".

هذا وقد قام "صباح الدين علي" بتقديمِ "نهال أطسز" للمحاكمة.

وفي مَعرِض مذكَّرَتِهِ تاريخ ٧ نيسان من العام ١٩٤٤، قالَ "صباح الدين علي": "هذه الإساءة لا تُبقيني معرّضاً لعداوةِ وحقدِ المواطنين فقط، وإنَّما بنفس الوَقت ستُزعزع شخصيَّتي ومكانتي الوظيفية والمِهَنيَّة، وفيها ما يكفي لتحطيم كرامتي ومكانتي". بدأت هذه القضيّة يوم ٢٦ نيسان من العام ١٩٤٤ في محكمة الجنايات الأصليّة الثالثة، واستمرَّت حتى ٦ أيار في العام نفسه.

كان القاضي في هذه الدّعوى هو "صفَّت أونان"، والنائب العام هو "هادي طان" والذي سيصبح فيما بعدد مستشاراً لوزارة العدل.

وقد غصَّت المحكمة بالشَّباب المؤيّدين لـ"نهال أطسز" فاضطرَّ القاضي "أونان" لتأجيل الجلسة التي بدأت يوم٣ أَيار ١٩٤٤ إلى بعد ظُهرِ نفسِ اليوم.

تحوَّلت مظَاهرةُ شباب الجامعات في٣ أيار١٩٤٤ إلى "مظاهرةٍ مُناهِضَةٍ للشيّوعيّة". وهكذا فقد اتَّضَحَ تأثيرُ النّزعة الطّورانيّة بين أوساط الشّباب.

دخلت هذه المظاهرة إلى التاريخ السّياسيّ باسم"أحداث ٣ أيار ١٩٤٤". وقالت "نهال أطسز" فيما بعد أنَّ تلكَ المظاهرات تحرّكت "بتحريضٍ شفهيٍّ" من قِبَلِ قياداتٍ أو نوّابٍ في حزب الشعب الجمهوريّ من أمثال: "راسين كابان" و"رشاد شمس الدّين سيرر" والشّاعر المشهور "بهجت كمال تشاغلار" و"ربيع باركن" و"سعود كمال" و" تحسين بانغو أوغلو"، ولم يكن ما حدثَ بتحريضٍ منه أو من قِبَلِ أصدقائه. (تعرّفوا قضيّة النّزعة الطّورانيّة - العنصريّة بمراحلها الثلاث التّحقيق و الجلسات والدّفاع نهايةِ العام ١٩٤٤. من خلال الاطلاع على سلسلة مقالات للكاتب "أوغور مومجو" في١٦ شباط ١٩٩٠).

كانت تلكَ المظاهرات مهمَّة إلى حدٍّ كبيرٍ لكونها أولى حالات التّخريب وأولى المظاهرات التي سيتم تنظيمها و/أو التّحريض عليها في السّنوات التّالية من قِبَلِ بعض نوّاب و/أو مُفتّشي حزب الشعب الجمهوريّ.

انتهَتِ القضيّة في ٩ أيار من العام ١٩٤٤. وحُكِمَ على "نهال أطسز" بالسِّجن لمدة أربعة أشهر وتمَّ تأجيل عقوبته. وفي هذه الأثناء، حُرِمَ من التَّعليم في ثانوية "بوغازجي" والتي عُيّنَ فيها بتاريخ ٧ نيسان.

لكنَّ "نهال أطسز" لم ينسَ هذه القضية، ولم ينسَ وزيرِ التربية القوميّة الذي طرده من عمله.

وانتقم من وزير التربية القوميّة "حسن علي يوجال" عندما حانَ دور الانتقام.

وكانت مجلة "أورهون" الذي نشرت الرِّسالة الواضحة والتي كتبها "نهال أطسز" إلى رئيس الوزراء "سراج أوغلو"، قد أُغلِقَتْ بالقرار ٣/٦٨٦.

كما أُغلِقَتْ في نفس تلكَ الأيام مجلّتا "يورت" و"دنيا" اليّساريّتان. علينا هنا أنْ نقرأَ كتاب وزارة التربية القوميّة رقم٢٤٠٥/٤ تاريخ ١٥ أيار ١٩٤٤:

(إلى مقامِ الوكيل الأول الأعلى:

طلبتُ مُسبَقَاً إغلاقَ المجموعةِ المُسَمَّاة "قاريم" لأسبابٍ تمَّ عرضُها هناك، وذلكَ من خلال المذكّرة رقم4/2391 تاريخ ١٥/٥/١٩٤٤. إضافةً إلى ذلك ، يُلاحَظُ بشكلٍ واضحٍ وصريح أنَّ هناك نفسَ النّشاط التّحريضيّ في المجلّة المُسَمَّاة " كوبوش" التي يُصدرها الدكتور"تَقَات أوغلو" في ولاية "صمصون" التي يكتب مقالاتها بعضُ البروفيسورات و المعلّمين. فوجود بعض المقالات داخلَ غلاف المجلّة التي تُحرِّضُ على الحركات المتطرّفة ولا سيَّما المدارس الثانويّة في ولايات "صمصون" و"أضنة" و"باليك أسير"، تدعوني للقول إنَّهُ من الضروريّ إغلاق هذه المجلّة على الفور. ومن أجلِ عدم إتاحة الفرصة لِأدنى تحريضٍ داخل جهازنا التّربويّ، ذكرتُ

في كتابيَ رقم ٤/٢١١٢ تاريخ ٢٦-٦-١٩٤٤ أنَّه من الفائدةِ بمكان إغلاق مجلّات "يورت" و"دنيا" و"أضملار" بشكل رسميّ أيّاً كانت الجهات الرّاعية لهذه المجلّات والتي تمَّ تأخير إصدارها من قِبَلِ أصحابها بعد أن قِيلَ إنَّها مجلّاتٌ مؤذية من ناحية تحريض الطلّاب ومؤذية للعمليّة التّربويّة بسبب مضمونِ إصداراتها، ومن ثمَّ استدعاء أصحابها المُحاضِرين في كليّةِ اللغات والتاريخ والجغرافيا في ولاية "أنقرة".

وتقبّلوا فائق احترامي وبانتظارِ أوامركم بهذا الخصوص.

وكيل المعارف الأعلى).

هذا وقد فُرِضَت عقوبات مختلفة في الجامعة على الطلّاب الذينَ تظاهروا أمام مبنى القضاء ومبنى رئاسة الوزراء بخصوص قضية "أطسز- صباح الدين علي".

كما تقرَّر فصلُ ثلاثةُ طلّاب من المدارس لمدةِ عام واحد كُلٌّ على حِدةٍ بعد اجتماع المجلس الانضباطي لشؤون الطّلَبَة التابع لمكتب العلوم السياسيّة في جامعة "أنقرة" يوم ١٨ أيار من العام ١٩٤٤ برئاسة معاون المدير البروفسور "برهان كوني" وحضور كلٍّ من البروفسور "أنور زيا كارال" والبروفيسور "حميد سادي سالان" والبروفسور "حسين عوني كوك تورك" والبروفسور "عبدالله آكار" والبروفسور "بيدو زيا أكامان".

أمَّا الطلّاب فهم: الطالب "عصمان كومركجي أوغلو" من الصف الثالث الثانوي رقم "٢٣٢"، والطالب "علي تشانكايا" رقم "٣١٣"، والطالب "زيا تشوكار" من الصف الثاني الثانوي رقم "٣٥٢".

ستمرُّ السّنون، وسيصبحُ "حسين عوني كوك تورك" أحد أعضاء المجلس الانضباطي الذي فرض تلكَ العقوبة رئيساً للأمن القوميّ، ومن ثمَّ نائباً في الحزب الديمقراطي، و سَيُحَاكَمُ في المراحل التالية بعد انقلاب٢٧ أيار من العام ١٩٦٠. كما سَيُحَاكَمُ "عبد الله أكار"أحد أعضاء المجلس الانضباطي المذكور في " ياصي أضا" بِصِفَتِهِ وزيراً للحزب الديمقراطي ، مثلما حوكِمَ "كورك تورك".

أمّا "أنور زيا كارال" فَسيُصبح رئيساً للجنة الدّستوريّة في المجلس التّأسيسيّ الذي شُكِّلَ بعد ٢٧ أيار من العام١٩٦٠، وسيُصبح "زيا تشوكار" أيضاً مستشاراً لوزارة الداخلية قبل العام ١٩٨٠.

وقد تمَّ اتّخاذ الإجراءات اللّازمة ورفع درجة عمليّات المتابعة والمداهمة وتضييق الخِناق على الطورانيّين والعنصريّين بقرارٍ من مجلس الوزراء في ١٨ أيار من العام ١٩٤٤، وهذا ما اتّضحَ من خلال كتاب وزارة الداخليّة كما يلي: (تلقّينا أخباراً تفيدُ أنَّ مؤيدي "أطسز" قد أعدّوا لمظاهرةٍ ضخمةٍ في الشوارع لدى عودة "أطسز" إلى إسطنبول خلال الأيّام التي كانت تجري فيها قضيّةُ "نهال أطسز"في "أنقرة"، ولم يُلاحظ أنَّ هناك َقَبُّلاً لعودةِ "نهال أطسز" إلى "إسطنبول" بعد موافقة قيادتكم بهذا الخصوص، إذ تمَّ تفتيش منزل المذكور من الدّاخل والخارج استناداً إلى المادّة المتعلّقة بهذا الموضوع من قانون الإدارة العُرفيّة.

وتبيّنَ من خلال الوثائق التي عُثِرَ عليها خلال عمليات البحث المذكورة أنَّ الكثيرَ من الطلّاب والمُعلّمينِ في الولايات المختلفة قد تحرّكوا لتشكيلِ جمعيّةٍ سرّيّةٍ بهدف العمل وفقَ النّزعة الطّورانيّة والعُنصريّةِ، مُنتهكينَ بذلك المواد التي نصَّ عليها الدّستور.

وبناءً عليه فقد تمَّ عقدُ اجتماعٍ للجنةٍ مؤلفةٍ من مُديري الأمن العام ومستشارينَ قانونيّين تابعين لجهازنا وممثّل وزارة العدل لتقييم وضع هذا التَّحرُّك وهذه الحركة إزاءَ المواضيع الجزائيّة.

فالتّقارير التي تمَّ إعدادها سواء من قِبَلِ هذه اللجنة أو من قِبَلِ مديرية الأمن العام، وخُلاصة الوثائق التي تمَّ تدقيقها من قِبَلِ مديرية الأمن العام بعدَ العثور عليها جرّاء عمليّات البحث والتفتيش، مرتبطة بعضها ببعضٍ.

وقد عُرِضَتِ الوثائق في النّيابة العامّة العُليا مع التقارير التي تُشير إلى الفّعاليّات والنّشاطات المُبيَّنَةِ بالتّفصيلِ فيما سبق.

وخلالَ اجتماع هيئة من مُمثّلي التّنفيذ الأعلى في ١٨ أيار من العام ١٩٤٤، أُعطيت الأوامر بالملاحقة القانونيّة حسبَ الأحكام المنصوص عليها في قانون الإدارة العرفيّةِ وقانون الجمعيّات وقانون العقوبات التّركي والدّستور بخصوص النّشاطات التحريضيّة والدّعايات والمنشورات الطّورانيّة والعنصريّة) . (منقول عن سلسلةِ مقالات "أوغور مومجو") كانتِ الحربُ مستمرّةً عندَ فرضِ عقوبةِ السَجن لمدة أربعةِ أشهر بحقّ "نهال أطسز" .

وقد استعادَ الجيش الأحمر مدينة "سيڤاستوبول" من النازيّين. إذ كتبَ "فالح رفقي أتاي" في صحيفة "أولوص" قائلاً: "الطّورانيّون والعنصريّونَ يُعَرِّضون الوحدةَ القوميّةَ للخطر".

١٩ أيار: خلال الاحتفالات بعيدِ الشّباب والرّياضة، اتَّهم رئيس الجمهورية "عصمت إنونو" الطورانيّين والعنصريّين أثناءَ خطابه قائلاً:

"الطّورانيون يسبّبون البلاءَ للأمّة. وأفكارُ النّزعةِ الطّورانيَّة مؤشِّرٌ مَرَضِيٌّ وضارٌّ في الآونةِ الأخيرة".

وواصلَ "إنونو" حديثَهُ قائلاً:

"كُنَّا أصدقاء للسوفييت فقط عندَ انتهاء مرحلة التّحرير القوميّ، وكانَ جميعُ جيرانِنا يُفكّرونَ بكُلِّ ذكريات العَداوات القديمة مباشرةً. ويعتقدُ كل شخصٍ بفكرةِ أننا سننتهجُ سِياسةً عِدائيَّةً ومغامرةً هجوميّة إذا كانَ لدينا طاقة لذلك... ".

وأكد "إنونو" أنَّ البحثَ عن مغامرةٍ خارج حدود الدّولة بعيدٌ كلَّ البُعد عن تفكير السياسيّين، واتَّهم الطورانيّين قائلاً:

"لقد سَحَرَ الطّورانيّون الشّعب التركي لجعلهِ عدوّاً مُبَاشراً مع جميعِ جيرانهِ وبصورةٍ دنيئة. وسنتّخذُ كلَّ الإجراءات والتدابير المُمكنة للإطباق على دسائسِ المُفسدين الذين ليس لديهم أدنى مقوّمات الإحساس والضَّمير والحيلولةِ دونَ تمكّنهم من السَّيطرة على مُقَدَّرات الشعب التّركي. وقد ظنَّ الفاسدون أنَّه ليسَ بمقدورنا فضحُ أفكارهم المُضلّلة للمراهقين والمواطنين البُسطاء عَلَناً أمام الشعب. لقد خدعوا وضلّلوا، وما زالوا كذلك".

وبعد خطاب "إنونو" هذا، جرت الاعتقالات بأمرٍ من قيادة الأحكام العُرفيّة. وفيما يلي مجموعةُ من تمَّ اعتقالهم ومحاكمتهم في قضيّة " الطّورانيّة - العنصريّة":

المعلّمون وأعضاء الهيئة التدريسيّة:

"نهال أطسز"،"نجدت صانجار"، "حسين نامق أوركون"، "أورهان شائك كوكياي"، "أحمد ألآز"،"هالوك كارا ماغرالي".

الضّبّاط:

الملازم أول "ألب أصلان توركش"، الملازم أول الدكتور "فتحي تَقات أوغلو"، النقيب الدكتور "حسن فريد جان سَـقَر" الملازم "نور الله باريهان"، الملازم "زكي صوفو أوغلو"، الملازم "فاضل حصار جكلي".

الحقوقيّون:

"رحى أُوغوز توركان"،" سعيد بيلغيتش"، "جبّار سَنَل".

الطلّاب :

"جهاد صاواشار"، "فهمان ألطان" ،"مظفّر أليس" ،"جمال أوغوز أوجال".

الموظّفون :

"عصمت توم تورك" ،"حمزة صادي أوزبك" ،"صايم بيرق"، "حكمت طانيو".

المواطن العاطل عن العمل "يوسف قاضي غيل".

الجنرالات المتقاعدون:

"علي حسن صابيش"،"حسين حسني أركيلات".

وكانَ يدور بين مسامع الناس خبر نيّةِ العنصريّين توجيه ضربة للحكومة والانقلاب عليها في تلك الأيّام. إذ عَلِمَ الرَّأيُ العام بهذه الحادثة لأول مرّة من خلال البيان الذي أدلى به الجنرال "ثابت نويان" قائد الأحكام العرفيّة في ولاية "إِسطنبول".

هذا وقد تبيَّنَ أنهُ تمَّ الوقوف عند ثلاثةِ مُتَّهمين بشكلٍ خاص في قرار فتح التحقيق الأخير بتاريخ ٧ أيلول من العام١٩٤٤. وهم البروفسور "زكي وليدي طوغان" و"رحى أُوغوز توركان"، و"نهال أطسز".

تولّى مهمّة سير التّحقيق النائب العام "كاظم ألوش". إذ كتبَ في قرارهِ أنَّ الملازم أول "ألب أصلان توركش" قد قال خلال التحقيق معهُ: (لقد لقَّنَني "نهال أطسز" الأفكار الطّورانيّة والعنصريّة دائماً. وأنا بِدورِي أفكِّرُ مثله تماماً).

وينبغي هنا أن نقرأَ تقييم النائب العام "كاظم ألوش" المتعلّق بالملازم أول "ألب أصلان توركش":

(وُلِدَ في مدينة "نيقوسيا" في "قبرص". التحقَ بالكليّةِ العسكريّةِ في سنٍّ مبكرة، ووقع في براثن "نهال أطسز" في الفترة ما بين ١٩٣٧ - ١٩٣٨، وتجرّأ "ألب أصلان توركش" على تعكير صفوِ الأجواء النّقيّة للكليّة العسكريّة البعيدةِ كلَّ البُعد عن النشاطات السياسيّة. وهو سلبيٌّ وطورانيٌّ وعنصريّ لدرجةٍ غطَّى فيها على"نهال أطسز").

وفي مَعْرِضِ إجاباتِهِ الواضحة أثناء التحقيق ، قالَ"ألب أصلان توركش":

"إنَّ الحياة الهانئة في تركيا هي فقط للمواطنين القادمين من أنسابٍ تركيَّة. و تنصُّ آلية الدّولة على عدم جلب أعراقٍ مُختلَطة على الإطلاق. و ينبغي أن نتّحدَ مع الأتراك في آسيا لأننا سَنبقى بِأعدادٍ قليلةٍ جداً إذا ما حدثت هذه الاختلاطات".

كما نقلَ النائبُ العام العُرفيّ ما قَالَهُ" ألب أصلان توركش"في رسالةٍ وجّهها إلى"نهال أطسز" بخصوص موضوع الطّورانيّة - العنصريّة، إذ قال: "إذا لم يكفِ القلم، سنترك المهمّة عندها للسِّلاح".

كانَ "ألب أصلان توركش" سيقولُ أثنَاءَ استجوابهِ أمامَ المحكمةِ: "أنَّهُ ملتزمٌ بالمبادئ التي تتبناها الدولة ويكن لها كل الاحترام "وهو" قوميّ متطرف ولكنه ليسَ عنصرياً كما يُعتَقَد بالمعنى الكامل لهذه الصّفة".

هذا وقد أعلنت المحكمة العسكريّة " محكمةُ الأحكام العرفيّة الأولى في إِسطنبول" قرارها يوم ٢٩ آذار من العام ١٩٤٥ كما يلي:

البروفسور "زكي وليدي طوغان" : السّجن لمدّة عشر سنوات .

"رحى أُوغوز توركان" : السَّجن لمدّة خمس سنوات وخمسة أشهر.

"نهال أطسز": السَّجن لمدة ستّ سنوات.

كما فرضت عقوبات مختلفة أيضاً بحقِّ كلٍّ من "نجدت صانجار"، "فتحي تَقَات أوغلو"

" ألب أصلان توركش" و"جمال أوغوز". وبُرِّئَ ثلاثةَ عشر شخصاً أيضاً.

لجأَ المُتَّهمونَ إلى القضاء العسكريِّ للطَّعنِ في قرار المحكمة. حيث كانَ رئيس القضاء العسكريّ هوَ الفريق أول "علي فؤاد أردان" الذي كانَ أحد الجنرالَيْنِ اللَذَيْنِ زارا الجبهة الألمانيّة. والمصَادَفَةُ العجيبة أن يكون الجنرال "حسين حسني أركيلات" الذي اعتُقِلَ بسبب قضيّة النّزعة الطّورانيّة والعنصريّة هو الجنرال الذي شارَكَ الجنرال "أردان" في الزيارة نفسها إلى ألمانيّا النازيّة!

وخلالَ الجلسةِ المنعقدةِ في القضاء العسكريّ للنّظرِ في القضيّةِ، نوَّهَ المُتَّهمون إلى أنَّ اللّواء "كمال ألكان" من أَصلٍ ألبانيّ، والعميد "إِسماعيل بركوك" من أصلٍ شركسيّ، والفريق أول "علي فؤاد أردان" من أصلٍ عربيّ، وأثاروا الشكوك بخصوصهم.

لكنَّ الشّكوك كانت باطلة، وطعنَ القضاء العسكريّ يوم ٢٥ تشرين الأول من العام١٩٤٧ بِقرار محكمة الأحكام العرفيّة الأولى في "إِسطنبول"، واتّخَذَ القرار بإطلاق سراح المُتَّهمين فوراً.

بدأت الجلسات في محكمة الأحكام العرفيّة الأولى في "إِسطنبول" من جديد.

وفي هذه الأثناء، تغيَّرَ أعضاءُ المحكمة. وتشكلت محكمة الأحكام العرفيّة من العميد "يشار يانجي أوغلو" رئيساً والجنرال "شوقي موتلوغيل" قاضياً للجلسة، والمُقدَّم "عمر كوبرولو" عضواً وقرّرت بتاريخ ٣١ آذار من العام ١٩٤٨ تبرئةَ جميع المُتَّهَمين . لجأت قيادة الأحكام العرفيّة في "إِسطنبول" الرَّافضة لهذا القرار إلى القضاء العسكريّ. لكنَّ القضاءَ العسكريّ وافَقَ على تبرئة المُتَّهَمين.

طالبَ النائب العام الأوّل في القضاء الأعلى "منير كوجا شيتاك" بتصحيح القرار: لكنَّ القضاء الأعلى رفضَ هذا الطّلب أيضاً.

وهكذا انتهت قضية النّزعة "الطّورانيّة - العنصريّة". والأصحّ القول إنّها انتهت إلى حينٍ، إذ أُعِيْدَ فتحُها بسبب قضية "حسن علي يوجال – كنان أوندار" في العام ١٩٤٧.

وبعدَ مدةٍ من قرار القضاء العسكريّ، أحالت الحكومة الفريق أول "علي فؤاد أردان" رئيس القضاء العسكريّ على التقاعد. كما أحالت العميد "إسماعيل بركوك" واللّواء "كمال ألكان" على التقاعد أيضاً. وقد فُتِحَ التّحقيق في العام ١٩٤٧ بحقّ أعضاء المحكمة التي عاقبت المُتَّهمين في قضيَّة " الطّورانيّة - العنصريّة" وهم:

اللّواء "يوسف زيا يازكان"، والقاضي العقيد "جودت أركوت"، والفارس العقيد "غالب كان"، وقائد الأحكام العُرفيّةِ الفريق "ثابت نويان"، والنائب العام العسكري "كاظم ألوش" ومعاون مدير الأمن العام "كاموران شوهروك" ومدير أمن إِسطنبول "أحمد دامير"، ومدير الشُّعبة الأولى "سعيد كوشاك"، وموظّف الشّرطة "مظفّر أوز".

أُغلِقَ ملفُّ التّحقيق أيضاً بالعفو الصادر في العام ١٩٥٠. ومرّت الأعوامُ بعد ذلك.

أصبحَ "ألب أصلان توركش" ضمنَ "لجنة الاتّحاد القوميّ" بتاريخ ٢٧ أيار من العام ١٩٦٠. واعتُقِلَ "سعيد بلغيتش" أحدُ أصدقاءِ المتَّهم في قضيّة "الطّورانّية - العنصريّة"، وذلكَ بِأَمرٍ من "لجنة الاتّحاد القوميّ" التي "توركش" ضمن كوادرها.

و تولّى مهمَّة التّحقيق مع "سعيد بلغيتش" في "ياصي أضا" صديقُه الذي كان مَعَهُ في المهجع "جبّار سَنَل" و ذلكَ في العام ١٩٤٤.

نَفَى "ألب أصلان توركش" إلى "نيودلهي" أصدقاؤهُ الضّبّاط الانقلابيون في١٣ تشرين الثاني من العام ١٩٦٠.

أخبَرَ "ألب أصلان توركش" الحكومة أنَّ هناكَ تحرُّكاً عسكرياً بقيادة "طلعت آيدامير" في العام ١٩٦٣ بعدَ عودتِهِ إلى تركيا، وأُطلِقَ سراحُهُ بعد أن أُودِعَ السّجن مُدَّةً.

وسنرى "توركش" فيما بعد نائباً لرئيس الوزراء - الرئيس العام "لحزب الحركة القوميّة". ثمَّ دخلَ "توركش" إلى السّجن في عهد حكومة ١٢ أيلول.

"ألب أصلان توركش" هو الرئيس العام "لحزب الحركة القوميّة".

ونجدُ أنَّ هناك عُنصريّين آخرين داخلَ "حزب الحركة القوميّة" في الأربعينيّات : من أمثال "زكي صوفو أوغلو" وأقاربِهِ، و"نهال أطسز" وغيرهم من "القوميّين من العِرْق التُّركيّ الصَّافي والشَّامانيّين"....

والأمر العجيب والمُضحك في الوقت نفسه في هذا الموضوع، هو أنَّ "نهال أطسز" شركسيّ. وعندما اتَّجهَ "حزب الحركة القوميّة" نحوَ الأطروحة التي سمَّاها "أُطروحة النّزعة التركيّة والإسلاميّة" أو "التّركيب التركي الإسلامي (تورك إسلام ستنيزي)، انفصل "نهال أطسز" ومؤيّدِوه عن الحزب.

تقرير السّفارة الأمريكيّة:

قدَّم السَّفير الأمريكي في أنقرة "لورانس ستينهارد" تقريرَهُ السّرّي رقم ٧٩٨ تاريخ ١٢ أيلول من العام ١٩٤٤ بخصوص الجلسات والمظاهرات "الطّورانيّة - العنصرية" التي حدثت في العام ١٩٤٤. (أنقلُ ذلك من سلسلة مقالات "أوغور موجو". صحيفة "جمهوريّات، ١٦ شباط ١٩٩٠).

إذ قدَّم السفير الأمريكي في أنقرة تقريرَهُ السّري كمُلحَقٍ لقائمة المُحاكمات في قضية "الطّورانيّة - العنصرية"، و حلّل الموضوع كما يلي:

"ظهرت منظَّمةٌ تركيا سرّيّة" وهي منظَّمةٌ قائمةٌ على أساس الثّقافةِ التركيّة والعُنصر التركيّ" خلالَ إحدى القضايا وأثناء اتّهام الكاتب والصّحفيّ القوميّ "نهال أطسز" من قِبَلِ المدرّس في قسم الموسيقا في المعهد التركيّ في أنقرة "صباح الدّين علي". واعتُقِلَ خلال هذه القضيّة مجموعةٌ طلابيّة اتُّهِمَت بقيادة المظاهرات المناهِضَة للشّيوعيّة. وقد عُوقِبَ هؤلاء الطلّاب بذريعةِ انتشار المبادئ الفاشيّة والإيديولوجيّات ذات النّزعة الطّورانيّة بين أوساط الطلّاب والمُثقفين الأتراك.

وقد تطرّقَ "عصمت إنونو" إلى موضوع النّزعةِ الطّورانيّة" خلالَ احتفالات ١٩ أيار. وأدَّت القضيّة المفتوحة في "إِسطنبول" بتاريخ ٧ أيلول، إلى قيام جِهاز الشّرطة بالتّدقيق والتّحقيق في هذا الموضوع. ولم يدافعوا عن المُتّهمين من أيٍّ ناحيةٍ سياسيّة. وحُوكِمَ الطلّاب والمعلِّمون والضبَّاط الشَّباب في القضيَّة. و تبيَّن أنَّ البروفسور "زكي وليدي طوغان" المُدرّس في قسم التاريخ في جامعة "إِسطنبول" يتزعّمُ ثلاثةً وعشرين شخصاً من المُتّهمين. وقد دافعَ "طوغان" عن وجهةِ نظرهِ بخصوص منح الجنسيّة التركيّة للمسلمين في روسية. واتّضحَ في منشور الادّعاء أنَّ المُتَّهمين قد انتهكوا الدّستور. ويعتقدُ الأجانب أنَّ ألمانيا على وجهِ الخصوص تقفُ خلفَ هذه الحركات. إذ أنَّ ألمانيا أرادت دخول تركيا إلى جانبها في الحرب وكُتِبَ في منشور الادّعاء أيضاً أنَّ العنصريّين استخدموا بعضَ الرّموز وَالشّيفرات فيما بينهم. وهيَ:

القَسَّم على السِّلاح، والقَسَم على توحيد قلوب أعضاء الجمعيّة أينما كانوا. ومنَ الصّعبِ لِلغايةِ تخمين مدى أهميّة الحركة الطّورانيّة وقوتها. وتعرِّفُ الأوساط الحكوميّة هذه الحركة الطورانيّة بأنها "حركةٌ تأسّست بين بعض المُثَقَّفين، لكنَّ جُذورَهُم غيرُ متّصلةٍ بالشّعب". وقد اتَّخذَ "عصمت إنونو" القرار الشّرعي خلال حديثه في احتفالات ١٩ أيار وصَرَّح بهذا القرار عَلَناً. ووَجّهَ "إنونو" مجموعةً من التّحذيرات بخصوص النّزعة العنصريّة خلال حديثه، وأوضحَ أنَّهُ سيتمُّ قمع الحركةِ من قِبَلِ الحكومة. وحسبَ الأخبار التي أوصلتها المصادر التركيّة إلى سفارتنا، فإنّ الحركة الطّورانيّة قد انتشرت بين أوساط الشَّباب، وأنَّ الحركة مدعومة من قِبَلِ بعض أعضاء الحكومة الشّباب. ومن الصَّعبِ تخمين مقدار الأموال التي حصلت عليها القوى الطّورانيّة منَ الألمان، ولكن من الواضحِ هنا أنَّ أغلب المُتّهمين بالنّزعةِ الطّورانيّة قاموا بزياراتٍ إلى ألمانيا وخيرُ مثال على ذلك هو "حوريّة إمام" الموجودة الآن في ألمانيا، و لها علاقات واسعة مع هؤلاء المحكومين. وقد نوّهت بعض المصادر الموثوقة من ناحيةٍ أخرى بأنّ "نوري داميراغ" مرتبط بعلاقات سرّيّة مع الحركة الطّورانيّة ، ولم يتم تحديد طبيعة هذه العلاقات حتى الآن. واتَّضحَ أنَّ "نوري داميراغ" أحد المواطنين الأتراك الأثرياء جدّاً، وهوَ في الوقت نفسه طموح إلى حد كبير. كما أنَّ "نوري داميراغ" صديقٌ مُقرّب جدّاً أيضاً من "نوري باشا" الأخ غير الشّقيقِ لـ" أنور باشا". هذا وقد فُتِحَتْ قضيّةٌ بحقّ الجنرال "علي إحسان صَابيش" في "إِسطنبول" في سياق هذه العلاقات الخاصّة والجنرال "صابيش" من الجنرالات المُتقاعدين. وحسبَ المعلومات الواردة من المحكومين في فتراتٍ سابقة، فإن الجنرال "صابيش" اختلف من قبل مع

"أتاتورك" في العشرينيّات. ولهذا السَّبب كان الجنرال "صابيش" مُشبعاً بالحقد على النظام، وتقول التقارير أنَّ الجنرال "صابيش" زارَ المقرّ الرئيسيّ مرّتين، وأشرفَ شخصيّاً على عمليات "هتلر" وقيادتها. لكن وحسب معلوماتٍ مُؤَكَّدَةٍ تَلقّتها السّفارة من أحدِ رجالات الاستخبارات الأتراك، فإنَّ "صابيش" على علاقاتٍ وثيقةٍ مع الحركة الطّورانيّة. وكان "صابيش" يوجِّه الحركات من ألمانيا بالتّعاون مَع "زكي وليدي طوغان".

وفي المراحل التّالية أسّست الولايات المتّحدة لتحريك الأتراك في اتّحاد الجَمهوريَّات السوڤييتيّة الاشتراكيّة عبرَ استخدام الأتراك والإسلام لهذا الغرض. ومن ثمَّ كانت الولايات المتحدة تأملُ بالوصول إلى النّتيجة المرجوّة و هي تفكيك الاتحاد السّوڤييتيّ.

وأصبحَ العنصريُّ القوميُّ "رحى أوغوز توركان" أحدَ القنواتِ المفتوحة في هذا الموضوع بعدَ استقرارهِ في الولايات المتّحدة في الخمسينيّات وممارسة نشاطاته من هناك.

وأوضحَ الصَّحفي "أوغور مومجو" من خلال سلسلة مقالاتهِ التي ساهمت كثيراً في هذا الموضوع أنَّ "تُركيّاً أوزبكيّاً يعملُ في كادر وكالة الاستخبارات المركزية في السفارة الأمريكيّة في أنقرة ، قد أسَّس لصداقاتٍ وثيقةٍ جداً مع اليمينيّين الأتراك"، وأضافَ "مومجو":

"استمرّت هذه الصّداقات في مدينةِ "بون" الألمانية التي عُيِّنَ فيها هذا التركي من أصلٍ أوزبكي من قِبَلِ أنقرة".

ومن المعلوم أنَّ راديو "فري يوروب" وراديو "ليبرتي" والإذاعات المشابهة التي أُسِّسَتْ بإشرافٍ وتوجيه من قِبَلِ الولايات المتحدة ووكالة

الاستخبارات المركزية ، قد عَمِلَتْ في هذه المجالات أيضاً. وأخيراً، كانت "مراكز أبحاث آسيا الوسطى السوڤييتيّة" و"مراكز أبحاث المغول" وغيرها من المراكز في الولايات المتّحدة وأوروبا، مفيدةً من ناحية "إعداد الإطار العلميّ" لهذا الموضوع . وقد كتبَ بعض العُلماءِ بشكلٍ جدِّي أنَّهُ "لا بُدَّ من انهيار الاتّحاد السوڤييتيّ نتيجةً لِتمرُّد الشّعب المُسلم". وأكثرُ اسمين معروفين في هذا الموضوع هما: "A.Benningsen" و"H.carrere d,Encausse" لكن كما نعلم فإنَّ اللّيتوانيين والأستونيّين والآخرين الأثرياء في الشّمال هم مَنْ باشروا عملية تفكيك الاتّحاد السوڤييتيّ، وليسَ المسلمين.

وعندما بدأت المظاهرات في "ألما أطا" في العام ١٩٨٩، كان اللافت للانتباه هو الشِّعارات القوميّة وليسَ الشِّعارات الدّينيّة. وهذا موضوعٌ آخر...

عندَ انتهاء الحرب:

كانت ملامحُ انتهاء الحرب باديةً لِلعَيان عند انتهاء العام ١٩٤٤. وبَدَتْ تركيا وكأنَّها تريدُ أن تتطهَّرَ من ذنوبِ السّنوات الماضيّة، وكانت تقطعُ جسورَ التّواصلِ مع ألمانيا النازيّة. وفيما يلي الجدول التاريخيّ للتطوّرات :

٧ آب: طلبت الحكومة عدمَ الاستماع لِبَثِّ الإذاعات الألمانيّة.

٩ آب: كتبت صحيفة "براڤدا" الصَّادرة في العاصمةِ السوڤييتيّة السّطور التالية:

(خمسُ سنواتٍ كانت ضروريّة كَي نفهمَ من أينَ تهبُّ رياحُ النّصر... لقد ساعدت تركيا الألمان منذُ العام ١٩٤١، و مازالت تحتضنُ " الطّابور الخامس").

١٩ آب: أوّلُ سفينةٍ أمريكيّة في ميناء "إسكندرون".

٢ أيلول: اعتقال موظفي خارجية ألمانيا النّازيّة في تركيا.

٧ أيلول : فتح قضيّة ضدَّ ثلاثةٍ وعشرين شخصاً من الطورانيّين والعنصريّين في محكمة الأحكام العرفيّة في "إِسطنبول". وانتهت جلسات المحاكمة في ٢٩ أيار من العام ١٩٤٥ بفرض الكثير من أحكام السَّجن ، كما رأينا فيما سبق.

١ - تشرين الثاني: أوضحَ "عصمت إنونو" خلال افتتاح مجلس الأمة التركي الكبير قائلاً :

"إنَّ علاقاتنا مع الجار العظيم الاتّحاد السوڤييتيّ تأتي في إطار الصّداقة وأحكام المعاهدات المستقبليّة التي سنضعُها حيّزَ التنفيذ بشكلٍ مُتبَادَل".

٢ - كانون الأول: إغلاق شركات التّمويل والبنوك الألمانيّة في تركيا. لأنَّ كثيراً منها كانَ يُستَخدَم في أعمال "الجاسوسيّة".

العام ١٩٤٥:

أعلنت تركيا الحربَ على ألمانيا واليابان في ٢٤ شباط، دونَ إطلاقِ رصاصةٍ واحدة. ثمَّ وقّعت على معاهدة الأمم المُتّحدة في ٢٥ شباط. وبعد هذا التاريخ، كانت تركيا تنتظرُ إجراءات التّجديد في بُنيَتها السياسيّة. علاوةً على ذلك، فقد شُلَّت حركةُ الحِوار الديمقراطيّ تقريباً بسبب صحيفة " أولوص" الناطق الرسميّ باسم حزب الشعب الجمهوريّ المُتابعِ لسياسة الدّولة خطوةً بخطوة خلال سنوات الحرب، وإلى جانبها صَحيفة "وطن" بل حتى صحيفة "جمهوريّات" التي عَمِلَتْ كَشُعبةٍ لألمانيا النّازيّة في تركيا.

وصلت تركيا إلى مُنْعَطَفٍ تاريخيّ في بداية العام ١٩٤٥ نتيجةً للدِّيناميكيّات الدّاخليّة والخارجيّة: إذ طُرِحَ على جدول الأعمال مجموعة منَ المواضيع مثل: الانتقال إلى "الديمقراطيّة ذات التّعدّديّة الحزبيّة"، توسيع الحريّات ذات الصّلة بالأجواء السياسيّة، اتِّخاذ الإجراءات اللّازمة على صعيد الأمن الاجتماعي من أجلِ حمايةِ العمّال" لأنّهم تحمّلوا أعباء الحرب"، ومن ثمَّ تأسيس وزارة العمل كنتيجةٍ لذلك...

وفي شهر كانون الثاني من العام ١٩٤٥، أُقِيلَ المارشال "فوزي تشاكماك" من منصبهِ وأُحِيلَ على التَّقاعد، وهوَ الاسم الذي لم يتغيّر في رئاسة الأركان العامّة منذُ السّنوات التي تأسّست فيها الجمهوريّة التركيّة. إذ إِنَّ إقالة "تشاكماك" المعروف بِتَعَصُّبِهِ الشّديد، هي مؤشرٌ نحوَ الدّيمقراطيّة.

في ١٩ آذار منَ العام ١٩٤٥، ألغى الاتّحاد السوڤييتيّ معاهدة "الصّداقة وعدم الانحياز" التي كانَ قد وقّعها مع تركيا في ١٧ كانون الأوّل منَ العام ١٩٢٥، وطالبَ بإعادةِ تقييم العلاقات وإجراءات التّسهيلات في موضوع العبور منَ المضايق بشكلٍ خاص. وقد أدّى ذلك إلى التّوتّر في العلاقات بين الدّولتين عندَ هذه النقطة.

في شهر نيسان من العام ١٩٤٥، لوحظت "الملامح الأوليّة في التّحوُّل إلى الليبراليّة" في تركيا التي شاركت في مؤتمر "سان فرانسيسكو" وقد أعطى رئيس الجمهورية "عصمت إنونو" المؤشَّرَ الرسميّ الأول على ذلك خلال حديثهِ في احتفالات ١٩ أيار من العام ١٩٤٥. وقد كانَ الرئيس "إنونو" حريصاً إلى درجةٍ كبيرة خلال حديثِهِ هذا، و أوضحَ أنّه سيتمّ التّقدُّم على طريق الديمقراطيّة، وأعطى الضّوء الأخضر للجهودِ المبذولةِ في هذا الاتِّجاه.

المجلّات اليساريّة في الأربعينيّات:

كانت الجمعيّات القانونيّة المدعومة بشكلٍ أو بآخر من قِبَل المنظّمات السّريّة والمجلّات والصُّحف اليساريّةِ في الأربعينيّات، تُشَكِّلُ المعارضةَ المحدودةَ في تلك الفترة بالأعمال التي مارستها والمواقف التي اتّخذتها ضدَّ حكومة "حزب الشعب الجمهوريّ". وفي الوقت نفسه، كانت الجمعيّات والصُّحف والمجلّات بنشاطاتها وإمكانيّاتها المحدودة وكوادرها خارجَ إطار البرلمان، هيَ الأماكن التي أهلت وخرّجت قادة الأحزاب السياسيّة التي تأسَّست في السَّنوات التّالية. واكتسبت هذه المعارضة المحدودة أهمّيتها من ناحيةِ تشكيلها مصدرَ التَّنظيم الحيّ والمُبَاشر الذي تحوَّل إلى شاهدٍ بعدَ التّغيير الحاصل في قانون الجمعيّات في العام ١٩٤٦. وهذا النّشاط مرتبطٌ عن كثب بتأسيس علاقةٍ بين الحركة الاشتراكيّة والحركة العمّاليّة. وعلى إثر الخوف الكبير الذي شعرت به حكومة "حزب الشعب الجمهوريّ" بَرَزَ مجموعةٌ من الزّعماء الاشتراكيّين في سياق هذا النّشاط خلال السنوات التّالية، وليسَ في الخمسينيّات فقط، على الرَّغم من قِصَرِ أعمارهم: من أمثال "ميهري بَلّي"، "إدريس أردينيش" المُلَقَّب بـ "السائق"، "نهاد صاركن"، "بهيجة بوران"، "عدنان جمكيل"، "محمد علي أيبار" فقسمٌ من أعضاء وكوادر وقيادات "الحزب الشّيوعيّ التركيّ" السريّ وكُتّاب ومسؤولي الصّحف والمجلّات اليساريّة، برزوا كَمُؤَسِّسين "للحزب الاشتراكيّ التركي" وحزب "القرويّين والعمّال الاشتراكيّين الأتراك" واللَّذَينِ تأسّسا في العام ١٩٤٦. وسيكون منَ المفيد من هذه الزاويّة معرفة بعض المجلّات اليساريّة وإصداراتها. فالمجلّات والصُّحف التي أصدرها الأدباء والشُّعراء

والفنّانون والكُتَّاب الشّباب في "أنقرة" و"إِسطنبول" في تلك الأيام التي كانت مُتّجهةً نحو الحرب، شكّلتْ مُحيطاً مناهضاً للفاشيّة والنّازيّة. ويمكن أن نُعَدّد بعض المجلّات اليساريّة في تلك الفترة:

مجلّة سيس (الصوت): " العدد الأول، حزيران ١٩٣٩".

مجلّة يني سيس: " العدد الأول، تشرين الأول ١٩٣٩. مجلّة شهرية أولاً ثمَّ مجلّة نصف شهرية بعد فترة. العدد السادس عشر:١ تشرين الثاني ١٩٣٩ ".

مجلّة سوكاك (الزقاق): " العدد الأول، آذار ١٩٤٠".

مجلّة يورويوش (المسيرة): "العدد الأول في عام ١٩٤١".

وكان يكتبُ في تلكَ المجلات: "عابدين دينو" وأخوه الأكبر "عارف دينو"، "بهيجة بوران"، "حسن عز الدّين دينمو"، "لطفي أرشيجي"، وآخرون.

ففي مجلّة "يني سيس" الصّادرة بتاريخ الأوّل من تشرين الأوّل من العام ١٩٤١، نُشِرَتِ القصيدة التالية للشاعر "عارف دينو" دون عنوان:

أنا من هذه الأرض المُغطّاةِ بالدّمامل

لقد فعلتُ خيراً.

أريد أن أكون عبداً لنوركِ و ظلامك!

لا تَقُلْ لي عن القدر

سأحطمْ سلاسلي

ناظراً إلى الشمس!

كانت أشعارُ ومقالاتُ "ناظم حكمت"ومشاهيرَ آخرين، تُنشَرُ بأسماءٍ مُستعارة. فقراءةُ العمل الأدبيّ المُسَمَّى "حَمَلَةُ التَّنْوير" له نكهةٌ مختلفة، مثلَ قراءة القصص والرِّوايات الوثائقيّة الأخرى الأناضوليَّة التي تعبر عن عقليّةِ مُثقّفيها وشعرائِها وكُتَّابِها وعقليَّة تِلْكَ السَّنوات كقصّةِ "المساء الأول عندَ حصانِ طروادة"، و قصّة "الوردة الحمراء"، و قصّة "القلنسوة".

وأريدُ هنا أن أنقلَ القصيدة التّالية للشاعر "عارف دينو" المُوجَّهة للعنصريّين والطورانيّين والمُعجَبين بالنّازيّة من أجل نقل المشاعر التي تعتمرُ في صدور الشباب المناهض للفاشيّة في تلك السَّنوات:

كصفير الوحش

نرفع صرخاتنا

لِتَأْكُلِي الجيفةَ تحت شجرةِ الصَّنوبر أيَّتُها العُقَاب

فالحمدُ لله نحنُ على قيدِ الحياة.

فهذهِ القصيدة أُرسِلَتْ بالبريدِ إلى صحفيي وكوادر مجلّة "أكبابا" الذين يعملون على التَّسامح مع النازيّين في تلكَ الأيام. وكانَ هناكَ رسّامونَ وكُتَّابٌ يساريُّون في بعضِ الصُّحف اليوميّةِ مثل "طان" و"كاجا بوسطجي" في تلكَ السَّنوات.

وفي نهايةِ العام١٩٤١، اعتُقِلَ الكثيرُ من الشَّباب منَ الوَسطِ المُنَاهضِ للفاشيّة في "إِسطنبول" حيثُ أُرسِلَ قسمٌ منهم إلى المنفى داخل البلاد.

فقد نُفِيَ "عابدين وعارف دينو" إلى ولايتي :"تشورم" و"قيصري" أولاً، ومن ثمَّ إلى ولايةِ

"أضنة". ونُفِيَ "كمال سولكار" إلى ولايةِ "قونيا" أولاً، ومنها إلى ولاية "توكات". إذ كتبَ "سولكار" مُذَّكراتهِ في كتابهِ الذي أسماهُ "نفيٌ في سنوات الحرب".

وينبغي هنا أن نتذكَّرَ صحيفة "la turgui" ذات الميولِ اليساريّة الصَّادرة باللُّغةِ الفرنسيَّة في "إِسطنبول".

شكَّلَ المنفيّون النّواةَ الأساسية للنضال ضدَّ الفاشيّة، ومن مواقع المنفى التي ذهبوا إليها. أما بعضهم، فقد ساهمَ في الصُّحف المحلّيّةِ الصَّادرة هناك. فعلى سبيلِ المثال: مساهمات "عابدين وعارف وكوزين دينو" في صحيفة "تورك سوزو" الصادرة في "أضنة". وقد انتعشت الصَّحيفةُ أكثرَ عندما شارك معهم "أورهان كمال" عقبَ خروجه من سجن" بورصة". وفي العام١٩٤١، باشرَ "بيتريف نايلي بوراتاف" عضو الهيئة التَّدريسيَّة في كليّة اللّغة والجغرافيا والتَّاريخ في "أنقرة" ومعهُ "بهيجة بوران" وأصدقاؤه الآخرون بإصدار مَجلَّة "أضملار" مع مجلّتي "يورت" و"دنيا".

إذ مُنِعَ إصدار هاتين المجلّتين عدّة مرّات كالمجلّات الأخرى. ثمَّ مُنِعَتْ كلُّها من الإصدار نهائيّاً...

كانت تلك الصّحف و المجلّات وغيرها تسبُّ وتلعنُ الفاشيَّة والنازيّة.

إذ جرى التّطرُّق كثيراً إلى بعضِ المسائلِ الرَّئيسيّة في الحركة العمّاليّةِ والاشتراكيّة.

كانَ كلُّ ذلك من خلال الكادر الديمقراطيّ والتّقدميّ ومقالاته والمؤَلَّفِ من مجموعةٍ من الكُتَّاب من أمثال: "صبيحة سَرْتَل"، "صباح الدّين

علي"، "أسد عادل مُستجابلي أوغلو"، "فارس أركمان"، "سعاد درويش"، "عزيز نيسن"، "بهيجة بوران"، "عدنان جمكيل"، "نيازي بركس"، "بيتريف نايلي بوراتاف". فقد كشفَ هؤلاء عبرَ مقالاتهم عن الهدف الحقيقيّ للبرجوازيّةِ التي تنتهكُ المبادئَ المُناهضة للإمبرياليّة الّتي دفعَ بها أتاتورك باتّجاهِ السّياسةِ الخارجيةِ، وانتقدوا بشدّة ديكتاتورية "حزب الشَّعب الجمهوريّ" الحاكم ونظامه المُنَاهِض للدِّيمقراطيَّة، كما تطرّقوا إلى حالةِ الفقر المُنتشرةِ بين الجماهير الشّعبيّة العاملة موضحينَ أنَّ طريقَ التَّحرير يمرُّ من هذه الجماهير، وكشفوا عن خطر الفاشيّة الذي يهدّد تركيا عموماً.

نضال الحزب الشِّيوعيّ التركيّ خلال سنوات الحرب العالميّة الثّانية:

نشرَ النَّائبُ العام العُرفيّ "كاظم ألوش" الذي حقّقَ معَ المُتَّهمين في اعتقالات العام١٩٤٦ مقالاً في صحيفة "يني كازيتا" في المدّة ما بين ١٢ نيسان-٢٦ أيار من العام ١٩٦٧ تحت عنوان "إيضاحاتي حولَ العنصريّة والشّيوعيّة في تركيا" وكانَ مقالاً مثيراً كمصدرٍ لهذا الموضوع. ويرى الخُبراء في هذا الموضوع أنَّهُ يمكن أخذ هذا المصدر على محمل الجدِّ عموماً. كما يرونَ أيضاً احتمال ألّا يكون ما كَتَبَهُ "ألوش" مئة بالمئة، وهو بالنّتيجة يقدِّم بعض المعلومات بخطوطها العامّة فيما يتعلق بالموضوع. وقد اعتمدتُّ على الكثير من المصادر الأخرى إضافةً لهذا المصدر في أُطروحة محاضرتي التي أَسميْتُهَا (التَّنظيم العمّالي في تركيا١٩٤٠-١٩٥٠) والّتي أنهيتُها في العام١٩٨٢. وأريدُ هنا تقديمَ موجزٍ قصيرٍ عن كلِّ ذلك.

وينبغي أن نقرأَ هنا ما كَتَبَهُ "ألوش" عن التَّنظيم السّري للحزب الشّيوعي التّركيّ ونشاطاته خلال سنوات الحرب:

"بموجب التكتيك الجديد الذي انتهجه "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ" بعيد الحرب العالميّة الثانيّة أجرى تشكيلاته السرية بالدرجة التي يمكن القول بعدم وجودها. وحاولَ جاهداً من أجل التّسلُّل إلى "حزب الشعب الجمهوريّ" و"بيوت الشعب"[1]. لكنَّه تمكَّن من تحقيق النّجاح بنسبةٍ ضئيلةٍ جداً في نشاطهِ الثاني".

"وخلال سنوات الحرب، أسَّس الشُّيوعيّونَ منظمةً تُدعَى مجلس الشّورى الشّيوعيّ السّريّ التّركيّ (SETA). إذ مارست هذه المنظمة نشاطاتها التي بقيت محدودةً بمجال النّشر فقط، وشكَّل موضوع مناهضة الفاشيّة أساسَ المعارضَة ضدَّ الحكومة".

اجتمعت منظمة "SETA" مرَّةً في العام ١٩٤٢، ومرّتين في العام١٩٤٣. وفي بداية العام ١٩٤٣ اتّخذت المنظمة قرارها الفوري بِتأسيس "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ" بزعامة "رشاد فؤاد بارانير" "١٩٠٠-١٩٦٨" وبشكلٍ سريٍّ تمَّت الإشارة خلال هذا الاجتماع السّريّ المنعقد في ربيع العام ١٩٤٣ إلى أنَّ الوقتَ قد حانَ أخيراً لتأسيس الحزب الشّيوعيّ التّركيّ بُحِثَ موضوع تأسيس الحزب خلال فترةٍ قصيرة كأحدِ المواد الأساسية في الاجتماع. كما تقرَّر في هذا الاجتماع تعيين "رشاد فؤاد بارنير" زعيماً لآليّة إدارة الحزب.

وحسبَ ما كتبَ"ألوش"، فقد تمَّ إعداد وتجهيز خطط الحزب الشّيوعيّ التّركيّ في "بلغاريا" و"إيطاليا". وبعد ذلك، تمَّ تأسيس الحزب

---

(١) بيوت الشعب ومعاهد القرى وعددهابعشرات الآلاف أسسها مصطفى كمال أتاتورك لتعليم الشعب على الحياة الحديثة و العلمانية بيوت الشعب في المدن ومعاهد القرى في الريف (المترجم).

الشّيوعيّ التّركيّ السّريّ بشكلٍ كامل وبدستورٍ مُؤَلَّفٍ من ثمانٍ وأربعينَ مادّة تمّت المُصادقةُ عليه خلال اجتماع منظمة "SETA" في شهر آب من العام ١٩٤٣. ثمَّ أُوكِلَت المهام الجسيمة من ناحية، والصلاحيات الواسعة من ناحيةٍ أخرى إلى "رشاد فؤاد بارنير" أيضاً من أجل إدارةِ الحزب وتوجيه آليّاتهِ وأجهزتهِ. والجدير بالذّكر أيضاً أنَّ "رشاد فؤاد بارنير" الذي اتّفقَ الباحثونَ حولَهُ أنَّهُ قد عَمِلَ وعاشَ سرَّاً في سنوات الحرب، هو زوج الرِّوائيَّة والصَّحفيّة "سعاد درويش" أو "سعادات بارنير". بعد هذه التّطورّات، بدأ الحزب الشّيوعيّ التّركيّ بالتَّشكُّل أولاً في ولاية "إِسطنبول"، ثمَّ في ولاية "أنقرة"، و بعدها في ولاية "كارابوك" في العام ١٩٤٣. وقد نَفَذّ الحزب الشّيوعيّ التّركيّ مجموعةً من الأعمال والنَّشاطات المعروفة، إذ كانَ تنظيمُه في ولاية "إِسطنبول" هوَ الأكثرُ تأثيراً وفاعليّة. وتجسّد تلكَ العمليّات بتعليق اليافطات، وتوزيع البيانات والمنشورات. وعلاوةً على ذلك، عُلِّقَ ما يقاربُ من ثلاثين يافطة على أبوابِ المحلّات وبجانب أبواب المباني وعلى الجدران في مناطق "شيشلي" وجادّة "استقلال" و"كولاديبي" و"أمينونو" و"قزناجيلار" و"فاتح"، مُستغلّينَ الظَّلام الدَّامس والحراسةَ السّيئة، إذ كُتِبَ على تلكَ اليافطات:

"أيُّها العمّال والفلاحون والمُتنورون والرِّفاق... اتّحدوا. فوحدتكم ستقضي على الظّلم وتحرّر تركيا الشَّعب".

وأُلصِقَتِ اليافطات المكتوبة بتلكَ العبارات فوقَ الصناديق المُكَدَّسةِ في إحدى زوايا قسم المُشتريات في مصنع "فسهانة". من ناحيةٍ أخرى، فُرِشَتْ على الأرض وفي كلِّ الزوايا مجموعةٌ من البطاقات التي كُتِبَ عليها "اتّحدوا أَيَّها العمّال"التي حملت شعار "المنجل والمطرقة".

كَمَّا نَفَّذَ العاملُ في مصنع فسهانة "بلال شان" عمليَّةً مشابهةً في شهر أَيار من العام ١٩٤٥. إذ أَلقى البطاقات المكتوبة بلغةٍ تركيّةٍ أميّةٍ التي تحملُ شعار "المنجل والمطرقة". ووزعها سراً في القسم الذي يعملُ فيه. وعلى إثر هذه العمليّة والعمليّات المشابهة، تمَّ اعتقال أعضاء وقياديي الحزب الشّيوعيّ التّركيّ في العامين ١٩٤٤وَ ١٩٤٥.

وينبغي لنا الاطّلاع على الوضع الذي كانَ قائماً في تلكَ الفترة من خلال ما كَتَبَهُ "شيشمانوف" في كتابه الذي أسماهُ (التَّاريخ الموجز للحركةِ الاشتراكيةِ والعمّاليّة التركيّة" ١٩٠٨-١٩٦٥") ،(وهو من منشورات كوزلام - إِسطنبول-١٩٧٠). إذ كتب ما يأتي:

(لقد أُودِعَ الكثيرُ من المثقَّفينَ الثوريّين والعمّال المُثقَّفينَ في تلكَ المرحلة نفسها في السُّجون بذريعةِ ممارستهم الدّعاية الشّيوعيّة. كما اتُّهِمَ أكثرُ من سبعينَ شخصاً منَ المثقّفينَ الثّوريّين والتّقدميّين وقادة الحركة العمّاليّة بنشر الأفكار الشّيوعيّة، و حوكموا على إثر ذلك. واعتُقِلَ "رشاد فؤاد بارنير" أحدُ قادة الحركة العمّاليّة التركيّة في ولاية "أنقرة"، ومجموعةٌ كبيرة من العمّال المُثَقَّفين للسبب نفسه، وفُرِضَتْ بحقّهم أحكامٌ مُشَدَّدة بالاعتماد على الأدلَّةِ المتوفِّرة. ثمَّ أُغلِقَتْ في العام ١٩٤٥ المَنَظّمة الّتي أَسَّسها الشّباب التّقدميّ في العام ١٩٤٣، وأُودِعَ قادتُها في السّجن. واستمرَّ قسمٌ من أعضاء المنظّمة بنشاطاتهم بشكلٍ سرّيّ).

ولَمَّا اعتُقِلَ "رشاد فؤاد بارنير" و"سعاد درويش" و"جلال زهدي بنّاجي" و"سباتي سليم أوغلو" و"حسن عز الدّين دينمو" وحُكِمَ على كلِّ واحدٍ منهم بالسَّجنِ سبع سنين وتسعة أشهر من قِبَلِ المحكمة العسكريّة في

"أنقرة" بتُهمَةِ قيادتهم للحزب الشّيوعيّ التّركيّ، تولّى "ش. هـ .ديمار" مَهمّةَ قيادة "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ" بعدَ عودتهِ إلى "إِسطنبول" وتأديتهِ للخدمةِ العسكريّةِ للمرّة الثانيةِ في تلكَ الأثناء. إذ اتَّجهَ "ديمار" نحو تنظيمٍ جديدٍ ، وكُلِّفَ "حسام الدّين أوزدوغو" بتشكيل "مجلس ولاية إِسطنبول" بين فئات العمّال. وكانَ لِلحزب الشّيوعيّ التّركيّ تأثير محدود بين عمّال مصنع "فسهانة" والمصانع الاحتكارية ومصانع التّبغ. وبناءً على طلبٍ من "ديمار"، أسَّسَ "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ" ما يُسمَّى بـِ "جهاز مساعدة الشّيوعيّين المناضلين ضد الإدارة البرجوازية" (MOPR) وجاءَ في التقرير الذي أرسلَهُ "شفيق حسني ديمار" إلى "موسكو" باسمِ "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ" ما يلي":

(لم تتوقَّف نشاطات الحزب مُطلقاً خلالَ المرحلة التي أعقبَت اعتقالات العام ١٩٤٤، بل على العكسِ تماماً، تمَّ استخلاص الدّروس والعِبَر مما حدث، واستئصال النواحي السلبية والعيوب الموجودة، والتّوجّهِ نحو تشكيلِ" جبهةٍ حزبيةٍ ديمقراطيّةٍ" واسعةٍ وبشكل أوضح).

وحسبَ ما جاءَ في الوثيقة نفسها ، فقد كانَ لِلحزب الشّيوعيّ التّركيّ في تلكَ الأيّام فروعٌ في خمس عشرةَ ولاية تقريباً منها (إِسطنبول، وإزمير، وأنقرة، وكارابوك، وقيصري، وأضنة، وغيرها)، أو مجموعات مؤيّدة للحزب.

وفي ٣١ تموز من العام ١٩٤٥ ، شُكِّلَتْ"الجبهة الدّيمقراطيّة التّقدّميّة" بشكلٍ سريٍّ. كما وُزِّعَ برنامج الجبهة على أعضائها. أما قياديّو "الجبهة الدّيمقراطيّة التّقدّميّة" فهم:

"شفيق حسني ديمار"، "حسام الدّين أوزدوغو"، "ن.ف. تشاكيرخان"، "أ.فورونجو" المُلقَّب بـِ "دادا أحمد"، "جلال زهدي بنّاجي". هذا وقد

نصَّت المادّة الخامسة منَ البرنامج على إعطاء الحريةِ كاملةً لتشكيلِ الأحزاب السياسيّة والجمعيّات ، ونصَّتِ المادة السّادسة على عدم تهميش حرّيّةِ تنظيم المظاهرات و المسيرات والاجتماعات ، كما نصَّتِ المادة الثّامنة على إعطاء الحقوق النَّقابيَّة لجميع العاملين.

وفي العام ١٩٤٥، تمّتِ المبادرة إلى بعضِ التّحضيرات من أجل إضفاءِ صفة الشّرعيّة على نشاطات الجبهةِ الوحيدةِ العاملةِ تحت قيادة "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ".

ولهذا الغرض، تمَّ تشكيل علاقة وارتباط مع المعارضةِ التي برزت من داخلِ حزب الشعب الجمهوريّ في العام ١٩٤٥، يعني مع "رفيق كورالتان" و"عدنان مندريس" و"جلال بايار" والذينَ سيؤسّسون "الحزب الديمقراطي" في ٧ كانون الثاني منَ العام ١٩٤٦. وبُذِلَتْ جهودٌ مشتركة من أجلِ إصدارِ مجلةٍ باسم "كوروشلار"، بل حتى إِنَّه تمَّ التفكير بتأسيسِ حزبٍ مُشتَرَك. ولعبَ سفيرُ الجمهوريّةِ التركيّة في "لندن"، وزير الخارجيةِ في العشرينيّات والثلاثينيّات" توفيق رشدي أراس" دورَ "الجسر" بينَ الأسماء المُقَرَّبَةِ منَ "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ" والمؤسّسين المُسْتَقْبَلِيّين "للحزب الديمقراطي"، وهذا ما سنراهُ بشكلٍ أكثر تفصيلاً فيما بعد.

في أواسطِ العام ١٩٤٥، كانَ هناكَ حالةٌ منَ التَّوازي بين أهداف ومطالب المعارضة التي برزت داخل "حزب الشَّعب الجمهوريّ" في تلكَ الأثناء، والأهداف والمطالب المُتَجَسّدة في برنامج "الجبهة الدّيمقراطيّة التَّقدميَّة" نتيجةً للتطوّرات داخلَ "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ": يعني فيما يخصُّ حرّيّة تأسيس النّقابات والجمعيّات والأحزاب السياسيّة، وحرّيّة

النّشر، وحرّيّة المظاهرات والمسيرات والاجتماعات والمقالات والرّأي والاعتقاد...

استمرَّ"الحزب الشّيوعيّ التّركيّ" في هذه الأثناء بنشاطات النّشرِ والإصدار عن طريق الصُّحف والمجلّات.

ويمكننا الآن وفي هذا السِّياق أن نطَّلِعَ على التّطوّرات داخل "حزب الشعب الجمهوريّ" وعلى الخطوات التي تمَّ اتِّباعُها باتجاهِ ولادةِ "الحزب الديمقراطي".

نحوَ الحزب الدّيمقراطيّ:

عندَ الحديثِ عن "الدّيمقراطيّة ذات التّعدديّة الحزبيّة" في تركيا، يخطرُ "الحزب الدّيمقراطيّ" على الأذهانِ مباشرةً، لأنَّ "الدّيمقراطيّة ذات التّعدديّة الحزبيّة" التي أصبحت مفتوحةً أمامَ الأحزاب التي سمحت بها حكومة "حزب الشّعب الجمهوريّ" فقط ، تجسّدت بوجود "الحزب الدّيمقراطيّ" حيِّز التّطبيق. والجدير بالذّكر هنا العَمَل الذي قَدَّمَهُ "جيم أروغول" كأطروحةٍ للدكتوراه بخصوص "الحزب الدّيمقراطيّ" والذي أسماهُ "الحزب الدّيمقراطيّ، تاريخه وإيديولوجيّتُه" (منشورات كلّيّة العلوم السياسيّة، أنقرة، ١٩٧٠).

في شهر أيار من العام ١٩٤٥، بدأَ النّاس بالاعتقادِ أنَّ الحربَ قد انتهت فعليّاً. كما أنَّ خطابَ" "عصمت إنونو" في ١٥ أيار من العام ١٩٤٥، ولَّدَ لديهم مشاعِرَ الأَملِ والتَّفاؤل. وعلى إثرِ ذلك، باشرَ بعضُ النوّاب داخل حزب "الشَّعب الجمهوريّ" بالتَّحرُّك. وكانَ المُهَمَّشونَ / المُستَبْعَدُونَ من قِبَلِ الرئيس "عصمت إنونو" إضافةً إلى هؤلاء الذينَ ليسَ بمقدورهم

أن يصبحوا وزراء، من بين المجموعةِ المُتَحَرِّكَة. ثمَّ رُفِعَتْ رايةُ التَّمرُّد بسبب مشاريع قانون الأراضي والغابات التي أعدَّتها الحكومة والّتي أخافت بعض النّواب عموماً، وإقطاعيي الأراضي على وجه الخصوص.

وفي ٢٩ أيار من العام ١٩٤٥، صوَّتَ كلٌّ من "جلال بايار" و"عدنان مندريس" و"رفيق كورالتان" و"فؤاد كوبرولو" و"أمين سازاك" بالرَّفض على قانون الميزانيّة. كمن يُشهِرُ البطاقة الحمراء في مباراةٍ لِكرة القدم: وكانوا يريدونَ بهذا الرَّفضِ أن يقولوا للحكومة "اخرجي وغادري". لكن بالنتيجة، كان هؤلاء الأشخاص هم مَنْ غادروا . والأشخاص أنفسهم عارضوا قانونَ "حزب الشّعب الجمهوريّ" المتعلق بالأراضي. وهكذا بدأت عملية تأسيس "الحزب الدّيمقراطيّ" في ٧ كانون الثاني من العام ١٩٤٦، بعد المصَّادقةِ على ذلك من قِبَلِ الرَّئيس "عصمت إنونو".

كانَ هؤلاء الأشخاص الذين فتحوا رايةَ التَّمرُّد داخل "حزب الشّعب الجمهوريّ"، وأسّسوا "الحزب الدّيمقراطيّ" مُستَقبلاً، من الأشخاص المشهورين في الحياةِ السياسيّة. إذ أَنَّ "جلال بايار" كان مصرفيّاً، ووزيراً، وتولى رئاسةَ الوزارة. و"عدنان مندريس" كان أحدَ أكبر مُلَّاك الأراضي في سهول مندريس، و تولى في العام ١٩٣١ قيادة "الفرقة الحرّة" في ولاية "أضنة". و قد لفت "عدنان مندريس" انتباهَ "أتاتورك" بعدَ إغلاقِ هذا الحزب، ودخلَ إلى "مجلس الأمة التّركي الكبير" بانتخابات العام ١٩٣١ بتصويت "النّاخب الوحيد". أمّا "فؤاد كوبرولو" فهو مُؤَرِّخٌ مشهور وعضوٌ في هيئة تدريسيّةٍ مُتَعَصّبة. و"رفيق كورالتان" موظَّفٌ إداريٌّ وأمنيٌّ سابق. أما الخاصيَّةَ المشتركة التي تجمعُ بين هؤلاء فهي خاصيّة: "رفض الدولتيّة والاقتصاد الحر".

التقرير الرُّباعي (المُقتَرَح الرُّباعي):

قدمَ "جلال بايار" و"عدنان مندريس" و"فؤاد كوبرولو" المؤسِّسونَ المُسْتَقبليُّونَ "للحزب الدِّيمقراطيّ" الذي ارتبط اسمُهُ بهؤلاء الأربعة مُقْتَرَحاً إلى رئاسةِ كتلةِ "حزب الشّعب الجمهوريّ" في "مجلس الأمة التّركي الكبير" في ٧ حزيران مِنَ العام ١٩٤٥ تحت اسم "التَّقرير الرُّباعي"، على أَملِ تغيير "حزب الشّعب الجمهوريّ" مِنَ الدَّاخل بِصِفَتِهِم نوّاباً في هذا الحزب، وإرساء قواعد الدّيمقراطيّةِ في البلاد بهذهِ الصُّورةِ. وتبيَّنَ في "التّقرير الرُّباعي" الذي اعتُمِدَ كأهمِّ وثيقةٍ على طريقِ تأسيسِ "الحزب الدّيمقراطيّ"، أنَّ الوَقتَ قد حان لجعل الرّوح الدّيمقراطيّة المتغلغلة في الدستور تتجسّدُ بقوّة في مؤسّساتنا وحياتنا السياسيّة. ولإمكانيةِ تحقيق هذا الهَدف، رَتَّب هؤلاء الأربعة أفكارهم كما يلي:

١ - اتِّخاذ الإجراءات والتّدابير اللازمة التي تتيحُ الفرصة لإشراف ومراقبة المجلس الذي يُعدُّ الرَّكيزة الأساسيّة والطَّبيعية لِحُكمِ الشّعب وسيادته، وتجسيد ذلك بما يتناسبُ بشكلٍ كامل مع روحِ دستورنا و ليسَ بشكلٍ وحيدٍ فقط.

٢ - تأمين فُرصُ إمكانية استخدام المواطنين لحرِّياتهم وحقوقهم السّياسيّة على نطاقٍ أوسع وبالشَّكل الذي يقتضيهِ قانون المؤسّسات الأساسي.

٣ - إعادة تنظيم أعمال الأحزاب السياسيّة مجتمعةً من البدايةِ وبشكلٍ يتناسبُ مع جميع الأسُّس الواردة في الأعلى.

وجاءَ في التقرير من ناحيةٍ أخرى: "لقد تعزّزتِ القناعة لدينا تماماً أنَّ اقتراحنا جاء في الزّمان والمكان المناسبَين جرّاء خطاب الرئيس "عصمت إنونو" في ١٩ أيار من العام ١٩٤٥ والذي أعلنَ فيه عن استمرارِ إرساءِ قواعدِ الدّيمقراطيّة ومبادئها بشكلٍ أوسع في حياتنا الفكريّة والسّياسيّة".

وبعدَ اجتماعٍ سرّيٍّ استغرقَ سبعَ ساعاتٍ يوم ١٢ حزيران من العام ١٩٤٥، رفضت كتلة "حزب الشّعب الجمهوريّ" في المجلس هذا التّقرير بذريعةِ أنَّ تلكَ الاقتراحات الّتي ستؤدّي إلى تغيُّرٍ في القوانين الحاليّةِ يمكن مناقشتها في "مجلس الأمة التّركيّ الكبير" من حيثُ الطّريقةُ والأسلوبُ. وتمَّتْ الإشارةُ والتّنويه إلى أنَّ رفضَ هذا التّقرير المُنسجمِ مع وعودِ أنونو بإرساء ديمقراطيّةٍ أعمَّ وأوسعَ، جاءَ نتيجةً لِكونِ هذا التّقرير يحملُ في طيّاتِهِ هدفَ التّحريضِ على تشكيلِ حزبٍ مُعَارِضٍ. وهذا الأمرُ يدعمُ تحليلَ وموقفَ إنونو الذي قالَ قاصداً هؤلاء الأربعة: "لا تفعلوا ذلك داخلَ الحزب، اخرجوا وواجهونا، شَكِّلوا مؤسَّساتكم وبادروا للنّضال كحزبٍ مستقلٍّ".

الحزب الشّيوعيّ التّركيّ أو / الاشتراكيّون والمعارضة داخلَ حزب الشّعب الجمهوريّ:

كانَ هناكَ حركةٌ معارضِة من داخلَ "حزب الشّعب الجمهوريّ" في العامين ١٩٤٣ و١٩٤٤ . وبخصوص هؤلاء المُعارضِين في تلكَ الأثناء، أوضحَ "طورهان أيتول" قائلاً:

(تشكلت هذه المعَارضَة منَ الفاقدينَ لمناصبهم بعدَ وفاةِ أتاتورك، ومنَ المعروفين بميولهم الألمانيّة خلال السنوات الأولى للحرب، ومنَ الذين لم يتمكّنوا منَ التّغلغلِ في محيطِ إنونو. ومنهم "جلال بايار" و"فوزي تشاكماك"

و"حكمت بايور" و"توفيق رشدي أراس" وغيرهم) . "صحيفة ميلّيات، ١٤ أيار ١٩٧٨". لكن عندَ الدخول إلى العام ١٩٤٥، كانت خصائصُ ومزايا المُعارَضَة تتشكّلُ من مُلَّاكِ المزارعِ والأراضي الكبيرةِ المُتخوّفينَ من إجراءاتِ حكومةِ "حزب الشّعب الجمهوريّ" المتعلّقةِ بقطّاع الزِّراعة والغابات أكثرَ من خوف نوّابِ المعارضة وخوفِ من هم خارجَ نطاقِ "مجلس الأمة التّركيّ الكبير". ومعَ ذلك، لم يتخلّوا عن التَّعاونِ مع الأوائلِ والأواخر، ونجمَ عن هذا التَّعاون ولادةُ "الحزب الدّيمقراطيّ".

وفي الوقت الذي انطلقَ فيه مؤسّسو "الحزب الدّيمقراطيّ" إلى ميدانِ السّياسة من أجلِ إعطاء الأولويّة لمصالحِ الصّناعيّين والتُّجّار وأصحاب الأراضي، بل حتى من أجلِ مصالحهم فقط بذلوا من ناحيةٍ أخرى جهوداً جبّارةً للاهتمامِ بمصالحِ جميع فئاتِ وشرائحِ المجتمع والدِّفاعِ عنها. وأضافوا الكثيرَ من المواد إلى الحزب الذي أسّسوه لتحقيقِ هذه الأهداف. فعلى سبيلِ المثال: المادّة التي تنصُّ على تأسيسِ النَّقابات والجمعيّات.

فالمؤسّسون المُسْتَقبَليُّونَ "للحزب الدّيمقراطيّ" تناولوا موضوع دعم الاشتراكيّين أيضاً في تلكَ الفترة من خلال مواقفهم المؤيدةِ للدّيمقراطيّة التي تبَنّوها. والأمر الواضح والمحسوم في هذا الدّعم: هو قيام "بايار" وأصدقائِهِ بتأسيس علاقةٍ وارتباطٍ مع الاشتراكيّين في تلكَ الفترة من أواسط العام ١٩٤٥ ولغاية ٤ كانون الأوّل من العام ١٩٤٥ نفسه. وهناكَ الكثيرُ منَ المعلوماتِ والوثائقِ الوفيرة عن هذا الموضوع في تلكَ الفترةِ في ذكرياتِ الممثّلينِ والفنّانين ودراسات الخبراء المتعلّقة بالموضوع ومقالات ومُفكّرات الكثير من المراقبين والمُتابعين.

فعلى سبيلِ المثال، أوضحَ "طورهان أَيتول" قائِلاً: (سَبعةُ أشخاصٍ أرادوا تأسيسَ "الحزب الدّيمقراطيّ" في الواقع وهم "جلال بايار" و"عدنان مندريس" و"فؤاد كوبرولو" و"رفيق كورالتان" و"توفيق رشدي أراس " و"زكريا سَرْتَل" و"أحمد حمدي باشار".

تمَّ التّحضير الأوّل للموضوع من قِبَلِ "بايار" و"توفيق رشدي أراس" و"زكريا سَرْتَل" و"فؤاد كوبرولو" في منزل "كورالتان" لكن نشبَ خلافٌ فيما بينهم بخصوص موضوع "العدالة الاجتماعيّة" . إذ أرادَ كلٌّ من "أراس" و"سَرْتَل" أن يكونَ هذا الموضوع أكثرَ تقدُّماً وتطوّراً مما جاءَ في النّظام الدَّاخليّ "لحزب الشّعب الجمهوريّ". وبالنتيجة، توجَّه "كورالتان" بالحديثِ إلى "أراس" وزير خارجية "بايار" و"أتاتورك" الشَّهير قائلاً لهُ بصوتٍ حادّ :"إن كنت تملك أراءً شيوعيّة فلا تَأْتِ إلينا بعد الآن".

وهكذا استبعدوا "أراس" و"سَرْتَل" من مرحلةِ التَّأسيس. لكنَّ علاقاتهم استمرَّت معهما. ثمَّ أُوكِلَتْ مهمّة إعداد البرنامج إلى "أحمد حمدي باشار" المعروف باسم "البحَّار" للمرَّةِ الثّانية. وقد عارضَ "عدنان مندريس" المشروع الذي أعدَّهُ "باشار الذي تمَّ استقبالُه في منزلِ "كوبرولو". وهكذا تمَّ إهمال برنامج "باشار". وعندما نظرَ "أحمد حمدي إلى برنامجِ "الحزب الدَّيمقراطيّ" بعدَ ذلك قالَ عنهُ: " إنَّهُ أمرٌ كريه"، ووصفَ "عدنان مندريس"بقولِهِ: "إنه قويّ لكنّهُ شخصٌ خطيرٌ جدّاً").
"طورهان أيتول، صحيفة ميلّيات، ١٤ أيار ١٩٧٨".

إنَّ الحادثَةَ هنا أقلُّ تعقيداً مماّ سَيُشْرَحُ عنها. علاوةً على ذلك، فإنّنا سنفهمُ الحادثة بشكلٍ أفضل بقليل. لكنَّ الأمرَ الواضحَ و المحسومَ هنا: هو

أنَّ "توفيق رشدي أراس قد لَعِبَ دورَ "الجسر" بينَ "زكريا سَرْتَل" والمجموعة التي ستؤسّسُ" الحزب الدّيمقراطيّ" فيما بعد.

ومنَ المفيدِ هنا التَّذكيرُ بعضَ الشّيء بموضوع "أراس". إذ إنَّ "أراس" الذي يُعْتَبَرُ من الكادر المؤسِّس للجمهوريّةِ التركيّة، لم يُعْرَف بنفس النّسبةِ التي عُرِفَ بها "مصطفى كمال" و"عصمت إنونو" و"جلال بايار" والآخرون. فوجود "توفيق رشدي أراس" و"محمود جلال بايار" و"رفيق كورالتان" و"يونس نادي أبالي أوغلو" بينَ مؤسِّسي "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ" الرَّسمي الذي تأسَّسَ بهدفِ إمكانيّةِ تلقّي المساعدات المأمولِ بها من الاتحاد السّوفييتيّ في تلكَ الأثناء وبأمرٍ منَ "مصطفى كمال" في "أنقرة" في العام ١٩٢٠، أمرٌ يحملُ الكثير من المعاني ومحيِّرٌ في الوقت نفسه. وكانت الأسماء الثلاثة الأولى بعد ذلك من بين الأسماء الموجودة خلال التّحضيرات للحزب المعارض الجديد الذي سيتأسّسُ ضدَّ "حزب الشّعب الجمهوريّ". وبعدَ قيام "بايار" و"كورالتان" بتأسيس "الحزب الدّيمقراطيّ" ونقلِهِ إلى السُّلطة، تولّى الشَّخصان المذكوران أهمَّ مَنْصِبَين في الجمهوريّة التركيّة: فأصبحَ "بايار" رئيساً للجمهوريّة ، و"كورالتان رئيساً لمجلس الأمّة التّركي الكبير.

والأكثر عجباً وإثارةً في هذا الموضوع ، هو أنَّهُ خلالَ أعمال التّأسيس في العام ١٩٤٥ طلبَ "كورالتان" من "أراس" عدم التَّدخُّل فيما بينهم، واصفاً وجهات نظرهِ بالشّيوعيّة.

أمَّا "يونس نادي" فهو المؤسِّسُ الرّابع "للحزب الشّيوعيّ التّركيّ" الرّسمّي، إذ أَسَّسَ صحيفة "جمهوريّات" في العام ١٩٢٤ وأدارَ الصّحيفة وأَشرفَ عليها لعدّة سنوات. وتركَ الصَّحيفةَ لأبنائهِ بعد وفاتهِ في العام ١٩٤٥.

تولّى "أراس" وزارة الخارجية في عهد "مصطفى كمال" لفترةٍ طويلةٍ بعد العام ١٩٢٠: إذ تولى وزارة الخارجية في حكومتيّ "بايار" و"إنونو" دونَ توقُّف من ٤ شباط ١٩٢٥ وحتى١١ تشرين الأول ١٩٣٨. تركَ منصبَهُ في ١١ تشرين الأول ١٩٣٨ ليحلَّ مكانَهُ "شكري سراج أوغلو"، وكانَ استلام "سراج أوغلو" لهذا المنصب متوازياً مع تأثير ألمانيا النّازيّة في تركيا. لأنَّ هذا التّعيين يثبتُ هذا التّوازي. وعُيِّنَ "أراس" بعد ذلك سفيراً للجمهوريّةِ التركيّة في "لندن". وهذا التَّعيين مناسبٌ لِميولهِ: فهوَ متحدِّثٌ باللّغةِ الإنكليزيّةِ. وكانَ لهُ دورٌ ضمنَ حركات "التحوُّل إلى الدّيمقراطيّة" في فترةِ نهايةِ الحرب. ويلفتُ الانتباه أيضاً وجود وزير الدَّاخلية "جامع بايكوت" ضمنَ هيئةِ نوّابِ التّنفيذ الأولى خلال مراحل نضالها "من ٣ أيار ١٩٢٠ حتى ٢٤ كانون الأول ١٩٢١" وقد أشار بعض الباحثين إلى أنَّ "أراس" ومعهُ "بايكوت" على وجه الخصوص كانا يميلان نحوَ "الأفكار الاشتراكيّة". وهذا موضوع ينبغي دراستُهُ والبحث فيهِ. وأريدُ التّوضيحَ هنا مرَّة أخرى أنّني قد وجدتُ الكثير من المعاني للأدوار التي لعبها هذانِ الاسمان ولا سيما "أراس" خلال محاولات الحزبَين المشكوكِ بأمرهما في المراحل الزَّمنيّة الأساسيةمن التّاريخ التّركيّ كما في العام ١٩٢٠ وفي مرحلة ما بعد الحرب العالميّة الثّانية. وعلى اعتبار أنَّ بعض الأسماء مثل "رفيق كورالتان" و"جلال بايار" انشغلت بالمواضيع الأمنيّة والاستخباراتيّةِ خلالَ هذه الأعمال، فهذا الأمر يُضفي "أجواءً أمنيّةً" أكثر على التّطوّرات. ولا أقترحُ مُطلقاً قراءة تاريخ الجمهوريّة التركيّة بِعينٍ أمنيّةٍ. لكنّ ممّا لا شكَّ فيه أنَّ الضّرورةَ تقتضي أحياناً الاطّلاع على هذه المواضيعِ قليلاً. هذا ونرى "توفيق رشدي أراس" في مؤتمر الحزب التّركيّ الجديد في ولاية إسطنبول

والذي انعقدَ في العام ١٩٦١ وأسَّس له "أكرم علي جان" بعد الانقلاب العسكري في ٢٧ أيار من العام ١٩٦٠، و شَمَلَ هذا المؤتمر أعضاء سابقين في "الحزب الدّيمقراطيّ" ورجال السّياسةِ الأكراد وبعض أعضاء الهيئات التَّدريسيّة في الجامعات الذين عارضوا "الحزب الدّيمقراطيّ" في الخمسينيّات (مثل البروفسور"جاهد تالاس" والبروفسور "آيضن يالتشين"). لقد أصبحَ "أراس" طاعناً في السّنّ.

وبجانبِهِ "علي كيليج" عرَّابُ مختلف أنواع الأعمال القذرة في عهدِ "أتاتورك" لسنوات. وكلاهما مندوبان للحزب الآنفِ الذّكر...

إنَّ المُطَّلعِينَ على تاريخ الجمهوريّة التركيّة، والباحثِينَ في هذا الموضوع، يتجاهلونَ أنَّ جهازي الشّرطة والجيش هما العنصران الأساسيّان في عمليّة تأسيس الجمهوريّة، أو أنَّهم يتفادونَ البحثَ والتّدقيق في هذه المواضيع باعتبارها مواضيع مُقَدَّسة. وهناكَ ضرورةٌ لتسليط الضّوء على هذه المجالات: ولا سيّما أن هناك ضرورةً مُلِحَّة تفرض نفسها عند النَّظرِ إلى الأهميّة التي اكتسبها جهاز الشّرطة في بنية الدولة بعدَ العامين ١٩٨٠وَ١٩٩٠. تعودُ صداقة "توفيق رشدي أراس" مع "زكريا سَرْتَل" إلى أيّامِ أنقرة في العشرينيّات. إذ استلمَ "زكريا سَرْتَل" إدارة صحيفة "طان" في العام ١٩٣٨ بعدَ أن كانَ المدير العام للصَّحافة والنّشر، وأصدرَ المجلّات والصُّحف المتنوّعة بالتّعاون مع زوجتهِ "صبيحة سَرْتَل". بدأت صحيفة "طان" بالإصدار والنَّشر في منتصف الثّلاثينيّات، إذ أَصدَرَ الصَّحيفة "علي ناجي كاراجان" وبتمويلٍ من بنك العمل وبِمُبَادَرَةٍ خاصة. بعد ذلك لُوحِظَ أنَّ دورَ صحيفة "طان" مناسب بشرط توجيه الانتقادات الحياديّة

وبقائها مستقلّةً "أحمد أمين يلمان" الذي سمحَ لهُ "أتاتورك" بالعودة إلى الحياة الصُّحفيَّة بعدَ صمتٍ طويل. بدورهِ أيضاً ، أسَّسَ "يلمان" لِشراكةٍ مع "خليل لطفي دوردونجو" و"زكريا سَرْتَل"، وأصدر مجلّة "طان" وبِمَظهرٍ جديد في الأول من آب من العام ١٩٣٦. لكنَّ إغلاق الصّحيفة لمدّة ثلاثة أشهر في العام ١٩٣٨ بسبب مقالٍ أصدَرَهُ "يلمان"، ونشوب خلافٍ بينَ الشّركاء، انتهى بِترك "يلمان" للصحيفةِ ومغادرتها. وبعدَ انقضاء الأشهر الثلاثة، عادت صحيفة "طان" إلى عالم الصّحافة بإدارة وإشراف "زكريا وصبيحة سَرْتَل" هذه المرَّةَ.

وها نحنُ نجدُ "زكريا وصبيحة سَرْتَل" على رأسِ صحيفة "طان" في منتصفِ الأربعينيّات. أما شريكهم، فهو الاسم المعروف والمشهور في عالمِ الصّحافة "خليل لطفي دوردونجو".

عندما بدأت المعارضة داخلَ "حزب الشّعب الجمهوريّ"، شكَّل "زكريا سَرْتَل" علاقةً مع الأسماء الأربعة عن طريق "توفيق رشدي أراس" ومن المُحْتَمَل أن تكون الرّغبة بهذه العلاقة نابعةً منَ الأسماء الأربعة نفسها، لأنهم كانوا يشعرونَ في تلكَ الأثناءِ بالحاجةِ إلى دعم الصِّحافة. وتأسّست تلكَ العلاقة في النهاية. وفي هذا السِّياق كان "زكريا سَرْتَل" هو الوسيط بين مجموعة "الأربعة" والقيادات والأعضاء في "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ" الذينَ أرادوا تشكيلَ جبهةٍ ديمقراطيّةٍ عريضة في تلك الأثناء. وبناءً على طلبٍ من زوجتهِ "صبيحة سَرْتَل" أو بالتَّعاون معها باحتمالٍ كبيرٍ، التقى "زكريا سَرْتَل" المؤسِّسينَ المُستَقْبَلِيِّين "للحزب الدّيمقراطيّ" وتبادلَ معهم وجهات النّظر بما يتناسبُ مع قرارات "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ" التي تهمُّه.

علاوةً على ذلك، فقد تطرَّق "زكريا سَرْتَل" إلى هذا الموضوع في كتابهِ الذي أسماهُ: "مذكّراتي": إذ قال (لقد كانَ هدفُ "صبيحة" هو تشكيلُ جبهةٍ مُشْتَرَكَةٍ فيما يخصُّ قضيّة الحرّيّة والدّيمقراطيّة)." منشورات كوزلام، إسطنبول، ١٩٧٧".

أُجْرِيَتْ بعض التّحضيرات في العام ١٩٤٥ لجعلِ نشاطات "الجبهة الواحدة "شرعيَّةً ومفتوحة كما تبيَّنَ في بعض المصادر أو في "الجبهةِ المُشْتَرَكَة" بزعامةِ "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ". ولِهذا الغرض، قامت المعارضة داخلَ "حزب الشّعب الجمهوريّ" بتأسيسِ علاقةٍ مع "جلال بايار" و"عدنان مندريس" والمؤسِّسينَ المُسْتَقْبليِّين "للحزب الدّيمقراطيّ" وغيرهم. وكما رأينا حتى اليوم فإنَّ هناك مجموعةً من المواضيع التي أثبتت حالةَ التّوازي والانسجام بينَ أهداف المُعَارِضَة داخلَ "حزب الشّعب الجمهوريّ" والمبادئ التي توصَّل إليها "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ" في نهايةِ الحربِ وهيَ: حرّيّة تأسيس النّقابات والجمعيّات والأحزاب السياسيّة، حرّيّة الصّحافة والنّشر، حرية التعبير والكتابة والاعتقاد، حرّيّة المظاهرات والمسيرات والاجتماعات...

وعندما نأتي إلى موضوع "حزب الشّعب الجمهوريّ"، سنلاحظ أنَّ وَضْعَهُ غريبٌ حقاً، وكأنَّهُ لم يتَّخذ قراراً حاسماً في موضوع الانتقال إلى "الدّيمقراطيّة ذات التّعدديّة الحزبيّة" أو عدمِ الانتقال إليها. كانَ أحيانا ينطلقُ بهذا الاتجاه، وأحياناً أخرى يتراجعُ عن هذه الخطوة. ثمَّ يمارس فعّاليّاته ونشاطاته ضمنَ إطار عاداتهِ وتقاليدهِ التي فرضتها حكومة الحزب الواحد أكثر من غيرها بكثير والتي هيَ ليست في الاتّجاه نفسه مُطلقاً.

١٧ حزيران ١٩٤٥: الانتخابات التكميلية/هل هي ديمقراطية أم لا:

أريدُ هنا أن أتطرَّقَ لحادثةٍ ضاربةٍ في الغرابةِ بخصوص موقف حكومة "حزب الشّعب الجمهوريّ" قبلَ إجراءات٤ كانون الأول من العام ١٩٤٥. إذ غيَّرَ "حزب الشّعب الجمهوريّ" من عاداتهِ خلال الانتخابات التكميلية في١٧ حزيران منَ العام ١٩٤٥ كي يُثْبِتَ حُسْنَ النَّوايا بخصوص موضوع "الدّيمقراطيّة ذات التّعدديّة الحزبيّة". وأعلنَ عن عدم ترشيحِ نفسهِ وإضفاء جوٍّ من الحرّيّة المُطلقة على الانتخابات. فشارك الكثيرُ من المُرشَّحين في الانتخابات التكميلية الجارية من أجل المقاعدِ النيابيّة الفارغة في ولايات "إسطنبول" و"أزميت"و"تشورم" و"سيواس" و"زونغولداك" و"بوردور".

كانَ هناكَ أكثر من تسعينَ مُرَشَّحاً في ولاية "إسطنبول" وواحدٍ وعشرينَ مُرَشَّحاً في ولاية "زونغولداك". وكان هناكَ مُهَنْدِسان اثنان من المُرَشَّحينَ في ولاية "زونغولداك"، أحدهما "مظفَّر بيرتورك" أحد العمّال القُدامى في مصنع "هافظا" والآخر "جاويد أرجاك" الرئيس السابق لاتحاد العمّال وسكرتير "حزب الشّعب الجمهوريّ" في مركزِ الولاية، وهناك المدعو "عصمان" وهو من الصّناعيّين في ولاية "زونغولداك". "منشورات صحيفة ميلّيات تاريخ ١٤ و١٦ حزيران - ١٩٤٥".

ونصادفُ مجموعةً من العُمّال من بينِ المُرَشَّحينَ عن ولاية "إسطنبول" مثل: "فوزي إشيك" موظّفٌ في معملِ "كرك كالا"، "يوسف أكمان" منَ المصارعين الهُواة والمُشرف على مصنع "خليج هاڤوظلار"،"جميل ألباي" الرئيس السابق "للحزب الدّيمقراطيّ الاجتماعيّ"، "فؤاد شكري ديلبيلان" أحدُ مؤسَّسي الحزب المذكور نفسه، "جميل أوزديل" عاملٌ في مصنع الإسمنت،

"أحمد سيرار ڤادار" عاملٌ في السّكك الحديديّة، " أحمد حمدي باشار" الشّهير باسم "البحَّار" رئيس جمعية السّائقين والمدير السّابق لتشغيل ميناء "إِسطنبول". (وهو الشَّخص الذي شاركَ في إعداد برنامج "الحزب الدّيمقراطيّ" ونظامهِ الدّاخليّ)...

ونجدُ أيضاً "شفيق أركوربوز" فنيّ المطبعة في مصنع الورق، وواحداً من خمسةٍ وعشرين مُرَشَّحاً عن ولاية "كوجاكي". وكَذلكَ "إحسان كوتش" خبير المصَانع ومُرَشَّح عن ولاية "تشورم" وحتى لو امتنعَ "حزب الشّعب الجمهوريّ" عن التَّرَشُّح، غيرَ أنَّ النَّاخبين الآخرينَ صَوَّتوا لِمَعارِفِهم، أي لأعضاء "حزب الشّعب الجمهوريّ". واستطاعَ بعض العمّال في هذه الأثناء الحصول على صوتٍ أو صوتين. وطلبَ بعضهم تأسيس الأحزاب السياسيّة الأخرى في منشورِ بيانِ التَّرشُّح. كانت تلكَ الانتخابات هي الخطوةُ الأولى على طريق التَّعوُّد على الدّيمقراطيةِ. لكنَ هناك مظهرٌ خارجيّ لهذا الأمر، وهوَ احتمال استخدام هؤلاء المُرَشَّحين في عمليّة المتابعة والرَّقابة. واحتمالٌ آخر أن يكونَ "حزب الشّعب الجمهوريّ".

راغباً في قياس درجة "نضج الشّعب بشأنِ الدّيمقراطيّة". وهذا النَّوع من المبادرات أصبحَ العاملَ الرئيسيّ في موضوع اتّخاذ القادة للقرارات بخصوص عمليّة "الدّيمقراطيّة ذات التّعدديّة الحزبيّة" والانتقال إليها أو عدمهِ. ولفتت بعض المصادر الانتباه إلى أنَّ "عصمت إنونو" لم يتخّذ القرارَ الحاسم في هذا الموضوع حتّى في العام ١٩٤٦. وقد كتبَ "متين توكار" في الصفحة ١٢٨من كتابه الذي أسماهُ "الحزب الواحد" ما يلي:

"لقد أوضحَ إنونو أنَّهُ سيتجاهلُ الموضوع ويستغني عنهُ إذا ما كانت التّجربةُ السياسيّة ذات التّعدّديّة الحزبيّةِ ستنقلُ البلاد إلى الفوضى".

حزبُ الحَمَل:

وعلى إثرِ تلكَ التّطورات، تدخّل "نوري داميراغ" في السّابع من تمّوز من العام ١٩٤٥ من أجل تأسيسِ حزبٍ جديدٍ باسم "حزب النّهضة القوميّة"، وكان يسعى من أجلِ تأسيس حزبٍ لمواطني الجمهوريّة التركيّة لأوّل مرة منذ سنوات.

"نوري داميراغ" ليسَ اسماً عاديّاً وغيرَ معروف. بل هو اسمٌ من بين مجموعةِ الأسماءِ الأكثرَ ثراءً في تركيا، مثلما تحدثتُ سابقاً. من ناحيةٍ أخرى هو أحدُ شخصين معروفَين بدعمهما المالي للعنصريّين والطورانيّين. أما الشّخص الآخر فهو "نوري باشار كيليجيل" الأخُ غير الشّقيق والأصغر لـ"أنور باشا". وكانَ "نوري كيليجيل" و"نوري داميراغ" صديقين يعرف بعَضهما بعضاً جيّداً. فهل كانَ هذا الحزب محاولةً منَ العنصريّين للتحوّلِ إلى حزبٍ شرعيّ؟ هناكَ حاجةٌ ماسَّة لأبحاث ودراساتٍ علميّةٍ وجادّة من أجل إمكانيّة الإجابة عن هذا النّوع من الأسئلة بشكلٍ قطعيٍّ.

ما نعرفه هو وجود أسماء أخرى إلى جانب "نوري داميراغ" وهم من بين مؤسِّسي الحزب مثل: "حسين عوني أولاش" و"جواد رفعت أتيهان".

"نوري داميراغ" رجلٌ ثريٌّ جدّاً تعهَّد الخطَّ الحديديّ بين ولايتي "سيواس" و"أرزوروم"، كما تعهَّد إنشاء مبنى "مجلس الأمّة التّركي الكبير" وهناكَ من قالَ عنهُ إنَّهُ شخصيّةٌ مُثيرة، ولفَتَ الانتباه إلى قيامه باستضافة

الصحفيّين في حديقة منزلهِ في "إِسطنبول" وتقديم موائدِ الذّبائح باستمرار.
لهذا السَّبب لُقّبَ حزبُهُ بـ"حزب الحَمَل".

(دخلَ "نوري داميراغ" إلى "مجلس الأمّة التّركيّ الكبير" كنائبٍ مستقلّ عن قائمة "الحزب الدّيمقراطيّ" في انتخابات العام ١٩٥٤. وأُغْلِقَ "حزب النهضة القوميّة" في العام ١٩٥٨).

"نوري داميراغ" الذي بادرَ أَوَّلَ مرّة من أجلِ تأسيس الحزب في شهر تمّوز من العام ١٩٤٥ كانَ مُلفتاً للانتباهِ من حيثُ إظهار نفسهِ أنَّهُ مُهتمٌّ بموضوع "الدّيمقراطيّة ذات التّعدّديّة الحزبيّة" داخِلَ البلاد. لكنَّ تلكَ المبادرة بقيت وحدها طيلةَ أشهُر. ولم تَرُدّ وزارة الدّاخليّةِ فوراً بشأنِ الموافقةِ على تأسيسِ الحزب. وهذا الأمر وَلَّدَ الكثير من علامات الاستفهام لدى الّذين لا يعرفونَ هذا النّوع من الأعمال بشكلٍ جيدٍ. وكما قلتُ مسبقاً، فإن اهتمام "حزب الشّعب الجمهوريّ" بالدّيمقراطيّةِ ليسَ من النّوعِ الّذي يمنحُ الأملَ والتّفاؤلَ لِكُلِّ شخص. هذا وقد أشارَ بعضُ المراقبين إلى أنَّ "حزب الشّعب الجمهوريّ" أرادَ المُضيّ بهذه الخطوة نحو "الديمقراطيّة" من أجلِ التّسامحِ والتّصالحِ مع "الولايات المتحدة" و"بريطانية"، وأرادَ "حزب الشّعب الجمهوريّ"أن يلعبَ دورَهُ ويأخذ مكانَهُ في "العالَمِ الحُرِّ" الذي قِيلَ عنهُ إنَّ هاتين الدّولتين تخطّطان لتشكيلِ هذا العَالَمِ وقيادتِهِ: "وألَّا يبقى وحيداً" على وجهِ الخصوصِ. كما سعى "حزب الشّعب الجمهوريّ" من أجلِ عدم استبعادِهِ من عَالَمٍ كهذا بسبب بيعِ الكروم والمساعدات والتّسهيلات التي قدَّمها إلى ألمانيا النّازيّة خلال سنوات الحرب خصوصاً. في هذه الأثناء، أظهرَ "حزب الشّعب الجمهوريّ" والصُّحف والصَّحفيين المُقَرَّبينَ منهُ اهتماماً خاصاً من أجلِ الإيحاء أنَّ الخطوات الّتي مضوا بها ليست مرتبطة

بالتّطوّرات القائمةِ خَارِجَ البلاد. ويُساعدُنا اهتمامٌ كهذا على شرحِ الأمورِ على عكسِ ما أوضحوهُ تماماً. وأريدُ هنا أنْ أنقُلَ حرفياً قسماً من المقالِ الرئيسيّ الصَّادر في صحيفةِ "أولوص" بتاريخ٢٢ تموز من العام ١٩٤٥ تحت عنوان "تقدُّم الدّيمقراطيّة في تركيا" وبتوقيع "فالح رفقي أتاي" وهو الكاتبُ الرّئيسيّ في صحيفة "أولوص" وأحد الأقلام الفعَّالة والشّهيرة في تلكَ المرحلة نتيجةً لجهودهِ في توضيح التّغيُّرات السياسيّة التي تَتمُّ متابعتُها تحتَ العواملِ الدّاخليّةِ والخارجيّةِ منذُ شهر أيار من العام ١٩٤٥، إذ جاءَ في المقال ما يأتي: (إنَّ الّذين أسّسوا "حزب الشّعب الجمهوريّ" لم يفكّروا في أيِّ وقتٍ من الأوقات بنظامٍ ديكتاتوريٍّ ذي حزبٍ واحد. ولم يرغبوا بذلك، بل اندفعوا نحوَ هدفِ تطويرِ نظامٍ ديمقراطيٍّ غربيّ. فعندما كانَ هناك مبادرات وتجارب لتأسيسِ حزبٍ آخر، أبدى هؤلاء تسامحاً في ذلك لأنَّهُ لا يتنافى مع الدّستور. وعندما لم تُوفَّقْ تلكَ المُبادرات والتَّجارب، لم تكن العلّة في "حزب الشّعب الجمهوريّ"، وستنهارُ الحواجز المؤقّتة والنّابعة من هموم الدّفاع عن الوجود الشّعبي والثّوري فقط. وسيتم تأسيس الأحزاب في هذه الدَّولة و ستكونُ الصِّحافةُ مسؤولةً أمام القانون الذي سَيُطبّق من قِبَلِ المحاكمِ المُستقلّةِ فقط.

سنكونُ أوّلَ المُبتَهجين ومعنا أعضاءُ"حزب الشّعب الجمهوريّ" بنضجِ الشّروط التي من شأنها تنفيذ هذا التّقدم الطّبيعي للدّيمقراطيّة التركيّة، وكلِّ لوازم ومتطلّبات ديمقراطيّةٍ غربيّةٍ فيها. ولن نُعدِّل أو نغيّرَ النِّظام تحت تأثيرِ أحد أو من أجلِ التسامحِ مع أحد: فنحنُ نتابعُ التّقدُّمَ الدّيمقراطيّ.

هل تُوصي المُعارضة بدعوةِ المواطنين لاختيار صفوفها بين برامجِ الأحزاب المُشبَعَةِ بالمبادئ والأفكار الواضحة وعدم التّشتُّت حول الأشخاصِ

والمصالح الشّخصيّة؟ أم هل هو البحث عن سلامةِ الدّيمقراطيّةِ التركيّة؟ ألا ينبغي وجود قانون جيد للصّحافة والنّشر يُطَبَّقُ بإشراف المحاكمِ المُستَقلّة من أجل السَّلامةِ نفسها عموماً).أعلنَ رئيس الوزراء "شكري سراج أوغلو" شخصياً في الخامس من أيلول من العام ١٩٤٥ أنهُ سُمِحَ بتأسيس "حزب النّهضة القوميّة". وشرحَ "سراج اوغلو" في نفسِ تصريحِهِ عن مبادرة الحكومة الإيجابيّة في مواضيع تغيير القوانين المُناهضة للدَيمقراطيّةِ واستقلاليّةِ الجامعات والانتخابات بدرجةٍ واحدةٍ. حيثُ قالَ:" كما قُلنا وتحدّثنا اليومِ عن الانتخابات العامّة كثيراً ، فقد شاركِ كلُّ المواطنين الذين يتمتَّعونَ بشروط الناخبين في هذه الانتخابات".

وإلى جانبٍ من خطوات الحكومة الإيجابيّة، فقد كانَ هناك تناقضٌ في موقفِ "حزب الشّعب الجمهوريّ" السّلبي الذي اتّخَذَهُ حِيالَ نوّاب المعارضة خلال شهر أيلول. ولا بُدَّ من وجودِ أسبابٍ تكتيكيّةٍ تقبعُ خلفَ هذا الموقف. وهيَ كما يلي:

استبعاد المُعَارضين:

بدأ "عدنان مندريس" و"فؤاد كوبرولو" بإطلاق نيرانهم منذُ أن رفضت كتلة "حزب الشّعب الجمهوريّ" في المجلس "المُقترحَ الرُّباعي" في ١٢ حزيران من العام ١٩٤٥، وجاءَ ردُّ فعلهما هذا عن طريقِ المقالات التي انتهجت خطّاً معارضاً عنيفاً جدّاً في ظروفِ تِلكَ الأيام والصَّادرة في صحيفةِ" الوطن" في "إسطنبول".

لم يتأخّر ردُّ فعل "حزب الشّعب الجمهوريّ" حيثُ طُرِدَ النّائبان منَ الحزب في ٢١ أيلول من العام ١٩٤٥. وفي ٢٢ أيلول من العام ١٩٤٥،

نشرت صحيفة "أولوص" الخبرَ التّالي: (قرّرَ ديوانُ "حزب الشّعب الجمهوريّ" بالإجماع قطع علاقات "عدنان مندريس" النّائب عن ولايةِ "آيضن" و"فؤاد كوبرولو" النَّائب عن ولايةِ "كارس" مع "حزب الشّعب الجمهوريّ" بسبب تضاربِ نشاطاتِ وتحرّكاتِ هذين النّائبين مع نشاطات وتحرّكات الحزب، وتمّت المصادقة على هذا القرار). كما طُرِدَ "رفيق كورالتان" من الحزب لأنَّهُ نشرَ مقالاً دافعَ فيه عن صديقيه.

وعلى إثرِ هذه التّطوّرات، استقالَ "جلال بايار" من منصبهِ النّيابي أولاً، ومن "حزب الشّعب الجمهوريّ" فيما بعد ، وذلكَ في ٢٨ أيلول منَ العام ١٩٤٥.

وهناكَ مَنْ قالَ إنَّ الوزير ورئيس الوزراء السّابق وزعيم الشّخصيّات الأربعة "جلال بايار" كتبَ عريضة الاستقالة بالتعاون مع "زكريا سَرْتَل" في نادي "موضة دانيز". وهذا الموضوع مهمٌّ من حيث إظهار عمق ومتانة العلاقات بين المذكورين وتثبت التّطوّرات أنَّ العلاقات بين الشّخصيّات الأربعة وعائلة صحيفة "طان" قد أصبحت أكثر متانةً بعدَ هذا التّاريخ. وينبغي التّذكير وإضافةِ هنا إلى أنَّ "جلال بايار" كانَ في العام ١٩٠٨ وما بَعْدَهُ أحد أعضاء "حزب الاتحاد والتّرقي" وعضواً في اللّجان خلال سنواتِ حرب التّحرير. ومن ناحيةٍ أخرى ، فإنَّ كلَّ المُعَارضين المطرودين من "حزب الشّعب الجمهوريّ" قد استلموا مناصبَ مهمّة وبتواريخ مختلفة في التّسلسل القياديّ للدّولة. وبعدَ تأسيس "الحزب الديمقراطيّ"، لعبَ القَادَةُ المؤَسّسون في الفترةِ ما بين عامي ١٩٤٦-١٩٥٠ دوراً أساسيّاً في تثبيتِ أقدامهم وكسبِ ثقةِ الرّأي العام والقادة المحليّين وأطياف الحكومة.

وكانَ هدفُ قادةُ "حزب الشّعب الجمهوريّ" بالدَّرجةِ الأولى هو إجبار المعارضين على الاهتمامِ بمصالحهم الخاصَّة، من خلال دفعهم إلى خارجِ الحزب.

وقد شَهِدْنا تطوراً مهمّاً إلى حدٍّ بعيد من هذه النّاحيةِ بعدَ عِدَّةِ أسابيع: إذ تحقّقت خطوةٌ حاسمةٌ من أجل تغييرِ النَّموذج السّياسيّ للجمهوريّة التركيّة التي تتصارعُ فيها الأنظمة الحزبيّةُ والفاشيّة في كثيرٍ من النّواحي نتيجةَ حكومة الحزبِ الواحدِ في المجال السّياسيّ حتى تلكَ الفترة:

فقد تطرَّقَ رئيس الجمهوريّة "عصمت إنونو" إلى هذه المواضيع خلال الكلمةِ التي ألقاها بمناسبةِ افتتاح أعمال "مجلس الأمة التّركيّ الكبير" في ١١ تشرين الثاني من العام ١٩٤٥ ، موضحاً ما يلي:

"إنَّ عَيْبَنَا الوحيد، هو عدمُ وجود حزبٍ مقابلَ حزبِ الحكومةِ. وهناكَ تجاربُ سابقة في الدّولة في هذا المجال. بل حتى إِنَّهُ تمَّت المبادرة إلى هذا الموضوع بتشجيعٍ من قِبَلِ أعضاء الحكومة. وعدمُ نجاحَ المبادرة مرّتين إزاءَ ردود الأفعال النّاجمة عن ذلك في الدّولة، هو فَأْلُ شؤم. غيرَ أنَّ احتياجات الدّولة ومتطلّباتها ستسمحُ بتأسيسِ حزبٍ سياسيٍّ آخر، بفضلِ التّقدُّم الطبيعي للدّيمقراطيّة والحرّيّة. وقد وُضِعَت المواد المذكورة في قانون الجمعيّات وقانون العقوبات، من خلال قوانين حزيران من العام ١٩٣٨. ويمكن أن تُوجدَ في كل وقت نقاط سيتم تغييرها أيضاً في بعض المواد الأخرى. وينبغي تغيير الفقرات والأحكام المُحتَمل وضعها بخصوص حقوق الأمن والتَّجمع وتشكيل الأحزاب، وذلكَ في إطار عملية تحسين هذه المواد. كما وينبغي البحث عن المقاييس الصّحيحة وإيجادها حسبَ

حاجةِ الدّولة وبُنيتها وأمنها، في جميع هذه التّغييرات. وعلى المجلس أن يُسَلِّم المقاييس الصّحيحة إلى الحكومة بصيغَةِ قوانين، تلكَ المقاييس التي أوجدها كَنِتَاجٍ ومُحَصِّلَةٍ لقناعته وضميرِه وفي إطار هَيْبَتِهِ واستقلاليته. وآمُلُ كثيراً أن يتمَّ اتّخاذ القرار الحاسم بشأن هذه الأعمال المهمّة وفقَ المقاييس الجيّدة المتوفّرة في أياديكم الوطنيّةِ والخبيرة" (صحيفة أولوص، ٣ تشرين الثاني١٩٤٥).

وأوضح "إنونو" في كلمتهِ أنَّ الانتخابات التي من المُقَرَّر إجراؤها في العام ١٩٤٧ ستكونُ بدرجةٍ واحدة، وسيتمُّ أيضاً تسليم الحكومة الّتي ستنجحُ بأصواتِ غالبيَّة الشّعب عن طريق هذه الانتخابات.(حُدِّدت الانتخابات فيما بعد في ٢١ تمّوز من العام ١٩٤٦). ويمكننا الاستنتاج أنَّ "إنونو" قد شجَّعَ بِكَلِمَاتِهِ التي نقلتُها لكم على تأسيسِ حزبٍ مُعَارِضٍ مُنسلخٍ عن "حزب الشّعب الجمهوريّ" وبشكلٍ واضحٍ جدّاً :"إنَّ اتّخاذَ موقفٍ واضحٍ من خلال القناعاتِ والبرامجِ أكثرَ من النّشاطاتِ والفعّاليّات الحزبيّةِ من قِبَلِ هؤلاء المُستَقلّينَ عن أصدقائِهم بالمبدأِ والتّطبيق داخلَ مجلسٍ سياسيّ، هو الطّريقُ الأسلم لتطوُّر حياتنا، هو أفضلُ موقفٍ بنَّاء للنّضج السّياسيّ والمصلحةِ القوميّة".

إن خطابَ "إنونو" هذا يحملُ في طيّاتهِ نداءً للمطرودينَ من "حزب الشّعب الجمهوريّ"من أجلِ "تأسيس الحزب". وهكذا فقد أُعلِنَ صراحةً عن السَّماح والاعتراف بإمكانية تشكيل حزبٍ آخر قويٍّ وفعليٍّ أمام "حزب الشّعب الجمهوريّ" ومشابهٍ لهُ قليلاً، وعدمِ أخذِ "حزب النّهضةِ القوميّة" على محملِ الجدّ الذي كان قد سُمِحَ بتأسيسهِ قبلَ عدّةِ أشهر.

لكنَّ هناك مسألةً تتطلَّبُ الحلَّ الفوريّ أيضاً. وهي انقطاعُ علاقاتِ "بايار" وأصدقائهِ مع الاشتراكيّين. وهذا ما سنراهُ بعدَ قليل.

وينبغي أن نُضِيفَ هنا إلى أنَّ هدف "إنونو" كانَ تأسيس حزبٍ سياسيٍّ يقبلُ بوصايةِ "حزب الشّعب الجمهوريّ" إلى حدٍّ ما، ويقومُ النّوّاب المطرودون من الحزب والمنسلخونَ عنه بتأسيسهِ. وبنفسِ الشّكل، عندما قالَ "إنونو": "يَنبغي البحث عن المقاييس الصَّحيحةِ وإيجادها حسبَ حاجةِ الدَّولةِ وبنيتها وأمنها خلالَ عمليةِ تغيير الفقرات والأحكام المُحتَملِ وضعها بخصوصِ حقوق الأمن والتّجَمُّع وتشكيل الأحزاب"، فقد كانَ هذا إيضاحاً من قِبَلِ "إنونو" "لحدودِ الدِّيمقراطية ذات التّعدّديّةِ الحزبيّةِ" المُرَادِ إدخالها. وبالنّتيجةِ، فقد وضعَ "إنونو" موافقةَ حكومةِ "حزب الشّعب الجمهوريّ" وتوجيهها وتَعوُّد على نظامِ الحزبِ الواحدِ الذي استمرَّ لِسنوات كشرطٍ مُسْبَقٍ منذُ بدايةِ الأمرِ، وأعلنَ بشكلٍ غير مباشر أنَّهُ لن يتمَّ الاعتراف بِحقِّ الحياة للمنظمات السياسيّة اليساريّةِ. وثبتَ هذا الأمرُ نفسَهُ فيما بعد.

موقع صحيفةُ "طان" بين الصُّحف

بعدَ أن دقّتْ ساعةُ نهايةِ الحرب، بدأتِ الأسماءُ المُقَرَّبةُ منَ "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ" بإصدار الكثيرِ منَ الصُّحفِ والمجلّاتِ. ودوَّنتِ المقالات في بعضِ الصُّحف اليوميّةِ. وعَمِلَتْ من أجلِ الاعتراف بالحقوق المتعلّقةِ بحمايةِ العمّال، وتأسيسِ النّقابات والجمعيّات، والتّحوّل إلى الحياةِ السياسيّة بما ينسجمُ مع المبادراتِ العامّة للحزب التي رأيناها فيما سبق.

وأوّلُ ما يخطرُ على الأَذهان من بينِ تلكَ المنشوراتِ هو مجلّة "غون" التي أصدرها "أسد عادل مُستَجابلي أوغلو" كما يمكن أن نذكر مجلّة "يني دنيا" الخاصّة بـ "صباح الدّين علي". وقد صدرَ العدد الأوّل من مجلة "غون" في ٣ تشرين الثاني من العام ١٩٤٥ بصفة "مجلّة عصريّة وثقافيّة أسبوعيّة".

أما المنشورات اليساريّة فقد كان يمكن الحصول عليها من بعض المكاتب في ولاية "إِسطنبول" مثل (ABC) و(Berrak) و(Lena). وأكثرُ ما لفتَ الانتباه من بينِ المنشورات اليساريّة كانَ صحيفة "طان" اليوميّة. فهذه الصّحيفة التي أُصدِرَتْ منذُ النّصف الثاني في الثّلاثينيّات وبالشراكةِ ما بين "خليل لطفي دوردونجو" و"زكريا سَرْتَل"، تحولت إلى مكانٍ يلتقي فيه اليساريّون أو "التّقدّميون" حسب وصفهم الذي درجَ في تلكَ الأيام، وذلكَ في الفترة ما بين عامي ١٩٤٤-١٩٤٥. وكانت صحيفة "طان" تمتلكُ أضخم وأحدث التّقنيّات في تركيا في تلكَ الفترة، إذ كانت تتألّفُ من مطبعةٍ للكُتبِ والصُّحف، ودارٍ للمجلّدات والرُّسوم، ومجموعةٍ من الآلات الخاصّةِ بأعمالها.

كما كانت صحيفة "طان" في تلكَ السّنوات "قلعةً" للتّقدّميّين". إذ صدرت المقالات في الصِّحافة التَّقدميّة والدّيمقراطيّة في فترةِ نهاية الحرب التي أظهرت ضرورةَ إرساءِ نظامٍ ديمقراطيٍّ في أقصرِ وقتٍ في تركيا باستمرار. في هذه الأثناء، نُشِرَ في صحيفة "طان" برنامجٌ انتخابيٌّ يعكسُ مطالبَ القوى الدّيمقراطيّة. حيثُ طُلِبَ في هذا البرنامج بشكلٍ أساسيّ، إلغاء جميع القوانين التي تقيّدُ الحقوق الدّيمقراطيّة وتأسيسُ نظامٍ ديمقراطيٍّ في البلاد. وفيما يلي باختصار مجموعةٌ من المسائل التي نصَّ عليها البرنامج المذكور:

"يمكن للقوى الأساسية في البلاد من العمّال والفلّاحين والقرويّين أيّ الشّعب التّركيّ العامل أن يُكمِلَ النّصف الثّاني من مسيرةِ الثّورة الكماليّة.

ولذلك ينبغي أن تَحصلَ هذه الطّبقات على حقوقها السياسيّة الحقيقيّة، وتأسيس المنّظَمّات المِهَنيّة والسياسيّة، وتحسين أنماط معيشة العمّال وضمان حُرّيّات التَّجمُّعُ والنّشر والرّأي".

كانَ المُرادُ أيضاً تشكيلَ حكومةٍ تَكتسبُ ثقةَ الجماهير الشّعبيّةِ العريضة ودعمَ الكادرِ الدّيمقراطيّ. وكانَ الشّخص الذي أعَدَّ البرنامجَ المذكور هو "فارس أركمان". وهو الذي وقَّعَ على المنشور المُسَمَّى "الخطر الأكبر" في العام ١٩٤٣. وقد تسبَّبَ البرنامج المذكور بتقديمهِ وتقديم صحيفة "طان" إلى المحاكمة. وبالتّالي كانت صحيفة "طان" مثيرةً للاهتمام فعلاً في تلكَ السّنوات.

موقع "زكريا سَرْتَل" بين الكُتّاب:

كانت هناك حالة تكامل بين صحيفة "طان" و"زكريا سَرْتَل". وكانت الصّحيفة موقع الدّعم الذي جمعَ فيه "زكريا سَرْتَل" كلَّ عائلتهِ حَولَهُ. ومَنْ لم موجوداً حوله فقد تجمّع حوله الكثير من الكتّاب من أمثال "ناجي سعد الله" و"صبيحة سَرْتَل" و"عزيز نيسن" و"صباح الدّين علي" و"نيازي بَركس" و"بهيجة بوران" وآخرين...

اتّحدت عائلةُ "سَرْتَل" في نهايةِ الحربِ لِتشكيل جبهةٍ مع الديمقراطيّين جميعهم من أجلِ إرساءِ قواعدِ الدّيمقراطيّةِ في تركيا بقيادة "صبيحة سَرْتَل" التي حسمت تقريباً موضوع العضويّة في "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ". وساعدهم في هذا العمل أشهر رجالات الدّولة وهو "توفيق رشدي أراس" وعندما كان "زكريا سَرْتَل" المدير العام للصّحافةِ والنّشرِ في "أنقرة"، كان "أراس" أيضاً وزيراً للخارجيّة، إذ تربطهما صداقةٌ قديمة من "أنقرة" في العشرينيّات.

في هذ السِّياق، تشكَّلت علاقةٌ بين الصَّديقَين المذكورَين والنُّواب المُعارضين "لحزب الشّعب الجمهوريّ" في تلكَ الأثناء. وقد رأينا بعضاً من مراحلِ هذا الموضوع فيما سبق. وأرادَ "زكريا سَرْتَل" إصدارَ مجلّة باسم "غوروشلار (الآراء)" على أملِ أن تكون هذه المجلّةَ مجلّةً طليعيّةً للجبهة

المُشْتَرَكَة ومن ثمَّ مرتكزاً للجبهة فيما بعد. وكانتِ المجلّة ستحصلُ على دعمٍ منَ الوَسَطِ التَّقدميِّ الموجودِ في "أنقرة" مثل "نيازي بَركس" و"بيتريف نايلي بورتاف" و"بهيجة بوران"، وكانَ من ضمنِ كادرِ العَمَل في تلكَ الأثناء "خالدة أديب أديڤار" و"جامع بايكوت".

اتّجهَ"زكريا سَرْتَل" إلى "أنقرة" مرّاتٍ عديدة للقاءِ أصدقائهِ الأنقرليّين. والتقى في هذه الأثناء أيضاً الأربعةَ، يعني "جلال بايار" و"عدنان مندريس" و"فؤاد كوبرولو" و"رفيق كورالتان"، يتذكر "زكريا سَرْتَل" هذا الموقف قائِلاً:

(كنتُ قد تعرّفتُهم جميعاً معرفةً جيّدة للغاية. فهناك علاقاتٌ تربطني مع "فؤاد كوبرولو" منذُ سنوات الشّباب. وأجرينا لقاءات مُطَوَّلة مع كلِّ واحدٍ منهم في "أنقرة". ودعاني "عدنان مندريس" إلى منزلِهِ على وجهِ الخصوص. إذ قالَ: "يقولونَ عنكَ إنَّكَ شيوعيّ، فما تقولُ أنت؟". فأوضحتُ لهُ أنّني لستُ شيوعيّاً. وقلتُ لهُ إنّنا نقاتلُ من أجل الانتقال إلى نظامٍ برلمانيٍّ مُتَعَدِّد الأحزاب. كما أوضحتُ له أنَّ هدفَنَا هو إرساءُ نظامٍ ديمقراطيٍّ وأنَّنا ضدَّ حكومةِ الحزبِ الواحد وضدَّ نظام الزّعيم الواحد. ونريدُ قطعَ الطّريق على حكومةِ الحزبِ الواحد. واتّفقنا في وجهاتِ النّظر مع هؤلاءِ الأربعة. و هم وافقوا على تقديم المقالات إلى مجلّة "غوروشلار" أيضاً. وفي تلكَ الأثناء، تلقى "جلال بايار" دعماً ماليّاً مهمّاً من "بنك العمل". و قالَ "توفيق رشدي أراس" إنَّهُ يمكن لـ "بايار" أن يمنحنا خمسةَ آلاف ليرة. لكنّي لم أقبل ذلك كيلا نفقدَ استقلاليّتنا).

هذا وقد صدرت عن "ميهري بَلّي" شهادةٌ أكّدتْ أنَّ المؤسِّسين المُستَقْبَليّين "للحزب الديمقراطي" يريدونَ اللّقاءَ مع اليساريّين الآخرين في

تلكَ الأثناء. إذ عبَّرَ عن ذلك خلال حديثِهِ مع "أمين كراجا" قائلاً: (لقد بادرَ"جلال بايار" إلى عمليّة تأسيسِ "الحزب الدّيمقراطيّ" وكانَ يبحثُ عن طُرقِ التّعاون مع اليسار. وبعثَ لي شخصيّاً برسالتين عندما كانَ في السّجن). (من سلسلةِ مقال: "عندما كانوا تحتَ الارضِ في وقتٍ من الأوقاتِ"، منشورات صحيفة "أوزغورغوندام"، ٦حزيران١٩٩٣). وتحدَّثَ "رَسُوه نوري إلاري" عن "تحالف الاشتراكيّين الإجباريّ" مع الديمقراطيّين أي أعضاء "الحزب الدّيمقراطيّ"، وذلكَ في صحيفة "يني كوندام" في الفترةِ ما بينَ ١ -١٨ تشرين الأول من العام ١٩٨٥.

بعدَ ذلكَ، أدلى "رَسُوه نوري إلاري" بتصريحٍ إلى "أتيلّا أكار" في مجلّةِ "تيمبو" في المدّةِ ما بين ٢٧ تشرين الثّاني-٣ كانون الأوّل من العام ١٩٨٨، قالَ فيه:

(في الواقع ليسَ هناكَ حادثةٌ تُسمَّى حادثة "طان"، بل الأصحُّ أن يُقالَ عن الحادثة "حادثةُ الآراء". والحادثةُ باختصار هيَ سَعي "إنونو" نحو تعويض "الجبهة الدّيمقراطيّة التّقدميّة" التي طوّرها "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ" في مواجهةِ حكومةِ الحزب الواحدِ. وبعدَ الحادثةِ المذكورةِ لم تستطع تلكَ القوى أن تتوحّدَ، و تفرّعت الحركة إلى "قنواتٍ مختلفة).

وأدلى "عابدين نسيمي" بتعليقٍ آخرَ مشابهٍ لذلك، ولو كانَ مختلفاً قليلاً، إذ قالَ: (هذه الحادثةُ في الواقعِ هي حركةٌ ترمي إلى قيامِ صحيفة "يني دنيا" التي يديرها "جامع بايكوت" وبدعمٍ من "فوزي تشاكماك" بعرقلةِ مبادرةِ "حزب القرويّين والعمّال الاشتراكيّين الأتراك". والّذي أَعْدَدْتُ نِظَامَهُ الدَّاخلي بنفسي. لكنَّ السّيد "جامع" تخلّى عن هذه الأعمال. وأُوكِلَتْ

بالطبعِ إلى صحيفة "طان" التي كانت حاضرةً في تلكَ الأثناء. ويمكن القَول إِنَّ الهدفَ الحقيقيّ كانَ مختلفاً، وإِنَّ صحيفة "طان" كان لها اندفاعٌ مُغاير في تلكَ الأثناء).

كانَ الأربعةُ و"سَرْتَل" وأصدقاؤهم يلتقونَ في منزل "توفيق رشدي أراس" في ولاية "أنقرة".

هذا ما أَوضحَهُ الكاتب والصحفي "أوغورمومجو" في سلسلةِ مقالاته. "صحيفة جمهوريّات، ١٧ شباط ١٩٩٠". إذ قالَ (استقبلَ الدكتور "توفيق رشدي أراس" ضيوفاً مُهمّين في ذاكَ اليومِ في منزلهِ الدوبلكس داخل حديقةٍ في الجادّةِ الثّالثة في منطقةِ "بهجالي آقلار" في "أنقرة".

وصلَ "جلال بايار" و"عدنان مندريس" معاً.

وجاءَ "زكريا سَرْتَل" بالقطارِ من "إِسطنبول". إذ قامَ باستقبالهِ في محطّةِ القطارِ"أوزدامير أوليازدة" ابنُ أخت "عدنان مندريس" ورَافَقَهُ إلى منزلِ الدكتور"توفيق رشدي أراس".

تمَّ الدّخول بالموضوع مباشرةً. إذ كان الحديثُ يدورُ عن الحزبِ الذي سيتمُّ تأسيسهُ حديثاً. وكانَ اسمُ هذا الحزب هو "الحزب الدّيمقراطيّ الجمهوريّ".

طلبَ "بايار" و"مندريس" من الكاتب "سَرْتَل" صاحب صحيفة "طان" ذات الميول اليساريّة، إصدارَ مجلّةٍ تتبنّى وجهات نظر الحزب الذي سيتمُّ تأسيسُهُ.

وكانَ موضوع المجلّة قد فُتِحَ من قبل أيضاً في منزل "سَرْتَل" الواقع في منطقة "موضة" في ولاية "إِسطنبول". إذ كانَ "جلال بايار" مُصِرَّاً على ضرورةِ وجود وسيلةٍ للنَّشرِ خاصة بالحزبِ الّذي سيتمُّ تأسيسهُ حديثاً.

كانَ "زكريا سَرْتَل" هو صاحبُ صحيفة "طان". وكانت المقالاتُ تصدرُ في هذه الصَّحيفة باسمِ "أسد عادل" و"عزيز نيسن" و"بهيجة بوران" و"عدنان جمكيل" وموفّق شرف" و"صباح الدّين علي".

كما كان الدكتور"توفيق رشدي أراس" وزيرَ خارجيّة أتاتورك، ووزير الدّاخليّة "جامع بايكوت" يكتبانِ لِصحيفةِ "طان" أيضاً أصدرت "صبيحة سَرْتَل" زوجة "زكريا سَرْتَل" المَجَلّةَ التي ستكونُ الجهةَ النّاطقةَ باسم "الحزب الدّيمقراطيّ".

وأُطْلِقَ على المجلّة اسم زاويةِ "صبيحة سَرْتَل" في صحيفة "طان"، وأصبَحَتْ مجلّة "غوروشلار(آراء)".

وزير الدّاخلية "شكري كايا" في العام ١٩٤١. مَنعِ "صبيحة سَرْتَل" من تدوينِ المقالاتِ في صحيفةِ "طان". ورفعَ بعدَ ذلك الحظرَ المفروض على "صبيحة سَرْتَل".

أصبحت الماركسية "صبيحة سَرْتَل" النّاطق الرسميّ باسم "الحزب الدّيمقراطي" الّذي سيتأسّسُ حديثاً . وكتبَ المقالات في مجلّةِ "غوروشلار" كلٌّ من "بايار"، "مندريس"، البروفسور "فؤاد كوبرولو"، "بهيجة بوران"، "بيتريف نايلي بورتاف"، "نيازي بَركس" ، "خالدة أديب أديڤار".

الأول من كانون الأول: صدرت صحيفة "غوروشلار" (الآراء)

خُفِفَ اسم "الجبهة الدّيمقراطيّة التّقدّميّة" التي فكّرَ "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ" بتأسيسها بناءً على القرار الذي اتّخَذَهُ ضمن كوادره، وتحويله إلى اسم "الجبهة المُشتَرَكة" أو "الجبهة الواحدة" بإجماعٍ من "زكريا

سَرْتَل" صاحب صحيفة "طان" والكاتب فيها وأصدقائهِ الآخرين. إذ التقى في هذا السِّياق الأربعة المُعارضِين لـ "حزب الشّعب الجمهوريّ"، وذلكَ في مقرِّ المجلّةِ المُسَمَّاة "غوروشلار".

كَتَبَ "زكريا سَرْتَل" عن هذا الموضوع في كتابهِ الذي أسماهُ "ذكرياتي" قائِلاً: (كانَ هدفُ "صبيحة سَرْتَل" هو تأسيسُ جبهةٍ مُشْتَركةٍ في قضيّة الحريّةِ والدّيمقراطيّة. ثمَّ وافَقَ "عدنان مندريس" و"جلال بايار" و"توفيق رشدي أراس" على مُقتَرَحِ "صبيحة بشأنِ "الجبهةِ الواحدة" وتقرَّرَ قيام "صبيحة" بإصدار المجلّةِ المذكورة).

صَدَرَ العدد الأوّل منَ المجلّةِ يوم السّبت الموافقِ لِلأَوَّلِ من كانون الأوّل من العام ١٩٤٥. وكُتِبَ تحتَ التّاريخِ "العام:١، المجلَّد١". ثمَّ كُتِبَ تحتَهُ مباشرةً "ثمن النسخة ٢٥ قرشاً". وكانَ اسمُ المجلّة مكتوباً في الزّاوية اليساريّةِ العُليا للغلاف. وكانَ الحرفُ G على شكلِ منجل عندَ النَّظرِ إليهِ بالعكس وبشكلٍ واضحٍ جداً. وكُتِبَ تحت العنوان عبَارة: "مجموعةٌ سياسيّة أسبوعيّة". ونرَّى في الرَّسم الموجود على الغلافِ ما يلي: معصمٌ كُتِبَ عليه كلمة "غوروشلار-GÖRÜŞLER"، وهذا المعصم يتأهَّبُ لإزاحةِ ستارةِ مَسْرَحٍ ما. ويوجدُ خلف السِّتارةِ ثلاثة رجالٍ مضطربين للغايةِ يحاولونَ الاختباء. وكُتِبَ فوق كلِّ واحدٍ من النّماذج الثلاثة ثلاث كلماتٍ على التَّسلسل: الفساد، الاحتكار، الفاشية.

(إذ كانَ قسماً من وجهِ الأخيرِ مخفيّاً). ومن المعلوم أنَّ سنوات الحرب أنتجت أثرياء الحرب، وأنَّ الأثرياء الجُدد قُوبِلُوا بنوعٍ من الفَظاظة لأنهم نِتاجُ الاستغلال والاحتكار والتَّهريب والفساد لدرجةٍ كبيرة. قد تطرَّقت

جميعُ الصِّحافة في تلك الأثناءِ إلى هذا النَّوعِ منَ الحوادث. وكانَ يُقال عن كلِّ متورّطٍ بالفسادِ أو الاحتكار ويتمُّ اعتقاله، أَنَّهُ "خائنٌ للوطن". وكانَ الأسلوبُ العَصريّ لمجلّةِ "غوروشلار" إظهار مصيبة الفاشيّةِ ، إلى جانبٍ من مصيبةِ الاحتكار والفساد وفضح هذه المصائب. (استُخْدِمَتْ صفة المصيبة كثيراً في تلك السَّنوات، ونُقِلَتْ كأنَّها مُغَازلةٌ مأساويّةٌ للقدَر من قِبَلِ الصّحافة).

وفي الزّاويةِ اليمينيّةِ العُليا للغلاف نقرأ العبارة التَّاليةَ المكتوبَةَ بأَحرفٍ كبيرة : صبيحة سَرْتَل: الحريّةُ المُقَيَّدَة ، مقال لها في الصَّفحتين ٦-٧ و تحت هذه العبارة مباشرةً توجدُ ستُّ صورٍ وثائقيّةٍ : في المقدّمة "جلال بايار" وبجانبهِ "توفيق رشدي أراس"، وفي الصَّف الثاني "فؤاد كوبرولو" وبجانبهِ "عدنان مندريس" وفي الصَّف الثالث "مجموعة سَرْتَل". ونقرأُ تحتَ تلكَ الصُّور السطور التّالية: هؤلاء هم الّذين وعدوا بدعم مجلتنا بالمقالات:

١ - جلال بايار.

٢ - توفيق رشدي أراس.

٣ - فؤاد كوبرولو.

٤ - عدنان مندريس.

٥ - جامع بايكوتِ.

٦ - صبيحة سَرْتَل.

وبعدَ وضعِ أرقامٍ متسلسلة على رأس هؤلاء الأسماء السّتةِ والتّعريفِ بهم، يتمُّ ترتيب الأسماء الأخرى بلا أرقام كما يلي: "زكريا سَرْتَل"، "بيتريڤ بوراتاڤ"، "بهيجة بوران"، "مليحة بَرِكس"، "نيازي بَركس"، "خلوصي

شريف"، "عدنان جمكيل"، "أسد عادل مُستجابلي أوغلو"، "موفّق شرف"، الدكتور"س.دوس دوغرو"، "صباح الدّين علي"، "كمال بيل باشار"، "نائل.ف" "عزيز نيسن".

أدَّى مضمونُ العددِ الأوّل من المجلّةِ وغلافها إلى حالةٍ مِنَ التَّوتُّرِ والقَلَق لدى حكومةِ "حزب الشّعب الجمهوريّ" على إثرِ رؤيةِ تلكَ الأسماءِ معاً على غلافِ مجلّةٍ واحدة، كمن يشاهِدُ فيلماً وانقطَعَ عَرْضُهُ فجأةً. وازدادت وتيرةُ الذُّعرِ والقلقِ والتَّوتُّر عندَ نفادِ العدد الأوّلِ من المجلّةِ. وعلى إثرِ ذلكَ، داهَمَ "حزب الشّعب الجمهوريّ" الباعةَ أولاً من أجلِ عدمِ بيعِ هذه المجلَّة.

ألا يعكسُ ذلك صورةَ أيامنا هذه؟

إنَّهُ تأَهُّبُ"حزب الشّعب الجمهوريّ" للقضاءِ على الدّيناميكيّةِ التي ستتولّدُ من اتّحاد اليسار الُمرعِب الذي يهدّدُ سُلطةَ "حزب الشّعب الجمهوريّ" وحكومته معَ المعارضةِ الُمرادِ طردها خارج الحزب (ما دامَ أنَّ "الحزبَ الديمقراطي" لم يتأسّس بعد في تلكَ الأثناء). إنَّ جنونَ العظَمَةِ هذا ليسَ مُحيِّراً على الإطلاق بالنّسبةِ للّذين يعرفونَ"حزب الشّعب الجمهوريّ" وقياداته. من ناحيةٍ أُخرى، فإنَّ "حزب الشّعب الجمهوريّ" متعوّد أن يكونَ ردُّ فعل جنونِ العَظَمَةِ لديه أكثرَ عُنفاً وشدَّةً في العَالَمِ الصَّغيرِ والكونِ الصَّغيرِ والمجتمع الضَّيِّقِ في "إسطنبول" و/أو "أنقرة".

وهناكَ علاقةٌ مقرَّبَةٌ بينَ هذا الأمرِ وظروفِ نهايةِ الحربِ في تلكَ السَّنوات. لكنْ حتَّى الكتابةِ عن هذا الأمر ليسَ صحيحاً كي يخطرَ على الأذهان إمكانية التّسَامُح مع ما يحدث.

ينبغي أنْ يكونَ جنونُ العَظَمَةِ طاغياً على الشّرطةِ والاستخباراتِ السّريةِ وقياداتِ تلكَ المرحلةِ من أجلِ التَّفكيرِ بإمكانيّةِ زعزعةِ نظامِ الالتفافِ والتَّجمع حول مجلّةٍ معارضةٍ وبأعدادٍ محدودة. علاوةً على ذلك، يتطرّقُ "زكريا سَرْتَل" إلى هذا الموضوع قائلاً:

(لقد وضعنا صورَ بايار ومندريس وكوبرولو وتوفيق رشدي أراس على غلافِ العدد الأوّل للمجلّة. وكنَّا قد تشاورنا حقيقةً معهم من قبل حولَ موضوع هذه الصُّور. وكانت قيادات "حزب الشّعب الجمهوريّ" تتضايق وترتعدُ خوفاً من تنامي قوّتنا ومن معارضتنا لحكومةِ الحزبِ الواحد. وهكذا فقد تم الإعدادُ و التَّحضير لحادثة ٤ كانون الأول...".

إنَّ السَّببَ الوحيد لانقطاعِ الفيلمِ ليسَ صدور مجلّة "غوروشلار" والعدد الأوّل منها بالغلافِ الذي شرحتُ عن تفاصيلهِ فيما سبق. ففي ذات اليومِ، أي في اليومِ الذي صدرت فيهِ المجلّة، أعلنَ "جلال بايار" في التّصريح الذي أدلى بِهِ للصّحافةِ أنَّهم سيباشرونَ رسمياً بمبادرةِ تأسيسِ الحزبِ الجديدِ بالتّعاونِ مع أصدقائهِ.

فكِّروا معي الآن، هل سيتم إنجاز هذا العَمَل بوجودِ اليساريّين بين قيادات الحزب الذي سيتمُّ تأسيسهُ؟ أم تأسيسُ حزبٍ يوجدُ ضِمْنَهُ بعضُ الأسماءِ الموجودةِ على غلافِ مجلّة "غوروشلار" على الأقلّ، وتوجيهِ المُعَارضةِ التي صارَ لها مكانة بعدَ توحُّدِها طيلة سنواتِ الحربِ العالميّةِ الثّانيةِ وتوجيهِ قِيادتها... فحزب الشَّعب الجمهوريّ الدّيكتاتوريّ المُستَبدُّ، لم يُضِفْ أمراً كهذا إلى حساباتهِ مُطلقاً. بل تحرَّكَ "لِفعْلِ أشياءٍ ما".

لم يكنْ منَ المناسبِ أن يقومَ بهذا العمل رجالُ "حزب الشّعب الجمهوريّ" وأعضاؤهُ وقادته بأنفسهِم. وكانَ ينبغي من ناحيةٍ أخرى الإيحاءِ أنَّ الحادثةَ قد تمَّت من تلقاءِ نفسها. وكانَ ينبغي القيامَ بكلِّ ما يلزم من قِبَلِ الشّرطةِ السّريّةِ والشُّرطةِ السياسيّة وشرطة التَّعذيب التي تابعت وراقَبَتْ وفيَّشت واعتقلت وأوقفت وضربت وعذَّبت منذُ سنوات.

أليست الشّرطة المؤتمرةُ بأمرِ الحزبِ الحاكمِ / الحزبِ الواحدِ الدِّيكتاتوريّ والمستبدِّ بما يمكنُهُ الحصول عليه تدريجياً، هي عضوٌ في "حزب الشّعب الجمهوريّ" حتَّى النّخاع بسرِّيَتِها وسياستها؟ كانت تلك السَّنوات هي السَّنوات التي لم يُعْرَف فيها مَنْ هو الشُّرْطِيّ، ومَنْ هوَ مسؤول "حزب الشّعب الجمهوريّ"، وهي السَّنوات التي لَعِبَ فيها نفسُ الشَّخص دورَ النَّائب، ودورَ مُفَتِّش الحزب، ودورَ عنصرِ الشُّرطةِ، ودورَ الرَّجلِ المجهول...

أُقْحِمَ هذا النَّوع منَ الآليات في المهمّة. وحرّكوا العناصر الشّبّابية أيضاً...

بدأت أذرعُ "حزب الشّعب الجمهوريّ" بالتَّحريضِ في جامعةِ "إِسطنبول" وفي السكن الجامعيّ وضمنَ الأوساطِ الطّلّابيّةِ. وكانَ الشَّباب مستعدونَ لتنفيذِ المُهمَّةِ بإشرافٍ وتوجيهٍ مِنْ قِبَلِ "حزب الشّعب الجمهوريّ".

لكن كانَ ينبغي تحضير الرأي العام أيضاً لهذا الأمر. ولذلك تمت دعوة الذين يكتبون مقالاتهم منذ سنوات بإشرافٍ وتوجيه "حزب الشّعب الجمهوريّ" والذين يتناولون في مقالاتهم وجهات نظر هذا الحزب حرفياً وكما هي كما وجّهوا نداءً إلى "محرّري الصُّحف والمجلّات الجريئين"

والمُشبَعين بالنّزعتين الألمانيّة والبريطانيّة من قَبلْ من أجلِ تنفيذ مهمَّة "إنقاذِ الوطنِ"... وتأتي في المقدّمة صحيفة "تانين" التي يحرّرُ مقالاتها "حسين جاهد يالتشين". ومن بعدها صحيفة "جمهوريّات".

لكن هناكَ انتخابات فاصلة تقرَّرَ خَوضُهَا مُسبقاً في ٢ كانون الأول من العام ١٩٤٥، كان ينبغي أولاً إجراء تلك الانتخابات. ومن ثمَّ...

٢ كانون الأول ١٩٤٥: الانتخابات الفاصلة:

أُجريتِ الانتخابات الفاصلة في ولايات "إِسطنبول" و"أزمير" و"دانيزلي" و"كوجالي" و"موغلا" قبلَ يومين من تاريخِ ٤ كانون الأول من العام ١٩٤٥.

أعلنَ "حزب الشّعب الجمهوريّ" أنَّهُ لن يُرشِّحَ نفسهُ أيضاً في هذه الانتخابات، بعد تجربته الأولى في ١٧ حزيران منَ العامِ ١٩٤٥. واتَّضَحَ أنَّ النَّاخبين الآخرين الأعضاء في "حزب الشّعب الجمهوريّ" ليسوا مُلزَمين بإِعطاءِ أصواتهم للمُرَشَّحِين عن حزبهم في هذه الانتخابات (صحيفة أولوص، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٥).

أمّا الذين لفتوا الانتباه من بينَ المُرَشَّحِين فَهُمْ: "زكي زَران" اختصاص الحسابات في مصنع "كاغيت" في ولاية "كوجالي"،"مصطفى أوزكالكان" كبير خبراء الإشراف في مصانع "كوجلوك" في ولاية "كوجالي"، "حلمي جوشكون" الموظف الإداري في مصنع "كاغيت" أيضاً في ولاية "كوجالي". وعن ولاية "إِسطنبول" هناكَ "جميل ألباي" وهو الرَّئيس السَّابق "للحزب الدِّيمقراطي الاجتماعي".

٣-٤ كانون الأوّل ١٩٤٥: آليّةٌ لا مثيلَ لها - و تحريضٌ لا يُصدَّق:

إنَّ مَنْ أعطى إشارةَ الهجومِ هو صاحبُ صحيفة "تانين" ومُحرِّرُها الرَّئيسي "حسين جاهد". إذ صدر في صحيفة "تانين" بتاريخ ٣ كانون الأوّل من العام ١٩٤٥ مقالٌ مطوَّل شغَلَ صفحةً بأكملها بتوقيع "حسين جاهد يالتشين" تحت عنوان "انهضْ يا شعبَ الوطن" كُتِبَ بأحرفٍ كبيرةٍ. ومن خلال العنوان الثَّاني الذي يقولُ فيهِ: "لا بُدَّ من الوجود على جبهةِ الوطن" والذي كُتِبَ بأحرفٍ كبيرةٍ، كانَ يدعو فِئَةَ الشَّباب للانتفاضة.

و قد بدأَ المقال على النحو الآتي:

(لقد قاومت هذه البلاد بالدَّمِ واللَّحمِ والرُّوحِ والسِّلاحِ كلَّ الهجماتِ القادمةِ منَ الشَّمال منذُ عصور، وجُبِلَ وجود الأمة بهذه الكوارث والمعاناة. والهدفُ هذه المرّة اقتطاعُ أجزاءٍ مِنَ الوطنِ الأمِّ وقاعدة من المضايقِ بشكلٍ يُنهي استقلالَ تركيا. وقد قرأ الزعيم القوميّ[1] ما بداخل قلوبُ الشَّعب عندما قالَ إنّنا سنعيشُ بشرف ونموت بشرف. غيرَ أنَّ أطماعَ العدوِّ بدأت بالتَّغلغلِ فينا على شكلِ دعايةٍ شيوعيّةٍ الآن. وانتصارُ مجلّتي "غوروشلار" و"يني دنيا" لم يترك مجالاً للتّردّدِ بهذا الخصوص. والوضع واضحٌ الآن وهو أنَّ الطابور الخامس في أَوجِ نشاطه، وبادر للهجوم. وهتلر أيضاً ضَمِنَ مُسبقاً الهزيمة بهذه الصُّورة في الدُّول التي طمعَ فيها.

إنَّ صوتَ الوطنيّ العظيم "نامق كمال" هو كلمةُ السِّرِّ لهذا اليوم. فانهض يا شعبَ الوطن، لقد بدأ النِّضال، ويجب أن يبدأ النِّضال، لأنّنا لن

---

(١) زعيم الأمة هو اللقب الذي أُطلق على عصمت إينينو رئيس الجمهورية التركيّة الثاني بعد أتاتورك (المترجم).

نتركَ المجال لدعايةٍ ظالمةٍ ودنيئةٍ من بثِّ سموم اليأس والفشل والإحباط في نفوسِ مواطنينا الأتراك في كلِّ يوم. فكلُّ تركيٍّ يريدُ أن يعيشَ حرّاً ومستقلاً داخلَ هذا الوطن، وأن يكونَ وطنيّاً بامتياز، مضطرٌّ للتصدّي لهذه الدِّعايات. الكلمةُ والكتابةُ هما سلاحُ النِّضالِ والمقاومةِ فقط. فالأفكارُ تُهْزَمُ بالأفكار. والعنفُ والشدَّة ستكونُ لمصلحتهم.

وعندما فتحتُ مجلّة "غوروشلار"، وقرأتُ مقالَ "الحريّة المُقَيَّدَة بالسّلاسل" للسيدة "سَرْتَل"، فهمتُ مباشرةً ما هيَ الحريّة التي أعدوها لنا، من خلالِ تلكَ السَّلاسل الحمراء التي تزيّنُ صفحةَ المقال . وقالت السيدة "سَرْتَل" في مقالها:

"إنَّ أكبر شعار لجمعيةِ الناسِ الأحرار هو التَّضحيةُ بالمصالحِ الشَّخصيّةِ فداءً لمصالح الجماهير الشَّعبيّةِ العريضةِ عند الضَّرورة". يمكن لغيرِ المطَّلِعِين أو المُهتَمّين بالأدبيّات الشِّيوعيّة أن يتوهوا عن المعنى الحقيقي المستتر تحت هذه السُّطور. إذْ إنَّ "روسيا" هيَ المكان الذي يتمُّ التضحيةُ فيه بالحرّيّات فداءً لمصالح الجماهير الشّعبيّة العريضة"، فلا يقعُ على عاتقِ الحكومة مهمَّة الرّدِّ من أجلِ إسكاتِ تلكَ الأصواتِ، بل هي مهمّةُ المواطنين الأحرار والصحفيّين أصحاب الكلمةِ و القلم")..

وفي اليومِ التَّالي، أصدرت صحيفة "تانين" مقالاً تحت عنوان: "دعايةُ الطابور الخامس". وكانَ الموضوع هذه المرة هو "استغلالُ مكانةِ أتاتورك". إذ نوَّهَتْ صحيفة "تانين" إلى أنَّ الشُّيوعيين يستَغلُّونَ مكانةَ "أتاتورك" فكتبَ ما يلي:

(لقد كانَ الاحترامُ والإعجاب الذي يحظى به أتاتورك في هذه البلاد هو السّلاحُ الذي يستَخدمهُ الأعداء في الدِّعاية ضدَّ تركيا. وقد استخدمَ هتلر هذا السِّلاح على نطاقٍ واسع. لأنَّ تركيا تتلاقى معَ الدِّيمقراطيَّات الغربيّة، ولا تنغلقُ على تأثيرها ونفوذها. كانت في الوقت نفسه تغذي الحقدَ على الدِّيكتاتوريّة. لكنَّ الإذاعة الألمانيّة كانت تقول: لو كان أتاتورك لا يزال على قيد الحياة في تركيا لما انتهجت الحكومة التركيّة هذه السياسة كما سَعتْ إلى تحريض الأمة التركيّة ضدّ حكومتها لأنها انسلخت عن نهج أتاتورك.

واستخدمَ الرُّوس السِّلاح نفسه. واتّهموا الحكومةَ التركيّة بالانحرافِ عن طريقِ أتاتورك والانعطاف نحوَ هتلر. وها هي مجلّة "غوروشلار" ومجلّة "يني دنيا" تستخدمانِ السِّلاح نفسه. ومن المُلاحظ أنَّ الأعداء سواء كانوا فاشيّين أو فاشيّين حمر (شيوعيّين) ، يريدونَ جعلَ الأتراكِ يتصادمونَ فيما بينهم بسلاحِ أتاتورك. ويستنجدُ الطابور الخامس الذي تطوّع في خدمة الشِّيوعيّةِ والموجود داخلِ البلاد بهذا السلاح. بل حتى إنَّ "توفيق رشدي أراس" انضمَّ إلى هذه القافلةِ أيضاً). وذكرَ "حسين جاهد يالتشين" أنَّ عهد أتاتورك لم يكنْ عصراً ذهبيّاً، وأنَّه هو ذاتهُ حُوكِمَ في محكمةِ الاستقلال في عامي ١٩٢٤ و١٩٢٥، وعُوقِبَ "زكريا سَرْتَل" بالسَّجنِ ثلاث سنوات بسبب قصَةٍ كتبها.

كما كتبت "صبيحة سَرْتَل" أنَّ الديمقراطيّين والشيوعيّين والاشتراكيّين سيهزمونَ "الرَّجعيّةَ" بالوحداتِ التي سيؤسّسونها.

"حسين جاهد" كانَ يقول: لا، الاشتراكيّون لايتفّقونَ مع الشّيوعيّين ولا يتّحدونَ معهم، والسَّيدة "سرتل" كانت تخادعُ وتُخْدَع. "فالجبهات

الوطنيّة" التي أسَّسها الشّيوعيّون، كانت تؤدّي مسرحيّةً كوميديّةً بإِمرةِ موسكو. ومقالات "حسين جاهد يالتشين" تلكَ لم تتأخر في الكشفِ عن تأثيرها.

إذ إنَّ "حسين جاهد" الذي تقاسمَ الزنزانةَ نفسها مع "زكريا سَرْتَل" في العام ١٩٢٥، هو عدوٌّ لهُ بعدَ عشرينَ عاماً قلباً وقالباً.

هذا ونقرأُ في الصَّفحةِ الأولى من صحيفة "جمهوريّات" الصَّادرة بتاريخ ٤ كانون الأول من العام ١٩٤٥، الخبرَ التَّالي:

(وأخيراً أزال رفاقُنا أقنعَتَهم. جاءَ أحدُ قرَّائِنا إلى إدارتنا يوم أمس ومعهُ مجلّة "غوروشلار". وضعَ المجلةَ على طاولتي. ضغطَ بإِصْبَعِهِ على المجلّة بعد أن أدارَ رأسَهُ بالعكس. وبهذا الشَّكل تعجّبنا لمشاهدةِ صورةِ منجلٍ واضحٍ، وليسَ حرفاً من عنوان. وقالَ إنَّ الحرف G لا يكون بهذا الشَّكل، بل رُسِمَ هكذا بشكل مقصودٍ. ثمَّ صمتَ بعد أن سألَ قائِلاً: "أينَ هيَ مطرقةُ ذلكَ؟". أجابَ هوَ عن السُّؤالِ بالقولِ: "فهمتُ أنَّ المطرقة كانت بداخلِ المجلّة، بعدَ أنْ قرأتُها!").

كانت مقالاتُ "صبيحة سَرْتَل" تُقْرَأُ بالدّرجةِ الأولى في تلكَ الأيام. وقد جعلت "حزب الشّعب الجمهوريّ" مُساوياً للدِّيكتاتوريّة مراراً وتكراراً في مقالاتها. وانتقدت حكومة "حزب الشّعب الجمهوريّ" وممارساتها. وكما في كلِّ وقت، كانت تشيرُ وتُلمِّحُ إلى "حزب الشّعب الجمهوريّ" وحكومتهِ في زاويتها المُسمَّاة "غوروشلار" في صحيفة "طان" الصادرة بتاريخ ٣ كانون الأول من العام ١٩٤٥. إذ بدأَ مقالُ "سَرْتَل" بما يلي: "حزب الشّعب الجمهوريّ" هو حزبُ تحالف وليسَ حزبَ الأكثريةِ في المجلس"، ثمَّ نوَّهَ المقال إلى أنَّ حكومة "حزب الشّعب الجمهوريّ" قطعت صوتَ المعَارضة،

وضربَ المقالُ الأمثلةَ من حالاتِ القمعِ المناهضةِ للدِّيمقراطيّةِ وأوضحَ مقالُ "سَرْتَل" ما يلي:

(كلُّ ذلكَ من ضمنِ سياسةِ إرباكِ الشَّعبِ وتضليلِهِ، هذه السِّياسة التي أوصلت ألسنةَ ومشاعرِ الشَّعب إلى مرحلةِ الصَّدأ بسبب الظّلمِ والاستبداد والاستغلال والاحتكار لسنواتٍ عديدةٍ. إنَّها صيحةُ عاجزٍ من أجلِ خنقِ المعارضةِ الشَّعبيةِ".

ربّما كان مقالُ "حسين جاهد يالتشين" إشارةً منهُ في ذاكُ اليوم. ففي ذاكَ الثلاثاء أي يوم ٤ كانون الأول من العام ١٩٤٥، اضطربت مدينةُ "إِسطنبول". فالمدينةُ تحتَ الأحكام العُرفيَّةِ. وتركيا تحتَ سُلطةِ الحزبِ الواحد: خرجَ النَّاسُ بمظاهرةٍ غير مُرَخَّصٍ لها، وحتى لو كانَتْ مرخّصة، فمن المستحيلِ أن تنتشرَ في كلِّ مكانٍ في أكبرِ مدينةٍ في البلاد، وبهذا الشَّكلِ غيرِ المعهودِ. لم يتدخّل شرطيٌّ واحد أو عسكريٌّ واحد ليمنعَ ما حدثَ من حرقٍ وتدميرٍ وتحطيمٍ. فما الّذي حدثَ في ذاكَ اليوم؟

نقلَ الكاتب والصُّحفيُّ "أوغور مومجو" ما حدثَ في ذاكَ اليوم من خلالِ سلسلةِ مقالاتهِ "صحيفة جمهوريّات، ١٧ شباط ١٩٩٠"، كما يلي:

(نظَّمَ فرعُ "حزب الشّعب الجمهوريّ" في ولاية إِسطنبول على الفورِ مسيرةً بدأت من حديقةِ الجامعة.

ويوم ٤ كانون الأول، تجمَّعَ الطلّاب في حديقةِ جامعةِ إِسطنبول، وانطلقوا باتِّجاهِ صحيفة "طان".

حذَّر "زكريا سَرْتَل" الوالي "لطفي كردار" الذي تلقّى أخباراً مُسبَقة عن الحادثة.

قالَ الوالي: "أعلمُ بذلكَ ، وقد اتّخذتُ الإجراءات اللّازمة".

وكانت الحكومة تعلمُ بهذه المسيرةِ وهذا الاعتداء.

وصلَ المتظاهرونَ الذين بلغت أعدادهم خمسةَ عشرَ ألفاً إلى صحيفة "طان" دونَ الاصطدامِ بأيِّ حاجز في الطَّريقِ .

طوّقَ عناصرُ الشُّرطةِ محيطَ الصَّحيفة، ولكنّهم كانوا يتابعونَ المتظاهرينَ فقط. دخلَ المهاجمونَ إلى مبنى صحيفة "طان" وهم يحملونَ المطارقَ والبلطات، وحطّموا النَّوافذ والزُّجاج وآلاتِ الطِّباعةِ.

كانَ المهاجمونَ يسكبونَ الحبرَ الأحمر على كلِّ جانبٍ من البناء ويهتفونَ:

"الموت للشِّيوعيَّة، الموت لجماعةُ سَرْتَل".

ثمَّ أُلقِيَتْ آلاتُ الطِّباعةِ والتنضيدِ من النّوافذِ والأبواب نحو الأسفل. وأُلْقِيَتْ بكراتِ الورق المستخرجةِ من المستودع في الطُّرقات.

ثمَّ جاءَ الدَّورُ على صحيفةِ "La Turquie" الّتي يُصدرها "صباح الدّين علي" ووزير داخليّة أتاتورك "جامع بايكوت".

دخلَ المهاجمونَ أيضاً إلى مطبعة صحيفةِ "La Turquie". وبعثروا محتوياتِ المطبعة. كما هاجموا أيضاً مطبعة مجلّة "يني دنيا" التي يديرها "أسد عادل مُستجابلي أوغلو" وبعثروا مجدّداً كلّ محتويات المطبعة.

وكان المهاجمونَ قد خططوا فيما بعد للرّكوب في سفينةِ "كادي كوي" ومهاجمة منازل آل "سَرْتَل" في منطقةِ "موضة".

وربما يكونُ الوالي "لطفي كردار" قد خَشِيَ من تطوّر هذه الحوادث إلى أكثرَ من ذلك، ولهذا السبب أعطى أوامره لقبطان سفينةِ "كادي كوي" بالتَّوجّه نحو الجُزُرِ مباشرةً.

لقد تابعَ "أوكتاي إقبال" حوادثَ ذاكَ اليوم عن كثب، وكتبَ بعد سنوات مُذِّكراً بما حدث "صحيفة جمهوريّات، ٢٢ شباط ١٩٩٠"، إذ قالَ: (لقد انتفض حماة الوطن، ومن هم هؤلاء؟ إنهم الفئة اليمينيّة المتطرفة المسيطرة على فروع شبيبة الحزب الواحد. ومن الطبيعي أن يتبعهم أولئك الذين يقولون: نحن قوميين. فُتِحَ جسرُ "غَلَطَة" في ذاكَ الصَّباحِ. وكانَ العبورُ نحو منطقةِ "أمين أونو" يتمُّ بواسطةِ الآليات والمراكب والزّوارقِ الممتلئة. وثمنُ العبور خمسةَ أو عشرة قروش. وقد دارَ الحديثُ في الزورقِ الذي استقللتهُ: "لقد أصدرت صحيفة تانين مقالاً تذكرُ فيهِ أن فئة الشَّباب قد انتفضت، ودُمِّرَتِ المطبعة". علماً أنَّ صحيفة "تانين" هي صحيفةُ "حسين جاهد"، علاوةً على ذلكَ أيضاً فإنَّ الصَّحيفة أصدرت مقالاً رئيسيّاً تحت عنوان "انتفض يا شعبَ الوطن". لكنَّ النّاس كانوا يخلطونَ بين صحيفة "تانين" وصحيفة "طان".

كانت ساحةُ منطقة "أمين أونو" مُغْلَقَةً بالكامل بِبَكراتِ الورق، إذ فُتِحَتِ البَكرات، ودُحْرِجَتْ، وبُعْثِرَتْ من منطقة "سيركاجي" وحتى منطقة "أمين أونو". وعندما وصلتُ إلى قمّةِ طَلعةِ الباب العالي، شاهدْتُ مطبعَة صحيفة "طان" وقد دُمِّرَ نصفَها تماماً. وكانت الصَّيحاتُ والهتافات تنتشرُ في كلِّ الأرجاء. وتجمّعتِ الحشودُ البشريّة. وأُلْقِيَتْ آلات الكتابةِ والطَّاولات والكراسي من النَوافذ. حقاً كانت عملية حرقٍ وتخريبٍ بامتياز!..

اتَّجهت هذه الحشود الشَّبابيّة نحوَ مكتبةِ"ABC" . إذ دُمِّرَتْ هذه المكتبة في لحظات. مثلما أُحْرِقَتْ كتبُ "سيلانبا" و"دوهامل" و"إستراتي"، إذ أُحْرِقَتِ الكُتُبُ هناك. لقد حقَّقَ الشَّباب الحزبيُّ نصراً مؤزَّراً . وكانوا كما الأبطال الذينَ قضوا على اليسارِ والنَّزعةِ اليساريّةِ! كما كانتِ العيونُ تبحثُ في كلِّ مكان عن رَجُلٍ لتَضربَهُ ومكانٍ لِتَحرِقَهُ بالكامل.

توقَّفْتُ مع صديقَين لي أمامَ واجهةِ مكتبة "مرمرة". إذ لم يتمّ تدمير المكتبةِ هنا. وكانت كتبُ "حلمي زيا" و"عبد الباقي كول بينارلي "الجديدة تغطي واجهةَ المكتبةِ. وحاولنا إخفاءَ الكتبِ عن أنظارِ المتظاهرين الشَّباب. بل حتّى كنّا نثرثرُ مع المارّينَ من أمامنا. ولم تقع أنظارُ أحد على واجهةِ مكتبة "مرمرة"!...

واتَّجهتِ الجموعُ نحوَ شارع "مُلّافيناري" الذي توجد فيه صحيفة "وطن" وكانَ يوجُد في تلكَ الأيام مَنْ يدعمونَ الدّيمقراطيّة ويُعرفون باسم "جبهة طان – وطن". لكنَّ صحيفة "طان" دُمِّرَتْ ، وجاءَ الدَّورُ الآن إلى صحيفة "وطن" لكن عندما خرجَ أحدهم وقال: "صحيفة وطن ليست كصحيفة "طان"، نَجَتْ صحيفة "وطن" عندها منَ التَّخريب.

من هو المسؤول عن حوادث ٤ كانون الاوّل منَ العامِ ١٩٤٥؟

هذا السؤال نُوقِشَ مدّةٍ طويلة. وهل كانت مظاهرةَ تحدٍّ عفويّة حدثت من تلقاءِ نفسها؟ أم كانت عمليّةً تمَّ الإعداد و التَّحضير لها بِدقة؟

لقد اتّضَحَ فيما بعد أنّها كانت مظاهرةً نظمها مفتّش "حزب الشّعب الجمهوريّ" في ولايةِ "إسطنبول".! وأنَّ بعض الشَّبابِ من الأفرعِ الشَّبابيّةِ للحزب قد حصلوا على دورهم في هذه اللّعبة. وكم هو غريبٌ أن يصبحَ

نصفُ هؤلاءِ الشّبابِ في وضعٍ أقربَ إلى اليسار بعدَ سنوات، بل حتّى إنهم سيصبحون نوّاباً أمامَ الرَّأيّ العام! لم أنسَ طيلةَ حياتي هؤلاءِ الشّباب الذين مرّوا أمامي وهم يصيحونَ ويهتفون ويحملونَ الأعلامَ والهراوات في أيديهم، وليسَ لديَّ القدرةُ على النّسيان...).

انتقدَ الكاتبانِ في صحيفة جمهوريّات "أوغورمومجو" و"أوكتاي إقبال" في العام ١٩٩٠ تلكَ الحوادث، ونقلا ما حدَثَ بالتَّفصيلِ. علماً أنَّ صحيفة "جمهوريّات" كانت إلى جانب المهاجمين يومي ٤ وَ٥ كانون الأوّل منَ العام ١٩٤٥. وقد شاهدنا مثالاً على ذلك فيما سبق. وفي الوقت الذي عكست فيهِ صحيفة "جمهوريّات" صورة الأحداث في ٥ كانون الأوّل من العام ١٩٤٥، استمرَّت على موقفها من ناحيةٍ أخرى. وقد عبَّرت هذه الصَّحيفة بشكلٍ آخر عن سياستها في النَّشرِ ضدَّ جماعة "سَرْتَل" من خلالِ دعمها للمهاجمين، إذ كتبت ما يلي: (أعطى فرعُ "حزب الشّعب الجمهوريّ" في الولاية التّعليمات اللّازمة لجموعِ الطلّاب مساء يوم الاثنين ٣ كانون الأوّل، إذ اتَّضحَ أن هناك مظاهرةً ستجري ضدَّ صحيفة "طان" في صباحِ اليوم التَّالي، تجمَّعَ الطلّاب تدريجياً في حديقةِ الجامعة منذُ الصَّباح الباكر ليوم ٤ كانون الأوّل من العام ١٩٤٥ وهم يحملون الأعلام بأيديهم. كما كانَ معظمَهُم يحملُ صوراً لِكُلٍّ من "أتاتورك" و"إنونو". وخلال مدّةٍ قصيرةٍ أصبحَ تعدادُ هذا الحشد الطلّابي عشرةَ آلاف شخص. وفي الساعةِ التاسعةِ والنّصف صباحاً، انطلقَ الحشد الطلّابي كالسّيل الجارف من ساحة "بيازيد" باتِّجاه منطقة "تشارشي كابي" وأثناء التَّوجه نحوَ صحيفة "طان"، دُمِّرَتْ خلال دقائق مكتبةُ "ABC" الّتي تبيعُ الكُتبَ الشِّيوعيّة والموجودة في أعلى طلعةِ "جاغال أوغلو". فمن ناحيةٍ كانوا يصيحون ويهتفون: "الموتُ

للشِّيوعيّة، الموتُ لجماعةِ سَرْتَل، تعيشُ الجمهوريةُ التركيّة"، ومن ناحية أخرى كانَ الشَّبابُ يُمْطِرُونَ النَّوافذ والأبواب بوابلٍ من الحديدِ والحجارة. كانَ في الطَّابق الأوّل للصَّحيفة أكبرُ مطبعةٍ في تركيا في ذاكَ الوقت. بدأ الهجومُ على المطبعةِ بواسطة قطع الحديد الموجودة هناك. وسُحِقَتْ جميعُ أجزاء المطبعةِ المكسورة. وكانَ في الطَّابق الثّاني آلاتٌ ومستلزمات للطِّباعةِ والتنضيدِ. وكانت عمليةُ كسرها وسحقَها أسهلَ بكثير. من ناحيةٍ أخرى، حُطِمَتِ الأبوابُ والنَّوافذ والكراسي من خلال ضربها بالأرضِ والجدران. ومُزِّقَتِ الكتب والأوراق والمقالات الموجودة على الطّاولات. كما قامت مجموعةٌ أخرى بإخراجِ بكرات الورقِ إلى الشارعِ وفتحها ودحرجتها نحو منطقةِ "سيركاجي". وعندما حاولَ بعض الشّبابِ إضرامَ النَّار من أجلِ إحراق المبنى، لم يتمكّنوا من ذلك بسببِ كثرةِ الازدحام. وانتهت هذه المظاهرة بالكاملِ في الساعة الثَّالثة بعدَ الظّهر. وأصبحت صحيفة "طان" التي تصدرُ في الصباحِ أثراً بعدَ عين).

وبالطّبع اختفت في الأيام التّالية لهذه المظاهرة مجلّات:"غوروشلار" و"يني دنيا" و"La Turquie". وأَغْلَقَتْ مكاتبُ "ABC" و"Berrak" و"Lena" أبوابها.

(يمكن التّعرُّف أكثر على هذا الموضوع من خلال كتاب "أمين كراجا" المُسمَّى "حادثةُ الجمهوريّة". كما تطرَّقَ "كراجا" إلى "حادثةِ صحيفة طان" من خلالِ مقالهِ الرّئيسي المُسَمَّى "أكذوبة حرّيّة الصّحافة" الصَّادر في صحيفة "أوزغوركوندام" بتاريخ ٢٢ كانون الأول من العام١٩٩٣. بالتّوازي مع الاعتداء الذي وقعَ على صحيفة "أوزغور كوندام" في تلكَ الأثناء).

كانَ "عزيز نيسن" واحداً من الذينَ عاصروا حرارةَ تلكَ الأيام .فقد كانَ يعملُ ليلاً في مجلّةِ "يني دنيا" ونهاراً في صحيفةِ "طان" . وقد ذكَرَ "عزيز نيسن" تلكَ الأيام قائلاً:

(انتشرَ الخبرُ في مجلّة "يني دنيا" مساء يوم ٣ كانون الأوّل. وهو أَنَّ الاعتداء سيحدثُ في الغدِ. ومثلُ هذه الأخبار في الواقع كانت تنتشرُ منذُ مدّة. وكانت الصُّحف تصدر في الصباح في تلكَ الأثناء. اتجهتُ نحو صحيفة "طان" وتحدثتُ بهذا الخبر وخرجت.

وعندما نهضتُ في اليوم التّالي، لم أستطع الذّهاب إلى منطقة "الباب العالي"، لأنَّ الازدحام كانَ كبيراً. وصلتُ إلى الصّحيفة من الشَّوارع الفرعيّة. ولم أستطع الدّخول إليها. فقد حطموا جميعَ الآلات ...).

يتذكَّرُ "حفظي طوبوز" الطّالب في جامعةِ إسطنبول اللحظات التي عاشها في تلكَ الأيّام خلالَ وقوع تلك الحوادث، فيقول:

(حَرَّضَ الشَّباب" علاءُ الدين تيتريت أوغلو" نائب ورئيس فرع "حزب الشّعب الجمهوريّ" في الولاية في تلكَ المرحلة. وانطلقَ آلافُ الشَّباب نحو مطبعة صحيفةِ "طان". ولا يعلمُ أحد كيف نُسِقَ هذا العمل في ذاكَ الوقت. واصطدم الجميعُ بسيلٍ جارفٍ من الحشود التي تصرخُ وتهتفُ: "الموتُ للشّيوعيّة، الموتُ لجماعةِ سَرْتَل! يعيش إنونو!".

إنَّهُ الهتاف الوحيد الذي كانَ على ألسنتهم. وقد كنتُ شاهداً على تلكَ الحوادثِ عن كثبٍ خلال السَّنوات التي كنتُ فيها طالباً في كليّةِ الحقوق.

لم أذهب إلى الكليَّةِ في ذاك اليوم، لأنَّهُ لم يكن لَديَّ دروسٌ يوم الثلاثاء. سمعتُ ضَجَّةً في منطقة "بيه أوغلو" في ساعات الظّهر على الأغلب. فَبعدَ

تخريب مطبعةِ صحيفة "طان"، اتّجهَ الشُّبان نحو منطقةِ "تونال" وبخطٍ مستقيم مُستَهدفين مطبعة صحيفة "La Turquie" التي تطبعُ مجلّة "يني دنيا" أيضاً. ولم يحاول عناصرُ الشرطة التصدّي لهؤلاء الشّبان. ومن هناك اتجهوا نحوَ منطقةِ "تقسيم". وكانت مكتبةُ "Berrak" التي تبيعُ المنشورات السُّوفيتيّة موجودةً في منطقةِ "بارماك كابي"، حيثُ نُهبَتِ الكتب، وحُطِّمَتْ واجهةُ المكتبة. ثمَّ تجمَّعَ الشُّبانُ حول النّصب التّذكاري في منطقة "تقسيم" بعد ذلك، قفزَ شابٌّ صحفيّ إلى أعلى النّصب التَّذكاريّ، وصرخَ قائلاً: "لا نريدُ عَالماً جديد[1]، يكفينا عالمنا القديم! القهرُ لجماعةِ سَرْتَل" .أما جماعةِ "سَرْتَل" فقد بحثوا عن مكانٍ للاختباءِ فيهِ للنّجاةِ بأرواحهم في تلكَ السَّاعات)."صحيفة ميليّات ، ٢٦ شباط ١٩٩٧".

كانَ الجميعُ يعلم أنَّ "حزب الشّعب الجمهوريّ" هو من رتَّبَ تلكَ الحوادث، من خلال توجيه الطّلاب وتحركهم. ويأتي في مقدّمةِ هؤلاء الطلّاب بعض الأسماء مثل "أورهان بيرغيت" و"علي إحسان كوغوش"، إذ سيباشرانِ حياتهما السياسيّة في الحزب الذي سيردُ اسمُهُ لاحقاً، وسَيستلمانِ المناصبَ فيما بعد، بل حتى سيصبحُ كلُّ واحدٍ منهما وزيراً. ولن يتذكّرا جيداً أيَّ حادثةٍ من تلك الحوادث وكأنَّهما أُصيبا بفقدان الذّاكرة فيما بعد. و إذا تذكّرا شيئاً ، فإنهما ينقلانهِ وكأنّهما قد مرّا من هناك بالمُصادفة. و فيما يلي مقتطفات من حديث الصحفي "علي أكار" مع " أورهان بيرغيت" والصَّادر في مقالٍ لهُ في صحيفة "تيمبو":

(كانت القناعةِ نفسها موجودةً لدى "أورهان بيرغيت" الجامعيِّ الشّاب الذي تابعَ الأحداث في تلك الفترة، وأصبحَ فيما بعد وزيراً وعضواً

---

(١) المقصود صحيفة "يني دنيا" التي تعني باللغة العربية "العالم الجديد" (المترجم).

في القيادة المركزيّة لحزب الشّعب الجمهوريّ، حيثُ قالَ: "عندما نعودُ بذاكرتنا إلى تلكَ الأيام، سَيُلاحظ بشكلٍ أكثر وضوحاً أنَّ هناك بَصماتٍ على الصّعيد الرّسميّ في تلكَ الحوادثِ. وكانَ الهدف من تلكَ الحادثةِ هو بثُّ الرّعبِ في بعضِ الأوساط المُحَدَّدةِ، من خلال إظهار الحادثة أنها حادثةٌ شبابيّةٌ عفويَّة. وهي واحدةٌ فَقَط من الأدواتِ التي استخدمتها حكومةٌ ديكتاتوريّة ضدَّ حريّةِ الفكر والتّعبير، إذ استُخدِمَتِ الفئة الشَّبابيّة في ذلك. وهكذا خُلِقَ نوع من الحالة النّفسيّة، ولدرجة أنَّه تحوَّلَ اسمُ " السُّلْطَة الرُّوسيّة" بعد هذه الحادثةِ إلى "السُّلْطَة الأمريكيّة"").

هذا وقد تحدَّثَ "دوغان جان" الطّالبُ الجامعيُّ في تلكَ الأيام وعضو مجلس إدارة اتحاد الطَّلبة الذي كانَ شاهداً على تلكَ الحوادث مثلَ كلِّ شخصٍ شاركَ التّجمُّع، إذ أوضحَ قائلاً: "قامَ بعضُ الأشخاص الذين جاؤوا إلى الجامعة في ذاك اليوم بجمعِ حشدٍ واسع. ثم نزلوا معاً إلى منطقة "جاغال أوغلو"، إذ أُلْقِيَتِ الهتافات والشّعارات والصَّيحات. وسادَ صمتٌ قصير قبلَ التَّوجُّهِ نحوَ مطبعةِ صحيفةِ "طان". ثمَّ ألقى أحدهُم الحجارة وتحطَّمَ الزّجاج. وانضمَّ آخرونَ إلى هذا التَّجمُّع. ثمَّ مزقوا الصُّحف ودحرجوا بكرات الورق في الشَّارع وبعثروا الأرشيف).

لقد استعدَّ "الشَّباب الجامعيُّ" في "إِسطنبول" يوم الثلاثاء الواقع في ٤ كانون الأوّل منَ العام ١٩٤٥ للقيامِ بعمليّةٍ ضدَّ اليسار وضدَّ مطابعِ ومقرَّات الصُّحف والمجلّات التي تنشرُ الأفكار اليّساريّة على مرأى منَ أعينِ الشّرطة وقوّات الأحكام العرفيّة، وبإشرافٍ وتوجيهٍ من "حزب الشّعب الجمهوريّ". وقد عكست صحيفة "تصوير" صورة تلكَ الأحداث بتاريخ ٥ كانون الأول من العام ١٩٤٥ كما يلي:

(قامت مجموعةٌ مؤلفةٌ من ستة آلاف شخصٍ تقريباً بتحطيمِ مكتبةِ "ABC" في منطقةِ "أمين أنونو"، ومبنى صحيفة "يني دنيا" في منطقة "غَلَطَة سراي" ومكتبة "Berrak" في منطقة "تقسيم"، ومطبعة ومبنى صحيفة "طان" في جادّة "أنقرة"، وتجمَّعت المظاهرة أمامَ مجلّةِ "بويوك دوغو" التي يديرها "نجيب فاضل").

وقد استمَّر هذا النَّوع من الحوادثِ طيلةَ تلكَ المرحلة. حتَّى إِنَّ حادثة صحيفة "طان" تحوَّلت إلى نموذج نوعيّ، وأصبحَ بعض الصُّحفيّين اليمينيّين والفاشيّين يلوّحون بهذه الحادثة، ويهدّدون بها الصُّحفيين و/أو الصُّحف التي وصفوها بالصُّحف "اليساريّة". والأقذرُ من ذلكَ، هو عدم اعتقال الذين تسبّبوا بحادثةِ صحيفة "طان"، وعدم إِجراء أيّ تحقيق معهم، وأخيراً قيام بعض الصحفيّين بالاحتفالات. لقد حصلَ الطلّاب الجامعيّون وشبابُ إِسطنبول على صلاحيّات المحاكمة والتّشريع والتَّنفيذ رسميّاً في المدينةِ في ذاكَ اليوم. وخيرُ دليلٍ على ذلك هو اللّحظات التي عاشَها مديرُ شؤون المقالات في صحيفة "أكشام" في ذاكَ اليوم. وفيما يلي ما جاءَ نقلاً عن "حفظي طوبوز" الذي قال:

(استمعتُ لتفاصيل هذه الحادثة بعدَ سنوات من السّيد "أنيس تحسين تيل" مدير شؤون المقالات في صحيفة "أكشام" الذي تأثر وحزن كثيراً بسببها. فقد أعدَّت الصحيفة عنواناً عريضاً عن الحادثةِ وكتبَ "حادِثَةٌ مؤسفة"، مما عرّض الصَّحيفةَ للهجوم. وفورَ إصدار الصحيفة للبيع، شاهدَ الشَّبابُ هذا العنوان واتّجهوا نحوَ مطبعة صحيفة ""أكشام". ودبَّ الذّعرُ بين جميع موظّفي طاقمِ شؤون المقالات. وكانَ صديقنا " هالوك دوروكال" هو

الوسيط على الأغلب في هذا الأمر، وقالوا للشُّبان إِنَّهُ سيتم تغيير العنوان فوراً، وبذلك تجاوزت صحيفة "أكشام" هذا الخطر بصعوبة).

أينَ هو رئيس الوزراء؟

ألن يُقَالَ الآن: ألا يوجدُ وزراء ورئيسُ وزراء في هذا البلد في حالاتٍ كهذه؟ بالطّبعِ قِيلَ ذلك. كان قسمٌ من النّواب والوزراء معَ أصحابِ النّفوذ من مكتب رئيس الوزراء "شكري سراج أوغلو" موجودينَ في "كلية العلوم السياسيّة" في "أنقرة" بمناسبةِ الاحتفالات بتأسيسها وعلينا أن نصغيَ لما قَالَهُ الوالي المتقاعد "محمد ألدان" الذي كتبَ مقالاً تحت عنوان" شكري سراج أوغلو / والذّكريات" من أجلِ تذكُّر "سراج أوغلو" بكلِّ محبَّةٍ واشتياق ، إذ كانَ "ألدان" طالباً في "كلية العلومِ السياسيّة" في تلكَ الأثناء. (مجلّة ملكيّة ليلار بيرليغي، المجلّد XVIII العدد ١٦٨، صفحة ٥٤- ٥٧، حزيران ١٩٩٤)، إذ قالَ (عُقِدَ اجتماعٌ مُبَاشر في قاعةِ المؤتمرات صباحاً في كليةِ العلوم السياسيّة في العام ١٩٤٥ بمناسبة الذكرى السَّادسة والثَّمانين لتأسيسها. وفي مساء اليوم نفسه، أقيمَ حفلٌ في القاعةِ ذات الأعمدة في المدرسةِ. استَقبلَ الطلّاب المسؤولون الضّيوف عند باب المدرسة، وصفّقَ الطلّاب المتجمّعون في القاعةِ لكبار رجالات الدّولة البيروقراطيّين. وكانت مدّةُ التَّصفيق كمقياسٍ أوليّ معروف بالنّسبةِ للضّيوفِ. لكنَّ التَّصفيق المستمرّ كان من أجلِ ضيفِ اللّيلةِ الكبيرِ رئيس الوزراء "شكري سراج أوغلو"...

اختلطَ رئيس الوزراء والوزراء والنّواب والأساتذة والضّيوف مع الطلّاب والبيروقراطيين. تشّكلت العديد من المجموعات، إذ تجدَّدت الذّكريّات، وعُبِر عن حالات الاشتياق. وفي هذه الأثناء، شرح البيروقراطيّين

المُسِنّون ظروف العمل الصّعبة في المراحلِ السّابقة، وشجّعوا جيلَ الشَّباب على حبِّ العمل. ثمَّ تناولوا جميعاً الطّعامَ والشَّراب. أُحِيطَ رئيس الوزراء "شكري سراج أوغلو" بالضّيوفِ والبيروقراطيّين الشَّباب والمُسِنِّين الذينَ كنتُ بينهم. شرحَ رئيس الوزراء عن مغامرةِ الدّخول إلى العمل البيروقراطي، وتطرَّق بشكلٍ جميلٍ إلى كيفيةِ تفحُّصِهِ لقائمةِ الرَّابحين وتفحُّصهِ لمصباحٍ نفطيّ على ضوءٍ خافت، وكيفَ شعرَ بالانفعالِ عندما شاهدَ اسمَهُ. في هذه الأثناء اقتربَ أحدُ المُكلَّفين منه، ونقلَ له الخبرَ المُنتَظر من "إِسطنبول". خرجَ رئيس الوزراءِ إلى غرفةِ المديرِ مباشرةً، وعند عودتهِ بعدَ مدّة قصيرة، تحدَّثَ إلى الوزراء بمعنويّةٍ باديةٍ عليهِ قائلاً: "لقد قامَ الشَّباب بعملٍ جيّدٍ في إِسطنبول!" واكتفى بهذا القول.

ثمَّ قرأنا في صُحفِ اليوم التَّالي أنَّ مجموعةً من الشَّباب دمرّوا مطبعة صحيفة "طان" العائدة إلى جماعةِ "زكريا وصبيحة سَرْتَل" التي تُصْدِرُ منشوراتٍ يساريّة.

كانت جماعة "سَرْتَل" تنتقدُ حكومةَ "حزب الشّعب الجمهوريّ" باستمرار، وتدخُلُ مراراً وتكراراً في مشاحناتٍ مع الصِّحافة اليمينيّةِ. وفي مقالِهِ الذي حملَ عنوانَ "انهض يا شعبَ الوطن!" الصَّادر عبرَ صحيفة "تانين" بتاريخ٣ كانون الأوّل من العام ١٩٤٥، كتبَ "حسين جاهد يالتشين" أنَّهُ يقعُ على عاتقِ جميع الصُّحفيّين والمواطنين الأحرار مهمَّة تشكيل "جبهة وطنيّة" ضدَّ صحيفةِ "طان" وإسكاتها نهائياً.

وفي اليوم التَّالي تجمَّعَ الطلّاب في حديقةِ جامعةِ "إِسطنبول" بقيادة زعماءِ الشَّباب من أمثالِ "أورهان بيغيت" و"إحسان كوغوش"، وانطلقوا

في مظاهرةٍ رغمَ فرضِ الأحكام العرفيّة وهم يحملونَ الأعلام وصورَ رئيسِ الجمهوريّة "عصمت إنونو" ثمَّ داهموا مطبعة صحيفة "طان"، وكسروا آلات الطّباعة، ومزقوا بكرات الورق. ودخلت هذه الحادثة إلى تاريخ الصّحافةِ باسم "حادثة طان".

المسؤولون

هل هناك أيُّ معنى كي نسألَ من هم المسؤولون عمّا حدث؟ أليسَ كلُّ شيءٍ واضحاً؟ لقد مارسَ مُفتِشو وقياديّو"حزب الشّعب الجمهوريّ" من قبل نشاطاتِ التَّحريض في مقرّات "حزب الشّعب الجمهوريّ" الطّلّابيّة، وفي الأماكن التي فيها جميع طلّاب الجامعات وبمساهمةٍ من الطلّاب التّابعين "لحزب الشّعب الجمهوريّ". بعد ذلك تحضَّرَ الطلّاب وتجمّعوا في حديقةِ جامعةِ "إِسطنبول" وأمامها. وانطلقوا في مظاهرةٍ جماعيّةٍ. ولم يتدخّل عناصر الشّرطة في أيِّ مرحلةٍ من مراحل المظاهرة. جالتِ المظاهرة مدينة "إِسطنبول" بشكلٍ رسميّ حسبَ الأماكن التي سيتمُّ تخريبها. دمّروا كلَّ شيء في مطبعةِ صحيفة "طان" بحرفِيَّةٍ متناهية، وبشكلٍ خاص المطبعة الحديثة والآلات المشابهةِ لها. وتصرَّفَ مفتّش حزب الشَّعب الجمهوريّ "علاء الدّين تيريت أوغلو" بشكلٍ وديٍّ مع بعضِ الشّبان الذينَ اعْتُقِلُوا بشكلٍ استعراضيّ. ألن يُقَال ما الذي كانَ يبحث عنه "علاء الدّين تيريت أوغلو" في تلكَ السَّاعة هناك؟ (علاوةً على ذلك، سيؤسّس المذكور "الحزب الدّيمقراطيّ الاجتماعي" في العام ١٩٦١: ربَّما كانَ يفعلُ ذلكَ من أجلِ إمكانيةِ تفييش الصّيصان التي يمكن أن تصل).

إذن ترتيبُ الحادثة جاهز. والمسؤول عن ذلكَ هو "حزب الشّعب الجمهوريّ".

ويتبيّن بشكلٍ أكثر وضوحاً مسؤوليّة "حزب الشّعب الجمهوريّ"، إذا أخذنا بعينِ الاعتبارِ أيضاً ما بعدَ هذين الشّابّين اللّذين تزعّما تلكَ الحوادث وبتوجيهٍ وإشرافٍ من "حزب الشّعب الجمهوريّ" والمقصود بذلك "أورهان بيرغيت" و"علي إحسان كوغوش". حتَّى إنَّ "أورهان بيرغيت" عَمِلَ مدّةً في جهاز الشّرطةِ، إذا لم أكن مُخطِئاً. ثمَّ أصبحَ في حكومةِ "حزب الشّعب الجمهوريّ"، وكان الذّراع اليمنى لـِ"بولانت أجاويد"، وأصبحَ وزيراً عدّة مرّات.

علاوةً على ذلك، كان مُرَشَّحاً عن "حزب اليسار الدّيمقراطيّ" في "إِسطنبول". كما أنَّ "علي إحسان كوغوش" أصبحَ في قيادةِ "حزب الشّعب الجمهوريّ" ووزيراً عدَّةَ مرَّات.

كانت تلكَ الحوادث مهمَّةً إلى حدٍّ كبير: لأنَّ "حزب الشّعب الجمهوريّ" استخدمَ العنف من أجلِ ترهيب المواطنين الّذينَ أرادوا التّلاقي حول مجلّة قانونيّة وبشكلٍ ديمقراطيّ. واستخدمَ الشَّباب الجامعيّ لإنجاز هذا العمل. وتَبِعَهُ الشَّبابُ الجامعيُّ كالخِرافِ.

استخدمَ "الحزب الدّيمقراطيُّ" الذي استلمَ السُّلطة في العام ١٩٥٠ أسلوب "حزب الشّعب الجمهوريّ" وهوايتِهِ نفسها: وهل هناك أي معنى آخر لحوادث ٦-٧ أيلول الأخرى في العام ١٩٥٥؟

لقد استخدمَ"حزب الشّعب الجمهوريّ" الطلّاب مرّةً أخرى خلال حوادثِ شهري نيسان - أيار منَ العام١٩٦٠: ونعرفُ بعضاً من طلّاب "كلّيّةِ العلوم السياسيّة" و"كلّيّةِ الحقوق" الذين كانوا من بين "زعماءِ الطّلبةِ" الذين شاركوا في حوادث٢٧ أيار١٩٦٠ العسكريّةِ. وأصبحَ

البعضُ منهم مُعيدينَ في "كلّيّة الحقوق" و"كلّيّةِ العلوم السياسيّة" كهديّةٍ مقابلِ مساهماتهم في الإنقلاب في عهد الحكومات التي تأسَّست فيما بعد. وأنا شخصيّاً أخجلُ من كتابةِ أسمائهم. فبعضُهُم استمرَّ بنشاطاتهِ السياسيّة داخلَ "حزب الشّعب الجمهوريّ". وبعضهم الآخر دخلَ إلى جهازَي الأمن والشّرطة، ومديرُ الأمن أصبحَ قائم مقام ومن ثمَّ والياً. وسيكونُ التَّذكير بِأحدهم أمراً صحيحاً: إذ إنَّ "دانيز بايكال" كانَ من قبل مُعيداً في كلّيّةِ العلوم السياسيّة، ثمَّ قياديّاً في"حزب الشّعب الجمهوريّ" ووزيراً لـ "بولانت أجاويد". أما بعد ذلك، فيعرفُهُ كلُّ من عاصروا تلكَ الأيام. وهو وزير للخارجيّة ونائبٌ لرئيس وزراء حكومة الائتلاف التي شكلها "حزب الشّعب الجمهوريّ" مع "حزب الطّريق القويم" التي استمرَّت مدّةً ودافعت عن نفسها أنَّها استمرارٌ "للحزب الدّيمقراطيّ"، وذلكَ في شهر تشرين الثاني من العام ١٩٩٥. وعلى اعتبار أنَّهُ أصبحَ الرَّئيس العام "لحزب الشّعب الجمهوريّ"، فمنَ الواضح جدّاً أننا لن نستطيعَ الذَّهاب بعيداً جدّاً عن آفاقِ "أورهان بيرغيت" و "علي إحسان كوغوش".

وأريدُ أن أسألَ هنا، هل يمكننا القول عن هؤلاء إنَّهم كادرٌ مُتآمر. إن سؤالاً كهذا يخطرُ على الأذهانِ مباشرةً. فإذا أمكننا أن نُجيبَ بكلمةِ "نعم" فهذا الكادر هو الذي يستلمُ أهمَّ المناصب في التَّسلسل القيادي المختلف في دولةِ الجمهوريّةِ التركيّة منذُ سنوات. (وإذا أردنا أن نكونَ أكثر دقة، فليسَ هناكَ من سببٍ يدعنا لعدم الإجابةِ بكلمةِ "نعم").

وقد أصبحَ هذا الموقفُ واضحاً من خلالِ تحويلِ الدّولةِ إلى دولةٍ شرطيّة.

والأمرُ عبارة عن دولة بوليسيّة أكثر مما هو شرطة دولة" يعني أن الدّولةَ بالذّات تحوّلت إلى دولة بوليسيّة. يعني غالباً ما يتمُّ استخدام جهاز الشّرطة المتوفرِّ لديها. وأعتقدُ أنَّ الموضوع سيصبحُ أوضحَ عند إجراءِ الدِّراسات العلميّة المتعلّقة بدورِ جهاز الشّرطة في "تركيا" بمرحلةِ تأسيسِ الجمهوريّةِ وما بعدها، وإمكانيةِ الدّخول إلى أرشيف جهاز الشّرطة ولا سيّما عندَ كفاية الإمكانيّات القانونيّة. وأريدُ الافتراض أنّني مصمّمٌ على هذا الموقف حالياً، يمكن عندئذٍ أن يكونَ الأمرُ مقبولاً من ناحيةِ الاعتماد على بعض المُشاهدات.

وبَعد أن اعْتُقِلَ عدَّةُ طلّاب أثناء الحوادث، ثمَّ أُطْلِقَ سراحهم على الفور. ولم تُفْتَح أيّ قضيّةٍ بحقِّهم. وكأنَّهُ لم يحدث أيُّ اعتداء، ولم تُدَمَّر المباني، ولم يدخل الخوفُ والرّعبُ إلى قلوبِ النَّاس، وكأنها أيضاً مسألةٌ وحالةٌ لا تتّطلب فتحَ قضيّة. والأنكى من ذلكَ، أنَّ بعضَ الصُّحفيّين مدحوا المهاجمين وأثنوا عليهم. ويوجد كثيرٌ من الأمثلةِ عن هذا الموضوع في الكتبِ والمقالات والدّراسات التي تشرحُ تلكَ المرحلة.

مكافأة المُحَرضين:

بعد مدّة، عُيِّنَ "حسين جاهد" صاحبُ المقال التّحريضيّ، مُحرّراً لصحيفةِ "أولوص" التي تُعدُّ لسان حال "حزب الشّعب الجمهوريّ".

أليسَ بمقدوري القول إنَّهُ جَرَتْ ترقيتُهُ؟ لكن في العام١٩٤٥ وأثناءَ حُكْمِ "الحزب الدّيمقراطيّ" حُكِمَ بالسَّجن لمدّة أربعةٍ وعشرينَ شهراً لاتِّهَامِهِ بسببِ مقالٍ رئيسيٍّ لهُ في الصَّحيفةِ المذكورةِ سُنَّتْ القوانين نفسها، لكنَّ الأدوات تغيّرت. ثمَّ أُعْفِيَ عنهُ فيما بعد. لكنَّهُ دخلَ إلى التَّاريخ

السّياسيّ التّركيّ وتاريخ الصِّحافةِ التركيّة من أوسعِ الأبواب، لأنَّهُ احتفلَ بعيدِ ميلادهِ الثمانين وهو في السِّجن. رجاءً انتبهوا إلى الأمرِ المعكوس هنا، لأنَّ الديمقراطيّين الأُسود قالوا: "إذا استلمنا السُّلطة، فسنجلبُ الحريّةَ والدِّيمقراطيّة إلى البلادِ، مثلما سنجلبُ حرية الرّأي والكلمة والصِّحافة"...

انظروا كيف يتحدّثُ "زكريا سَرْتَل" عن "جلال بايار" في سنوات الأربعينيّات ويذكرُهُ قائلاً:

(كان "جلال بايار" يمرُّ بنا كلّما جاء إلى "إِسطنبول". وأكثرُ شيءٍ كانَ يعانيهِ هو تعقّبُ الشّرطةِ لأثرهِ. ولم يفهم أيَّ معنى لمقدار الإزعاج والمضايقةِ الذي سبَّبَهُ ذاكَ النِّظام الشّرطيّ للمواطن، طيلةَ فترةِ وجودهِ في السُّلطة في الثّلاثينيّات. وهو يعاني الشّيء نفسه الآن. وقد قال "جلال بايار": "إذا وصلتُ إلى السُّلطةِ مجدّداً ، فإنَّ أوَّلَ شيءٍ سأفعلهُ هو منعُ تعقُّبِ الشُّرطةِ للناس، ومنعُ هذا الانتهاك الظَّالم لحرّيّةِ المواطن").

وعندما نأتي إلى موضوع "زكريا سَرْتَل" سنرى أنَّ حالتَهُ صعبةٌ أيضاً. فقد اعْتُقِلَ بعدَ تلكَ الحوادث ، إذ قال: "لقد فتحوا قضيّة بحقّي وكأنهم لم يكتفوا بتدميرِ الصَّحيفةِ وإسكاتها. اعتقلوني ثلاثة أشهر، وحكموا عليَّ بالسَّجنِ ثلاث سنين. لكنَّ القضاء الأعلى طعنَ بالقرار، وبَرَّأَني". وفي الوقت الذي نقلَ "سَرْتَل" هذهِ الأمور في العام ١٩٧٧ ، خانَتْهُ ذاكِرَتهُ قليلاً. لأنَّهُ من خلال متابعة الصُّحف في تلكَ الفترة ، كشفت التَّطوّرات ما يلي:

ينبغي أن يكون الموضوع في ٥ آذار من العام ١٩٤٦ بعدَ ثلاثةِ أشهرٍ من تلكَ الحوادث، يعني في نهايةِ الفترة التي قالَ فيها."سَرْتَل" :"لقد اعتقلوني ثلاثة أشهر"، وذلك بهدفِ قيام حكومةِ"حزب الشّعب الجمهوريّ"

بكبحِ جماحِ "سَرْتَل" وأصدقائهِ، إذ فتحت الحكومة قضيَّةً بحقِّ كلٍّ من: "زكريا سَرْتَل" و"صبيحة سَرْتَل" و"جامع بايكوت". وقد اتُّهِمَ المذكورون بالإهانة والإساءةِ لـ "مجلس الأمّة التّركيّ الكبير" والشخصيّات المهمَّة في الحكومة. "صحيفة جمهوريّات، ٦ آذار ١٩٤٦". وانتهت هذه القضيّة في ٢٣ آذار من العام١٩٤٦. وحُكِمَ على "زكريا وصبيحة سَرْتَل" بالسَّجن لمدّةِ عام، بينما حُكِمَ على "جامع بايكوت" بالسّجن لمدّةِ عشرة أشهر. "صحيفة جمهوريات، ٢٤ آذار١٩٤٦". قامَ المحكومون بمراجعةِ القضاء الأعلى من أجلِ إعادةِ النَّظرِ بالقرار: فقامَ القضاء الأعلى بإلغاءِ هذا القرار في ١٤ آذار من العام ١٩٤٦"صحيفة جمهوريات، ١٥ أيار ١٩٤٦". وعندما نأتي إلى موضوع "توفيق رشدي أراس"، فقد اختار الانفصال عن "حزب الشّعب الجمهوريّ" بقرارٍ شخصيٍّ منهُ في ٢٧ آذار منَ العام ١٩٤٦. "صحيفة أولوص، ٢٨ آذار ١٩٤٦". وربّما طُلِبَ منهُ ذلك لاتّخاذِ هذا القرار.

كان الكثيرُ من الناس في تلكَ السَّنوات يبحثونَ عن طُرقِ مُغادرةِ تركيا، ولا سيَّما النَّاس المعروفين الذين ارتبطت أسماؤهم باليساريّين. وقد جرّبت جماعةُ "سَرْتَل" هذا الطَّريق. وحاولوا الحصولَ على اللّجوء السِّياسيّ من "الولايات المتحدة" التي كانَ يُنْظَرُ إليها كممثّلٍ "للعَالَمِ الحرّ" أو" تمثال الحريّة" في تلكَ الأيّام، مع أنَّ هذا الأمر بالذَّات لم يتَّضح أو يُذكر في ذكرياتِ جماعةِ "سَرْتَل". وكانَ "زكريا سَرْتَل" موجوداً مع زوجتهِ في "الولايات المتّحدةِ" من قبل، إذ برزَ اسمهُ في المجالِ الصُّحفيّ. ولذلكَ أعتقدُ أنَّه اتَّجه نحو الولايات المتّحدة التي تكافحُ الفاشيّين والنازيّين بالتّعاونِ مع الاتحاد السّوڤييتيّ وبريطانيا. من ناحيةٍ أخرى، نعلمُ أنَّ زوجتَهُ

"صبيحة سَرْتَل" في العشرينيّات والثلاثينيّات دافعت عن "طبيعةِ حياةٍ على الطِّراز الأمريكيّ، من خلالِ المجلّات التي أصدرتها في تلكَ الأثناء. ثمَّ إنَّ جماعة "سَرْتَل" كانَ لديها علاقاتٌ شخصيّة معَ الولايات المتحدة"، لأنَّ صهرَهُما أمريكيّ. علاوةً على ذلك، فإنّ الصّهر "f.o.Brien" موظفٌ في العاصمةِ الرُّومانيّة "بوخارست" في العام ١٩٤٥. ففي الرّسالة التي كَتَبَها "زكريا سَرْتَل" لصهره، طلبَ منهُ المساعدةَ في موضوع "منح الولايات المتّحدة حقَّ اللجوء السّياسيّ لَهم". وفي معرض ردِّه على الرِّسالة، قالَ "Brien": "أنا واثقٌ أنَّ الولايات المتّحدة ستطلبُ من تركيا إجراءَ بعض التّغييرات خلالَ مدَّةٍ قريبةٍ". (النائب العام "كاظم ألوش" هو من أفشى سرّ موضوع هذا التّراسُل. صحيفة "يني كازيتا"، ٩أيار ١٩٦٧.)

إنَّ التّغييرات الواردة هنا تعني الانتقال من النِّظام ذي الحزب الواحد إلى الدّيمقراطيّة ذات التّعدّديّة الحزبيّة. إذ كانت "الولايات المتحدة" تأملُ بالانتقالِ إلى هذا النّوعِ من الدّيمقراطيّةِ النّمطيّةِ، مثل موضوع إغلاق حزب الفالانج " الكتائب" الذي هو حزب الدّيكتاتور الإسبانيّ الفاشيّ "فرانكو" تحتَ تأثيرِ ضغوط الأمريكيّين في تلكَ الأثناء، وذلكَ في بعضِ الأوساطِ التي تعرفُ تركيا عن كثب. وهذا هو الأمر الذي أرادَ "Brien" أن يشرحَهُ. ونتيجةً لذلك وباحتمالٍ كبيرٍ، لم تستطع جماعة "سَرْتَل" الحصول على مطالبها بسبب وجود مواضيعَ مهمّة أخرى ستشتغلُ "الولايات المتّحدة" عليها في تلكَ الأثناء. وفي شهرِ شباط منَ العام ١٩٧٧، شرحَ "زكريا سَرْتَل" لصديقهِ "حفظي طوبوز" كلَّ المواضيع التي فكّر فيها وصولاً إلى موضوعِ مغادرة تركيا في شهر آب من العام ١٩٥٢ من أجل نفيٍ طويلٍ، إذ قالَ:

(لم يعترف الباب العالي بِحقِّ الكتابة والنّشرِ لنا. وقد أسَّستُ مكتباً للدّعايةِ، ولم يستمرّ. وقرّرتُ بعدها مغادرةَ البلاد. طلبتُ جواز سفر، ولم يعطوني. فأرسلتُ برقيَّةً إلى "عدنان مندريس" قلتُ فيها: "عندما وصلتُم إلى السُّلطة، قلتُم إنّكم سترفعونَ كلَّ مظالِمِ العهدِ السّابق. لكنّهم لم يعطوني جواز سفر حتّى اليوم!"

وبعد أربعٍ وعشرينَ ساعة تلقّيتُ البرقيَّةَ التّالية من "عدنان مندريس": "لقد أعطيتُ أمراً بخصوصِ جواز سفركَ يا سيدي.". مرَّت ساعتان تقريباً، نظرتُ فوجدتُّ عنصر شرطة وقد أحضر جواز السفر إلى منزلي).

كانَ منَ المُثيرِ جداً أن نفهَم كيفيَّة تقييم الحوادث من النَّاحيةِ الشَّعبيّةِ في "إِسطنبول". ولا يوجد الكثير منَ الوثائق والمعلومات المتوفّرة بينَ أيدينا حالياً حولَ هذا الموضوع. وبفضلِ ما شَرَحَهُ لنا "أورهان بيرغيت". فيما سبق، فقد علِمنا أنَّ اسم" السُّلطَة الرُّوسيّة" قد أصبحَ "السُّلْطَة الأمريكيّة". هذا وقد كتبَ "مجيد أونال" مقالاً في صحيفة "آيضنلك" بتاريخ ٤ كانون الأوّل من العام ١٩٩٣، شرحَ فيهِ عن هذا الموضوع قائلاً:

(هكذا كانت الحوادث تخلقُ حالةً من الرُّعب، إذ إنَّ سوق الجوارب الفاخرة المُسَمَّى "سوق الجوارب الرّوسيّة" والموجود مقابلَ ثانوية "غَلَطَة سراي"، كان مثالاً على تحوُّل السُّلطَة الرُّوسيّة" في لحظات إلى "سُلْطَة أمريكيّة".

فالمقاهي والمحلّات والمتاجر في "إِسطنبول" التي كانت أسماؤها "طان" في تلكَ الأيَّام، غيَّرت أسماءَها لِتأخذَ أسماءً جديدة مثل "كان" و"جان" و"شان". وقد أعلنَ "أحمد أمين يلمان" الذي كانَ ضمنَ الجبهةِ

المناهضةِ للحرب بالتَّعاون مع صحيفة "طان" في سنوات الحرب من قبل، أنَّهُ لا علاقة له مع صحيفة "طان" مطلقاً، وذلكَ في مقالهِ الصَّادر في اليوم التَّالي لتلكَ الحوادث. وعندما انتشرت إشاعاتٌ تقولُ إنَّ "حَقِّي طارق أوص" صاحب صحيفة "وقت" تحدَّثَ مع "زكريا سَرْتَل" بعد الحادثة قائلاً لهُ: "أنا مستعدٌّ لإصدار صحيفتكَ على الفور"، نفى "حَقِّي طارق أوص" تلكَ الإشاعات نفياً قاطعاً.

استمرَّت مرحلةُ إصلاح وصيانة مطبعة صحيفة "طان" ثلاثَ سنوات حتى العام ١٩٤٨. وعندما نأتي إلى موضوع الصَّحيفة، سنرى أنَّهُ تمَّ البدء بإعادة إصدارها بمفهومٍ جديد من قِبَلِ "علي ناجي كاراجان" و"خليل لطفي دوردونجو" والمفهومُ الجديد مختلف تماماً عن المفاهيم التي كانت لدى "زكريا و صبيحة سَرْتَل".

وقد تطرَّقَ "زكريا سَرْتَل" في كتابهِ "ذكرياتي" الصفحة(٢٥٧) إلى موقفِ الاتحاد السّوفييتيّ إذ قالَ: لقد بَثَّتْ إذاعة موسكو بطريقةٍ هاجمت فيها "جلال بايار" في تلكَ الأثناء بالذَّات. إذ اتُّهِمَ رئيس الوزراء السابق "بايار" أنَّه عدوٌّ للسُّوفييت، وقد أحزنَ هذا الرَّد بهذه الطَّريقة "جلال بايار"، في الوقت الذي كان فيه يؤسِّس حزباً يسعى نحوَ انتهاجِ سياسةِ الصَّداقة مع السُّوفييت". ومن بين الكلمات التي قالها لي:"لا يمكنني أنْ أكونَ عدوّاً للسُّوفييت").

وعلى إثرِ حوادث٤ كانون الأول منَ العام ١٩٤٥، امتنعَ "بايار" وأصدقاؤهُ عن تقديم المقالات لِمجلّة "غوروشلار". وهكذا ضربَتْ حكومةُ "حزب الشّعب الجمهوريّ" عصفورين بِحَجَرٍ واحد. وانهارَ الجسر المُحتَمَل

بين المثقّفين والعلماء والصُّحفيين المُنحازينَ "للحزب الشّيوعيّ التركيّ". وقد ألَّف "عجلان صايلغان" كتاباً أسماهُ "الحركات اليساريّة في تركيا" في المدّة ما بين (١٩٧١-١٩٧٢) بالاعتماد على وثائقِ الشّرطة والعودة إليها بعدَ اعتقالات العام ١٩٥١ (منشورات مجلّة حركات، إِسطنبول،١٩٧٢)، إذ أوضحَ أنَّ محاولةَ "الحزب الشّيوعيّ التركيّ" تأسيس "الجبهة المشتركة" قد انتهت مع أحداث ٤ كانون الأوّل، فقال: "لقد باءت اللّعبةُ التي وضعَ الشّيوعيّونَ قواعدَها بالفشلِ معَ انطلاق مظاهرات ٤ كانون الأول من العام ١٩٤٥". وحولَ هذا الموضوع كتبتْ "فيروز أحمد" ما يلي (لقد قِيْلَ إِنَّهُ سيتمُّ تحريضُ هذا التَّحرك من قِبَلِ الحكومة و"حزب الشّعب الجمهوريّ" وحتى "عدنان مندريس" كانَ من بينِ مَنْ قالوا ذلك).

والأمر المحسوم: هو أنَّ "حزب الشّعب الجمهوريّ" استطاعَ كسر التّعاون بينَ المؤسّسين المستقبليّين "للحزب الدّيمقراطيّ" و"الحزب الشّيوعيّ التّركيّ" الذي يمكن أنْ يتسبَّب بنتائجَ خطيرة على الحكومة.

إنَّ صيحات الآلاف من المُهاجمين في المظاهرات مُتَّهِمِينَ جماعة "سَرْتَل" أنَّهم "شيوعيّون"، وإحراق الصُّحف والمجلّات اليساريّة، وتخريب مقرَّاتهم ومطابعهم التي تطبعُ لهم، ليسَ إلَّا ترهيبٌ أيضاً لهؤلاء الأسماء "الأربعة". علاوةً على ذلك، فقد أدلى "جلال بايار" بتصريحٍ فوريٍّ كي يُثْبِتَ أَنَّهُ لا علاقةَ تجمعهُ مع مجلة "غوروشلار"، فقالَ:

"ليسَ وارداً أن أكونَ ضمن هيئةِ تحرير أيّ مجلّة أو صحيفة". وهكذا فإنَّ تعاونَ اشتراكيّي الأربعينيّات مع "الحزب الأساسي" الثاني الذي كان

على وشك التّأسيس، قد أخفقَ منذُ البداية بسبب تحريضات حكومة "حزب الشّعب الجمهوريّ".

وعلى إثر تلك الحادثة، قام "جلال بايار" وأصدقاؤهُ الذين يمثّلونَ الإيديولوجيا الرَّسميَّة والموقفَ الرَّسميّ للدَّولة والمؤيّدين لها، بتعليقِ جميعِ اتصالاتهم وارتباطاتهم مع "سَرْتَل" ومجموعته. وهنا أيضاً استطاعَ "حزب الشّعب الجمهوريّ" الوصولَ إلى هَدَفِهِ.

وكما أكّدت من قبل، فإنَّ كلَّ رغبات وأهداف "حزب الشّعب الجمهوريّ" كانت ترمي إلى منعِ تشكيل كَيانٍ مُعارضٍ حقيقيٍّ ويساريّ. واستطاعَ تحقيق ذلك من خلال التَّخريب المُمَنْهَج والأساليب المُقزّزة ومناهضة الدّيمقراطيّةِ بشكلٍ غير معقول.

والأغرب من ذلك أنه ابتداءً من هذا التّاريخ بدأت الشَّخصيات الأربعة ومن بعدها "الحزب الدّيمقراطيّ "يغازلونَ"حزب الشّعب الجمهوريّ" في موضوع مناهضة الشّيوعيّة البدائيَّة، بل حتى تجاوُزوا هذا الموضوع. إذ إنَّ "حزب الشّعب الجمهوريّ" هو أوّلُ مَنْ عارضَ الّذين حاولوا الكشفَ عن ارتباطهم "بالحزب الدّيمقراطيّ" في الماضي حتى لو كانوا من كوادرهِ. علاوةً على ذلك، عندما تحدَّث وزير الدَّاخليّة الفاشيّ المتطرّف في تلكَ الفترة "شكري سوك منسوار"للإجابةِ عن سؤالِ شفهيٍّ في "مجلس الأمّة التّركيّ الكبير" في كانون الثاني من العام ١٩٤٧، وزَعَمَ بشكلٍ مُبَطَّن أنَّ "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ" قد تعاون معَ "الحزب الدّيمقراطيّ"، ردَّ عليه السّكرتير العام "لحزب الشّعب الجمهوريّ" "حلمي أوران" في الأول من شباط منَ العام ١٩٤٧بتصريحٍ دحضَ فيه مزاعِمَهُ، فقال: (لديَّ وثيقةٌ حولَ دعمِ "الحزب الدّيمقراطيّ "

للشيوعيّين). لكن عندما جمعَ "الحزب الدّيمقراطيّ" تعاطُفاً شعبيّاً معه وتعزّزت قوّتُهُ تدريجياً اتَّهَمَهُ أعضاءُ"حزب الشّعب الجمهوريّ" بـِ "الموسكوفيّة". وهذه قصّةٌ منفصلة....

انعكاس الحوادث على أنقرة

كانَ في كادرِ كتابةِ المقالات في مجلّة "غوروشلار" معلّمونَ في مدارسِ "أنقرة" المختلفة، وأعضاء من الهيئات التّدريسيّة الجامعيّة. والحقدُ الذي انصَبَّ عليهم، وصلَ إلى أبعادٍ جديدة بعدَ تلك الحوادث: إذ وُضِعَ المدرّس في معهد الدّولة الموسيقيّ في أنقرة "صباح الدّين علي" تحت تصرّف وزارة التربية الوطنيّة في٧ كانون الأول منَ العام ١٩٤٥. (بعد ذاكَ التَّاريخ، أصدرَ "صباح الدّين علي" مجلّات ماركوباشا / مرحوم باشا / معلوم باشا بالتّعاون مع "عزيز نيسين"، كما أصدرَ كتاب "الحريّة المقيَّدَة" بالتعاون مع "محمد علي أيبار"، وكانَ "رفعت إلكاز" مع هؤلاء منذُ البداية).

تدخَّل عميدُ الكلّيّة بخصوصِ أعضاء الهيئة التَّدريسيّة في كلّيّة اللّغة والتَّاريخ والجغرافيا إذ وجّهَ البروفسور الدّكتور "أنور زيا كارال" عميدُ كلّيّة اللّغة والتَّاريخ والجغرافيا كتاباً سريّاً رقم (٢٢٥٨) تاريخ ١٣ كانون الأول من العام ١٩٤٥ إلى المديريّةِ العامّة للتّعليم العالي في وزارة التربية الوطنية، جاءِ فيهِ(لُوحِظَ على غلاف إحدى المجلّات "غوروشلار" التي أعلنت في صفحتها الأولى أنّها مجلّةٌ سياسيّة شهريّة" والصَّادرة في ولاية "إِسطنبول"، وجود بعض الأسماء من كُلّيّتِنَا مثل :المُحَاضِرَة "بهيجة بوران"، والمُحَاضِر "بيتريف بورتاف" والمُحَاضِر "نيازي بَركَس"، ومعاونة الشؤون العلميّة "مديحة بَركس" تحتَ عنوان "الذين وَعَدوا بِدِعَم المجلّة بالمقالات".

ورغمَ وعود المحاضر الدكتور"نيازي بَركس" ومعاونة الشؤون العلميّة "مديحة بَركس"، بكتابةِ المقالات، ووعود المُحَاضِرة "بهيجة بوران" بنشرِ المقالات، ووعود المُحَاضِرُ الدكتور"بيتريف بورتاف" مع المُحَاضِرَة الدكتورة "بهيجة بوران" بإرسال المقالات حتى لو كانت متعلّقة باختصاصَيْهما إلى هذه المجلّة ذات الطَّابَع الذي لا يقبل التوافق بين نزعتها السياسية والفكر العلميّ، غير أنّني أتقدّم بفائق الاحترام بضرورةِ مراعاة المذكورين لأوضاعهم وتصرّفاتهم داخلَ الكّليّة لأنني وجدتُ أنَّ نشرَ تلكَ العبارة بخصوصهم بعدَ الاطّلاع على المجلّة المذكورة يتنافى مع نشاطاتي وأفكاري ومكانتي الأكاديميّة.

وقبلَ كتاب "أنور زيا كارال" المذكور، كتبَ المدير العام للتّعليم العالي "ن.خليل أونان" رسالةً إلى وزير التربية الوطنيّة "حسن علي يوجال" رقم ٤/٦١٤١ تاريخ ١٤ تموز من العام ١٩٤٥، أوضحَ فيها ضرورة عدم بقاء المذكورين في الكليّة وهم: "بيتريف بورتاف" و"بهيجة بوران" و"نيازي بَركس" وزوجته "مديحة بَركس".

وقد توصَّل المدير العام للتّعليم العالي "أونان" إلى القناعة التَّالية: "لقد تعزّزت القناعةُ لديَّ أنَّ بعضَ أعضاء الهيئات التَّدريسيّة يعملونَ على توجيه أفكار أبنائِنا في الكليّات نحوَ اتجاهاتٍ خطيرة".

وكانَ الشَّاعرُ "نجم الدّين خليل أونان" الذي ترأّسَ المديرية العامّة للتعليم العالي في وزارة التّربية الوطنيّة، يعطي المُحاضرات الأدبيّة في الوقت نفسه في كلّيّة اللغة والتّاريخ والجغرافيا. وكان "أونان" هو الشاعر الذي قال: "قف أيّها المسافر! إن المكان الذي أتيت إليه ووَطِئْتَهُ دون أن تعلم/ هذا التراب هو المكان الذي غرق ذات عهد".

وقد تَوصَّلَ الشَّاعر والمدير العام "نجم الدّين خليل أونان"، وعميدُ الكلّيّة البروفسور الدّكتور"أنور زيا كارال" إلى القناعة نفسها وهي:

ضرورة فصل هؤلاء الذينَ كتبوا المقالات في مجلّة "غوروشلار" أو وعدوا شفهيّاً بكتابة المقالات، منَ الكلّيّة نهائياً! وقد وضَعَتْ لجنةُ المُديرين في وزارة التَّربية القوميّة كُلًّا من "بوران" و"بوراتاف" و"بَركس" وزوجته تحت تصرُّف الوزارة بالقرار رقم (١٣٢) في اليوم نفسه. وقالَ أحدُ أعضاءِ لجنةِ المديرين وهوَ "حقّي تونغوتش": "أنا مع فصلِ هؤلاء، ولكن بعد إجراء التّحقيق معهم"، واتَّخذَ موقفاً معارضاً للقرارِ بهذهِ الذَّريعة.

وقد وافقَ وزير التّربية الوطنيّة "حسن علي يوجال" يوم ١٥-١٢-١٩٤٥ على قرار لجنة المدراء التي وضعت ثلاثةُ مُحاضرين ومُعيداً تحتَ تصرُّف الوزارة بسبب كتابة المقالات أو وعودهم بكتابتها في مجلّة "غوروشلار" التي يصدِرُها "زكريا سَرْتَل".

لكن معَ الأسف لم تُعَمِّر طويلاً أحلام "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ" بإنشاء "جبهةٍ مُشْتَرَكَة" في بنيةِ مجلّة "غوروشلار"، ووصولها إلى القُرَّاء بشكل يوميٍّ عن طريقِ صحيفة "طان". ثمَّ دُمِّرَتِ المكتبات ووسائل النّشر الأخرى. وبدأت الاتّجاهات المُناهضةِ للشّيوعيّةِ البدائية بالتّزايدِ تدريجياً في البلاد.

واضطرّ "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ" وحده أن ينفّذَ ما سيقومُ بهِ في بدايةِ العام ١٩٤٦. يمكن البحث عن أساس الخطأ الذي لا يُغتفر في الكشف عن هوية كلّ الكوادر السريّة الموجودة في الحزبين المُنْفَصلين أي "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ" و"حزب القرويّين والعمّال الاشتراكيّين عام ١٩٤٦ في عملية التحريض التي قام بها "حزب الشّعب الجمهوري"،

وفي أحداث ٤ كانون الأوّل تفرقوا وراح كلّ شخصٍ في حالِ سبيلهِ. وعلى إثرِ تلكَ الحوادث، وبسبب بعض العمليّات التّحريضيّة في معاهد القرى خلال العام ١٩٤٦، حيكت بعض الألاعيب الخطيرة ضدَّ الشُّبَّان التقدميّين والأكثر ذكاءً في معاهدِ القرى[1] بذريعةِ أنّهم "أوكارُ الشّيوعيّة" و"شبكة شيوعيّة"، ثمَّ طُرِدُوا من هذه المعاهد. ومن بين الطلّاب "المتّهمين بالشّيوعيّة":

"طالب أبايضن" و"طوران آيدوغان"، و"علي دوندار"، وإلى جانبهم مُدرِّسان هما: "رشان طاشي أوغلو" و"جميل طويغان".

(المعلومات المفَصَّلةِ أكثر موجودة في سلسلةِ مقالات "أوغور مومجو" صحيفة جمهوريّات، ٢١ شباط ١٩٩٠).

ومن بين المُخْبِرين الذين يجب التّذكير بهم "أمين سويسال" مدير معهد "القرى" في منطقة "كزل تشولو" في ولايةِ "أزمير" الذي وُصِفَ في النّصف الثاني من الأربعينيّات أنَّهُ "قلعةُ القوميّين"، وهو الذي أبلغَ عن "صباح الدّين علي" في العام ١٩٣٢. وقداخْتِيرَ نائباً عن "حزب الشّعب الجمهوريّ" في العام ١٩٤٦.

وفي العام ١٩٤٦، أصبحَ "حسين أطمجا" رئيس "جمعية الشّباب القومي" في "معهد القرى العالي" في الأربعينيّات، نائِباً عن "حزب الشّعب الجمهوريّ". أمَّا "م.شكري كوتش" عضو مجلس إدارة الجمعيّة نفسها، فقد أصبحَ الرَّئيس العام اليساري "لاتّحاد جمعيات المعلّمين" في السّتينيّات. ومستشار الرَّئيس العام لاتحاد نقابات العمّال الثوريّين في تركيا.

---

(١) أسس مصطفى كمال أتاتورك معاهد القرى في الريف ومكاتب الشعب في المدن من أجل تدريب الشعب على الحياة المعاصرة والحديثة إضافةً إلى تعليم المهارات (المترجم).

وفي الوقت الذي اعتقلَ فيه "حزب الشّعب الجمهوريّ" الطورانيّين والعنصريّين في مرحلةِ نهايةِ الحرب وأودَعَهُم في السِّجن مدّةً، لمْ يُهمِل من ناحيةٍ أخرى الارتباطِ مع الشَّباب على مختلفِ أطيافهم والّذين قدَّموا الدَّعم والمساندة لهُم. وهكذا كانَ "حزب الشّعب الجمهوريّ" يؤسِّسُ لجعلِ الشّباب الجامعيّ تحت إشرافهِ وتوجيههِ، وزيادةِ احتمال وإمكانيّةِ متابعة ومراقبة العنصريّين والطورانيّين. علاوةً على ذلك، فإنَّ الحوادثَ التي جاءت فيما بعد، هي التي ولَّدت هذه النَّتيجة. وربَّما كانَ الهدف من وراءِ ذلكَ أَنْ يُقالَ للطّورانيّين والعنصريّين المسجونين "يمكننا أن نفعلَ ما هو أفضلُ بدُونِكُمْ".

وتواصلت في الأيام والأشهر التَّالية حوادث الاعتداءِ التي بدأت من أمامِ مبنى العدلِ وداخله في ولاية "أنقرة" في٣ أيار منَ العام ١٩٤٤ وفي ولاية "إِسطنبول"، في ٤ كانون الأوّل من العام١٩٤٥، من خلال تنظيم الطلّاب والشّباب الجامعيّين وتحريضهم وتشجيعهم على ذلك. وكلُّ ذلك كانَ مُنافياً لصيغة وروح "الدّيمقراطيّة ذات التّعدديّة الحزبيّة" التي ادَّعِي أنَّ العملَ جارٍ على إرساءِ قواعدها في تلكَ الأثناء. لكن يا للأسف! هنا تركيا.

بعدَ إسكاتِ اليساريّين والاشتراكيّين، استعان "عصمت إنونو" رئيس الجمهوريّة التركيّة وزعيم الأمة في "حزب الشّعب الجمهوريّ" بـ "جلال بايار". ففي أواسط شهر كانون الأوّل من العام ١٩٤٥، دعا "عصمت إنونو" "جلال بايار" إلى مأدبةِ الطّعام في قصرِ "تشانكايا" الرِّئاسي. التَقى الزَّعيمان على مأدبةِ الطّعام، واتّفقا على قيامِ "بايار" بتأسيس حزبٍ جديد لا يتنازلُ عن مبادئِ الجمهوريّة، ولا يتدخّل في موضوعِ مناقشةِ السِّياسةِ الخارجيّة. وفيما يلي النّقاط المهمّة الّتي اتّفقَ عليها "إنونو" و"بايار":

١- لا مناص من إرساءِ نظامٍ سياسيٍّ متعدّد الأحزاب كيلا تبقى تركيا معزولةً عن العالم بعد الحرب. لكنَّ تجربةَ "حزب الاتّحاد والتّرقي" في العام١٩٢٤ وتجاربَ الفرقة الحرّة في العامِ١٩٣٠، تقتضي الحيطةَ والحَذَر في موضوعِ الانتقالِ نحوَ"النّظامِ ذي التّعدّديّةِ الحزبيّة". وأوَّلُ هذه النّقاط الضَّرورية التي ينبغي مراعاتها هو عدم التَّنازل عن مبادئِ الجمهوريّة. يعني بعبارةٍ أخرى "عدم اللّجوء إلى الرَّجعيّة". أي عدم استخدام الدّين لأغراضٍ سياسيّة.

٢- عدم إخضاع مواضيع السّياسة الخارجيّة للنّقاش. وعدم تشتيت سياسة الدّولة. وذلك من أجل إبداءِ الحِرص على الوحدةِ القوميّةِ وتماسكها.

٣ - عدم تصدّي حكومة وسُلطة "حزب الشّعب الجمهوريّ" للحزبِ الجديد الذي سيتم تأسّيسه. وعلى اعتبار أنَّ الكادرَ القياديّ للحزب الجديد أي "الحزب الدّيمقراطيّ "مكوّنٌ من أعضاءَ سابقين في "حزب الشّعب الجمهوريّ"، ومعظمهم قد تولّى مناصبَ رسميَّة من قبل، فهذا يعني بقاءَهم على نفسِ موقفِ حكومةِ "حزب الشّعب الجمهوريّ" وقادتها وولاتها.

فحكومة "حزب الشّعب الجمهوريّ" وعلى رأسها "عصمت إنونو" كانت تفضّلُ أعضاء اللّجان ورجال الاستخبارات والعناصر المُجَرَّبَة والمصرفيّين والوزراء، بل حتّى رئيس الوزراء "جلال بايار" وأصدقاءَه، على جميع اليساريّين. علاوةً على ذلك، فإن هذه التَّطورات تجسّدت بتأسيس الحزب الدِّيمقراطيّ" في ٧ كانون الثاني من العام١٩٤٦، أي بعدَ شهر تقريباً من حادثةِ "طان".

هستيريا مناهضة الشيوعية المبدئية:

مُنِعَ اتّحاد اليسار مع المعارضةِ التي تشكلت في "مجلس الأمّة التّركيّ الكبير" ضدَّ "حزب الشّعب الجمهوريّ" من خلال المظاهرات والاعتداءات التي وقعت في ٤ كانون الأوّل من العام١٩٤٥. على الرَّغمِ من أنَّ الشّخصيات الأربع أي" "جلال بايار" و"عدنان مندريس" و"فؤاد كوبرولو" و"رفيق كورالتان" قد أسَّسوا الحزب الدّيمقراطي في٧ كانون الثاني من العام ١٩٤٦.

أمّا اليسار فقد عبَّر عن نفسهِ من خلال الحزبين الاشتراكيّين المستقلّين اللّذين تأسسا في أشهر الصَّيف على اعتقاد بأنها مناسبةٌ للأجواءِ كما سنرى بعد قبل. وأصبحت السِّياسة مثارَ اهتمام على اعتبار أنَّ الانتخابات البلديّة التي جرت في٢٦ أيار من العام١٩٤٦ والانتخابات العامّة التي جرت في٢١ تموز من العام١٩٤٦أيضاً، وأُطلِقَ عليها اسم "الانتخابات المُزيَّفة"، كانت أوَّلَ انتخاباتٍ بدرجةٍ واحدة. وانتهت الانتخابات بِفَوْزِ "حزب الشّعب الجمهوريّ" وبوَاقعِ ٣٩٥ نائباً. أما "الحزب الدّيمقراطيّ" فقد حَقَّقَ نجاحاً مُشَرّفاً وبِوَاقعِ ٦٦ مقعداً. ودخلَ في هذه الأثناء أربعةُ نوّابٍ مستقلّين أيضاً إلى "مجلس الأمّة التّركيّ الكبير".

بعدَ هذه التَّطورات أُقِيلَ رئيس الوزراء "شكري سراج أوغلو" من منصبهِ "لأسباب مرضيّة" كما قيلَ، وهو الشخصيّة العنصريّة المتطرّفة خلال سنوات الحرب، وهوَ ذو نزعةٍ عرقيّةٍ تركيّةٍ مُتَعَصّبَةٍ حسبَ تعبيرهِ هو شخصيّاً. ومثلما أنَّ ذريعةَ إقالتهِ كانت "المرض"، وجدوا من المناسب والأفضل تغيير "سراج أوغلو" الذي لم يستطع تحقيق الانسجام مع الشّروط العالميّة الخارجيّة المتغيّرة أو الذي كانَ مُجْبَراً على تحقيقِ هذا الانسجام. وحلَّ مكانَهُ "رجب بكر".

والأمر المحسوم في كلِّ الحالات هو أنَّ "حزب الشّعب الجمهوريّ" بحثَ عن وجهٍ جديدٍ لهُ. الوجهُ تغيَّرَ، لكن الأساسَ سيبقى كما هو. من ناحيةٍ أخرى، لم يترك "سراج أوغلو" مهامَهُ بالمُجْمَل. فقد استمرَّ نائباً للرئيس العام"لحزب الشّعب الجمهوريّ" ثمَّ اختيرَ لرئاسةِ "مجلس الأمّة التّركيّ الكبير" في الأوّل من تشرين الثّاني من العام١٩٤٨. و بقيَ في منصبهِ هذا حتّى انتخابات١٤ أيار من العام١٩٥٠. يعني ذلك، "الاحتفاظ بالبُنية التَّحتيّة والقوميَّة مقابلَ تغيير الماكياج": فهذه البُنية رجعيّةٌ متطرفةٌ وقمعيّة، قامت على نظامٍ مهووسٍ بجنون العَظَمة أرهبَ المجتمع الذي لم يستطع أن يتنفّس، وأبدى ردَّ فعلاً عنيفاً جداً إزاءَ كلِّ تحرُّكٍ مستقل عن "حزب الشّعب الجمهوريّ".

علاوةً على ذلك، فقد أثبتت حوادثُ تلكَ المرحلةِ مواقفَ "حزب الشّعب الجمهوريّ" المذكورة.

الاعتداءات/المظاهرات/المسيرات/البيانات ضدَّ الاتحاد السّوڤييتيّ

انعكست التّطوّرات في الأيّام التي تَلَت "حادثة طان" على وسائل الصِّحافة التي طالبت السّماح بالعبور السّوڤييتيّ الحرّ من تركيا عبرَ المضايق وعبرَ"كارس" و"أرضخان". وتحدَّثت المحطّات الإذاعيّة عن هذا الموضوع وحامت الشّكوك في البلاد حول احتمالِ مهاجمةِ تركيا من قِبَلِ الاتحاد السّوڤييتيّ. فَبُدِئَ بتنظيم المظاهرات في الكثيرِ من المناطق التركيّة إزاءَ ذلك. وسنرى ذلك من خلال مهاجمةِ وسائل الصِّحافة والنَّشر وإحراقها أيضاً مُتّهمينَ إيّاها "بانتهاج الشّيوعيّة"...

هناك وجهات نظر مختلفة في هذا الموضوع، يعني بخصوص مبادرة الاتحاد السّوفييتيّ إزاء تركيا. وقد حاولتُ البحثَ في هذا الموضوع من خلال تخصيص قسمٍ له في أطروحتي. لكنَّ إعادة طرح هذه النّقاشات على جدول الأعمال سيتجاوز موضوعنا. وما يهمُّنا هنا من ناحيةٍ أخرى هو هستيريا مناهضة الشّيوعيّة ومناهضة السّوڤييت في عموم المناطق في تركيا الّتي تولّدتْ جرّاءَ تلكَ المطالب الموجودة أو التي يُعتَقَد أنَّها موجودة أو المراد إظهارها بأنها موجودة. وفَرَضَتْ هذه الهستيريا نفسها على الشَّارعِ بِأبعادٍ غير ملحوظة حتى ذاكَ الوقت، من خلال الاعتداءات والمظاهرات والمسيرات والبيانات. وهي اعتداءاتٌ حَرَّضَتْ عليها ونَظَّمَتْها حكومةُ حزب الشّعب الجمهوريّ" وقادته... ينبغي هنا أن نتحدّثَ عن المظاهرات التي جرت في الكثير من المدن ابتداءً من ولاية "أنقرة" في شهر كانون الثاني من العام ١٩٤٦:

ففي٤ كانون الثاني من العام ١٩٤٦، نظَّمَ الطلّاب مظاهرةً غير مُرَخَّصة في ولاية "أنقرة" للاحتجاجِ على مطالب الاتحاد السّوفييتيّ والتّطوّرات الجديدة في علاقات الاتحاد السّوفييتيّ نحو تركيا. وجاءَ في الخبر الذي أوردتهُ صحيفة "أولوص" بتاريخ ٥ كانون الثاني منَ العام ١٩٤٦ "لقد تجمَّعَ نحو ألفي طالب في ساحةِ "أولوص" في ولاية "أنقرة"، فتدخَّل وزير الداخليّة "حلمي أوران" في الحادثة معَ وزير التَّربية القوميَّة "حسن علي يوجال" الذي أعطى النّصائح و الإرشادات. وتفرّقَ الطلّاب بهدوء. وبما أنَّ هذا النّوع من التَّجمُّعات مرتبطٌ بالحصولِ على ترخيصٍ مُسبَق مهما كانَ هدف هذه التّجمُّعات، وبِما أنَّ الذينَ قاموا بهذا التَّجمع يوم أمس لم يحصلوا على هذا التَّرخيص المطلوب، فقد قامَ مسؤولو الحكومة

بتقفّي آثار هؤلاء الذينَ بادروا بهذا العمل. وراقبوا بعض الأشخاص ومن بينهم عدّة أشخاص تسلّلوا بين المُجتَمعين".

كانَ تَدخُّل الوزراءِ في "أنقرة" ورؤساء البلديّات والولاة في المدن الأخرى في مثلِ هذه الحوادثِ بالذّات، والتّحدُّث مع المتظاهرين، وتهدئتهم، نوعاً من التّقاليد في تلكَ السّنوات. فقد لعبَ القادةُ والزّعماء الأدوار المُعطاة لهم مُسبقاً، من خلال تصرّفهم بهذا الشّكل. يعني "الضَّرب المتواضع الخجول" بِالمعنى الكامل. والأكثر من ذلك، أنّهم استغلّوا الفرصةَ لتقديم أنفسهم للمواطنين البُسطاء والسُّذّج على أنّهم "الزعماء الذين يُوقفونَ الحوادث". كما اقتنصوا الفرصةَ من ناحيةٍ أخرى من أجل ضمانِ الدِّعايةِ الفرديّةِ لأنفسهم.

ونُظِّمَتْ مظاهراتٌ مشابهة في الكثير من المُدن التركيّة قبل المظاهرة التي نُظِّمَتْ في "أنقرة" للاحتجاج على الاتحاد السّوفييتيّ، وأُرْسِلَتْ البرقيّات إلى رئيس الجمهوريّة و"مجلس الامة التّركي الكبير".

وأريدُ هنا توضيحَ تفاصيل تلكَ المظاهرات بِدَورِها التّاريخيّ من خلالِ صُحُفِ تلكَ الأيّام. وهكذا يمكننا إيجاد الفرصَة لرؤيةٍ أشمل وأوضح للانفعال الذي خَلَقَتْهُ مطالب الاتحاد السّوفييتيّ غير الشّرعيّة في تركيا. إذ نرى أولى المُظاهرات في ولاية "هاتاي"[1] (من خلالِ انعكاس دورها على الصّحافة). وينبغي أن يكون هذا الأمر مُرتبطاً بوضع ولاية "هاتاي" على اعتبارها الولاية الأخيرة المشمولة بحدودِ الجمهورية التركيّة: "فقد نُظِّمَتْ مظاهرةٌ ضخمة في ٣٠ كانون الأوّل من العام ١٩٤٥ ردّاً على مطالب الاتحاد السّوفييتيّ".

(١) لواء اسكندرونة (المترجم).

وقد خَصَّصَت الصُّحف الصَّادرة في شهر كانون الأوّل منَ العام ١٩٤٥ مكاناً عريضاً للعلاقات التركيّة – السّوفييتيّة، كما تمَّ التّحضير لهذا الموضوع وتحذير الرَّأي العام منه.

استمَّرت المظاهرات في شهر كانون الثاني من العام ١٩٤٦ إذ بدأَت في ولاية "أنطاكيا". ووصلت إلى ولايات البحر الأسود، (ففي الأول من كانون الثاني من العام ١٩٤٦، نُظِّمَتْ مظاهرةٌ بمشاركةِ آلاف القرويين الذي أتوا منَ القرى المجاورة ، في مركزِ ناحيةِ "شنكوي" في ولاية "هاتاي". وجدّدوا عهدهم أنَّ الشَّعب التّركي بأسره مستعدٌّ للتّضحيةِ والتَّدخُّل في سبيلِ التّرابِ التّركيّ، وجابت المظاهرة جميعَ طُرق القُرى وهم ينشدون الأغاني الوطنيّة التركيّة).

وفي الثاني من كانون الثاني منَ العام ١٩٤٦:(نُظِّمَتْ مظاهرةٌ حماسيّة في ولاية "سورمانا" شاركَ فيها ما يقاربُ من خمسةِ آلافِ شخصٍ من أهالي المدينة، إذ شاركوا في هذهِ المظاهرةِ الضَّخمةِ من أجل الرَّدِّ على المطالب الأجنبيّة بخصوص الأراضي التركيّة). وفي اليوم نفسه (أرسلَ أهالي ولاية "تشلدير" إلى رئيسِ الجمهوريّة "عصمت إنونو" وبتوقيع ٤٧٥٢ شخص، إذ أوضحوا فيها ارتباطهم بالأمةِ لا يتزعزع، وأنَّهم مستعدّونَ للتَّضحيةِ بأرواحهم في سبيلِ كلِّ شبرٍ من أرضِ الوطن عندما تقتضي الضّرورةُ لذلك).

وفي السَّادس من كانون الثاني منَ العام ١٩٤٦، أدلى وزير الخارجيّة "شكري سراج أوغلو" بتصريحٍ لأعضاء "اتحاد الصّحافة التركيّة" قالَ فيه: (قبلَ أسبوعين، طالبَ بروفيسوران جورجيّان بضمِّ نصف الولايات

التركيّة الواقعة على ساحلِ البحر الأسود إلى جورجيا لأنَّ تلكَ الولايات تعودُ للجورجيّين حسبَ ما ادُّعيَ في حينها، وانتشرَ هذا المطلب إلى العالم بأسرهِ عبرَ الإذاعات والصُّحف السّوڤييتيّة. وقبلَ أشهر، انتشرت الأخبار والشّائعات في الإذاعات والصُّحف المعروفة حولَ ضرورة إعطاء ولايتي "كارس" و"أرضخان" التركيّتين كوطنٍ للأرمن المُشتَّتينَ في الدُّول الأجنبيّة، إذ تحدثت إذاعةُ "تيفليس" عن مطالبتهم بإعطاء ولايتي "كارس" و"أرضخان" للأرمن)، وانتقدَ رئيس الوزراء "سراج أوغلو" موقف الاتحاد السّوڤييتيّ بهذا الخصوص.

يمكننا الافتراض أنَّهُ كان هناك تصوّراً سلبياً للاتحاد السّوڤييتيّ والشّيوعيّة بالمعنى الكامل في دول الشَّرق الأوسط في تلكَ السَّنوات، إذ نُظِّمت الكثير من المظاهرات في جميع دول الشَّرق الأوسط وفي سورية والعراق على وجهِ الاختصاص احتجاجاً على الاتحاد السّوڤييتيّ بسببِ دعمهِ لتأسيس إسرائيل في العام ١٩٤٨، إضافةً إلى الدَّعم الأمريكي، كما تمَّ تدمير شُعَب ومراكز الحزب الشّيوعيّ في تلكَ الدُّول، وممارسة العنف والقمع ضدَّ أعضائهِ وقياداتهِ . وهذا الوضع سَهَّلَ عَمَلَ الطّبقاتِ المُهيمنة على الشَّرق الأوسط والتي أرادت المُقاربةَ مع الغربِ في تلكَ السَّنوات. وانعكست على الصّحافةِ في تلكَ الفترةِ مبادرةُ دولِ منطقة الشَّرق الأوسط من أجلِ التَّحضير لِتشكيلِ كتلةٍ بقيادةِ تركيا واليونان وبالتعاونِ مع فرنسا وبريطانيا. وكانَ وارداً في المراحل نفسها تشكيلُ "وحدة الدّفاع عن البحر الأبيض" كمنظمةٍ توازي حلف النّاتو. وفي النّهاية أوضحت محطة "BBC" الإذاعيّة البريطانيّة في ٢٣ أيلول منَ العام ١٩٤٩ أنَّ حكومات دول العراق وإيران وتركيا اتّخذت قرارها

بالعمل معاً من أجل اتِّخاذ التّدابير بقوّاتها الأمنيّة والاستخباراتيّة ضدَّ العَمَل اليساريّ. وبذلك فُتِحَت الطّرق نحوَ "المعاهدة المشتركة". وبنتيجة هذه التَّطوّرات، حصلت الحكومة على سببٍ من عدّةِ أسباب لدفعِ مختلفِ أنواع المعارضةِ اليساريّة ونشاطاتها للتوقّفِ والصَّمت، وكانَ الهدف تصغير مختلف أنواع المعارضة في عيونِ الشَّعب من خلال وصفها بـ"الشيوعيّة".

إنَّ جميع المظاهرات الاحتجاجيّة على الاتحاد السّوفييتيّ التي نُظّمَتْ في تركيا خلال الفترة التي تلت مظاهرة يوم الرابع من كانون الثاني من العام ١٩٤٦ قد انتهت بالمُجمل مثلما حدثت، وأريدُ قولَ ذلك لأنَّ الصُّحف لم تتحدّث عن هذا النّوع من المظاهرات. ويمكننا الافتراض في مثل هذه الحالة أنَّ الحكومةَ أرادت وضعَ حدٍّ للمظاهرات وإيقافها. لكنَّ مظاهرات "النَّهج الشّيوعي" استمرت طيلةَ تلكَ الفترة. ويمكننا أن نعرض مثالاً على هذا الموضوع. فقد دُفِعَ الشُّبَّانُ باستمرار إلى الميدان في تلكَ المظاهرات، ولاسيَّما الجامعيّينَ منهم. لهذا السَّبب هناك فائدةٌ في معرفة الجمعيّات الطلّابيّة في تلكَ السَّنوات.

الجمعيّات الطلّابيّة وما بعدها

نعلمُ أنَّ تركيا توجّهت نحوَ "الدّيمقراطيّة ذات التّعدّديّة الحِزبيّة" نتيجةَ تأثيرِ الدِّيناميكيّات الدّاخليّة والخارجيّة في مرحلةٍ ما بعد الحرب العالميّة الثانيّة. وكنّا شاهدينَ على تطوّرٍ في موضوعِ الجمعيّات مُشابهٍ لتنظيمِ الأحزاب السياسيّة من حيث الحيويّة والوَفرة والتّسارع في الفترة ما بين عامي ١٩٤٨و١٩٥٠. وقد برزت ظاهرة التّحوُّل إلى الجمعيّاتِ من خلال الجمعيّات الدِّينيّة والمساعدةِ الاجتماعيّة، الجمعيّات الرياضيّة، جمعيّات

شؤون الأقليّات والأجانب، الجمعيّات الزّراعيّة، الجمعيّات الثّقافيّة، جمعيّات المِهَن الحرّة، جمعيّات التّجار، جمعيّات التّجميل[1]، جمعيّات العمّال، جمعيّات أصحاب العَمَلْ، جمعيّات الطلّاب، جمعيّات الشَّباب.

وقد صادفنا بعض الجمعيّات الطّلّابيّة في بداية الأربعينيّات، مع ملاحظةِ التحرّك الحقيقيّ في مجال الجمعيّات الطّلّابيّة الشَّبابيّة في العام ١٩٤٦، وما بَعْدَهُ.

ويجب أولاً أن نتطرَّقَ إلى بعضٍ منها باختصار. مثل "اتّحاد طلّاب جامعة إِسطنبول" و"جمعيّة طلّاب كلّيّة الاقتصاد".

وحسب ما أوضحت "جمعيّة العمل" في شهر كانون الثّاني من العام ١٩٤٣، فإنَّ تأسيس "اتّحاد طلّاب جامعة إِسطنبول" كانَ حادثةً شكّلتْ نُقطةَ تحوّلٍ في التَّاريخ القصير لجامعة إِسطنبول في العام ١٩٤٢. كما أنَّ "اتّحاد طلّاب جامعة إِسطنبول" الذي تأسَّسَ من أجلِ تلبيةِ الاحتياجات الاجتماعيّة والنّفسيّةِ للشَّباب الجامعيّ، مُكوَّنٌ من الجمعيّات الطّلّابيّة لخمسِ كلّيّات شَكَّلَتْ نواةَ جامعةِ إِسطنبول. و قد تأسَّست "جمعيّات الكلّيّات واتّحاد طلاب جامعة إِسطنبول" في إطارِ المتطلّبات والاحتياجات في التَّنظيم الشَّبابي، إذ ستلبي هذه المتطلّبات بشكلٍ يزدادُ تدريجياً.

وقد أدلت "جمعيّة العمل" بالمعلومات التّالية بخصوص "جمعيّة طلّاب كلّيّة الاقتصاد" التي كانت لافتة للانتباه أكثرَ من غيرها من بين "جمعيّات الكلّيّات":

(هذه الجمعيّة مكوّنةٌ من ثلاثةَ عشرَ عضواً من الهيئةِ الإداريّةِ والاستشاريّة للمُقَرّرين والأعضاء في اللجنة. وتعتمدُ الفروع النّشطة في الجمعيّةِ

---

(١) وهي جمعيات تهتم بتحسين و تجميل المدن والأرياف (المترجم).

على قسمٍ من العمل بين الأعضاء لتحقيق الأهداف التي تتمسكُ بها. أمّا الأهداف الأساسية للاتحاد فهي: مساعدة الطلّاب المحتاجين، طباعة المنشورات والمُذكّرات، تقديم التّسهيلات للطّلّاب في الشّؤون الإداريّة، إجراء الاتّصالات الريّاضيّة والثّقافيّة مع الجمعيّات الأخرى، إعداد حلقات التّعارف وغيرها...

أمّا الخاصّيّة التي تُميّز "جمعيّة طلّاب كلّيّة الاقتصاد" عن غيرها من جمعيّات الطلّاب في الكلّيّات الأخرى فهيَ: إعداد "برنامج الزيّارات الفنيّة" من أجلِ إمكانيّة التّعريف بالأعمال المِهَنيّة للجمعيّات الصِّناعيّة والاقتصاديّة في المناطق والولايات المجاورة لولاية إِسطنبول ومن ضمنها ولاية إِسطنبول، والانتقال إلى مرحلة تطبيق هذا البرنامج. وقد جالت الجمعيّة على مصنعي الزّجاج والعبُوات الزّجاجيّة في منطقةِ "باشا بهجا" خلال شهر شباط منَ العام١٩٤٣ كمرحلةٍ أوّليّةٍ من برنامجِ الزِّيارات. ومن الواضح أنَّ هذه الزيّارات مفيدةٌ لدرجةٍ كبيرة من حيث توسيع وتقوية معلومات الطلّاب النّظريّة من خلال التّطبيق العَمَليّ، وتوسيع آفاق الرّؤية لديهم. وقد استمرَّت هذه الإجراءات بموجبِ برنامج الزيارات).

اتّحاد الشّباب التّقدّميّ

تأسّسَ "اتّحاد الشّباب التّقدّميّ" في ولاية "إِسطنبول" في العام ١٩٤٣ خلالَ سنواتِ الحرب. وقد أشارَ "كاظم ألوش" إلى علاقة "اتّحاد الشّباب التّقدّميّ" مع "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ" السّرّي. وحسب ما أوضحَ "كاظم ألوش": (فإن "المجلس الشّيوعيّ التّركيّ السّريّ" أسّس

"الحزب الشّيوعيّ" من خلال التّسرُّبِ بينَ عُمّالنا ومختلفِ مؤسَّساتنا الثّقافيّة وظهورهِ بأشكالٍ معارضةٍ مختلفةٍ دونَ إيقافِ نشاطاته. وكانَ "اتّحاد الشَّباب التّقدميّ" للنضال ضدَّ الفاشيّين والمُحتكرين واحداً من تلكَ المظاهر المُعارضة، هذا الاتحاد الذي تأَسَّسَ بين طلاب جامعة إِسطنبول بقيادة "رشاد فؤاد بانار" في الفترة ما بين عامي١٩٤٣ وَ١٩٤٤، ومن ثمَّ بقيادة "ميهري بلّي" أحد المعيدين في كلّيّة الاقتصاد بجامعة إِسطنبول و"أمين سيكون" الذي تمَّ تأهيلُه في موسكو، وذلكَ في الفترةِ ما بين عاميّ ١٩٤٤ وَ١٩٤٥). وحسبَ ما كتبَ "شيشمانوف" (فقد أُغْلِقَتْ في العام ١٩٤٥ المنظمة التي أسَّسها الشَّباب التَّقدميّ في العام ١٩٤٣، وسُجِنَ قادتُها. واستمرَ قسمٌ من أعضاء المنظّمة بنشاطاتهم بشكلٍ سريّ).

وبعدَ انتهاء الحرب، أعْطِيَتْ الحريّةُ للطّلّاب في موضوعِ تأسيس الاتّحادات والجمعيّات من خلال نظامٍ داخليٍّ جديد أُصْدِرَ في نهايات شهرِ شباط من العام ١٩٤٦. وقد لُوحِظَ النّشاطُ الحقيقيّ في موضوع التَّحوُّل إلى الجمعيّات بعدَ إصدار القانون رقم ٤٩١٩ في ١٠ حزيران من العام ١٩٤٦ والذي ينصُّ على تغيير بعض مواد قانون الجمعيّات.

الجمعيّة الشّبابيّة للتّحصيل العالي في إِسطنبول:

تأَسَّست في الثاني من تمّوز من العام ١٩٦٠ "الجمعيّة الشّبابيّة للتّعليم العالي في إِسطنبول" والتي كان "نهاد صاركن" من بين قادتها ، وهي إحدى الجمعيّات "التقدميّة" في تلك الفترة، وقد أدلت الجمعيّةُ بتصريحٍ للرأي العام بعد المؤتمر العام الأوّل لها في ٣٠ آذار من العام ١٩٤٧ جاءَ فيه:

(إن جمعيّتنا التي عقدت مؤتمرها الأول تُحيّي كلَّ الشّباب التّركي البعيد عن الأفكار الرّجعيّة، وتعلنُ عن ارتباطها بالوطنِ والشَّعب، وترفضُ كلّ الحركات المُعادية لِلعِلْمِ والإنسانية).

وهناك جمعيّةٌ للمساعدة تابعة لـ "الجمعيّة الشّبابيّة للتّعليم العالي في إِسطنبول"، وقد عقدت هي أيضاً مؤتَمرها العام الأوّل في الأوّل من نيسان من العام ١٩٤٧، واتّخذت قرارها بمساعدة الطلّاب الفُقراء. وكانَ عدَدُ الأعضاء في "الجمعيّة الشّبابيّة للتّعليم العالي في إِسطنبول" نحو ٢١٨ عضواً. كما كانت وسيلةُ النّشر الرّسميّة باسم الجمعيّة هي المجلّة المُسمَّاة "حرّ غنتشليك" (الشباب الحر) وشعارها هو: "من أجل تحصيلٍ علميٍّ حُرٍّ، وحريّةٍ حقيقيّةٍ، وسلامٍ دائم".

وقد أُغْلِقَتْ الجمعيّة رسميّاً بعد اعتقال الشّيوعيّين في الفترة ما بين عامي١٩٥١و١٩٥٢. وقد لعبت "الجمعيّة الشّبابيّة للتّعليم العالي في إِسطنبول" دوراً أكبر بكثير بالمقارنة مع الدّور الذي لعبَتْهُ "جمعيّة الشّبان الأتراك"، ونجحت في تأسيسِ وحدةٍ جبهويّة حولَ بعض الحَمَلات التي قامت بها. وكانت حَمْلَةُ إطلاق سراح "ناظم حكمت" من السّجن واحدة من تلكَ الحَمَلات. فقد عقدت "الجمعيّة الشّبابيّة للتّعليم العالي في إِسطنبول" اجتماعاً في قصر "جيجاك بالاس" في منطقة "لالالي" في ولاية "إِسطنبول" في ١٥أيار من العام ١٩٥٠ (في اليوم التالي لفوز "الحزب الديمقراطي" في انتخابات ١٤ أيار من العام ١٩٥٠)، وذلك من أجل دعم "ناظم حكمت "الذي اضطرَّ للإضراب عن الطّعام من أجل الحصول على حريته في تلكَ الأثناء.

ومثلما شاركَ في الاجتماع أكثر من مئتي شخص منَ الجامعيّين وخُبراء المهن الحرّة، فقد كانَ حاضراً في الاجتماعِ أيضاً والدةُ "ناظم حكمت" وخالتهُ. لكنَّ الاجتماع عُرْقِلَ من قِبَل بعض الطلّاب الذين تمركزوا خلفَ القاعة، إذ صاحوا قائلين: "إلى موسكو! إلى موسكو!"، "سنقهرُ الشّيوعيّين!". تمَّ الردُّ عليهم بالقول: "فَلْتذهبوا أنتم أيضاً إلى إسبانية!". وعلى إثر ذلك، تطوّرت الحادثةُ تماماً عندما شاركَ الشّعبُ أيضاً في الاجتماع. ثمَّ أُلْقِيَتْ الحجارةُ على قصر "جيجاك بالاس" وتعالت الصّيحاتُ بالقول: "الموت للشّيوعيّين!" بعدَ ذلك، تمَّ إنهاء الحادثة بِتَدَخُّلٍ من قوّات الأمن، وغادرَ المجتمعون قصرَ "جيجاك بالاس" تحت إشراف ومراقبة قوّات الشّرطة. وأدّت تلك العمليّات إلى فتح تحقيقٍ بحقِّ "الجمعيّة الشّبابيّة للتّعليم العالي في إسطنبول".

جمعيّة الشّبان الأتراك:

تأسَّست الجمعية في ولاية "أنقرة" في العام١٩٤٦، ومن بين قادتها: "نابي دينتشار" و"إلهان باشكوز" و"أنور كوكتشا". وقد قِيْلَ إنَّ "لجمعيّة الشّبان الأتراك" علاقة مع "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ" إذ قالَ "صايلغان" بخصوص "جمعيّة الشّبان الأتراك": "هي التّنظيم الشّبابي للحزب الشّيوعيّ التّركيّ". وفي الوقت الذي تبنّت فيه "جمعيّة الشّبان الأتراك" مهَمَّة الدّفاع عن الأفكار التّقدميّة بين الشّبَاب من ناحية، اتَّجهَ أعضاؤها من ناحيةٍ أخرى نحوَ القُرى الموجودةِ حولَ أنقرة عندما أصبحت الأجواء مناسبة، وساعدوا القرويّين في حصاد مواسمهم وفي شؤونهم الأخرى. وقد

شرح "إلهان باشكوز" عن واحدة من مراحل حصاد تلك المواسم قائلاً: يومٌ آخر ونحصدُ الزّرع مع "أنور كوكتشا" في "كاياش". فنحنُ سبعونَ شخصاً ذكوراً وإناثاً مصمّمونَ على حصاد مزروعاتِ القرويّين الفقراء ونقلها بالتعاون مع أعضاء "جمعيّة الشّبان الأتراك". وأنا مع أنور الذي يَعرِفُ كيف يُمْسَكُ المنجل ويُحْصَدُ الزّرع في أعماقنا. لكن عندما يأتي يومٌ جديد، نحصدُ الحقولَ الواسعة ونقلّبها. ولن أنسى هؤلاء الذين قالوا لي: "تفضّل إلى حقلنا في الأسبوع القادم، هل أنتَ طالبٌ في المعهد؟").

(إلهان باشكوز: "سنة سعيدة مع أنور كوكتشا"، أدبيّات يازكو، العدد ١٨، نيسان١٩٨٢، الصفحة٨١).

وإلى جانبٍ من "حَمْلَة حصاد مزروعات القرويّين الفقراء"، انشغلت "جمعيّة الشّبان الأتراك" بالنضالِ في مجالاتٍ أخرى مثل: "معاينة المرضى بشكلٍ مجاني من خلالِ عيادات متنقّلة في "ألطن داغ" و"القيام بمسيرةٍ نحو ولاية إِسطنبول سيراً على الأقدام" وقد تحدث "أنور كوكتشا" بخصوص المسيرة التي اتّجهت نحو ولاية "إِسطنبول" حيث شرح قائلاً: (رتّبنا الأمر للقيام بمسيرة بين "أنقرة" و"إِسطنبول" بإشرافِ عشرة أعضاء تقريباً من أعضاء الجمعية على ما أذكر في ذاكَ الوقت، إذ كنتُ من بينهم. وانتهت هذه المسيرة بعد أن استمرت من خمسة إلى ستة أيام). لاقى هذا النّوع من أفعالِ "جمعيّة الشّبان الأتراك" رد فعل من قبل حكومة "حزب الشَّعب الجمهوريّ" والشّباب اليمينيّ والذين وصَفهم "كوكتشا" بـ "الطورانيّين"، إذ تمَّتدمير مركز "جمعيّة الشّبان الأتراك" في جادّة "دانيزجيلار"، والاعتداء بالضرب على قادتها وأعضائها (٦ آذار ١٩٤٧).

وفي شهر أيلول من العام١٩٤٨، اعتُقِلَ قادةُ "جمعيّة الشّبان الأتراك" بتُهمةِ "ممارسة الدّعاية الشّيوعيّة". استمرّت الجلسة بعد إخلاء سبيل المُعتَقلين في٣ تشرين الأول من العام١٩٤٨. واتُّخِذَ القرار النّهائي في جلسةِ يوم ٧ شباط من العام١٩٤٩. وحسبَ ما أوضحت صحيفة "وطن" الصادرة بتاريخ ٨ شباط من العام١٩٤٩، فقد كان القرار على الشكل الآتي: (لقد انتهت في ٧ شباط محاكمةُ "كمال كورشون أوغلو" و"ملاحات توركسال" و"نوران أرتان" وهم من الأعضاء المؤثرين في "جمعيّة الشّبان الأتراك" والمُتهمين بممارسة الدّعاية لصالح الشّيوعيّة، إذ تبين في القرار المُتخَذ عدم ثبات التهمة المنسوبة لهؤلاء المُتهمين وتقررت من ثمّ براءة المتهمين". وعلى إثر تلكَ التطورات، قامت "جمعيّة الشّبان الأتراك" بحلّ نفسها بنفسها خلال المؤتمر العام المنعقد في٩ تموز من العام١٩٤٩. كانت "الجمعيّة الشبابيّة للتّعليم العالي في إِسطنبول" مرتبطةً بحزبين اشتراكيّين تأسَّسا في إِسطنبول، أما "جمعيّة الشّبان الأتراك" فكانت مرتبطةً بـ "الحزب الشّيوعيّ التركيّ" الذي تمكَّن من الاستمرار في ممارسة نشاطاته في ولاية "أنقرة". وعلينا استعراض هذه المواضيع بشكلٍ مُقتضب.

١٦ كانون الأول١٩٤٦: الأحكام العرفيّة تتصدّرُ الواجهة

تأسَّس "الحزب الاشتراكي التّركيّ" في ١٤ أيار من العام ١٩٤٦ بزعامة "أسد عادل مُستجابلي" على يد قسمٍ من الاشتراكيّين الذينَ اعتقدوا أنَّ الظّروفَ المُحيطةَ قد تحسّنت بخصوص إجراء الانتخابات العامة المبكّرة في ٢١ تموز من العام ١٩٤٦. لكنَّ جهاز "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ" لم يكن مسروراً من ذلك. ولا سيّما حيازة "الحزب الاشتراكي التّركيّ" بعضاً من

القادة العمّاليّين في "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ". وعلى إثر ذلك، أسَّسَ قادة "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ" في ٢٠ حزيران من العام ١٩٤٦ "حزب القرويّين والعمّال الاشتراكيّين الأتراك" بزعامة "شفيق حسني ديمار". وقد تنظّم كلا الحزبين بسرعة في الكثيرِ من الولايات التركيّة وعلى رأسها ولاية "إِسطنبول" و"أزمير". وأصدرا المجلّات، وأسَّسا النقابات العمّاليّة. وعلى إثر تلكَ التّطوّرات (مع العلم أنَّ دراستنا المفصّلة للموضوع لا مجال لوضعها هنا)، قامت حكومة "حزب الشَّعب الجمهوريّ" الغارق بجنون العَظَمة والرّعب الشّديد بالتّدخل من خلال تسليم الدور لقيادة الأحكام العرفيّة في ولاية "إِسطنبول" من خلال البيان الذي أصدرته في ١٦ كانون الأول من العام ١٩٤٦.

أصبح يوم ١٦كانون الأول منَ العام١٩٤٦رمزاً لمنعطفٍ في تاريخ القطاع النقابي في تركيا. وينبغي لنا هنا التّذكير أنَّ "رجب بكر" هو المُخطِّط العام ومهندسُ الدَّولة و"حزب الشَّعب الجمهوريّ" في عمليّة إنهاء القطاع النّقابي في العام ١٩٤٦. وهو المؤيِّدُ لدولةٍ ديكتاتوريةٍ إلى حدٍّ كبير. لكنَّ الأحكام العرفيّة التي استمرّت وامتدّت حتى نهاية الحرب، أُلغِيَتْ في ٢٣ كانون الأول من العام ١٩٤٧ عقبَ إبعاد "رجب بكر" عن رئاسة الوزراء. بعد ذلك تمكّن "عصمت إنونو" من جعل الجميع يتقبّل فكرة "الدّيمقراطيّة ذات التّعدّديّة الحِزبيّة" التي أراد إرساء قواعدها ضمن أضيق الحدود، حتى من خلال تحريك الشّباب داخلَ "حزب الشعب الجمهوريّ" ضدَّ "رجب بكر" وأصدقائه. وفيما يلي البيان الصادر بتوقيع الفريق "أسيم تينازتبا" قائد الأحكام العرفيّة في ولاية "إِسطنبول" بتاريخ ١٦ كانون الأول من العام ١٩٤٦:

(لقد وجدت القيادةُ التي يقعُ على عاتقها مسؤوليّة ومهمة تحقيق الأمن العام داخل منطقة الأحكام العرفيّة، ضرورةَ اتخاذ التّدابير المُبيَّنةِ أدناه في الولايات التي تقعُ ضمنَ حدودها:

١ - إنهاء جميع نشاطات إحدى الزمر الاجتماعيّة داخلَ البلاد التي تشكّلت بشكلٍ سرّي على يدِ شيوعيّين محكومين أو على يد أشخاصٍ يتّخذونَ منَ الشّيوعيّة المُتطرفة نهجاً ومثلاً لهم، عن طريق إغلاق مراكز إدارتها وقيادتها وفقاً لأهدافها وغاياتها التي تشكّلت على يدِ أشخاصٍ يتحركون ويعملونَ في إطار التّوجيهات التي تلقّوها من تلكَ الأحزاب أو في تلكَ الزّمرة ومن النّقابات الموجودة وشُعب ومراكز "الحزب الاشتراكي التّركيّ" و"حزب القرويّين والعمّال الاشتراكيّين الأتراك" والذي تبين أنّهما يعملان على تشويه وتخريبِ الأنظمةِ الاجتماعيّة والاقتصاديّة الحالية والتَّحكُّم بالآخرين.

٢ - إغلاق مجلات وصحف "سانديكا" و"ساس" و"نورأور" و"كون" و"ييغين" و"دوست" التي تنشرُ أفكار تلكَ الأحزاب، وإغلاق مطابع تلكَ الصّحف والمجلّات أيضاً.

٣ - إغلاق صحيفة "يارن" ومطبعتها لمدّة أربعة أشهر لممارستها الدّعايةَ من أجلِ تخريبِ النّظام القانوني والسياسي للبلاد مثلما أوضحت في عددها الصّادر بتاريخ ٩ كانون الأوّل من العام١٩٤٦.

٤ - إغلاق مجلّة "بويوك دوغو" ومطبعتها لمدّة أربعة أشهر إذ لوحظ أنّها مؤذية للحالةِ الأمنيّة بسبب الأفكار الرجعيّة التي تنشرها.

٥ - يُمنع تسرّب مختلف المقالات التي تمارس الدّعاية لصالح الشّيوعيّة إلى الولايات التي تقعُ ضمن حدود الأحكام العرفية، كما يُمنع طباعة وبيع تلك المقالات في هذه الولايات).

تمَّ توقيف قادة "الحزب الاشتراكي التّركيّ" و"حزب القرويّين والعمّال الاشتراكيّين الأتراك" ونقاباتهم بعد اعتقالهم من مصانعهم وبيوتهم ليلةَ ١٥ كانون الأوّل، وتواصلت الاعتقالات في ولاية "أزمير" أيضاً. وإلى جانبٍ من ولاية "أزمير" تمَّ إغلاق شُعب الحزبيين أيضاً في المدن الأخرى. إذ تمّ إغلاق شعبة ولاية "أضنة" في ١٩ كانون الأوّل، وشعبة ولاية "آيڤالك" في ٢٠ كانون الأوّل، وشعبة ولاية"صمصون" في ٢٧ كانون الأول، وشعبة "غازي عنتاب" في ٢٩ كانون الأوّل. كما تمَّ في هذه الأثناء إغلاق نقابة عمّال الفحم الحجري المُشَكَّلةِ في ولاية "زونغولداك" وذلكَ في ١٩ كانون الأوّل. وبهذه الصّورة، تمَّ استبعاد اليسار نهائياً من الحركة العمّاليّة والحياة السياسيّة.

سُجنَ المعتقلونَ بعد اعتقالٍ طويلٍ وتعذيبٍ شديدٍ جداً. وبدأت جلساتهم في ٢٢ تموز من العام ١٩٤٨. في هذه الأثناء أُخْلِيَ سبيل "أسد عادل" زعيم "الحزب الاشتراكي التّركيّ" وسبيلُ بعض المُعتقلين. وتمَّ التّوصُّل إلى نتيجةٍ مفادها أنَّه لم يتبيَّن أنَّ "الحزب الاشتراكي التّركيّ" قد تأسَّسَ لأهدافٍ وغاياتٍ شيوعيّة. ومن ثمَّ فقد حصلَ أعضاء "الحزب الاشتراكي التّركيّ" على البراءة. وعندما صادقَ القضاء الأعلى على قرار المحكمة، قدَّم قادة "الحزب الاشتراكي التّركيّ" عريضةً بتاريخ ٢٠ تموز من العام ١٩٥٠ أشاروا فيها إلى أنَّ "الحزب الاشتراكي التّركيّ" اكتسبَ مجدداً

هويةً شرعيّة، وطلبوا الإذنَ من أجل الاستمرار بنفسِ برنامجِهِ ونظامِهِ الدّاخلي. ثم أُغْلِقَ مجدداً في العام ١٩٥٢ بعدَ حصولهِ على الإذن وممارسةِ بعض نشاطاته.

وإذا ما تطرّقنا إلى موضوع "حزب القرويّين والعمّال الاشتراكيّين الأتراك"، سنرى أن الحوادث المتعلّقة بهذا الحزب قد تطوّرت بشكلٍ مختلف: إذ فُرِضَتْ عقوبةُ السّجن المُشَدَّدَة بِحقَّ قادتهِ المُتَّهمين بممارسة "الدّعاية الشّيوعيّة"، ومن ثمَّ أُلْغِيَ الحزب. وفُرِضَت عقوبة السّجن لمدّةِ خمس سنوات على "شفيق حسني ديمار" بينما فُرِضَتْ عقوبات مختلفة أيضاً على قادةِ الحزب الآخرين.

كما شُدِّدت العقوبات على التَّنظيمات السياسيّة "الرّجعيّة" وعلى الأحزاب اليساريّة / الاشتراكية / الشّيوعيّة، من خلال التّعديلات التي طرأت على المادّتين "١٤١" و"١٦٣" من قانون العقوبات التركي، وذلك وفقَ القانون رقم "٥٤٣٥" الصادر بتاريخ ١٠ حزيران من العام ١٦٤٦. وبذلك تمَّ تقييد وتحجيم "الدّيمقراطيّة ذات التّعدّديّة الحِزبيّة" على الطّريقة التركيّة.

ويخطرُ على الأذهان بعدَ ستّةِ أشهر من المتابعة المستمرّة والحذرة للأحزاب الاشتراكيّة من قِبَل حكومةِ "حزب الشَّعب الجمهوريّ" في العام ١٩٤٦، ودُسَّ عناصر الشّرطة في بعض شُعَبِ تلكَ الأحزاب ومعرفتها بالتّطوّرات، أنَّهُ ربَّما كانت نيَّةُ الحكومة من تضييق الخناق على تلك الأحزاب هيَ الكشف عن التَّنظيم السّريّ لـ "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ"، وقياس درجة علاقتهِ وارتباطهِ مع عُمَّالِه، وتقييم درجة اضطراباتهِ بأشكالٍ مختلفة بسبب الحرب العالميّة الثّانية. وكانت كلمة "نقابة" تُخيفهم في تلك السّنوات بسبب اعتقادهم أنها من مصدرٍ روسي. ليست هذه الكلمة فقط،

بل كانوا يخافونَ أيضاً من اهتمام العمَّال بالحركةِ الاشتراكيّة، ومن اهتمام النّقابات والعمّال بالحياة السياسيّة بمَعْزلٍ عن "حزب الشَّعب الجمهوريّ" وحكومته... فاهتمامُ العمّال بالأحزاب الاشتراكيّة ونقاباتها خلالَ فترةٍ قصيرة، أرعبَ "حزب الشَّعب الجمهوريّ" وحكومته بشكلٍ مأساويّ. وعلى إثر ذلك، لجأ إلى الحَظْرِ وتضييق الخِناق والتّعذيب والسَّجنِ في المرحلةِ الأولى. وفي المرحلة الثّانية، أصدرَ قانونَ نقاباتٍ خاص في ٢٠ شباط منَ العام١٩٤٧ لجعلِ العمّال مرتبطينَ به مباشرةً وأسَّسَ النّقابات التي ستفرضُ وصايةَ "حزب الشَّعب الجمهوريّ" على العمّال الأعضاء في "حزب الشَّعب الجمهوريّ". وتجسَّدَ هذا الأمر بعد ذلك في القطاع النّقابي الدّولتي على الطريقة التركيّة، وفي القطاع النّقابي التّصالحي وفي اتّحاد نقابات العمّال الأتراك الذي تأسَّسَ في العام ١٩٥٢...

وهكذا فقد وجَّهَ "حزب الشَّعب الجمهوريّ" ضربةً موجعةً جداً لعمليّةِ قيام الحركة الاشتراكيّة بتأسيس علاقةٍ وارتباط مع الحركة العمّاليّة. على الأقل، لم تستطع خلايا "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ" الظّهور في "إِسطنبول" و"أنقرة" و"أزمير" وفي المدن الأخرى. وكانَ لِصَمْتِ "زكي باشتيمار" دورٌ كبيرٌ في هذا الأمر فقد بقيَ "باشتيمار"رهنَ الاعتقالِ لفترة في العام ١٩٤٦، كما حصلَ في اعتقالات العام ١٩٤٤، وأُطْلِقَ سراحَهُ بعد ذلك. ومنَ المعلوم أنَّ "زكي باشتيمار" تبنّى فيما بعد مهمّة قيادة "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ". وكان تنظيم "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ" في "أنقرة" في تلكَ الأثناء تحت قيادة "زكي باشتيمار" و"مظفَّر شريف باش أوغلو" (الذي غادرَ إلى الولايات المتّحدة فيما بعد، واشتهرَ في مجال علم النفس الاجتماعي).

هذا وقد تبنّى "زكي باشتيمار" نشاطات تنظيم "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ" في ولاية "أنقرة" و"خليل يالتشين كايا" في "إِسطنبول"، و"محمد بوظ إشك" في "أزمير". وقد لعبَ"زكي باشتيمار" دوراً مهمّاً في عمليّةِ تسجيلِ الكثيرِ من الأعضاء في الكوادر السّريّة خلالَ العام ١٩٤٧ وما بَعْدَهُ في ولايةِ "أنقرة". واستطاعَ تأمين الكادر الطّلّابيّ من كليّة اللّغة والتّاريخ والجغرافيا ومن معهد الدّولة الموسيقيّ والمسرحيّ. وقد ساهمت "الجمعيّة الشبابيّة التركيّة" في تلكَ النّشاطات. إذ إنَّ "الجمعيّة الشبابيّة التركيّة" هي استمرارٌ لـ"اتّحاد الشّباب التّقدميّ" الذي أَسَّسَهُ "مهري بلّي" في ولاية "إِسطنبول" في العام ١٩٩٣. وقد رأينا فيما سبق نشاطات "الجمعيّة الشبابيّة التركيّة"، وهؤلاء الذين تزعمّوا هذه الجمعيّة. وكانَ الهدف مرّة أخرى من اعتقالات العام ١٩٥١، عرقلة نشاطات "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ" وإيقافها في ولاية "أنقرة" والولايات الأخرى. وقبلَ ردّ الفعل هذا من قِبَل "الحزب الدّيمقراطيّ" وهو الحزب الحاكم الجديد للدّولة، تمَّ العمل على إسكات اليسار عبرَ استخدام النّقابات العمّاليّة التي تعملُ تحت إشراف وتوجيه "حزب الشَّعب الجمهوريّ" واستخدام الشّباب الجامعيّ في الشّارع.

اتحاد الطّلبة القوميين الأتراك

عندما سمحَ مجلس الوزراء لاتحاد الطّلبة التركي باستخدام كلمة "القوميّ" في ١١ آذار من العام ١٩٤٧، تبنّى الاتحاد اسم "اتّحاد الطّلبة القوميّين الأتراك" الذي انطلقَ منذُ عدّة سنواتٍ سابقة. ونعلمُ أنَّ استخدام كلمة "القوميّ" كان مرتبطاً بإذنٍ من مجلس الوزراء، بموجب قانون الجمعيّات، ولم يُعْطَ هذا الأذن للكثير من الاتِّحادات والجمعيّات. لهذا السبب يمكن القول

إنَّ الحكومةَ أظْهَرَتْ تعاطفها وقُربها من "اتّحاد الطّلبة القوميّين الأتراك" من خلال إعطائهِ هذا الإذن. كما أظهرت هذه الحادثة أنَّ الجمعيّة موجَّهَةٌ من قِبَلِ "حزب الشَّعب الجمهوريّ". علاوةً على ذلك، فقد أظهرت أيضاً أنَّ "اتّحاد الطّلبة القوميّين الأتراك" عموماً في حالة انسجام وتوافق مع "حزب الشَّعب الجمهوريّ" وحكومتهِ. وحسبَ الخبر الذي أوردَتْهُ صحيفة "جمهوريّات" الصادرة بتاريخ ١٤ آذار من العام ١٩٤٧، فإنّ المجلّةَ القوميّة النّصف شهريّة التي أعدّها "اتّحاد الطّلبة القوميّين الأتراك" والمُسمّاة "الاتحاد القوميّ" سيصدرُها كادرٌ غنيّ خلال بضعة أيّام. وسنتطرّقُ فيما بعد إلى الأعمال التي نظّمها "اتّحاد الطّلبة القوميّين الأتراك" خلالَ تلكَ الفترة. كما أنَّ الجمعيّات المرتبطة بـ ""اتّحاد الطّلبة القوميّين الأتراك" شاركت معهُ بِمُختلفِ أعماله ونشاطاتهِ، واتّخذت مواقفهِ نفسها كما يجب. فعلى سبيل المثال، طالبت "جمعيّة المدرسة العليا للتجارة و الاقتصاد" المرتبطة بـ "اتّحاد الطّلبة القوميّين الأتراك" بإرسال برقيّاتٍ إلى "مجلس الأمة التّركي الكبير" و"وزارة التربية الوطنيّة" لطرد الشّيوعيّين من دوائر الدّولة، و ذلك في نهاية الاجتماع الطارئ المنعقد في ٥ نيسان منَ العام ١٩٤٨.

اتحاد الشّباب القوميّين الأتراك

تأسّسَ هذا الاتّحاد في ٢٦ كانون الثاني من العام ١٩٤٩ في ولاية "إِسطنبول" وانتهى البيان الذي أصدَرَهُ هذا الاتحاد بِشعار "انضمّوا إلى رفاقكم القوميّين في اتّحاد الشّباب القوميّين الأتراك!".

و"اتحاد الشّباب القوميّين الأتراك" هو منظمةٌ طورانيّةٌ، عنصريّةٌ، يمينيّةٌ متطرفةٌ. أمَّا المركز الكبير الثّاني الذي نفَّذَ فيه الطّلاب الطّورانيّون

والعنصريّون اعتداءاتهم، وأفرطوا في ممارساتهم بمساعدة حكومة "حزب الشَّعب الجمهوريّ"، فهوَ عاصمة البلاد ولاية "أنقرة". حيث كانت ولاية "أنقرة" شاهدةً أيضاً على عمليات تخريب، وإحراق المراكز الديمقراطيّة واليساريّة التي وقعت في ولاية "إِسطنبول". وبذريعةِ أنَّهم يساريّون ويصدرون منشوراتٍ سياسيّة، وُضِعَ كلٌّ مما يلي تحت تصرّف وزارة التربية الوطنيّة في كانون الأوّل من العام ١٩٤٥وهم: صباح الدّين علي (مدرس في المعهد الموسيقيّ والمسرحيّ)، المُحاضِر نيازي بَرْكَس والمُحاضِرَة بهيجة بَرْكَس (وكلاهما عضوان في الهيئة التّدريسيّة في قسم علم الاجتماع في كليّة اللّغة والتّاريخ والجغرافيا)، المُحَاضِر بيتريف بوراتاف ومعاونتهُ مديحة بَرْكَس (وهما في قسم أدبيّات الشّعوب في كليّة اللّغة والتّاريخ والجغرافيا)، عدنان جمكيل (مدرّس في ثانويّة أتاتورك في أنقرة)، كمال بيلباشار(مدرّس في المدرسة الإعدادية في إزمير). (صحيفة أولوص١٧ و ١٩ كانون الأوّل ١٩٤٥، نيازي بركس: "وبَعد"، صحيفة جمهوريّات١ نيسان ١٩٨٠) نعلمُ أنَّ المذكورين أعلاه كانوا كُتَّاباً وإداريّين في مجلّات "أضملار" و"دنيا" و"يورت" الصّادرة في ولاية "أنقرة" في سنوات الحرب العالميّة الثانية، كما نعلمُ أن قسماً منهم كتبَ في صحيفة "طان". إن تلكَ الحادثة التي تعرَّضَ لها أعضاءُ الهيئة التّدريسية ألهَمَتْ "أنور كوكتشا" الذي كان طالباً في كليّة اللغة والتاريخ والجغرافيا في تلكَ الأثناء لكتابة ما يلي:

سلامٌ عليكم

سلامٌ على الجامعات وعلى الكراسي التي افتقدت مُدرّسيها

أيها المدرّسون!

سلامٌ عليكم

على الأيادي التي تكتب الحريّةَ وتحقِّقُها

(صحيفة "كون" ١٥ تموز١٩٤٦، "كوكتشا"الصفحة٦٨).

وفي شهر كانون الأوّل منَ العام١٩٤٥، أُقِيلَ المُحَاضِر الدكتور "محمد علي إيبار" من مهامه في قسمِ قانون الدَّولة في كلّيّة الحقوق في جامعة "إِسطنبول". واصلَ "أيبار" نضالَهُ من خلال إصدار صحيفة "الحرّ" أولاً، ومن ثمَّ صحيفة "زنجيرلي حريّات" أو "إزميرلي حرّيّات". ولجأَ الموضوعونَ تحتَ تصرّف وزارة التربية الوطنيّة من كلّيّة اللّغة والتاريخ والجغرافيا إلى مجلس شورى الدَّولة، وطالبوا بإعادتهم مجدّداً إلى وظائفهم وحصلوا على مُرادهم في النّهاية، أمَّا "صباح الدّين علي" فلم يستطع الحصول على وظيفَتِهِ مجدّداً، وبدأ بإصدار صَحيفة "ماركو باشا" في ولاية "إِسطنبول".

لكن خلال شهري شباط وآذار من العام ١٩٤٧، بعثَ سبعةٌ وستون شابّاً جامعيّاً برسالةٍ إلى الحكومةِ في "أنقرة"، إذ استفسروا منها قائلين: "هل ما زال هناك مَنْ يمارسونَ الدِّعايةَ الحمراء في المدارس؟". وانتهت الرسالة المذكورة التي صدرت في صحيفة "بيرق" اليمينيّة السياسيّة الأسبوعيّة التي صدرَ العدد الأول منها في الأوّل من آذار من العام ١٩٤٧ كما يلي:

"نقبّلُ أياديكم ونرجوكم بكلّ تواضعٍ واحترام التّحرُّك خلال مدّةٍ قصيرةٍ جدّاً لإنهاء جميع نشاطات الأشخاص الذين تمتدُّ جذورهم إلى الخارج ويلهثونَ خلفَ هذا النّموذج وسيقومونَ بتسليم البلاد إلى الأيادي الأجنبيّة". ورداً على هذه الرِّسالة، بعثَ ثمانيةٌ وعشرون طالباً يساريّاً برسالةٍ

إلى صحيفتيّ "قوّات" و"٢٤ ساعة"، تحدّثوا فيها عن المدرِّسين المذكورين بالمديحِ والإطراء، وعندما نُشِرَتْ تلكَ الرِّسالة في الصّحيفتين المذكورتين بتاريخ ٦ آذار من العام ١٩٤٧، طالبَ طلّاب كلّيّة اللّغة والتاريخ والجغرافيا اليمينيّون بِمَنْعِ مؤتمر البروفسور "بيتريف نايلي بوراتاف"في ذلكَ اليوم. ومَع عدم مجيءِ "بوراتاف"، داهمَ الطلّاب مكتب "ش.عزيز قانصو" بروفسور كلّيّةِ اللغةِ والتاريخ والجغرافيا ورئيس جامعة "أنقرة"، وعاملوا رئيس الجامعة بخشونةٍ، ثم توجّهوا بعدَ ذلكَ إلى ساحةِ "أولوص". صدرت في تلكَ الأثناء مجموعةٌ من المنشورات حولَ "قانصو" بسببِ فكرةٍ كَتبَها في المجلّة الشّيوعيّة المّسَمَّاة "آيضنلك" عندما كانَ في الثامنةَ عشرة من العمر في العام ١٩٢١(صحيفة جمهوريّات ١٦آذار ١٩٤٧، جمهوريّات ٧ آذار ١٩٤٧). وقد صدرَ الخبر بأكثر من ثلاث فقرات في الصفحة الأولى. إذ قالَ "R.Ray" : (لقد نجا "قانصو" من الإعدام نتيجةَ تدخُّل أحد الضُّبّاط آنئذٍ). وأوضحَ الكاتب نفسه أنَّ المظاهرةَ بدأت بقيادة كلٍّ من "كمال ساتر" و"فخري كورتولوش" وهما من مركز"داميرلي بهجا" الشّعبي التابع لـ "حزب الشَّعب الجمهوريّ" ومن المعروف أنَّ الأوّل كانَ أحد النّواب في "حزب الشَّعب الجمهوريّ" في تلكَ الأثناء، والثّاني من مُناهضي الشّيوعيّة في تلكَ السنوات، ومن أكثر القوميّين تَعصُّباً. وعلينا متابعة سريان الحوادث من صحيفة "جمهوريّات" الصّادرة في الفترة ما بين ٧-٨ آذار وحتى ١٣ نيسان منَ العام ١٩٤٧: والتي كان عنوانها الأساسيّ هو احتجاج قطاع الشّباب في "أنقرة" على الدّعايةِ الحمراء. إذ نظّمَ طلّاب الجامعة مظاهرةً احتجاجيّة بدأت من كلّيّة اللّغة والتاريخ والجغرافيا

وانتهت في ساحة "أولوص" ومزَّقَ الشّباب صحيفتي "ماركوباشا" و"٢٤ساعة" في ساحة "أولوص" التي اتَّجهوا إليها على شكلِ مجموعات من أجل عدم تقديم العون والمساعدة لِمَنْ نظَّموا المظاهرة. وفي هذه الأثناء انتشرَ المتظاهرون على الطّرق، ودمّروا مبنى "جمعية الشّبان الأتراك" في جادّة "دانيزجيلار"، ولم يتوانوا عن الاعتداء بالضّرب على قادةِ الجمعيّة. ولم يتم اللّجوء إلى أيِّ إجراءات أو اعتقالات في نهاية الحوادث بسبب عدم وجود عنصر للجريمة في صُلبِ الحادثة، ولم تقتضِ الضرورةُ أيِّ تحقيقٍ قضائيّ. لكن بعد ذلك جرتْ محاكمة ثمانين شخصاً متورّطينَ بالحادثة، وحوكموا بلا توقيف، وحصلوا على حُكم البراءة في النهاية. بعد تلكَ الحوادث، ناقشَ "مجلس الأمّة التّركي الكبير" مسألةَ طرد اليساريّين من كلّيّة اللّغة والتاريخ والجغرافيا، وانعكس هذا الموضوع على المحكمة أولاً، واستمرَّ حتى طرد المذكورين من كلّيّة اللغة والتاريخ والجغرافيا ومغادرتهم لتركيا. إن حادثةَ قتل "صباح الدّين علي" بشكلٍ دنيء في الثاني من نيسان من العام ١٩٤٨ بعد تحريضٍ مُعقَّدٍ وعنيف، وقيام أجهزة الصّحافة و النّشر بِعكسِ هذه الحادثة على الرأي العام لعدَّةِ أيام بشكلٍ موسَّع، حوّلت الحياة إلى كابوس بالنّسبة للفنانين والعُلماء ومثقّفي أنقرة وأصدقاء الضّحيّة. وأصبحَ الخوف على الأبواب. وبحثَ كلُّ واحدٍ عن مخرجٍ يمكنُه من خلالهِ الهرب إلى مكانٍ آخر، وكانَ "عابدين دينو" في أنقرة في تلك الأثناء. إذ غادرَ البلاد عند أوّلِ فرصةٍ سنحت له. وبالنّسبةِ للعلماء، فلم يستطيعوا إيجادَ أملٍ آخر سوى مغادرة تركيا أيضاً. واصلَ "نيازي بركس" و"بوراتاف" و"باشكوز" نشاطاتهم العلميّة في الولايات المتحدة وفرنسا و كندا،

واكتسبَ كلُّ واحدٍ منهم شُهرةً دوليّةً ضمنَ مجال عَمَله. وسيكونُ الأمرُ واضحاً في هذا السّياق إذا ما أخذنا المقتطفات التالية من مقالٍ لـ "نيازي بركس" والذي قال: (إنَّ المشهدَ الذي يتمُّ الحديث عنهُ في هذه الأيام، بدأ في عهد زعيمنا القوميّ بكلِّ تفاصيله. وأصبحَ المشهدُ على هذه الشاكلة بسبب بدء النظام النّازي بالاضمحلالِ أمام الغرب والسّوفييت. وبدأت النتيجةُ تظهرُ على عكس معتقدات وتوقعات مَنْ هم على رأس الهرم القياديّ. وكلُّ واحد لم ينصعْ لتلكَ المعتقدات كان يُعدُّ إمّا يساريّاً، وإما شيوعيّاً، وإما موسكوفياً، وإما خائناً للوطن. وقامت مُدَرِّسَةٌ تُدعى "نهال" على المستوى الأدنى ووزير الداخليّة "سوكمانسور" على المستوى الأعلى بتزييف الصّورة وإخراجها على أنها حقيقيّةٌ ومعروفة. ضحكنا جميعاً في البداية لأنّنا لسنا كذلك. غير أنَّ ألوان الصورةِ تغيرّت عندما حدث شيءٌ يقالُ عنهُ "الخوفُ من القتل". والضَّحية الوحيدة كانَ "صباح الدّين علي" المسكين. لذلك منعَ الآخرون ارتكاب جرائم أخرى من خلال انسحابنا فرادى ومثنى من تلقاء أنفسنا). (a.b.c)

لكن نُظِّمَتْ مظاهراتٌ أخرى ضدَّ اليساريّين في جامعة "أنقرة". وعلى سبيل المثال المظاهرات التي نُظِّمَتْ يوم الثاني من نيسان من العام ١٩٤٨. وعلى إثرِ ذلك، اتّخذت كتلةُ "حزب الشَّعب الجمهوريّ" في "مجلس الامّة التّركي الكبير" قرارها أنَّ "الديمقراطيّةَ التركيّة ستكونُ مغلقَةً أمام اليسار المتطرّف واليمين المتطرّف"، وذلك في ١٨أيار من العام ١٩٤٨. ونتيجةً لتلكَ الحوادث، تمَّ استبعاد الكثير من المدرِّسين الخبراء وأعضاء الهيئات التّدريسيّة منَ الثانويّات والجامعات، وجعل كلّ شيء

في الجامعات تحتَ احتكار اليمين المتطرّف. وفي ١٦ كانون الأوّل من العام ١٩٤٦، أُغْلِقَ "الحزب الاشتراكي التّركيّ" و"حزب القرويّين والعمّال الاشتراكيّين الأتراك"، كما أُغلِقَتِ النّقابات التّابعة لهما، واستُبْعدَ اليسار خارج الحياة الجامعيّة مثلما استُبْعِدَ من الحركةِ العماليّةِ والحياة السياسيّة. و يعني هذا الأمر استبعاد اليسار من "الدّيمقراطيّة ذات التّعدّديّة الحِزبيّة" ومن كل موقعٍ ظهرَ فيه ضمن تركيا. وعلى إثر مظاهرة يوم ٦ آذار من العام١٩٤٧، أصابَ الخوفُ إداريي مطبعة "صكاريا" التي تطبعُ صحيفة "٢٤ ساعة" اليوميّة، و لم يرغَبوا بطباعة الصّحيفة. هذا وقد شاركَ الصحفيّون أيضاً مع الكُتَّاب والمُحرّرين في الاعتداءات على العُلماء، وينبغي هنا أن نضربَ مثالين على ذلك.

١- مقالٌ تحت عنوان "نريدُ قانوناً خاصّاً من أجل تصفية الشّيوعيّة" للكاتب "ب. دوغلار" والصادر في صحيفة "جمهوريّات" بتاريخ ٣ نيسان منَ العام ١٩٤٨، ومقالات "ضدَّ اليساريّةِ المتطرّفة واليمينيّة المتطرّفة" للكاتب "عابدين داؤر" والصادرة في الصّحيفة نفسها بتاريخ ٢٠ أيار من العام ١٩٤٨.

٢- تعرضت صحيفة "زنجيرلي حرّيّات" التي أصبحت فيما بعد "إزميرلي حرّيّات" والتي أدارها "محمد علي إيبار" في العام ١٩٤٧، وكذلك صحيفة /ماركو باشا/ مرحوم باشا/ معلوم باشا/[1] للحرقِ والاعتداء الجماعيّ والقمع على يدِ الحكومة واليمينيّين والعنصريّين. وعلينا التعرُّف على تفاصيل تلكَ الحوادث من خلالِ صُحُفِ تلك المرحلة: ومنها مظاهرة

---

(١) كان يصدرهم صباح الدين علي وعزيز نيسسن ورفعت إلغاز، التي تعد الصحف الأكثر مبيعاً في الصحافة التركيّة. (المترجم).

"شتم الشّيوعيّة" من ولاية "إزمير". تجمّعَ الشّبانُ في ساحة "جمهوريّات" في ولاية "إزمير" في ١٩ نيسان من العام ١٩٤٧ وهم يحملونَ الأعلام وصورَ أتاتورك وبتحريضٍ من "جمعيّة ٩ أيلول الشّبابيّة" التي دعمَ تأسيسها "حزب الشعب الجمهوريّ"، ثمَّ توجّهوا نحو المطبعة التي تُطْبَعُ فيها صحيفة "إزميرلي حرّيّات"، وصادروا كلَّ الصُّحف الموجودةِ ومزّقوها. وهتَفَ الشّبانُ بشعار "لا يمكن لروح الشّيوعيّة أن تدخلَ إلى وطننا" "القهرُ للشّيوعيّة". وتذكّرُنا هذه المظاهرة بحادثةِ صحيفة "طان" التي وقعت يوم ٤ كانون الأولِ من العام ١٩٤٥، وذلكَ من نواحٍ نواحي. ويمكن لنا متابعة تفاصيل المظاهرة المذكورة من خلال صحيفة "جمهوريّات" الصّادرة بتاريخ ٠ نيسان من العام ١٩٤٧ كما يلي:

(نظّمت مجموعةٌ شبابيّة من شباب التّعليم العالي في ولاية إزمير بتاريخ ١٩ نيسان من العام١٩٤٧ مظاهرةً ضدَّ الشّيوعيّة وبمشاركةِ طلّاب الثانويّات خلال وقت عطلةِ المدارس بعدَ الظّهر. تحرَّكَ الشّبانُ سيراً على الأقدام، وهتفوا جميعاً بصوتٍ واحد بِشعار: "تنحّوا جانباً أيُّها الشّيوعيّون، الشّبابُ قادمون". ثمَّ توجّهوا نحو المطبعة التي تُطْبَعُ فيها صحيفة "إزميرلي حرّيّات"، وتوقّفوا هناك. وكانت قوّةُ الضابطة موجودةً هناك بعد أن اتّخذت التدابير الأوّلية. دفعَ عددٌ من الطلّاب الأبواب المُغلَقة وفتحوها، ودخلوا إلى المطبعةِ التي كانت مُغلقة لأنَّ يوم السّبت عطلة، وصادروا ما وجدوهُ من صحيفة "إزميرلي حرّيّات"، وألقوها من النوافذِ فوق المجموعات الشبابيّةِ. ثمَّ مزّقوا تلك الصّحف، وغنّوا في تلك الأثناء نشيد "الدُّخانُ غطى رؤوس الجبال". وقد تركَ الشّبّانُ رسالةً للمطبعة حمّلوها المسؤوليّةَ عن النتائج

التي يمكن أن تحدث في حال قامت بطباعةِ تلك الصّحيفة. وقد أوضحَ مسؤول الولاية، ردّاً على سؤالِ أحدِ الصحفيّين، أنهم لم يجدوا أيَّ موقفٍ غير قانوني في المظاهرات التي نظَّمها هؤلاء الشُّبَّان).

إنَّ الصَّحيفةَ المُسَمَّاة "إزميرلي حرّيّات"، هي صحيفة "محمد علي أيبار" "إزميرلي حرّيّات" الأسبوعيّة المُسمَّاة "زنجيرلي حرّيّات". يقول "محمد علي أيبار" في هذا الموضوع ما يلي: (باشرتُ بإصدارِ صحيفةٍ أسبوعيّة تُسمَّى "الحرّ" في بدايةِ شهر شباط من العام ١٩٤٧. وقد أغلقَ هذه الصَّحيفة قيادةُ الأحكام العُرفيَّة في ولاية "إِسطنبول" بعد إصدارِ ستّةِ أعدادٍ منها. وعلى إثر ذلك، حاولتُ إصدار الصّحيفة مجدّداً تحتَ اسم "زنجيرلي حرّيّات". غير أَنَّ جميع المطابع كانت تخافُ من طباعةِ الصّحيفة. وفي تلكَ الأيّام تماماً، تلقّيتُ رسالةً من صاحب إحدى المطابعِ في ولايةِ "إزمير". إذ قالَ إِنَّهُ يمكنهُ طباعة الصَّحيفة. نهضتُّ وتوجّهتُ إلى ولاية "إزمير". لكن أمكنَ إصدار ثلاثة أعداد فقط من صحيفة "زنجيرلي حرّيّات" في ولاية "إزمير". لأنَّ الحَمْلَةَ المفتوحةَ عَبْرَ الصَّحيفة على إثْرِ التحضيرات الأمريكيّة للتّدخُّل في الشّؤون التركيّة، أغضبت حكومة "حزب الشَّعب الجمهوريّ" في تلكَ الأيّام كانت تحاولُ كمَّ الأفواه وإسكات الآراء التي لا تُعجبُهَا عبرَ تحريض الشّباب والطلّاب على القيام بمظاهرات ضخمةٍ وعنيفة. إذ نَفَّذَت اعتداءً أيضاً على المطبعة التي تقوم بطباعةِ صحيفة "زنجيرلي حرّيّات" في ولاية "إزمير". وتمكّنْتُ فيما بعد. من إصدارِ عددٍ آخر من الصَّحيفة المذكورة في ولاية "إِسطنبول" "مذكرات "محمد علي أيبار"- الماضي القريب لليسار التّركيّ- إعداد النشر: كوراي

دوزكوران"، "سلسلة مقالات صادرة في صحيفة ميلّيات في الفترة ما بين ٢٣ كانون الأول ١٩٨٧ حتى ١٢ كانون الثاني ١٩٨٨. مقتطفات من المقال الصّادر بتاريخ ٦ كانون الثاني ١٩٨٨". حُوكِمَ "محمد علي أيبار" عدّة مرّات في تلك الفترة بسببِ مقالاتهِ في صحيفتهِ الآنفةِ الذّكر وبسبب منشور حَمَلَ عنوان: (رسالةٌ مفتوحة من محمد علي أيبار صاحب صحيفة "زنجيرلي حرّيّات" إلى والي إِسطنبول). فعلى سبيل المثال، حُوكِمَ "محمد علي أيبار" في ولاية "أنقرة" في ١٦ أيار من العام ١٩٤٨ بسبب المنشور المذكور(وذلكَ عندَ طباعة المنشور في مطبعة صكاريا في ولاية "أنقرة")."صحيفة حريّات، ١٨ أيار ١٩٤٨". يقول "محمد علي أيبار" في مَعْرِضِ منشوره: (أعتقدُ أنَّ الّذينَ باشروا بهذا العَمَل من خلال ترك الدّستور معزولاً، قد طبّقوا القوانين حسبَ أهوائهم منذُ سنوات. فالوزراء الذينَ لم يتمّ تقديمهم للقضاء الأعلى بأيِّ شكلٍ من الأشكال رغمَ اتّهامهم مراراً وتكراراً بسرقةِ الملايين، والولاة الذين ألقوا قرارات المحكمة في سلّة المهملات، ومديرو النّواحي الذينَ اغتصبوا القرى، أصبحوا يراهنونَ على القَتَلة المشهورين الذين استطاعوا النّجاة من خلال إصدار تقارير خصوصيّة. يا لهذا الرُّعب يا ربّي! كم يخافونَ من طباعةٍ غير قانونيّة لصحيفةٍ صغيرةٍ تصدرُ مرّةً في الأسبوع، لا تفهموا خوفهم بشكلٍ خاطئ، لأنَّ خوفَ الذينَ ينشرون الخوف ويُصمّمونه، هو من الشّعب وليس من صحيفة "زنجيرلي حرّيّات").

وقد عُوقِبَ "محمد علي أيبار" بالسجن بسبب منشورهِ، وبسبب مقالٍ صادرٍ في صحيفة "زنجيرلي حرّيّات" بتاريخ ٥ شباط من العام ١٩٤٧ بتوقيع "صباح الدّين علي" تحت عنوان "الخطر الحقيقيّ الأكبر هو استمرار

السُّلطة الحاليّة"، لكنَّهُ خرج من السّجن بعفوٍ عام قبل أن يُكمِلَ السَّنة. وقد كنّا شاهدين في تلك الفترة على محاولاتهم المتكرّرة لإصدار بعض الصُّحف أو المجلّات في الولايات الأخرى عندما مُنِعَ إصدارها في الولايات الواقعة تحت إشراف الأحكام العرفيّةِ. كما طبّقت الصّحافة المُعارِضَة الإجراءات نفسها أيضاً في الفترة ما بين عامي ١٩٥٠-١٩٦٠.

المظاهرات في ولاية أضنة:

تأسّست النّقابات الجديدة، في الوقت الذي أصبحت فيه بعض النقابات و/أو الجمعيّات العماليّة مناسبةً للشروط القانونيّة بعدَ إصدار قانون النقابات في ٢٠ شباط من العام١٩٤٧. وإحدى تلك النقابات كانت "نقابة عمّال الخيوط والنّسيج في أضنة" التي اكتملَ تأسيسها في الثاني من أيار من العام ١٩٤٧ بمشاركة وزارة العمل في تلكَ الفترة. أما العمليّة الأولى الفعليّة التي قامت بها "نقابة عمّال الخيوط و النّسيج في أضنة" كانت "المظاهرة الاحتجاجيّة" التي نظّمتها في ٢٩ أيار من العام ١٩٤٧، أي بعد عدّةِ أيّام من تأسيسها العام. وسنورد مقتطفات من صحيفة "جمهوريّات" الصادرة بتاريخ ٣٠ أيار من العام١٩٤٧حولَ هذا الموضوع: (عقدت مجموعةٌ مؤلفةٌ من نحو ٥٠٠ شخص من أعضاء "نقابة عمّال الخيوط والنّسيج في أضنة" اجتماعاً بعد الظّهر، واتّخذت قراراً بالاحتجاجِ على إصدار صحيفة "مرحوم باشا" قامَ هذا التَّجمُّع بالمرورِ على باعةِ الصّحيفة المُعارضة في الولاية، واشتروا نُسَخاً من صحيفة "مرحوم باشا"، ثمَّ مزّقوها أمام البلديّة. وعادَ العمَّالُ إلى أماكنهم دونَ التّسبُّب بأيَّةِ حادثة، بعدَ أن تحرَّكوا بشكلٍ رزينٍ وهادئٍ للغاية. وحسبَ ما عَلِمْنا، فقد تمَّت مراجعة

مسؤول الولاية أيضاً وطُلِبَ منهُ ضمان عدم بيع صحيفة "مرحوم باشا" في مدينتنا). إن هذه المظاهرة و المسيرة مهمَّةٌ من النَّواحي التّالية:

١ - في الوقت الذي نظّمت فيه الشّريحة "الشّبابيّة والطّلّابيّة" هذا النوع من المظاهرات والاحتجاجات في ولايات "إِسطنبول" و"أنقرة" و"إزمير" في السَّنواتِ نفسها، قامت إحدى النقابات بتنظيم "الاحتجاج" لعدم وجود شريحةٍ شبابيّة من التّعليم العالي في ولاية "أضنة"، ولأنَّ "نقابة عمّال الخيوط والنّسيج في أضنة" لم تحرّك الشّكوك حول قُربها من "حزب الشعب الجمهوريّ" الحاكم وحكومتهِ في تلك الفترة، فقد لُوحِظَ بشكلٍ واضحٍ من خلال هذه الحادثة كيف أراد "حزب الشعب الجمهوريّ" وحكومتهِ استخدام النّقابات العمّاليّة ولأيّة أغراضٍ استخدمَ تلكَ النقابات.

٢ - بعدَ أن تمَّ تمزيق المجلّات ورميها وتهديد الباعة كيلا يعودوا إلى بيع هذه المجلّة مجدّداً، استطاع مراسلُ صحيفة "جمهوريّات" أن يقولَ عندها "عادَ العمّالُ إلى أماكنهم دونَ التّسبّب بأيّةِ حادثة، بعد أن تحرّكوا بشكلٍ رزينٍ وهادئٍ للغاية". وفي النّهاية طلبَ المُحتَجّونَ منَ الولاية اتخاذ كل ما يلزم لمنع بيع صحيفة "مرحوم باشا".

المظاهرات /الأعتداءات في المدن الأخرى

لُوحِظَتْ "مظاهرات شتم الشّيوعيّة" في مختلف الولايات في شهر كانون الأوّل منَ العام ١٩٤٧. واستمرَّ هذا النّوع من المظاهرات في العامين ١٩٤٨و١٩٤٩. وقد تمكّنتُ من تحديد مجريات الأحداث من خلال متابعة الصّحافة كما يلي: فقد ازدادت مجدّداً وتيرة "مظاهرات شتم الشّيوعيّة" في

شهر كانون الأول منَ العام١٩٤٧. وقد عقدت "نقابة فنيّو صحافة إِسطنبول" اجتماعاً لهذا الغرض في بيت الشّعب في منطقة "أمين أونو" في ٢١كانون الأوّل من العام ١٩٤٧. و لحق بها "نقابة عمّال إزميت لصناعة السّللوز" في ٢٧ كانون الأول من العام١٩٤٧. وفي اليوم نفسه، نظّمتْ فئةُ الشّباب في ولايتي "أنقرة" و"إزمير" مظاهرةً ضدَّ الشّيوعيّة. ففي ولاية "أنقرة"، استمرَّت المظاهرات ستّ ساعات، إذ توجَّهَ الشّباب المتظاهرون نحوَ الجامعة، وأجبروا رئيس الجامعة "شوكت عزيز قانصو" على الاستقالة. وفي ولاية "إزمير" شاركَ العمّالُ أيضاً بمظاهرات "شتم الشّيوعيّة" التي قادتها "جمعيّة ٩ أيلول الشّبابيّة". و نُظِّمَتْ مظاهرات "شتم الشّيوعيّة" في ولايتي "أضنة" و"جيهان" في الأوّل من كانون الثاني من العام ١٩٤٨. ففي ولاية "أضنة"، استمرّت المظاهرة التي شاركَ فيها الشّبابُ والمواطنون وعمّال المصانع أربعَ ساعاتٍ ونصف، وتمَّ إنزال اللوحة الموجودة فوقَ محل "أو.صفا" للاشتباه به بأنّهُ شيوعيّ. وفي ولاية "أضنة"، نظَّم "عمّال مصانع الخيوط" في الثلاثين من آذار من العام ١٩٤٩ مظاهرةً تندّد بالشيوعية وتلعنُها مرّة أخرى. وفي اليوم نفسه نظَّم ما يقاربُ ثلاثة آلاف عامل من "مصنع النّسيج القومي" مظاهرةً في ولاية "أديرنا"، إذ ندّدوا بالشّيوعيّة وشتموها.

أُغْلِقَتْ مجلّة "بويوك دوغو" لمدة أربعة أشهر على إثر مقال للكاتب "نجيب فاضل كيساكوراك" أهانَ فيه أتاتورك، ونتيجةً لذلك، نُظِّمَتْ مظاهرةٌ مؤيدةٌ لأتاتورك في ولاية"أنطاكيا" في ١٣ أيار من العام ١٩٤٧، إذ قام المواطنون المتظاهرون بتمزيق أكثر من عشرين ألف نسخة من مجلّتي "مشعلة" و"بويوك دوغو".

ونُظِّمَت الاجتماعات والمظاهرات الانفعاليّة والعارمة في ولايات "أنقرة" و"أضنة" و"كوزان" أيضاً في ١ حزيران من العام١٩٤٧،إذ تمَّ فيها التّعبير عن ارتباط الشّباب وتمسّكهم بأتاتورك، كما تمَّ التَّعبير عن الكره والحقد على إصدارات المجلّات السّيئة، وشراء أعداد من مجلّة "بويوك دوغو" وتمزيقها. ونظّمَ الشّباب "مظاهرةَ أتاتورك" في ولاية "أزمير" في ٢١حزيران من العام ١٩٤٧. وأقسمَ الشبابُ أمام تمثال أتاتورك خلال هذه المظاهرة التي نظّمها مؤيّدو "حزب الشعب الجمهوريّ" قائلين: "سنحرقُ ما يوجدُ من الشّيوعيّة والرّجعيّة اللّذين يريدان إحراق الكماليّة في هذه البلاد!".

وبعد يومٍ من هذه المظاهرة، نظّم مؤيّدو "الحزب الدّيمقراطي" مظاهراتهم أيضاً في ٢٣ حزيران، إذ اتُّهِمَ "حزب الشعب الجمهوريّ" خلال هذه المظاهرة بالإهمال واللّامبالاة إزاءَ الإصدارات الصّحفيّة الأخيرة، وذلكَ في البرقية التي أُرْسِلَتْ إلى رئيس الجمهوريّة "عصمت أنونو" بتوقيع مجلس إدارة "الحزب الدّيمقراطيّ" في الولاية. وجَّه الشّبابُ الجامعيّ مجدّداً الشّتائم يومي٧و٨ تشرين الثاني من العام ١٩٤٧ لمنشور "مقاومة الانقلاب" الذي أصدرتْهُ مجلة "بويوك دوغو"، إذ نظَّم "اتّحاد الطّلبة التّركي القوميّ" مظاهرة في ولاية "إِسطنبول" في العاشر من تشرين الثاني من العام ١٩٤٧ تحت عنوان" مقاومة الشباب لأعداء الانقلاب"، وأُغْلِقَتْ مجلة "بويوك دوغو" مرَّة أخرى في ١٤ تشرين الثاني.

المظاهرات المؤيدة لقبرص في ولايتي أنقرة وأزمير

نلاحظُ أنَّ الشّباب والطلّاب قد نظّموا الفعاليّات بخصوص الموضوع القبرصيّ اعتباراً من شهر كانون الأوّل من العام ١٩٤٨. ففي

البداية، نظَّمَ عشرةُ آلاف شاب مظاهرةً من أجل قبرص بتاريخ ٢٥ كانون الأوّل من العام ١٩٤٨ في ولاية "أنقرة"، واحتجّوا على الإشاعات بخصوص ضمّ الجزيرة إلى اليونان وعلى المظالم التي يتعرّضُ لها الأتراك في الخارج. ثمَّ نظَّموا بعد ذلك مظاهرةً في العشرين من شباط منَ العام ١٩٤٩ في ولاية "إزمير" مؤيِّدة لإخوتنا خارج البلاد و مؤيِّدة أيضاً لأتراكِ قبرص على وجهِ الخصوص.

المظاهرات الاحتجاجيّة على حوادث أثينا

نُظِّمَتْ مظاهرةٌ ضخمة شاركَ فيها عشرونَ ألفَ شخص في ستاد "إنونو" في ولاية "إِسطنبول" في٢٦ أيار من العام ١٩٤٩ احتجاجاً على المظاهرة التي نظَّمها المتفرّجون اليونانيّون ضد منتخبنا في مباراةٍ لكرة القدم بين مُنتخَبي تركيا وإيطاليا في كأس الصّداقة لدول شرقي البحر المتوسط في العاصمة اليونانية "أثينا". وقد شاركَ في المظاهرة "اتّحاد نقابات عمّال إسطنبول". وقد عبَّرَ "صبحي بايكام" رئيس "اتحاد الطّلبة التركي القوميّ" عن شُكرهِ العميق لـ "اتّحاد نقابات عمّال إسطنبول" لمشاركتهم في المظاهرة، إذ قال: (إنَّ "اتّحاد الطّلبة التّركي القوميّ" مَدينٌ بالشُّكرِ لـ "اتّحاد نقابات عمّال إسطنبول" الذي شاركَ في المظاهرة التي نظّمناها وأثبتَ وجودَهُ فيها، لأنَّهُ عبَّر عن مدى ارتباطهِ بهذه المسألة التي تحوّلت إلى قضيّةٍ وطنيّة). هذا وقد تبعت هذه المظاهرة مظاهراتٌ أخرى في "إزمير" و"إنطاكيا" و"دفرك" و"ترجان" و"كارادانيز أراغليس" و"أنقرة" و"تشانكيري" و"إزميت" أيّام ٢٧ وَ٢٨ وَ٢٨ وَ٢٩ أيار من العام ١٩٤٩.

النقاشات السياسيّة بين الطلّاب

إنَّ المظاهرات والمسيرات والاحتجاجات التي رأيناها حتى الآن هيَ عمليّات ذات مضمون سياسي وافقت عليها الحكومة بشكل عام.

لكنَّ الأوضَاع تغيّرت عندَما أصبحَ هناكَ نقاشٌ سياسيٌّ عفويّ بينَ الطلّاب. علاوةً على ذلك، وبعدَ حدوث نِقاشٍ سياسيّ بين طلّاب السّنةِ الأولى في كلّيّة الحقوق في جامعة "إِسطنبول" في شهر كانون الأوّل من العام ١٩٤٦، عبرّت رئاسة الجامعة عن ردّ فعلها حيال ذلك بِالبلاغ التّالي: "لقد تمَّ الإعلان عن ضرورة قيام كلّ طالب من طُلّابنا الذين يُعْتَبَرونَ عنصراً أساسيّاً في النّظام ويتمتّعونَ بشرفٍ علميٍّ كبير، بالإبلاغ الفوري عن المُحرّضينَ الموجودين بين الطلّاب أو الذين يأتونَ في خارج الجامعة، وذلكَ لما فيه أمن وسلامة كلّيتنا". وهذه الحادثة مهمّة لأنّها تُظْهِرُ مدى نفور هؤلاء الذين يدرونَ النقاشات السياسيّة من آراء الطلّاب. إذ كان الهدف منع الطلّاب من التّعبير عن أفكارهم بِحُرِيّةِ خارجَ إطار "المناظرات" التي ينظّمُها "حزب الشعب الجمهوريّ" وتنظِّمُها بيوت الشّعب في أيامنا تلك.

مناظرةُ حول موضوع "هل ينبغي الاعتراف بحقّ الإضراب أم لا"

أريدُ أن أنقلَ لكم مقتطفات مما جاءَ في إحدى المناظرات، حيثُ جاءَ فيها:

(إنَّ الموضوع الذي تتمُّ مناقشتُه هو موضوعٌ مثير، إذ تمَّ الاعتراف بحقِّ الإضراب للعمّال فقط وتقييد هذا الحقّ بالنسبة للنّقابات، ولا سّيما أن حقّ الإضراب كانَ محظوراً في تلكَ السّنوات. وتُعدُّ مجموعة "الجمعيّة الطلّابيّة لكلّيّة الحقوق" التّابعة لاتّحاد الطّلبة القوميين الأتراك إحدى

مجموعتين ناقشتا موضوع "حق الإضراب"، كما يُعدُّ "أورهان بيرغيت" اللاعب الأول والأساسي في المجموعة وأحد قادة المجموعة الطلّابيّة التي تصدّرت الواجهة في حادثة صحيفة "طان" في الرابع من كانون الأوّل من العام ١٩٤٥. هذا وقد شاركَ الطلّاب أيضاً بإحدى المناظرات في مسألة الاعتراف بحقّ الإضراب التي نوقشت بشكلٍ مكثّف بين النّقابات و"حزب الشعب الجمهوريّ" و"الحزب الدّيمقراطيّ" والرأي العام والصّحافة في النّصف "الحزب الدّيمقراطيّ" الثاني من سنوات الأربعينيّات. وقد تفوّقت مجموعة "الجمعيّة الطلّابيّة لكلّيّة الحقوق" التّابعة لاتّحاد الطّلبة التركيّ القوميّ على مجموعة "الجمعيّة الطلّابيّة لكلّيّة الاقتصاد" التّابعة لاتّحاد الطّلبة التركيّ القوميّ أيضاً، وذلك بعدَ دفاعها عن أطروحة "ضرورة الاعتراف بحقّ الإضراب" في المناظرة التي نُظِّمَتْ في بيتِ الشّعب في منطقة "أمين أونو" بتاريخ ١٨كانون الثاني في العام ١٩٤٩ وتمحورت حول موضوع "هل ينبغي الاعتراف بحقّ الإضراب أم لا". وينبغي لنا متابعة التّطوّرات من خلال صحيفة "وطن" الصّادرة بتاريخ ١٩ كانون الأوّل من العام ١٩٤٩ التي جاء فيها ما يلي: (قالَ "أورهان بيرغيت" وهو من فريق جمعية الحقوق التي دافعت عن الأطروحةِ المناسبة، إنَّ القانون الذي يمنعُ الإضراب يتنافى مع الدّستور، وإنَّ الإضراب حقٌّ عام للبشر، ولم يخطر ببالهم في الولايات المتحدة وبريطانية مجرَّد فكرة إلغاء الإضراب، وإنَّ حقَّ "سعاد بارلار" في تنفيذ الإضراب هو تعبيرٌ عن مصالح الجمعيّة، وهذا الحقّ متعلّقٌ بالليبراليّة الاقتصاديّة، ولن يبقى أيُّ معنى للنّقابة في حال عدم الاعتراف بهذا الحقّ، فالإضراب هو الضّمانةُ لحقوق العمّال. أمَّا "طارق كورجان" وهو من الفريقِ نفسه فقد قال إنَّ الأمور غير الشّرعيّةِ لا يمكن أن تصبحَ موضوعاً قانونياً، فإذا ما كان هناكَ حقٌّ في الإضراب، فهذا يتطلب اعترافاً بهِ مِنْ قِبَلِ النّظام القانونيّ، و

يمكن أن يكونَ هناكَ نتيجةٌ من اتّحاد النّقابةِ والإضرابِ بعضهما مع بعض، فالنقابات الموجودةِ لدينا أصبحت شعبيّة، ومن ثمَّ فإنَّ الاعتراف بحقّ الإضراب لن يؤدّي إلى زعزعةِ المصالح الشّعبيّة، ويمكن عندها أن يتردَّدَ عاملٌ في بيع خُبزهِ مِثل امتناعِ بائعٍ عن بيع بضاعتهِ. أمَّا "كاموران أقليا أوغلو" وهو من فريق كلّيّة الاقتصاد الذي دافع عن الأطروحة المنافية وهي "عدم وجوب الاعتراف بحقِّ الإضراب" فقد قالَ إنَّ الشّعوب ستقضي على اقتصاداتها من خلال الاعتراف بحقّ الإضراب، وإنَّ الإضراب هو تمرُّدٌ على نطاقٍ صغير وضربَةٌ مُوَجَّهَةٌ للأُمة ، ولا يمكن ربط مصير العمّال الأتراك بالشّيوعيّة، وضربَ "أقلياأوغلو" أمثلةً على بعض الإضرابات في السنوات الأخيرة. بدورهِ قالَ "نجاة تحسين ألبار" وهو من نفس الفريق، أنَّ الإضرابَ سيُعرِّضُ الحكومة للخسائر والأضرار، ولا يمكن للإضراب أن يبقى بمعزلٍ عن السّياسة، والجبهات التي لم تستطع الميكروبات الحمراء تدميرها، ستنهارُ من الدّاخل بسبب الإضراب، وقالَ "أرتام أغيلماز" إنَّ الديكتاتورية تقبعُ في صُلبِ الإضراب، وهذا الإضراب سيُبعدُ العمالَ عن مثاليّتهم.

وبالنّتيجة فإنَّ هيئة الفصل في هذا الموضوع المؤلّفة من "أحمد أمين يالمان" و"نادر نادي" و"فريد حقّي صايمان" و"جاهد نوري توماك" و"زهدي ربيع باركن" و"عزيز تحسين بلكانلي" و"فريدون أركين" و"ثريا بيرول" و"عصمت ألكان"، أوضحت أنَّهُ تمَّ إعداد الفريقين بشكلٍ جيد، وأعطت الفوز لفريق كلّيّة الحقوق الذي دافعَ عن الأطروحةِ المناسبة لـ "ضرورة الاعتراف بحقّ الإضراب"، إذ فاز فريق كلّيّة الحقوق بالتّصويتَ ستة ضدَّ خمسة). وإلى جانب "ربيع باركن" مسؤول مكتب عمل "حزب الشعب الجمهوريّ" في ولاية "إِسطنبول"، شاركَ في هيئة المناظرة صحفيّون من

أمثال "أحمد أمين يالمان" و"نادر نادي"، وعلماء ونقابيّون من أمثال "ثريّا بيرول". ويمكن تخمين وجود نقابيّين وعمّال من بين المستمعين. لأنَّ بيت الشعب في منطقة "أمين إنونو"، كان مكاناً يجتمع فيه العمّال الأعضاء في "حزب الشعب الجمهوريّ" والنقابيّون مراراً وتكراراً في تلك السّنوات. وفي الأيام التي تلت ذلك، استخدمَ النّقابيّونَ نتيجةَ المناظرة كمرتكزٍ لهم، في الوقت الذي دافعوا فيه عن "حقّ الإضراب".

ميراثُ حزب الشعب الجمهوريّ

وصلت عمليّة "التّحوُّل إلى الجمعيّات" في العام ١٩٤٦ وما بَعْدَهُ إلى أبعادٍ مهمّة لدرجةٍ لا يمكن مقارنتها بالمراحل السَّابقة. ويرمزُ ذلك إلى رغباتهم للاستفادة من التّحرُّر المنظور وإلى أصنافهم وإلى عودة انطلاق بعض السّلوكيّات والمواقف والتّيّارات السياسيّة المقموعةِ مِن قِبَلِ حكومةِ الحزب الواحد حتى تلكَ الفترة، مثلما هو متعلّقٌ عن كثب بالتطورات القائمة في ظلِّ الأجواء السياسيّة. لكنّ "حزب الشعب الجمهوريّ" وحكومتهِ لم يرغبا بخروج التّنظيم الاجتماعي خارجَ إطار سلطتهما وتوجيههما. فعادات ومفاهيم الدولة الموروثة عن الإمبراطورية العثمانيّة وحكومةِ الحزب الواحد، هي العاملُ المُحَدِّد في هذا الموضوع. والحقيقةُ الوحيدة حسبَ المفهوم هيَ حقيقةُ الحزب الحاكم والسُّلطة والدّولة، والشّعبَ مثلَ الطّفل الذي لم ينضجُ بعد. والذين لا يؤمنون بحقيقة الدولة، يصطدمونَ بالعنفِ والقمع، ومن ثمَّ تهميشهم، والدّولةُ لا تستطيعُ أن تتحمَّل وجود المنظّمات المستقلّة والحرّة التي ترفضُ وصايتها وإشرافها وتوجيهها. كما أنَّ الدَّولة تخافُ بشكلٍ فظيع من الحركةِ الاشتراكيةِ ومن تكاملها مع حركتها العماليّة، وترفضُ وجودَ حركةٍ مُعَارضة.

ونتيجةً للديناميكيّات الدّاخليّة والخارجيّة في نهاية الحرب العالمية الثّانية، تابعت الدّولة الحركتين اليساريّة والاشتراكيّة بعينِ الشَّكِّ والرِّيبة مقابلَ إلقاء الخطوات الأولى المتردّدة والخجولة نحو عملية "الدّيمقراطيّة ذات التّعدّدية الحزبيّة" وكانت قلقةً من التّطورات، لكنّها وضعت أساليبها المُعتادة حَيِّزَ التنفيذ منَ الفرصة الأولى من ناحيةٍ أخرى، فإنَّ الأحكام العرفيّة التي وُضِعَتْ حيِّزَ التّنفيذ في بعض الولايات حتى تاريخ ٢٣ كانون الأوّل من العام ١٩٤٧، استُخدِمَتْ كعامل حَظْرٍ وَمَنْعٍ عندَ الضَّرورة. إنَّ بعض الجمعيّات الطّلّابية من أمثال "اتّحاد الشّباب التّقدميّ" و"جمعية الشبان الأتراك" و الجمعيّة الشّبابيّة للتّعليم العالي في إِسطنبول" هي جمعيات ذات مواصفات ومزايا يساريّة واشتراكيّة. وقد ادُّعِيَ أنَّ تلكَ الجمعيّات الثّلاث هيَ جمعيّات تابعة للحزب الشيوعي التّركي. لكن كما رأينا مُسبقاً، فقد تمّت تبرئة قادة الجمعيّات الذين اعتُقِلُوا بتهمة ممارسة الدّعاية الشّيوعيّة". أمّا "اتحاد الطّلبة القوميّين الأتراك" فهوَ مُنظمةٌ تخضعُ لإشراف وتوجيه "حزب الشعب الجمهوريّ". كما أنَّ "اتّحاد الطّلبة القوميّين الأتراك" هو جمعيّةٌ فاشيّةٌ يمينيّةٌ متطرّفة. ويوجد أيضاً عناصر فاشيّة ويمينيّة متطرّفة داخلَ "اتّحاد الطّلبة القوميّين الأتراك". إنَّ موقف "حزب الشعب الجمهوريّ" وحكومته حيالَ الجمعيّات الشّبابيّة والطّلّابية هو موقفٌ ازدواجيٌّ منافق. فالحكومةُ وحزبها يتساهلانِ مع الجمعيّات التي تخضعُ لإشرافها وتوجيهها، ويستخدمان تلكَ الجمعيّات من أجل الأعمال التي تحقّقُ أهدافها. وفي تلكَ الأثناء لم تقف عائقاً حتى أمام أعمال الجمعيّات الدّينيّة ذات المواصفات الرّجعيّة واليمينيّة المتطرّفة ، إذا لم تصل تلكَ الجمعيّات إلى أبعادٍ خطيرة، وإذا لم تصل إلى مراحلَ ستُصبح فيه العنصرَ البديل. لكنَّ الجمعيّات اليساريّة أو التي يُعتَقَدُ أنها يساريّة، قُمِعَتْ

بهذا الشّكل أو بذاك، ومُنِعَتْ أعمالُها وحُظِرَتْ في النّهاية. كما سُجِنَ أعضاء وقادة ذاكَ النّوع من الجمعيّات، وحُرِمُوا من الحصول على حرّيّاتهم. علماً أنَّ قادة الجمعيّات الخاضعة مباشرةً لإشراف "حزب الشعب الجمهوريّ" وجدوا معاملةَ وزراء ونوّابٍ وعظماء المستقبل. علاوةً على ذلك، فإنَّ الحظَّ الوفير والخير العميم كانَ من نصيب الكثير من الطلّاب الذين ألقوا خطواهم السياسيّة الأولى في تلكَ الجمعيّات وفازوا بتجاربهم السياسيّة الأولى في عمليّات تلكَ المرحلة. كما أوكلت مهام مهمّة وجسيمة في "حزب الشعب الجمهوريّ" و"الحزب الدّيمقراطيّ" والأحزاب الأخرى للكثيرِ من الشَّباب والطلّاب الذين هتفوا بشكلٍ بطوليٍّ وانفعاليٍّ في مظاهرات "شتم الشّيوعيّة" التي قلبت ولاية "إسطنبول" رأساً على عقب في الرّابع من كانون الأوّل منَ العام ١٩٤٥ وولاية "أنقرة" في الرابع من كانون الثّاني من العام ١٩٤٦، وأصبحَ هؤلاء الطلّاب والشّباب فيما بعد أصحابَ مِهَنٍ وامتيازاتٍ سياسيّة. علماً أنَّ الكثير من العلماء والمدرّسين والشّباب والطلّاب طُرِدُوا من وظائفهم ومستقبلهم وهيئاتهم التّدريسيّة لأنهم يساريّون. فهل تعرفونَ وطناً آخر يبتلعُ أطفاله بشكلٍ جائرٍ وسهلٍ إلى هذا الحدّ؟

يمكن أن يُصَادَفَ هذا الأمر في الكثير من البلدان على أنَّهُ توافقات أحياناً بين الأوساط الطّلّابيّة المحدّدة ومراحل وشروط سياسيّة محدَّدة. فالنّاضجونَ في ظلّ العمليات والحوادث التي وقعت في تركيا في نهاية الأربعينيّات أصبحوا فيما بعد وزراء ونوّاباً. وقد رأينا ظاهرةً مشابهةً لذلكَ قبل تاريخ ٢٧ أيار من العام١٩٦٠ وما بَعْدَهُ. فقسمٌ من الطلّاب والشّباب الذي باشروا بالمظاهرات في شهر نيسان من العام ١٩٦٠ بتنظيمٍ وتحريضٍ ودعمٍ من "حزب الشعب الجمهوريّ"، واستمرّوا بها حتى الانقلاب على

الحكومة، والكثير من طلّاب كلّيّة العلوم السياسيّة وكلّيّة الحقوق في جامعة "أنقرة" على وجه الخصوص، أصبحوا أعضاء في الهيئات التّدريسيّة وقادةَ أحزاب و نوّاباً مقابل مساهماتهم تلك في السّتينيّات، كما أصبحوا وزراء في السّنوات التّالية. وقد لعبت الكفاءات والمعلومات والمقدرات الشّخصيّة دوراً مثاليّاً في ارتفاعِ هؤلاء الأشخاص. لكن يمكن الحديث عن مرحلةٍ سياسيّة مُحدَّدة وعن أوساطٍ شبابيّة أخرجتها إلى الميدان. أمّا أعوام السّتينيات فهي الأعوام التي اتّجهت فيها الشّريحةُ الشّبابيّة والطلّابيّة نحو الإيديولوجيّات الجديدة وشكّلوا التنظيمات المستقلّة وابتعدوا فيها عن الحكومةِ والحزب الحاكم والأحزاب الكلاسيكيّة. وقد تضايقت الحكومة والأحزاب التقليديّةِ من هذا التّطوّر. والجدير بالذكر تلكَ الأوساط الشبابيّة التي شتّتوها بسذاجة، وأساؤوا معاملتها من خلال التّركيبات والظروف السياسيّة المحدّدة خلال أعوام السّتينات وما بعدها. كان مؤيّدو "محمد علي أيبار" و"بهيجة بوران" و"عدنان جمكيل" الذينَ أُنهيَتْ مهامهم في جامعاتهم أو مدارسهم مع بعض الشباب الآخرين من أمثال "نهاد صاركن" و"نابي ديتشار" أحد قادة "الجمعيّات الطلّابيّة في الأربعينيّات"، أعضاء أو نوّاباً أو قادةً في بُنية "حزب العمّال التركي" في بداية السّتينيّات. ومن ثمَّ يمكننا القول إنَّ أعوام الأربعينيّات كانت انطلاقةَ الجمعيّات الشّبابيّة والطلّابيّة في قسمٍ من الكوادر القياديّة لحزب العمّال التركيّ الذي يُعدُّ واحداً من أحزاب المعارضة المهمّة في السّتينيّات. وقد أغلقَ "حزب الشعب الجمهوريّ" وحكومته منافذَ عملية "الدّيمقراطيّة ذات التّعدديّة الحزبيّة" أمام اليسار واليساريّين من خلال سياسة النّفاق والتّردُّد التي اتّبعها، وموقفه المناهض للجمعيّات، ووضع القيود أمامها على صيغةِ حياةٍ سياسيّة جديدة. وهكذا فقد راهنَ

"حزب الشعب الجمهوريّ" وحكومته، ومن بعده "الحزب الديمقراطيّ" وحكومته على مستقبل تركيا، وقدّموا نماذجَ وأمثلةً سيّئةً على ذلك كما يلي: الاستغلال الكبير لتأييد قوة ضخمة من الصّحف والمناشير والمجلّات الصّادرة بشكلٍ مناسب للقوانين، واستخدام الشّباب والطلّاب والآلاف منهم في هذا النّوع من الأعمال، إرساء عادة اتِّبَاع الآلاف من الشّباب والطلّاب لمنهج "الطّليعي والمُحرّض"، معاملة أعضاء الهيئات التّدريسيّة ورؤساء الجامعات بالسّوءِ والازدراء... ولا يمكن بأيّ حالٍ منَ الأحوال إنكار مسؤوليّة "حزب الشعب الجمهوريّ" وحكومته عن تلكَ الحوادث. فإذا ما ذَكَّرنا أنَّ قسماً من قادة البلاد في الخمسينيّات وما بعدها هم الأشخاص الذينَ وُلَّدُوا هذا النّوع من العادات، فسيتبيّنُ عندها بشكلٍ أكثر وضوحاً نوعيَّة الميراث الذي تركَهُ "حزب الشعب الجمهوريّ" وحكومته.

وفي هذا السّياق، كانت حادثة صحيفة "طان" التي وقعت في الرابع من كانون الأول من العام ١٩٤٥ بمنزلة منعطفٍ في مجريات الأحداث. إذ دُفِعَ آلاف الشباب والطلّاب بهذه الحادثة إلى واجهةِ ميدان السّياسة التركيّة. ومن المعلوم أنَّ هذه الحادثة من ترتيب "حزب الشعب الجمهوريّ". ولذلك فإن المسؤوليّة في عمليةِ سحب الجمعيّات والشّباب والطلّاب إلى المجال السّياسي، تقعُ على عاتق "حزب الشعب الجمهوريّ" أيضاً. فالاحتجاجات والاجتماعات والمظاهرات السياسيّة في تلك الفترة متعلّقة بالسياسة الخارجيّة وتصفية الحسابات في الداخل وبعلاقات حكومة "حزب الشعب الجمهوريّ" الخارجيّة، وطُرِحَتْ على جدول الأعمال بشكلٍ يتناسب معهم. "فحزب الشعب الجمهوريّ" الذي أرادَ التّقارب مع الكتلة الأمريكيّة البريطانيّة منذُ أن أصبحَ واضحاً أنَّ ألمانية النازيّة ستُنهي الحرب، أَسَّسَ سياستَهُ الداخليّة

والخارجيّة وفقاً لهذهِ الرَّغبة. كما أنَّ توتّر العلاقات مع الاتحاد السّوڤييتيّ بشكلٍ رسميّ أو غير رسميّ في تلكَ الأثناء، سَهَّلَ من مهمّة حكومة "حزب الشعب الجمهوريّ" وتمَّ البحث عن طُرقٍ للتّقارب مع الغرب من خلال إظهار "خطر الشّيوعيّة" وأنَّها مثلُ "الغول". وكانت هي العامل المُحدِّد في الانتخابات وفي مظاهراتِ تلكَ الفترة. فالمظاهرات التي بدأت بالاحتجاج على الاتحاد السّوڤييتيّ متعلّقة عن كثب بالأتراك في الخارج وأتراك قبرص وبمظاهرات "شتم الشّيوعيّة". والأمر المحسوم تماماً هو أنَّ معظم العمليّات السياسيّة في تلكَ الفترة نُفِّذَتْ تحت إشراف ومراقبة وموافقة حكومتي "حزب الشعب الجمهوريّ" و"الحزب الدّيمقراطيّ". ولم يُسْمَح أيضاً بنوعٍ آخر من العمليّات في ظلِّ الظروف القائمة في تلكَ الأيّام. علاوةً على ذلك، فقد رأينا بالأمثلة، ردّ الفعل الذي اصطدمت به العمليّات السياسيّة التي نظّمها الطلّاب والجمعيّات اليساريّة من تلقاءِ أنفسهم. فالنَّزعةُ اليّساريّة كانت توجُّهاً صعباً وخطيراً في تلكَ السنوات. إذ إنَّ الحوادث التي وقعت مثل اعتقال قادة "جمعيّة الشّبان الأتراك" والحاضرين في اجتماع "الجمعيّة الشّبابيّة للتعليم العالي في إسطنبول"، كانت بعضاً من مشاكل هؤلاء الذين انتهجوا الماركسيّة. وإظهار الشّيوعيّة على أنّها "غولٌ" في سنوات الأربعينيّات، كانَ عاملاً مؤثراً في هذه الظاهرة. وبفضلِ مظاهرات "شتم الشّيوعيّة" تمَّ اعتماد أسلوب "غسل الأدمغة" لإجبار الآلاف بل عشرات الآلاف من الطلّاب والشّباب والمواطنين على تبنّي الفكرة المترسّخة لدى "حزب الشعب الجمهوريّ" وحكومتهِ في هذا الموضوع. وتحوَّل موضوع "شتم الشّيوعيّة" إلى مطلبٍ حقيقي لِـ "الحزب الدّيمقراطيّ" عبرَ الدّعايات والبرامج والنقاشاتِ في المحطّات الإذاعيّة خلال المظاهرات

وقبلها وبعدها (مع التّذكير أن الرّاديو بدأ بالدّخول إلى الكثير من البيوتِ في تلكَ السّنوات). وهكذا وقفَ آلاف الناس في صفّ مناهضة الشّيوعيّة دونَ أن يعرفوا ما هيَ الشّيوعيّة، ونُشِرَتْ الأقاويل والإشاعات حول الشّيوعيّة التي لا علاقةَ لها بالواقع. وقد نُظِّمَتْ بعض المظاهرات والاجتماعات والاحتجاجات، وتمَّ استهداف المجلّات والصّحف والمطابع أو الشخصيّات اليساريّة. وكانَ الهدف من وراء تلكَ العمليات، استبعاد اليسار من الحياة السياسيّة في البلاد. ومن ثمَّ كان الهدف منع وصول الفكرة اليساريّة إلى الفئات الشّعبيّة العريضة وإلى المدن المختلفة، وعرقلة الاستفادة من التّحرر المنظور وتطوّره. كانت أساليب الإكراه والتّهديد والقوّة المفرطة في المظاهرات، هي الأساليب التي استُخدِمَتْ مراراً وتكراراً. كما كانت سنوات الأربعينيّات هي الفترةُ الأعنف من ناحية العنفِ السياسي. فقد تمَّ الاعتداء بالضّرب على أصحاب المطابع التي تطبعُ المجلّات والصُّحف والمناشير اليساريّة والاعتداء بالضّرب على باعةِ الصّحف والكتب الذين يبيعونَ تلكَ المطبوعات، وأصبحَ موضوع ضرب وشتم وتهديد هؤلاء موضوعاً اعتيادياً. وسيطرَ العنف والقمع بشدّة خلال المظاهرات، ابتداءً من حادثة صحيفة "طان" في الرّابع من كانون الأوّل من العام ١٩٤٥. فتخريب منشآت المطابع والصّحف (مثل صحيفة "طان" أو صحيفة "زنجيرلي حريّات" أو "إزميرلي حريّات" أو "مرحوم باشا" أو "ماركو باشا"). وتهديد أصحاب المطابع (مثل مطبعة "صكاريا" وحوادث "إزميرلي حريّات")، شكّلت عناصر تهديدٍ وقمعٍ وعنفٍ في المظاهرات. وعندَ الجمع بين كل تلكَ الأمور مثل تخريب بعض مباني الجمعيّات الشّبابيّة، وضرب رئيس جامعة "أنقرة" وأعضاء الجمعيّات الشّبابيّة التّقدميّة، تصبحُ الأمور مدعاةً للقلق بالنّسبةِ

للتّقدميّين والمفكّرين للغايةِ في ظلِّ الأجواء التي اكتسبت فيها المظاهرات أهميّة كبيرة في تلكَ الأيام على اعتبار أنَّها كانت أياماً وُضِعَتْ فيها الخطوات الأولى لعمليّة "الدّيمقراطيّة ذات التّعدديّة الحزبيّة". وإزاء وجود عنصر القمع والعنف في المظاهرات، فإنَّ عدمَ نقل تلكَ المظاهرات إلى أجهزة القضاء بذريعةِ أنَّهُ لا مكانَ للحقيق في كلِّ ذلك، لهُ مزايا ومواصَفات مستقلّةٍ أيضاً. فتنظيمُ مظاهرةٍ نظاميّةٍ في تلكَ الفترة يكشفُ بشكلٍ أكثر وضوحاً العلاقةَ بينَ مَنْ قاموا بتنظيم المظاهرات والقادة المحلّيّين والحكومة مع التَّذكير بعجزهم حتى عن القيام بخطوتين اثنتين معاً. كما أنَّ قدرة مسؤولي الأمن والولاة والمسؤولين الآخرين على القول إنَّه لا مكانَ للفوضى وعدم الشّرعيّة، في الوقت الذي تمَّ فيه تدمير أمن النّاس الرّوحي والمادّي والإضرار بممتلكاتهم، هو أمرٌ يدعو للارتعاش. وهكذا نحنُ مضطرونَ للأسف أن نوضحَ أنَّ حكومة "القمع والعقاب" قد أرست قواعدها في حياتنا السياسيّة خلال تلكَ الفترة ابتداءً من العام ١٩٤٥بدعمٍ نصف سريّ أو بتساهلٍ من القوى الأمنيّة والقادة المحليّين والحكومة، في الوقت الذي تمَّ فيه الحديث عن "الدّيمقراطيّة ذات التّعدديّة الحزبيّة" من ناحيةٍ أخرى.

وقد رأينا كيف شاركَ العمّال أيضاً في بعض العمليّات التي نظّمتها الجمعيّات الشّبابيّة والطّلابيّة. إذ إنَّ النّقابات العماليّة التي تأسَّسَت تحت إشراف وتوجيه "حزب الشعب الجمهوريّ". منذُ شهر آذار من العام ١٩٤٧، قد شاركت بصفةِ المنظّمات في بعض المظاهرات. والأهمّ من ذلك هو تنظيم العمليّات التّحريضّية على يد النّقاباتِ العمّاليّةِ بالذّات، في الوقت الذي دعمت فيه الحكومة والقادة المحليّين تلكَ العمليّات بشكلٍ سرّي أو مكشوف

في بعض المدن التي لا يوجَدُ فيها مستوى عالٍ من التّعليم على المستوى الشّبابي والطّلابي. وهذا الأمر هو واحدٌ من أفضل المؤشّرات على أنَّ "حزب الشعب الجمهوريّ" قد خلقَ منظّمات عماليّة خاضعة له وليست نقابيّة.

جمعيّة مكافحة الشّيوعيّة

برزت اعتداءات الرابع من كانون الأول من العام ١٩٤٥ والاعتداءات التي تلتها أيضاً على مستوى التحوّل إلى الجمعيّات من خلال الإشاعات حول الشّيوعيّة وخطرها المزعوم. والأمر المفاجئ أكثر هو تأسيس "جمعيّة مكافحة الشّيوعيّة" في مدينةٍ مكتظةٍ بالعمّال كولايةِ "زنغولداك". ويوضحُ "أحمد يوجاكوك" الذي ألَّفَ كتاب "الأرضيّةُ الاقتصاديّةِ الاجتماعيّة للدّين الذي تحوّل إلى تنظيم في تركيا" في الفترة ما بين عاميّ "١٩٤٦ - ١٩٦٨"، أنَّ الجمعيّة الاولى تأسَّسَت في ولاية "زنغولداك". (منشورات SBF، أنقرة،١٩٧١). ويقدّم الكاتب نفسَهُ أرقاماً متعلّقة بتلكَ الجمعيات من خلال كتابهِ المُسَمَّى "تطوّر الجمعيّات في تركيا" الذي يتضمّن معلومات احصائيّة، وذلكَ في الفترة ما بين عاميّ "١٩٤٦-١٩٦٨".(منشورات SBF، أنقرة، ١٩٧٢). كانت عمليّة التّحوُّل إلى الجمعيّات المذكورة تنعكسُ بشكلٍ مُكَثَّف على صُحفٍ تلكَ الفترة. ويتضّح من خلال متابعة الصِّحافة اليوميّة لتلك الفترة أنَّ تأسيس "جمعيّة مكافحة الشّيوعيّة" مرتبطٌ ببعض التّطوّرات في العام ١٩٤٧ وبشكلٍ غير مؤكّد بدرجةٍ نهائيّة. وعند الإعلان عن تأسيس المنظّمات الشّبابيّة في شهر كانون الأول منَ العام ١٩٤٧ من أجل التّصدّي للميول اليساريّة، دعمت الحكومة هذا الخبر وقابَلَتْهُ الصّحافة بكلِّ امتنان. (جهاد بابان: "أتمنّى التّوفيق للشّباب التّركي القوميّ"، صحيفة

"تصوير"، ١٢ كانون الأول ١٩٤٧) (نادر نادي: "عندَ محاربة الشّيوعيّة"، المحرّر، صحيفة "جمهوريّات"، ١٤كانون الأوّل ١٩٤٧). في هذه الأثناء، أعلنت الهيئة الإداريّة المركزيّة لاتّحاد الصحفيّين الأتراك المُجتمعين في مركز جمعية صحفيي إسطنبول في ١٦ كانون الأول من العام ١٩٤٨ برئاسة "هـ.ج. يالتشين" أنَّ "جميع الصُّحف التركيّة شكّلت جبهة مُشْتَرَكَة في موضوع مكافحة الشّيوعيّة ، وأنَّها ستستمرُّ في كفاحها هذا بالعزمِ واليقظةِ والحماسِ أنفسهم" (صحيفة "جمهوريّات"، ١٧ كانون الثاني ١٩٤٨). وانعكست هذه التَّطورات على صحيفة "جمهوريّات" في العاشر من أيار بتاريخ ١٩٤٨، والذي تأسَّسَت فيهِ "جمعيّة مكافحة الشّيوعيّة" في ولاية "إسطنبول"، وينبغي لنا أن نقرأ ما يلي:

قُدِّمَتْ عريضة إلى مقرّ الولاية في "إسطنبول" باسمِ "جمعيّة مكافحة الشّيوعيّة" في التّاسع من أيار من العام ١٩٤٨. وكانَ من بين مؤسّسي الجمعيّة ولاةٌ متقاعدون من أمثال "عزّت توفيق" و"محرّر علي" و"كمال ميرام" و"حسن أكتا". وستقوم الجمعيّة بمكافحة الشّيوعيّة فيما بعد عن طريق عقد الاجتماعات وإصدار المجلّات. وبعدَ فترة، أصدرت "جمعيّة مكافحة الشّيوعيّة" بياناً أوضحت فيه أنَّها "ستكافحُ أيضاً أصحاب البضائع الذينَ يتقاضون أموالاً إضافيّة. والتّجار الذين يتلاعبونَ بالأوزان، والأغنياء الذين أصبحوا فجأةً على ما هم عليه، والعمّال الذين يغشّونَ في حِرَفِهِم". (صحيفة "جمهوريّات"، ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨).

تمَّ افتتاح شعبة "جمعيّة مكافحة الشّيوعيّة" في ولاية "أضنة في الثالث عشر من حزيران من العام ١٩٤٨، وبدأت هذه الشّعبة بنشاطاتها. (صحيفة

"جمهوريّات"، ١٧ كانون الثاني ١٩٤٨). نشبَ خِلافٌ بين قادةَ الجمعيّة في تلكَ الأثناء: فأوضحت "جمعيّة مكافحة الشّيوعيّة" أنَّهُ تمَّ استدعاء الرئيس السابق للجمعيّة إلى مقرّها، وفُصِلَ من الرّئاسة مع مسؤولٍ آخر امتنعَ عن تقديم البيانات والإيضاحات إلى الهيئة الإداريّة، ولم يعترف الرئيس السّابق للجمعيّة بإجراءِ الفصل هذا. (صحيفة "جمهوريّات"، ٣١ آب ١٩٤٨). عقدت "جمعيّة مكافحة الشّيوعيّة" مؤتمرها الأوّل في الثلاثين من شهر تشرين الأوّل من العام ١٩٤٨، وطالبت الجمعيّة في بيانٍ أصدَرَتْهُ في شهر كانون الأوّل من العام ١٩٤٩" أنَّ تكون المراجعات الجارية بعد تشكيل الهيئة الإداريّة الجديدة بخصوص افتتاح شُعبة لها، من قِبَلِ ثلاثة أشخاص على الأقل وليست بشكلٍ إفرادي". (صحيفة "جمهوريّات"، ٨ كانون الأول ١٩٤٩). تحدثت صحيفة "أولوص" عن هذه الجمعيّة بتاريخ ١٣ كانون الأوّل من العام ١٩٤٩ بالقول (جمعيّة مكافحة الشّيوعيّة في ولاية "زنغولداك"). وأوضحَ "يوجاكوك" في كتابهِ أنَّ "جمعيّة مكافحة الشّيوعيّة" تأسَّست في ولاية "زنغولداك" في العام ١٩٤٧. وكما رأينا مُسبقاً، فإن "جمعيّة مكافحة الشّيوعيّة" في ولاية "إِسطنبول" تأسَّست في التّاسع من أيار من العام ١٩٤٨، ولذلك فإنَّ موضوع (هل الجمعيّة الموجودة في ولاية "زنغولداك" هي فرعٌ لما هو موجودٌ في ولاية "إِسطنبول"، أم هي جمعيّةٌ مختلفةٌ عنها تأسَّست مُسبقاً)، هو موضوعٌ مُبْهَم. لقد قامت "جمعيّة مكافحة الشّيوعيّة" في ولاية "زنغولداك" بعملها في التّصدّي للشّيوعيّة من خلال إصدار المناشير. وقد أصدرت "جمعيّة مكافحة الشّيوعيّة" في "زنغولداك" منشوراً، حسب الخبر الذي أورَدَتْهُ صحيفة "أولوص" في ١٣ كانون الأول من العام ١٩٤٩. وجاءَ في الخبر المذكور ما يلي: (إنَّ الجمعيّة التي يترأَّسُها الصّناعيّ "بهاء الدّين دوكارال" التي أُسِّسَتْ في "زنغولداك" من أجل

مكافحة الآفة الشّيوعيّة، مستمرّةٌ بأعمالها ونشاطاتها النّاجحة والمفيدة).
وأصدرت الجمعيّة المنشور رقم "٢" المُسَمّى (الرّد على "أحمد أمين يالمان" في مسألة "ناظم حكمت"). واتّضحَ في هذا المنشور المؤَلَّف من ٢٤ صفحة رأي الجمعيّة بخصوص مقالات "أحمد أمين يالمان" حول "ناظم حكمت". وهذا المنشور المكتوب بعنايةٍ كبيرة، أُصْدِرَ للبيع بمبلغ ثلاثين قرشاً. وقد أشار "أحمد أمين يالمان" مُحَرّر صحيفة "وطن" في تلكَ الأيّام إلى أنَّ "ناظم حكمت" سُجِنَ بشكلٍ ظالم. و كانَ يسعى مع الصحيفة لإطلاق سراحه فوراً. وقد قام "أحمد أمين يالمان" بمراجعة محامي الصّحيفة "محمد علي سابوك"، عندما قوبلت الصّحيفة بردودِ أفعالٍ عنيفة. وكتب المحامي "سابوك" الكثير من الأمور حول هذا الموضوع في كتابهِ الذي أصْدَرَهُ فيما بعد والمُسمّى (حربُ "ناظم حكمت" في سبيل الحريّة والخطأ القضائي المُخيف). (منشورات جيم، إِسطنبول ١٩٧٨). وأريدُ هنا أن أذكرَ مقتطفات قصيرة من ذاكَ الكتاب: (إنّها الأشهر الأخيرة من العام ١٩٤٩. وتعرُّض شاعر لِظُلْمٍ كهذا أثر به كثيراً "أحمد أمين يالمان". فأعدَّ مقالاً بهذه السُّرعة تحت عنوان "فكرت وناظم حكمت"، وعَرَضَهُ عليَّ. كان جهاز العدل في تلكَ الفترة بيدِ السُّلطة السياسيّة. ولذلك كان تأثيرهُ في الصّحافة كبيراً. ولذلك كانَ المستشارون القانونيّون للصحف مضطرّين لمراقبة جميع المقالات والبحث فيما إذا كانت تتضمّن عنصرَ جريمة أو لا. وفي حال العكس، كان يمكن إغلاق الصّحيفة باتّصالٍ هاتفي لِأَجَلٍ غير مسمّى. ولهذا السّبب دَقّقْتُ المقال الذي تَنَاوَلَهُ "يالمان" ولم أشاهد أيُّ سبب يمنعُ نَشْرَهُ. وقد حرَّك هذا المقال "جمعيّة مكافحة الشّيوعيّة" فقامت الصّحافة بإطلاقِ وابلٍ من نيرانها ضدَّ "حكمت") (صفحة ٢٧-٢٨). دوَّنَ "محمد علي سابوك" بالذّات المقالات فيما بعد من أجل إطلاق سراح "ناظم

حكمت". وعلى إثرِ ذلك، أُرْسِلَتْ رسائل تهديد إلى "محمد علي سابوك" و"أحمد أمين يالمان" وصحيفة "وطن". وكانت إحداها بتوقيع "إلهان دارين دالي أوغلو". وقد ذكرَ "سابوك" ذلك في الصّفحتين ٧٢وَ٧٣ من كتابه. ففي رسالةِ الشّخص المذكور الذي يتولّى إدارة "جمعيّة مكافحة الشّيوعيّة"، هناك تجسيدٌ لتهديدهِ من خلال ربط هذا التّهديد بحادثةِ تدمير صحيفة "طان". وأنقلُ هنا بعضاً مما جاءَ في رسالته: (إنكم تغشّون أنفسكم إذا قلتم إنَّ صحيفة "طان" دُمِّرَت، لكنَّ صحيفة "وطن" ما زالت موجودة. لأنّهُ لم يستطع أحدٌ منذ البداية مَنْعَ عملية تدمير صحيفة "طان"). هذا وقد ازدادت أعدادُ جمعيّات مكافحة الشّيوعيّة في السّتينيّات، إذ وصلَ تعدادها إلى /١٤/ جمعيّة في العام ١٩٦٨، في الوقت الذي كان عددها تسع جمعيّات فقط في العام ١٩٦٣...

وقد عَمِلَتْ تلكَ الجمعيّات على التّعبير عن نفسها من خلال الاعتداء على بعض الاجتماعات والاعتداء على فروع "حزب العمّال التّركي" التي افْتُتِحَتْ حديثاً. ومنَ المعلومِ أيضاً أنَّهم تلقّوا الدّعمَ المالي للحفاظ على تطرّفهم هذا من أجل تنفيذ الاعتداءات المذكورةِ في تلكَ الأثناء. اعتُقِلَ خمسةٌ وعشرون شخصاً من العنصريّين والنّورانيّين على إثرِ تعرّضهم للضّرب وإصابتهم بجروح، بعدَ مداهمةِ اجتماع لحزب العمّال التّركيّ في ولاية "بورصة" في العام ١٩٦٤ أو ١٩٦٥. وفُتِحَتْ قضيّةٌ عامّة بحقِّ هؤلاء. والأمر المثير في هذا الأمر هو أنَّهم قاموا بمراجعةِ "محمد علي سابوك"، وطلبوا منهُ الدّفاعَ عنهم. وقد شرحَ "سابوك" ذلك في كتابه (صفحة ٢٦٠-٢٦١) وأنَّ أربعةً من هؤلاء المُعْتَقَلِين كانوا نورانيّين. وحسبَ ما أوضحَ "سابوك" فقد قالَ هؤلاءِ له: "سنقوم باستردادِ وكالاتنا

لأنكم دافعتم عن "ناظم حكمت". وعلى إثرِ اتّخاذ "حزب الأمّة القرويّ الجمهوريّ" لموقفٍ عنصريٍّ واضح في العام١٩٦٩ تحت مُسمَّى "حزب الحركة القوميّة"، فقد وجدَ أعضاء "جمعيّة مكافحة الشّيوعيّة" وقادتها مكاناً لهم في هذا الحزب، وانضمامهم إليهم على أبعدِ تقدير.

*   *   *

ممارسات الحزب الديمقراطي وورثتهِ

جاء الحزب الديمقراطي، فما الذي تغيّر؟

منذ تأسيس الحزب واستلام السلطة ٧ كانون الأول عام ١٩٤٦ بالانتخابات دافعَ "الحزب الدّيمقراطيّ" بشدّة عن "حريّة الكلمة والنّشر والكتابة والفِكر و التّعبير" من تاريخ ١٤ أيار من العام ١٩٥٠ الذي قبضَ فيه على زمام السُّلطة عن طريق الانتخابات. وقد جَلَبَ "الحزب الدّيمقراطيّ" معهُ أساليب على الطّراز الأمريكي إلى الحياة السياسيّة التركيّة. مثل: البيانات والخطابات الرَّنانة في الساحات، جولات الدّعاية على جميع البلدان انطلاقاً من تركيا، والاعتماد بشكل مُكثّف على أجهزة الصّحافة والإعلام، وغيرها. كان "الحزب الدّيمقراطيّ" يسعى لتقليد الأحزاب السياسيّة في الولايات المتحدة الأمريكيّة وتقليد أساليبها. وسعى أصحاب المبادرةِ الخاصّة في تأسيس هذا الحزب للتّأثير على الرأي العام من خلال اختيار المفردات الدّيمقراطيّةِ المُنتقاةِ بعناية كمفرداتٍ مسحورةٍ ومناسبةٍ أكثر للشّعوب في مرحلةِ ما بعد الحرب العالميّة الثّانية.

فقيام "الحزب الدّيمقراطيّ" بتنظيم المظاهرات والجولات وعقد الاجتماعات، أدّى إلى اهتمام الشّعب بالسِّياسةِ بشكلٍ متزايدٍ تدريجياً وشعورهِ بالحاجة إلى هذا الأمر. وهكذا فقد اتسعت درجة وأبعاد مشاركة الشّعب بالحياة السياسيّة في البلاد بشكلٍ لا يمكن مقارنته بسنواتِ حكومةِ الحزب الواحد في عهدِ "حزب الشعب الجمهوريّ". فالكثير من المحطّات الإذاعيّة وأجهزة الصّحافة في تلكَ السّنوات كانت تحت مراقبةِ وتوجيهِ واحتكار"حزب الشعب الجمهوريّ". وقد رأينا مُسبقاً ما فَعَلَهُ "حزب الشعب الجمهوريّ" حيالَ الصُّحف والمجلّات اليساريّة. وقد عَمِلَ "الحزب الدّيمقراطيّ" على خلق الإمكانيّات الصّحفيّة والإعلاميّة العائدةِ لهُ في ظلِّ هذا الوضع . وكانَ قادةُ "الحزب الدّيمقراطيّ" يعلمونَ جيداً من خلال الجميع عن ضرورةِ وجود المجلّات والصّحف اليوميّة لكل حزبٍ سيّاسيّ. وقد أصدرت صحيفة "الوطن" في ولاية "إسطنبول" مقالات "عدنان مندريس" و"فؤاد كوبرولو" ومقالات "رفيق كورالتان" من حينٍ لآخر حتى ما قبلَ تأسيس "الحزب الدّيمقراطيّ". وتبنّت صحيفة "الوطن" موقفاً مؤيداً "للحزب الدّيمقراطيّ" بشكلٍ واضحٍ وصريح. ووصلت مطبوعات صحيفة "الوطن" في تلك السّنوات إلى ثمانين ألف نسخة.

ولعبت صحيفة "الوطن" ومحرّرها "أحمد أمين يلمان" دوراً رئيسيّاً في فوز "الحزب الدّيمقراطيّ" بالانتخابات. وفي هذه الأثناء أيضاً، قدّمت صحيفة "جمهوريّات" دعمها "للحزب الدّيمقراطيّ". كما أنَّ إصدارات صحيفة "الوطن" عامي ١٩٤٩و١٩٥٠ التي تتحدّثُ عن إيداع "ناظم حكمت" في السجن بلا ذنب، وتحويل موضوع إطلاق سراح "ناظم حكمت" إلى مادّةٍ أساسيا على جدول الأعمال، كان لهُ أهميةٌ كبيرة، ويحملُ الكثيرَ من

المعاني. إذ اتّخذت صحيفة "الوطن" ومحرّرها وضعيَّةَ التّأييد للديمقراطيّة فجأةً. في هذه الأثناء، لم يتخلَّ "حزب الشعب الجمهوريّ" عن عاداته القديمة: إذ مارسَ "حزب الشعب الجمهوريّ" أسلوبَهُ القمعيّ والإرهابيّ المُعتاد على صحيفة "الوطن" ومحرّرها. وتمَّ تهديد مسؤولي صحيفة "الوطن" ومحرّرها وكذلك "محمد علي سابوك" محامي "ناظم حكمت" في تلكَ الأيام. (يشرحُ "محمد علي سابوك" عن تلكَ التّطوّرات في كتابهِ الذي أسماهُ "حرب ناظم حكمت من أجل الحريّة والخطأ القضائيّ المخيف"، الذي يتضمَّنُ مقالاته التي نشرها حولَ هذا الموضوع في صحيفة "الوطن" اعتباراً من شهر تشرين الثاني من العام١٩٤٩، منشورات جيم، إِسطنبول، ١٩٧٨). فمنشورات صحيفة "الوطن" في تلكَ الأيام، والأهميّة التي اكتسبها أعضاء "الحزب الدّيمقراطيّ" عبرَ هذه الصَّحيفة، سهّلت في مهمّة التّرحيب "بالحزب الدّيمقراطيّ" لدى أوساطِ اليسار. في هذه الأثناء، دخلت صحيفة "حريّات" معتركَ حياةِ النّشر والإصدار في الأول من أيار من العام ١٩٤٨ من أجل تقديم الدّعم "للحزب الدّيمقراطيّ" في ولاية "إِسطنبول". وربّما لم يكن هدفها الوحيد لم يكن تقديم الدعم "للحزب الدّيمقراطيّ". لكن لا يمكنْ إخفاء الدّور الذي لعبَتْهُ في عمليّةِ تسهيلِ دور "الحزب الدّيمقراطيّ" في المُعارَضَة. وقد أصدرَ "سادات سيماوي" صحيفة "حريّات"، إذ يُعدُّ واحداً من الأسماءِ البارزة في عالمِ الصّحافةِ والنّشر في تركيا منذُ الثلاثينيّات. وبعد وفاتهِ، بدأ ولداهُ "إِرول وسادات سيماوي "بإدارة الصّحيفة. والدّور الذي لعبهُ الشقيقان في عالم النّشر والصّحافة التركيّة فيما بعد معروفٌ للغايةِ. ويُقالُ إنَّ السيماويّين ينتمون للماسونية. لذلك فإنَّ التّقصّي أيضاً عن علاقتهم مع "الحزب الدّيمقراطيّ"،

يكشف بشكلٍ مثير عن دور الماسونيّين في وصول "الحزب الدّيمقراطيّ" إلى السُّلطة وتشكيلهُ التنظيمي وتطوره.

ربَّما حدثت نتائجُ مريحة في الإجراءات القانونيّة في عالمِ الصِّحافة في تلكَ السّنوات، وتحدّدت أيضاً ملامحُ التّطوّرات الأخرى في عالمِ الصِّحافة: إذ اشترى "رضا كيليتش أوغلو" صحيفةَ "يني صباح" في العام ١٩٤٨. وبدأت الصّحيفة بالصّدور تدريجياً وفقَ خطّةٍ مُسبَقة مع محرّرها البروفسور "شكري بابان" بلا توقيع. ولعبت هذه الصّحيفة دوراً مهمّاً أيضاً في الخمسينيّات.

لم يتبقَّ سوى الرّبع الأخير على انتخابات١٤ أيار من العام١٩٥٠ حتّى بدأت صحيفة أخرى بالصّدور في الثالث من أيار من العام ١٩٥٠، إذ لعبت دوراً فاصلاً فيما بعد في وسائل الإعلام التركيّة. و ينبغي القول إنَّها عادت للصّدور مجدّداً، لأنَّ صحيفة "ميليّات" صدرت من قبل في نهاية العشرينيّات على يد "محمود صويدام" و"علي ناجي كاراجان" وهما نائبان عن ولاية "سيرت". ثمَّ دخلت عالمَ الصِّحافة مجدّداً في الثالث من أيار من العام ١٩٥٠. وتجاوزت طباعة الصَّحيفة المائة ألف نسخة في أواسط الخمسينيّات. وأصبحت الصّحيفة تحتَ إدارة "عبدي أباكتشي" في العام ١٩٥٤. وهكذا بدأت الصّحيفة بالتحوُّل إلى أداةٍ لصحافةٍ عصريّةٍ. ومن ثمَّ وُلِدَتْ صحيفةٌ فاعلة ومؤثّرة في مرحلة السّتينيّات والسّبعينيّات وبفضل شعبيّتها الصّحفيّة الواسعة، تجاوزت طباعة صحيفة "حريّات" المليون نسخة في أواسط الستينيّات. وقد بذلَ مسؤولو الصّحيفة جهوداً حثيثةً وخاصّة لإخفاء موضوع ازدياد طباعتها وأعدادها بسبب خوفهم من منافستها في تلكَ السَّنوات وانخفاض درجةِ الاهتمام بها. ونلاحظُ أنَّ "الحزب الدّيمقراطيّ" حصلَ على دعمِ جميع صحف "إِسطنبول" منذُ

تأسيسهِ. كما وقفَ إلى جانب "الحزب الدّيمقراطيّ" صحيفتان جديدتان تأسّستا في تلكَ الفترة أيضاً.

دور صحيفة "أولوص" في أنقرة

كانَ الوضعُ في عالمِ الصِّحافة في ولاية "أنقرة" مختلفاً قليلاً، لأنَّ صحيفة "أولوص" النّاطق الرسميّ باسم "حزب الشعب الجمهوريّ" والصُّحف المشابهة لها، كانت تملأ الساحات في ولايةِ "أنقرة". لذلك سعى "الحزب الدّيمقراطيّ" منذُ الأيّام الأولى لتأسيسهِ إلى خلقِ أدواتهِ الصُّحفيّة لِتَقِفَ في مواجهةِ صحيفةِ "أولوص". كانت صحيفة "باشكنت" المعروفةِ أنَّها صحيفة "المعارضة الأولى" في ساحةِ "هاركالا" في تلكَ الأَيَّام في ولاية "أنقرة"، تصدرُ تحت إدارة "نيازي تشيتاك أوغلو". وفي تلكَ الأثناء، كانت هناك صحيفة "ديكّات" التي أصدرها "صباح الدّين سوناز" بالتّعاون مع "علي رضا باشكان" و"حمدي أرباغ" بعد انفصالهِ عن صحيفة "أولوص" وتمَّ دمج صحيفتي "ديكّات" و"باشكنت" وإصدارهما باسم صحيفة "قوّات". ثمَّ أخذت صحيفة "قوّات" فيما بعد اسم صحيفة "قُدرات". وكان يكتبُ في هذه الصّحيفة كلٌّ من "نصرت بابان" و"نظام بايزن" و"محمد كمال" و"يالتشين أورواز". (وهو الصُّحفي الذي هاجمَ "جلال بايار" في وسط الشّارع في "أنقرة" فيما بعد).

كانت صحيفة "قُدرات" مرتبطةً "بالحزب الدّيمقراطيّ". وكانت صفحتها الرّئيسيّة تغصُّ بالأخبار والتّصريحات والتّعليقات السياسيّة. لكنها لم تكن تعتني كثيراً بالصّفحات الأخرى. وعلى قسمٍ من صفحتها الثّانية هناكَ أخبار المدن، إذ كانت تنقلُ ما يوجدُ من الأخبارِ بحذافيرها

والصَّادرةِ في صحيفة "أكشام خبر لاري" (وهي نتاجٌ فرعيّ من صحيفة "أولوص" وتصدرُ مساءً). وكانَ جميعُ عمّال وموظفي صحيفة "قدرات" ينتقدونَ "حزب الشعب الجمهوريّ" بشكلٍ منَظَّم. وقد شَرَحَ الصّحفيّ الشَّاب في تلكَ السّنوات في أنقرة "جنيد أرجايوراك" عن هذا الأمر قائلاً: (كانَ جميع عمّال وموظفي صحيفة "قُدرات" يلومونَ "حزب الشعب الجمهوريّ" باستمرار، وينتقدونَ "عصمت إنونو" من ناحية و"حزب الشعب الجمهوريّ" من ناحيةٍ أخرى ويكفّرونهم بسبب براثن إلحادهم في تلكَ الأيّام التي اعتُبِرَتْ مستقبلاً للحريّة السياسيّة. كما كانت الصّحيفة تتعاونُ مع أوساط "الحزب الدّيمقراطيّ" المُعارِضَة). أمَّا الجانب المثير في هذا الموضوع فهو "سعادات بارنر" زوجة الأمين العام للحزب الشّيوعيّ التّركيّ "رشاد فؤاد بارنر" التي كانت تعمل في صحيفة "قُدرات" في تلكَ الأثناء باسمها المُستعار "سعاد درويش" (حسبَ ما ادُّعِيَ). وقد شرحَ "جنيد أرجايوراك" عن هذا الموضوع قائلاً: (تمركزت صحيفة "قُدرات" في شقّة سكنيّة في أحد الشّوارع عند تحويلةِ شارع روزغالي". وكانَ "نور الدّين أرضتش أوغلو" ذو الرأس الأصلع، يكتبُ مقال الصّحيفة الرّئيسيّة في إحدى الغُرَف. يعاونُهُ في هذا الأمر إدارة شؤون المقالات. وكانَ "نظام بايزن" معاوناً لمدير المقالات الذي لم نفترق عنه في السّنوات التّالية.

وفي غرفةٍ صغيرةٍ تجمّعَ فيها بعضُ المراسلين، كانَ البعضُ منهم يضفون جواً حماسيّاً في بعض الأحيان، ويصمتونَ أحياناً أخرى في تلكَ الغرفة التّي استرخوا فيها على حرارة المدفأة. وقد تعلّمتُ من السيدة "سعاد درويش" إلحاقَ" العنصر البشريّ" بكلِّ خبرٍ أو مقالٍ مهما كانَ سياسيّة. كانت "سعاد درويش" تعرفُ بعض اللّغات. وتنشرُ الرّيبورتاجات بأسماءٍ

مُستعارة. وأصبح اسمها من أسوأ الأسماء لدى الأوساط الحاكمة. إضافةً للتعليقات الخاطئة بخصوصها. إذ كانوا يقولونَ عن السّيدة "سعاد درويش " إنّها شيوعيّة". حتى إنّني لم أسأل مطلقاً فيما إذا كانَ زوجها مهتمّاً بالشّيوعيّة، أم كانت هي كذلك).

("جنيد أرجايوراك" من مواليد أنقرة ١٩٢٨. و كانَ في العشرين من عمره عندما تعرَّف على "سعاد درويش". ليس له ذكريات أخرى مع "سعاد درويش" في مجلدّاته السّتة التّي أصدرها تحت عنوان " شروحات جنيد أرجايوراك" ، دار بيلغي للنشر،١٩٨٣وَ ١٩٨٥).

حدثَ التّصدُّعُ الأول داخل "الحزب الدّيمقراطيّ" على إثرِ انعكاس الوعد الذي أطلقهُ "فؤاد كوبرولو" في بهو المجلس على الصّحافة خلالَ مناقشة موضوع الزّيادة التي ستُضاف إلى رواتب النوّاب في "مجلس الأمّة التركيّ الكبير" في العام ١٩٤٨، وعلى إثر التّطوّرات التي تبعت ذلك: إذ تمّت تصفية البروفسور الدّكتور "كنان أونار" رئيس إدارة الحزب الدّيمقراطيّ في ولاية "إِسطنبول" وأصدقائهِ. فقد قام اليمينيُّ "كنان أونار" المُقَرَّب من عنصريّ الأربعينيّات من خلال بعض النّواحي، بتأسيسِ "حزب الشّعب" بعدَ اتحاده مع بعض السِّياسيّين الآخرين. وعُيّن المارشال "فوزي تشاكماك" رئيساً شرفيّاً "لحزب الشّعب" بعدَ إحالتهِ على التّقاعد من رئاسة الأركان العامّة في تلكَ الأثناء لأَنَّهُ لم يحتمل ذلك مُطلقاً. وهكذا فقد كانَ "حزب الشّعب" يسعى كي يكون له وزنُه واعتبارُهُ حيالَ "حزب الشعب الجمهوريّ" و"الحزب الدّيمقراطيّ". وكانت الأسماء التّالية من بين مؤسّسي "حزب الأمّة": "أنيس أكايغان" و"عصمان بلوكباشي" و"حكمت بايور" و"عصمان نوري كوني" والجنرال "صادق ألدوغان"....

وسَيُعْرَفُ "عصمان بلوكباشي" فيما بعد كرئيسٍ عام "لحزب الشعب الجمهوريّ" (سيصبحُ بعد فترة حزب الشّعب القرويّ الجمهوريّ). وسيقوم "ألب أصلان توركش" الذي انضمَّ إلى "حزب الشّعب القرويّ الجمهوريّ" في العام ١٩٦٥، بتحويل هذا الحزب إلى "حزب الحركة القوميّة" في العام١٩٦٩. والجدير بالذّكرِ هنا تلكَ الرّوابط بينَ الشخصيّات التّالية وعنصريي الأربعينيّات. وعندما تأسَّسَ "حزب الشّعب"، اتّخذت صحيفة "قُدرات" موقفاً مؤيّداً لهذا الحزب. وبدأت بشنِّ هجومٍ عنيفٍ ضدَّ "الحزب الدّيمقراطيّ" وقادتهِ. وكم كانت تُضفي صفةَ "التّكفير العنيف" لهذا الحزب في مقالاتها الصّادرة. وكانت تصفُ أعضاء "الحزب الدّيمقراطيّ" أنَّهم "مزوِّرونَ وخَونَة". وتحوَّل الهجوم بتلكَ المقالات والأحاديث إلى هجومٍ طبيعيّ. وقد تطرَّقَ الرَّئيس العام للحزب الدّيمقراطيّ "بايار" لهذا الموضوع في وسطِ "أنقرة" وقالَ منزعجاً" لقد قامَ الصّحفيّ الشّاب "يالتشين أوراز" من صحيفة "قُدرات" بهجومٍ فرديّ لِغرض سياسيّ في هذه المرحلة. كما شرحَ "جنيد أرجايوراك" عن هذه الحادثة بشكل مُفَصَّل في مُجَلَّدِهِ الأول من خُلاصَةِ عَمَله. لأَنَّهُ كان شاهداً بالذّات على هذه الحادثة. كما أنّهُ يعرفُ "يالتشين أوراز" لأنّهُ عَمِلَ معهُ حيناً، ويعرفُ أيضاً "فؤاد أرنا" الذي كانَ معهُ خلال الهجوم. بل حتى إنَّهُ تمَّ التقاط صورة للهجوم. ونُشِرَ ذلكَ في صحيفة "وطن" وكذلك في صحيفة "ظَفَر" التي كانت أداة النشر الرسميّة التي أصدرها "الحزب الدّيمقراطيّ" في ولاية "أنقرة" في تلكَ الأثناء. شعرَ "الحزب الدّيمقراطيّ" بضرورةِ تأسيس صحيفة خاصّة به نتيجةً

لقيام "حزب الشّعب" بسحبِ صحيفة "قُدرات" إلى جانبهِ، وأصدرَ العدد الأوّل من صحيفة "ظَفَر" في الثلاثين من نيسان من العام ١٩٤٨. وكانت الصّحيفة تصدرُ قبلَ ذلك تحتَ إدارةِ "ممتاز فائق فينيق" الذي يعملُ في صحيفة "وطن". كانَ "حزب الشّعب" ومؤيّدوه يتّهمونَ "الحزب الدّيمقراطيّ" أنَّهُ "حزب العِراك الاستباقي". وعند النّظر إلى هؤلاء، سنرى أنَّ "جلال بايار" قد اتّفقَ مع "عصمت إنونو"، وأسَّسَ "الحزب الذي سيقومُ بنوعٍ من المُعارضةِ السَّهلة". أمَّا "حزب الشّعب" فقد تمَّ تزويدُهُ بمهمّةِ تنفيذ "المعارضةِ الحقيقيّةِ والعنيفة". كانَ يوجد في أثناء ذلك أيضاً بعض المنشورات العنصريّة واليمينيّةِ المتطرّفة: مثل صحيفة "بيرق" التي صدرَ عددها الأوّل في الأوّل من آذار من العام ١٩٤٧. كما يمكن أن نتذكّر أيضاً الصّحيفة المُسمَّاة "٢٤ ساعة" الصّادرة في ولاية "أنقرة" في تلك السّنوات.

التعديلات الجديدة في عالم الصحافة

انعكست ظاهرةُ " التَّحول إلى الجمعيّات على عالمِ الصّحافةِ أيضاً في العام ١٩٤٦. إذ أسَّسَ صحفيّو ولاية "إسطنبول" "جمعيّة صحفيي إسطنبول" في العام ١٩٤٦. أما في ولاية "أنقرة" فقد تمَّ تأسيس "جمعية صحفيّي "أنقرة". (مرَّ نحو نصفُ قرنٍ منذُ تلكَ الأيّام حتى العام ١٩٩٥، إذ تمَّ استبدال كلمة "cemiyet" بكلمة "dernek"[1] في كلِّ مكان، لكنَّ الصحفيّين أصرّوا على الكلمة نفسها. أليسَ هذا إصراراً عجيباً؟). وكان

(١) ضمن إطار تنقية اللغة التركيّة من الكلمات العربية واستبدالها بكلمات تركية قديمة أو فرنسية أو أنكليزية (المترجم)

اللافت للانتباه من بين أعضاء "جمعية صحفيّي "أنقرة" في تلك السّنوات بعض الأسماء مثل "جنيد أرجايوراك" و"تشاتين ألتان" الذي كانَ يعملُ في صحيفتيّ "أولوص" و"أكشام خبرلاري"، لأنَّهُ تمَّ التَّعرُّف عليهما في أيامنا هذه.

أُجريَ تعديلٌ على قانونِ الصِّحافة في الأوّل من حزيران من العام ١٩٤٦، وأُلْغِيَتْ في صلاحيّات الحكومة في موضوع "الإعلان المؤقّت للصُّحف والمجلّات". وكانَ ذلكَ نوعاً منَ اللّيونةِ في هذا المجال. لكن لم تنخفض نسبةُ الضّغطِ على الصّحافة مطلقاً عبرَ هذا الإجراء. بل ازدادَ تأثير السُّلطة على الصّحافة من خلال ربطها بالمديرية العامة للصّحافةِ والنّشر" في العام ١٩٤٠. ومن ناحيةٍ أخرى، كانت الاحكام العرفيّة في ولاية "إسطنبول" والولايات المحيطةِ بها أداةَ قمعٍ أخرى على الصِّحافة أيضاً. على الأقلّ حتى ٢٣ كانون الأول منَ العام ١٩٤٧. دخلَ "الحزب الدّيمقراطيّ" إلى انتخابات ١٤أيار من العام ١٩٥٠. وهوَ في أحسنِ حالاته وبتأييدٍ من صحيفة "وطن" البارزة، وصحيفتي "ميلّيات" و"حريّات" اللّتين تأسستا حديثاً في ولاية "إسطنبول"، وبتأييدٍ من صحيفة "يني صباح" من ناحية، وصحيفة "ظَفَر" أداة النّشر الخاصَّة بهِ من ناحيةٍ أخرى. ولم يكن أحدٌ يتوقع قبل الانتخابات فوز "الحزب الدّيمقراطيّ". وكان "حزب الشّعب الجمهوريّ" يحاولُ الحفاظَ على تماسكهِ في حملتهِ الانتخابيةِ كي يستطيعَ أن يكونَ حزباً معارضاً بأغلبيّةٍ مُحَدَّدة. وكان الأمر الدَّاعم والمعروف تماماً هو تعيين "فخر الدّين كريم كوكاي" والياً لإسطنبول، وذلكَ لجعلِ "الحزب الدّيمقراطيّ" مُتميّزاً.

الحزب الدّيمقراطيّ يفوزُ بالانتخابات

انتهت الانتخابات العامة في ١٤ أيار من العام١٩٥٠ العامّة بفوز "الحزب الدّيمقراطيّ". وأُبْعِدَ عن السُّلطة "حزب الشّعب الجمهوريّ" الذي قادَ الجمهوريّة التركيّة منذُ تأسيسه: وأُبْعِدَ بتصويتٍ من الشّعب. وحُمِّلَ "حزب الشّعب الجمهوريّ" فاتورة الفقر والقمع والاضطراب التي صُبِرَ عليها، وتمَّ تحمُّلُها خلالَ سنوات الحرب. فازَ "عصمت إنونو" في ولاية "ملاطية" . أمّا "عصمان بلوكباشي" الرّئيس العام "لحزب الشّعب" وأحد السّياسيّين الأكثر تلوّناً في تلك السّنوات، فقد انْتُخِبَ نائباً في ولاية "كرشاهير" بعد أن تركَ مُرَشَّحي "حزب الشّعب الجمهوريّ" و"الحزب الدّيمقراطيّ" خَلْفَهُ. لكنَّ "الحزب الدّيمقراطيّ" أثبتَ وجوده بـ/٤٠٨/مقاعد نيابية. أمّا "حزب الشّعب الجمهوريّ" فكان نصيبُه /٦٩/ مقعداً فقط. حصلَ "الحزب الدّيمقراطيّ" على ٥٣% من الأصوات، و"حزب الشّعب الجمهوريّ" على ٤٠% من الأصوات، أمّا "حزب الشّعب" فكان نصيبُه ٣% فقط من الأصوات. لكنَّ "الحزب الدّيمقراطيّ" جمعَ نوّابَه بسبب الظّلم في نظام الأكثريّة. وحصلَ على الحكومة ورئاسة الجمهوريّة. لكن هل استولى على السُّلطة؟ إنَّهُ موضوع مستقلٌّ بحدِّ ذاته. واستمرَّ شهرُ عسلِ "الحزب الدّيمقراطيّ" مع الصُّحفيّين مدّةً قصيرة. فقد لوحظَ بعدَ مدَّة أنَّ "الحزب الدّيمقراطيّ" حَظَرَ الصُّحف، وألقى الصُّحفيّين في غياهب السّجون، وفتح قضايا بحقّهم. وبالطّبع، فقد عانى من جرّاء ذلك أغلبُ الدّاعمين للحزب الدّيمقراطيّ بلا قيدٍ ولا شرط. فعلى سبيل المثال، عندما تأهَّبَ "جنيد أرجايوراك" للعودة إلى "أنقرة" بطائرة "عدنان مندريس" الخاصّة في نهاية

جولته الانتخابية عندما كان يعمل في صحيفة "أولوص"، أُعْطِيَ الأمر بعدم السّماح للصحفيّ المعارض باستقلال الطائرة، واضطرّ عندها لِتَحَمُّلِ مشقّةِ السّفر التي استغرقت عدّة أيّامٍ بالقطار من "أضنة" إلى "أنقرة". كما أُلْقِيَ "أحمد أمين يلمان" في السّجن في العام ١٩٥٩ بعد أن لعبَ دوراً فاعلاً وفاصلاً بالدَّرجةِ الأولى في فوز "الحزب الدّيمقراطيّ" في انتخابات العام ١٩٥٠. والأمثلةُ كثيرةٌ جدّاً.

لم تترك حكومات "الحزب الدّيمقراطيّ" ذكريات خالدة في مُخيّلةِ الصحفيّين بالنسبة لموضوع "الديمقراطيّة".

فالذينَ تمَّ انتخابُهم بعدَ أن تحدّثوا كثيراً عن "حرّيّة الصّحافة"، وعن موضوع "تأسيس الديمقراطيّة"، ذَكّروا الناس خلال مدّةٍ قصيرة بمرحلةِ "حزب الشّعب الجمهوريّ" وديكتاتوريّة الحزب الواحد، بل حتى إِنَّهم طبّقوا أسوأ الأساليب القمعيّة.

ذات ليلة على حينِ غرّة

الوعود الانتخابيّة، وعلاقات القادة الشّباب والجدد في "الحزب الدّيمقراطيّ" مع الصُّحفيّين والمواطنين والمختلفةِ كثيراً عن العلاقات السّابقة مع أعضاء "حزب الشّعب الجمهوريّ"، جعلت الجميع ينسى طيلة الحَمْلَةِ الانتخابيّة أنَّ الذينَ أسّسوا "الحزب الدّيمقراطيّ" وتزعّموه قد شربوا من نفسِ الآبار والصّنابير مع أعضاء "حزب الشّعب الجمهوريّ"، وأنهم أتوا من نفسِ دوائر الدّولة والكراسي الوزاريّة وقاعات "مجلس الأمّة التركيّ الكبير" لكن عندما استلمَ أعضاء "الحزب الدّيمقراطيّ" زِمام

الحكومة، واستلموا كلَّ شؤون الدّولة، انكشف كلُّ شيء: فالموجودونَ الآن هم السابقونَ أنفسهم. لكنَّ التّوصُّل إلى هذه القناعة لم يكنْ بنفس المستوى بالنّسبة للجميع. وقد جمعَ الصُّحفي "جنيد أرجايوراك" مذكّراتِهِ في ستّةِ مجلّدات، إذ شرحَ في مُجلَّدِهِ الأوّل الذي أسماهُ "السّنوات الأولى للديمقراطيّة"(١٩٤٧-١٩٥١) وبقليلٍ من الخوف والحَيْرة ما حدثَ للصّحفي "إرول كوناي"، إذ قال: كان الصّحفي "إرول كوناي" ذو الأصلِ اليهوديّ يعملُ في تلكَ الأثناء مُراسلاً لوكالة الصّحافة الفرنسيّة. وكانَ أوّل صحفيٍّ يتعرّضُ لقمعِ حكومةِ "الحزب الدّيمقراطيّ" ويعاني منهُ. وكتبَ "أرجايوراك" عن نفس الموضوع ما يلي: كانَ أوّلَ عَمَلٍ قامَ به "الحزب الدّيمقراطيّ" هو اعتقال الصّحفيّ "إرول كوناي" من بيتِهِ منتصفَ اللّيل، ونَقْلِهِ إلى ولاية "أضنة"، وطَرْدِهِ خارجَ الحدود من هناك. ولم يُعْلَن في أيِّ وقتٍ مِنَ الأوقات عن التُّهمةِ الموجَّهَةِ إليهِ وعن الأشياء التي فَعَلها). وأريدُ أن ألفتَ انتباهكم إلى أنَّ الصَّحفي "أرجايوراك" لم ينتقد موضوع طرد الصّحفي "إرول كوناي" خارج حدود الدَّولة بشكلٍ يتنافى مع القوانين وبدون أيّ تحقيقٍ معهُ، ولم ينتقد هذا الموضوع حتى في كتابهِ الذي أَصْدَرَهُ بعد سنوات في العام ١٩٨٣. بل استقصى عن الموضوع بالقول فقط "ماذا فعل، وماذا كانت تُهمَتَهُ". والأمر الذي أرادَ الكاتب أن يَشْرَحَهُ ويتطَّلبُ البحث والتقصّي عنه هو وجود تُهمةٍ ما بحقّه بسبب طردهِ خارج الحدود، وربّما تورّط بشيءٍ ما. لكنّنا لم نتمكّن من معرفةِ أي شيء عن هذا الموضوع!

استمرَّ "الحزب الدّيمقراطيّ" أيضاً بالإجراءات غير القانونيّة. لكن لم ينتج عن هذا الأمر أيُّ ردٍّ فعلٍ من قِبَلِ الصُّحفيّين في تلكَ الأثناء. كما قلت، كانَ ينبغي أن يكونَ هناك تهمةٌ ما بحقِّ الصُّحفيّ "إرول كوناي".

ثمَّ إن صحفيي "أنقرة" ابتهجوا كثيراً لزيارتهم رئيس الجمهوريّة "جلال بايار" الجديد بعدَ تسلُّمِهِم لمهامهم في "جمعيّة صحفيّي أنقرة". وصورتهم موجودة في الصفحة ٢٢٣ من كتاب "جنيد أرجايوراك". وهم من اليسار إلى اليمين على التّرتيب التّالي: "فتحي كيراي"، "نصرت بابان"، "جنيد أرجايوراك" ،"جلال بايار"، "مكّي سعيد أسان"، "هالوك تونجالي".

هذا وقد شرحَ "أرجايوراك" عن حالةِ التَّمرُّد على القدامى[1] قائلاً: (بعد إرساءِ حريّةِ التّصويت في البلاد، تساءَلنا لمَ لا يمتد هذا التأثير على المؤسّسات الصّحفيّة؟ فالانتعاشُ والنشاط بالنسبةِ لنا برزَ كَتَمرُّدٍ على "القدامى". اتجهنا إلى اجتماع اللجنةِ العامةِ "لجمعية صحفيّي أنقرة"، ولم يكن لدى إخوتنا الكبار أدنى شك بالنتيجة، فهم سيفوزون لا محالة. وقد فزنا.

كان "مكّي سعيد أسان" موجوداً على قائمتنا، وهو رجلُ حساباتٍ بارع. ويتعاونُ معنا في مواجهةِ المجموعاتِ المُسِنَّة. تحدّثنا مع "أسان" لمدّة أسبوع، ثمَّ توقفنا. كان يريدُ أن يكونَ الرئيس).

أصبحَ "أسان" الرئيس. ونقلَ أعضاء مجلس الإدارة الجديد للجمعيّة إلى قصر تشانكايا الرّئاسيّ. وعَرَّفَهُم إلى "بايار". وجَعَلَهُم يلتقونَ مع "مندريس". اتَّجهَ مجلس الإدارة إلى رجال الدّولة، وشرحوا لهم عن هموم المهنة. وكانت المشكلة الأكبر والمُزعجة في تلكَ الأثناء هي "الدّعم المالي من أجل إمكانيّةِ افتتاح فَرعٍ آخر". أقِيمَتْ حفلةٌ لهذه الغاية، وبيعت التّذاكر إلى دوائر الدّولة. وقد أُقيمَتْ هذه الحفلة في "كزلاي"، وحضر "مندريس" افتتاحها معَ بعضٍ من وزرائِهِ.

---

(١) أو جماعة العهد القديم (المترجم).

ينبغي هنا أن نُصغيَ إلى "أرجايوراك" والذي قالَ: ("لقد استخدمَ كبيرُنا "أسان" أهميّتَهُ ووزنَهُ النابع من رئاستهِ للجمعيّة. ودخلَ إلى المجلس في العام ١٩٥٤ كنائبٍ "للحزب الدّيمقراطيّ" عن ولاية "باليك أسير").

ألم يكن مُتَوَقَّعاً اهتمام صحفيي أنقرة في تلكَ الفترة بموضوع الصّحفي "إرول كوناي" وموضوع "طردهِ خارجَ الحدود"، عندما كانت الأمور تسيرُ بالمنحى المذكور؟ لقد اتّجهوا إلى "بايار" عندما تحوَّل الموضوع إلى مشكلة، وحلّوها هناك قدر المُستطاع.

اتّخذ "الحزب الدّيمقراطيّ" قراراً حول موضوع "دعمَ المبادرات الاقتصادية (الشركات الخاصة) عن طريق الدّولة"، إذ فتحَ هذا الأمر إمكانيّة نشر الإعلانات التجارية والإمكانيّات الجديدة المُشابِهَةِ لها أمامَ أرباب و أصحاب الصحف. وكانت الصُّحف تزيدُ من حصصِ الرّبحِ عن طريق الإعلانات التجارية التي حصلت عليها. وستنضمُّ فيما بعد أيضاً الإعلانات/ البلاغات الخاصّة والرّسميّة. وهيَ مسألةٌ مستقلّةٌ بحدِّ ذاتها. ويُعْتَقَدُ أنَّ مجموع مبيعات الصُّحف في تركيا قبل العام ١٩٥٠ كان نحو /١٥٠/ألف نسخة. يعني ذلك أنَّ واحداً من كلِّ مئة شخصٍ لم يستطع الوصول إلى وضعيّة "القارئ". وارتفعَ عددُ الصُّحف التي بيعت في أواسط الخمسينيات إلى /٥٠٠/ألف نسخة. وتطوَّر عالمُ الصِّحافة خلال عدَّةِ سنواتٍ بسبب ارتفاع شعبيّة الصُّحف. وبسبب تحوُّل الصُّحف إلى صحافةٍ مُصَوَّرةٍ أكثر، وبسبب سلسلةٍ من العوامل المؤثرة الأخرى. وأصبحت الأمور ضمن الحدود التي رسمها "الحزب الدّيمقراطَيّ" تماماً.

وقد أصدرَ "الحزب الدّيمقراطيّ" في العام ١٩٥٠ قانوناً "يميل نحو تطبيق الليبرالية"، من خلال اختيار تاريخ ٢١ تموز (١٩٠٨) الذي ادُّعِيَ

أنَّهُ التّاريخ الذي أُلْغِيَتْ فيه "مراقبة المطبوعات" في عهد الإمبراطورية العثمانيّة. وقد ألغى هذا القانون ضرورة الحصول على الرُّخصةِ والإذن المُسبَق من أجل المنشورات الجديدة. كما ألغى الفقرةَ التي تمنعُ الأشخاص أصحاب السُّمْعُةِ السَّيئة من ممارسةِ عَمَلهم في عالمِ الصّحافة. وألغى أيضاً أيّة مسؤولية جزائيّة على أصحاب الصُّحف. كما كانَ القانون المذكور ينصُّ على "تأسيس المحاكم الصّحفيّة من أجل النَّظر بالقضايا المتعلِّقَةِ بالصِّحافة".

الحقُّ النّقابيّ لِعُمّالِ الصِّحافة

أصدرت حكومة "الحزب الدّيمقراطيّ" في ١٣حزيران من العام ١٩٥٢ القانون المتعلّق بتنظيم العلاقات بين العمّال في مهنةِ الصِّحافةِ ومُشَغِّليهم. باختصار، وبهذا الإجراء القانونيّ الذي أُطْلِقَ عليه اسم "قانون العمل الصَّحفيّ"، فقد حصلَ الصُّحفيّونَ وعمّال الصّحافة على بعضٍ من حقوقهم بعد أن عملوا قُرابةَ قرنٍ من الزّمن دونَ أيَّةِ ضماناتٍ اجتماعيةٍ ودونَ حقوقٍ نقابيّةٍ ودون أيِّ قانونٍ خاص ينظّمُ علاقاتهم مع مسؤولي الصُّحف. وقد أوضحت المادة الأولى من القانون في عبارتها الأخيرة ما يلي: "يُطلقُ على العاملين المأجورين في شؤون الفكر والفنّ والمشمولين بهذا القانون صفة صحفيّون". وقد نصَّت المادّة الرّابعة من القانون على ضرورة أن تكونَ عقود عمل الصّحفيّين مكتوبةً ومُوَثَّقة.

ونصَّت المادة الثالثة عشرة من القانون على الإقرار بحريّة الصّحفيّ في الالتزام بِعَمَلٍ آخر سواءَ كان له علاقة مع الصِّحافة في الخارج أم لا.

ونصّت المادة الرّابعة عشرة من القانون على ضرورة دفعِ الأجرةِ سلفاً عن كلِّ شهر. كما أشارت المادة الخامسة عشرة من القانون إلى الحقّ في

الأجرة الإضافيّة بخصوص المقالات الْمُتَّفق على نشرها أو المطلوبةِ من قِبَلِ صاحب العَمَل.

وفيما يلي الفقرة التي نصَّت عليها المادة /٢٢/ من القانون: "يمكن للصحفيّين تأسيس النّقابات فيما بينهم وفقَ أحكام القانون رقم /٥٠١٨/".

والقانون رقم/٥٠١٨/ هو: "قانون اتّحاد النّقابات ونقابات العمّال وأرباب العمل"، الذي أُصْدِرَ في العشرين من شباط من العام ١٩٤٧.

وكانَ حقُّ تأسيس النقابات الْمُعْتَرَف بهِ للعمّال والمنسجم مع تعريف القانون في ذاكَ التّاريخ، معترفاً به أيضاً للصّحفيّين بعد مرور أكثر من خمس سنواتٍ على إقرارِهِ. إذ أسَّسَ صحفيّو إسطنبول "نقابة صحفييّ إسطنبول" في العام١٩٥٢. لكنَّ هذه النّقابة التي صعقت حكومة "الحزب الدّيمقراطيّ" أُغْلِقَتْ لفترة في العام ١٩٥٧. وتحوّلت إلى "نقابة صحفيّي تركيا" في العام ١٩٦٢. لكنَّ الصُّحفيّين التقليديّين والمتعصّبين والمُنحازين للدّولة والمتملّقين لأحزاب السُّلطة، فضّلوا في تلكَ الأثناء البقاء داخلَ "جمعيّات الصحفيّين". انتبهوا رجاءً إلى كلمة cemiyet (جمعيات) و ليس dernek (دزينك).

ونصَّت المادة /٢٣/ من "قانون العَمَل الصُّحفيّ" على تأمين الصحفيّين في مواضيع المرض والشّيخوخة والأمومة والأمراض المهنيّة وحوادث العمل. وهكذا فقد حصلَ الصّحفيون على الأمن والضّمان الاجتماعيّ مثل "العمّال المشمولينَ بالقانون" الذينَ حصلوا على حقوق الأمن والضَّمان الاجتماعيّ بموجب قانون العمل الصّادر في العام ١٩٣٦ والقوانين المطروحة في التّواريخ التّالية.

ومع دخولِ القانون "حيّزَ التّنفيذ في تاريخ نشره"، تمَّت المطالبةُ فوراً باستفادة الصحفيّين من الحقوق والشُّروط بحدودها الدُّنيا والتي يستفيدُ منها جميع العمّال. كما تضمَّن القانون مجموعة من التّسهيلات في موضوع التّقاعد من أجل حصول الصّحفيّين على حقوقهم التّقاعدية ولا سيّما صحفييّ السّنوات السّابقة. كان كلُّ مجموعة من الإجراءات التي تمَّ تأخيرها . لكن هدفَ حكومة "الحزب الدّيمقراطيّ" كان كسبَ تعاطفِ الصحفيّين. إذ كان ينبغي عدم تجاهل وإهمال العاملين في مهنةٍ كهذه لها تأثيرها في الرّأي العام. كما كانت فرصة أيضاً من أجل التّساهل مع الصحفيّين. واستخدمت حكومة "الحزب الدّيمقراطيّ" وسُلْطَتِهِ وقادتهِ المحليّين أساليب أخرى أيضاً إمكانيّة سحب الصحفيّين إلى جانبهم. إذ اسْتُخْدِمَتْ إمكانيّات الدّولة عشوائيّاً بشكلٍ يتنافى مع القوانين، وتمَّ تبذيرها في سبيل هذا النّوع من الأهداف والغايات. وعلينا هنا أن نأخذَ مقتطفات عن "جنيد أرجايوراك" كأفضلِ مثالٍ على هذا الموضوع: فعلى إثرِ مغادرتهِ لصحيفة "الوطن" ومعرفتهِ أنَّهُ سيعملُ في "وكالة أنقرة الإخباريّة "المؤيّدة" "لحزب الشّعب الجمهوريّ" ، قالَ مدير القلم الخاص لعدنان مندريس عن "جنيد أرجايوراك" ما يلي:

(لقد سمع سيدنا (يعني عدنان مندريس) ، بأنك ستنضمُّ إلى إحدى أدوات المعارضَة. ابحثوا عن الولد "كان أرجايوراك بعمر العشرين في تلكَ الأثناء"، وبدّدوا ما لديه من مصاعب ماديّة إن وُجِدَتْ. فأمَرَ "مندريس" بِضَمِّهِ إلى صحيفة "ظَفَر" التي كانت أداة النشر الخاصّة "بالحزب الدّيمقراطيّ"، وتسليمه مَهمَّة صحفيّة في "سومر بنك". لأنه لم يرغب بانضمامِهِ إلى أدوات

المُعَارِضَة). وهكذا فقد استخدمت المُعَارَضَة توصيف "الصّحافَةُ المغذاة أو المَدعومة" على إثر هذا النَّوعِ مِنَ الحوادث.

"الصّحافَةُ المُغَذَّاة" (المدعومة)

وصفت المُعَارِضَة هؤلاء الصُّحفيّين الذين تدعمهم الحكومة بإمكانيّات وقُدرات الدّولة بصفة "الصِّحافة المُغَذَّاة المدعومة". فادّعاءات "الصِّحافَةُ المُغَذَّاة المدعومة" التي طُرِحتْ على جدول الأعمال عن طريق صحيفتي "أكين" و"خدمات" لأوَّل مرّة في العام١٩٥٢، اعتمدت في ذلك على ذريعةِ التّصرُّف بشكلٍ مُنحاز في توزيع الإعلانات الرّسميّة بشكل خاص. وحقيقةً أنَّ قيمة الدّعايّات والإعلانات الرّسميّة المُعطاة لصحيفة "ظَفَر" المؤيّدة "للحزب الدّيمقراطيّ" في الفترة ما بين أعوام ١٩٥٠-١٩٦٠، تعادلُ قيمة الدّعايات والإعلانات الرّسميّة التي حصلت عليها صُحُف "جمهوريات" و"حرّيّات" و"ميليّات" الثلاثة الكبرى خلال الفترة نفسها.

وقد أثّرت حكومة "الحزب الدّيمقراطيّ" أيضاً على توزيع الإعلانات الخاصَّة عبرَ حصر توزيع الإعلانات التّجاريّة في الشّراكة المحدودة للإعلانات الرّسميّة لاتّحادِ الصّحافةِ التركيّة الواقعِ تحت إشراف الدّولة. وعلى سبيل المثال، عندما كانت قيمة الإعلانات الخاصّة التي حصلت عليها صحيفة "ظَفَر" في الفترة ما بين عاميّ ١٩٥٨-١٩٥٩ هي /٢,١٩٨,١٣٢/ ليرة تركيّة، كانت قيمة الإعلانات الخاصّة التي دفعتها صحيفة "أولوص" ذات الامتياز الخاص في عهد الحزب الواحد هي /٦٦٦,٢٦٤/ ليرة تركيّة. وقد دعمَ "الحزب الدّيمقراطيّ" الصُّحف المؤيّدة له أيضاً بالأموال

المُقْتَطَعَةِ من النّفقات السّريّة ومخصّصات الورق. هذا وقد تمَّ تشكيل "مجلس القضاء الأعلى" لمحاكمةِ قادة "الحزب الدّيمقراطيّ" ومسؤولي حكومتهِ وأعضاء الحكومة ونوّابها، إذ تُلبي ما يلي في موضوع "الصِّحافة المُغَذَّاة المدعومة" في مَعرضِ القرار المتعلّق بقضيّة "النفقات السّرّيّة"، وذلك عقب الانقلاب العسكريّ في٢٧ أيار من العام ١٩٦٠: (لقد قُدِّمت المساعدات من النّفقات السّريّة للمجلّات والصُّحف التي لم تكن قادرةً على الاستمرار عبرَ منشوراتها، وتسبَّبَ ذلك بالاستمراريّةِ والتَّشكُّل النّوعي للمجلّات والصُّحف التي أُطْلِقَ عليها تعبير "الصّحافةُ المُغَذَّاة المدعومة" في الرّأي العام. وتطوَّرَ هذا الموضوع لدرجة أنَّ بعضَ الأشخاص أصدروا الصُّحف التي احتكرت الاشتراكات الإجباريّة والمُحَدَّدة والتي لم تكن منشوراتُها معروفةً حتى في مناطقِ إصدارها، وذلك من أجلِ الحصولِ على الأموال من النّفقات السّريّةِ والإعلانات الصِّرْفَة.

وقد قدَّم المُتَّهم "عدنان مندريس" مختلف المساعدات من النّفقات السّريّة للعُملاء والمجلّات والصُّحف والكُتّاب الذين دعموه ودعموا حكومة "الحزب الدّيمقراطيّ".... كما دفعَ ما مجموعُهُ /١٤٧,٠٠٠/ليرة تركيّة إلى "نجيب فاضل" الذي جعلَ من استغلال الدّين أداةً للكَسْبِ وزيادةِ الدّخل، وأهان زعيم المعارضة "عصمت إنونو" بالمقالات ، بل حتّى إنَّه قدَّمَ ما مجموعُهُ /٥,٠٠٠/ ليرة تركيّة وبأوقاتٍ مختلفة إلى زوجتهِ "نسليهان كصاكورك" أثناء توجيه التُّهمةِ المنسوبةِ إليه. وفي الوقت الذي عَمِلَ فيه على التّعتيمِ على الصُّحف المُعارِضَةِ والمستقلَّةِ وكتَّابها عبرَ التّهديد والتّقييد وإطلاق التّهديدات الجزائيّة من ناحية، فقد عَمِلَ من ناحيةٍ أخرى

على تطبيق مبدأ "الصِّحافَةُ المُغَذَّاة" ودعمها من النّفقات السّريّةِ لما فيهِ مصلحتُه ومصلحة حكومته).

كانت الكثير من النّقاشات تحدثُ بينَ الصُّحفيّين المؤيّدين "للحزب الدّيمقراطيّ" و"حزب الشّعب الجمهوريّ" ابتداءً من موضوع الاستفادة من إمكانيات الحزب والدّولة وانتهاءً بموضوع "الحصول على المساعدات أو عدم إمكانيّة الحصول عليها"، وإضافةً إلى المسائل الأخرى، ووصلَ الأمر إلى حدِّ المشاجرات فيما بينهم. توجد الكثير من الأمثلة على تلكَ المشاجرات، بل حتى الاتّهامات المُتبادَلة التي صبغت تاريخَ صحافةِ تلك الفترةِ بصبغتها.

الاتّهامات المُتبادَلة

لعبت الاتهامات المُتبادَلة بين مؤيّدي "الحزب الدّيمقراطيّ" والصُّحف المؤيِّدَةِ لِـ "حزب الدّيمقراطيّ" في تلكَ السَّنوات دوراً مُحَدَّداً في التّأثير على الأجواء السياسيّة. وكانت "الموسكوڤيّة" واحدةً من الاتّهامات الأكثر انتشاراً. واستخدم أعضاءُ "حزب الشّعب الجمهوريّ" تعبير "الموسكوڤيّة" لأوّل مرّة ضدَّ أعضاء "الحزب الدّيمقراطيّ" كواحدٍ من الاتّهامات المُعتمدةِ في أدبيّاتنا السياسيّة عبر السّنوات الطّويلة. وقد استخدمَ "فالح رفقي أتاي" واحداً من الاتّهامات الأولى في هذا الاتّجاه ضدَّ انتقادات "الحزب الدّيمقراطيّ" بخصوص عدم توفّر أمن الانتخابات في البلاد، وذلك في عموده في صحيفة "أولوص" التي تُعْدُّ أدَاة النَّشر الخاصّ "لحزب الشّعب الجمهوريّ". ففي مقالٍ كتَبَهُ "أتاي" قبل انتخابات العام ١٩٤٦ قالَ: (تشكُّ موسكو و"الحزب الدّيمقراطيّ" فقط بموضوع تحقيق حريّة الانتخابات). وقد ادَّعى أعضاء "حزب الشّعب الجمهوريّ" فيما بعد أنَّ

"الحزب الدّيمقراطيّ" قد تحرَّك بإمرة موسكو مراراً وتكراراً، حتى إِن موسكو قدَّمت لهُ الدَّعم المالي. أمَّا في عهد حكومة "الحزب الدّيمقراطيّ" فقد كانَ "حزب الشّعب الجمهوريّ" مُتَّهَماً "بالموسكوڤيّة". وعلى سبيل المثال، وحسبَ ما قال رئيس الوزراء "عدنان مندريس"، فإنَّ الدّعايةَ التي مارسها "حزب الشّعب الجمهوريّ" ضدَّ حكومةِ "الحزب الدّيمقراطيّ" عن طريقة صحيفة "أولوص" كانت "مقيتةً بقَدْرِ ما تبثّهُ إذاعةُ موسكو". فالموسكوڤيّة ضمن الأجواء النّاجمة عن موقفِ الاتحاد السّوڤييتيّ في مرحلةِ ما بعد الحرب العالميّة الثّانيّة، لا تتضّمنُ اتّهاماً "بالشّيوعيّة" فقط، وإنّما تعني "التّعاون مع العدوّ" في الوقت نفسه. كما أنَّ الحرب الكوريّة التي شاركت فيها حكومة "الحزب الدّيمقراطيّ" عبرَ إرسال الجنود مباشرةً دونَ تطبيق الشّروط القانونيّة والتي بدأت قبلَ مُضيِّ شهرٍ على وصول "الحزب الدّيمقراطيّ" إلى السُّلطة، أعطت الفرصةَ لتبادل الاتّهامات الجديدة في هذا الموضوع ، وأُعْطِيَ موضوع "مكافحة الشّيوعيّة" أبعاداً قوميّة. وطُرِحَ على جدولِ الأعمال مرةً أخرى موضوع قمع وعنف الدّولة ضدَّ مؤيدي السَّلام. وتمَّ البدء باعتقالات جديدة ضدَّ "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ" في العام ١٩٥١. وفي الوقت الذي أشعل فيه فتيلُ "الحرب ضدَّ شيوعيّي جمهورية الصّين الشّعبيّة" في كوريا، وأُرْسِلَتْ المساعدات إلى كوريا، بدأت الولايات المتحدة بمساعدة تركيا أيضاً. إذ أرسلت إليها أولى الجرّارات وألعاب الأطفال والحليب الصّناعيّ... إنها إيديولوجيا العالمِ الحرّ المُطَبَّقَةِ عبرَ كلّ ذلك: يعني الإسراف في مبدأ مناهضةِ الشّيوعيّة والتجسُّس عليها... ونتيجةً لانغماسِ حكومةِ "الحزب الدّيمقراطيّ" وجيشها في الحرب الكوريّة بشكلٍ عشوائيٍّ وساذَجٍ إلى حدٍّ كبير، تمَّ تأسيس ارتباط

وثيق مع الغرب كانت دولة الجمهوريّة التركيّة تسعى إليه منذ العام ١٩٤٥. كما أنَّ حلف النّاتو الذي كان "حزب الشّعب الجمهوريّ" منذُ تأسيسه توَّاقاً للانضمام إليه، وقَّعَ في النهاية بروتوكولاً مع حكومة "الحزب الدّيمقراطيّ" في ١٧ تشرين الأوّل من العام ١٩٥١.

لم تتوقّف الاتّهامات "بالشّيوعيّة" عند هذا الحدّ مطلقاً: ففي شهر شباط من العام ١٩٥٦، اتّهم "عدنان مندريس" أوساط "حزب الشّعب الجمهوريّ" "بالشّيوعيّة وممارسة الدّعايةِ لصالحها وتخريب المصالح القوميّة".

وعند سماعِ خبرٍ مفادُه أنَّ "عدنان مندريس" سيزور الاتحاد السّوفييتيّ في العامين ١٩٥٩ وَ١٩٦٠ للحصول على قرض، لفّتَ الأجواء مجموعةٌ من الإشاعات أنَّ "مندريس سيبيعُ ولايتي أرضخان وكارس إلى الرّوس".

(وبعدَ أن أعلنَ "حزب الشّعب الجمهوريّ" أنَّهُ معَ "اليسار الوسط" في النّصف الثاني من السّتينيّات، اتُّهِمَ "بالشّيوعيّة" من قِبَل "حزب العدالة" ومؤيّديه. ولا بُدَّ أنكم تذكرونَ هتافاته في تلكَ السنوات وهي: "اليسار الوسط، طريقُه موسكو!". واتُّهِمَ جميع اليّساريين فيما بعد "بالموسكوڤيّة". "تذكرون هتافاتهم: الشّيوعيّون إلى موسكو").

كانَ الهدف من وراءِ هذا النّوع من الاتّهامات هو بثُّ الرُّعب في نفوس الصحفيّين ومُديري الصُّحف. وكانَ أسلوباً من أجلِ بقائهِم تحت إمْرَةِ وسيطرةِ الدّولة والحكومة والحزب الحاكم. وهكذا وُضِعَ الرّأي العام تحت المراقبة. وكانوا يجدونَ طُرقاً لكسب النقاط من ناحية عندما يقولون: "نحن من يقاتل على أكمل وجه" ضدَّ مَنْ يُوصَفَ "بالبعبع"، ويتفاخرونَ من ناحيةٍ أخرى بالقول: "نحن الذين انضممنا إلى حلف الناتو! وأسَّسنا

أفضلَ العلاقات مع الغرب! وفعلنا ما يجبُ في كوريا بخصوص الشّيوعيّين!" وغيرها من المفاخر الأخرى.

الصّحافة المُعارِضة

ليسَ من المبالغةِ القول إنَّ كلَّ الصّحافة التركيّة كانت خلف و/أو معَ "الحزب الدّيمقراطيّ" في شهر أيار من العام ١٩٥٠. وانتهى تماماً "حزب الشّعب الجمهوريّ" وحكومته وسُلْطَته وقادته وحتى "زعيم الأمة" رئيس الجمهوريّة "عصمت إنونو". ولم يَعُدْ لهم أيُّ كيانٍ أو اعتبار. وكانت صحافةُ إِسطنبول مؤيّدة تماماً "للحزب الدّيمقراطيّ". لكنْ بقيت صحيفة "أولوص" في ولاية "أنقرة" مُتَمسَّكةً "بحزب الشّعب الجمهوريّ" معَ بعض الصحف المؤيدة الأخرى. لأنها كانت تعملُ بتمويلٍ من "حزب الشّعب الجمهوريّ". وكانت كلُّها عبارةً عن عدّة صحف فقط. وكانت صحيفة "قُدرات" في ولاية "أنقرة" مؤيّدةً "لحزب الشّعب". أمَّا الصُّحف المُتبقِّية فكانت "صُحُف الحزب الحاكم". وكانت جميع الصِّحافة تعتقدُ أنَّ "حريّة الكلمة والتّعبير" و"حريّة الصّحافة" التي اشتاقت إليها منذُ سنوات، قد تحقَّقتْ في تركيا مع مجيء "الحزب الدّيمقراطيّ" إلى السُّلطة. وأنقلُ هنا تماماً مشاعر "جنيد أرجايوراك" الذي تابعَ المراحلَ الأولى لتلكَ الأيّام، إذ قال:

(لم يخطر ببالنا هذا الأمر على الإطلاق. ولا سيما الصّحفيّين الذين عاشوا مرحلةَ ما قبل العام ١٩٥٠، لم يستطيعوا أن يصدّقوا نهائيّاً أنَّ حكومةَ "الحزب الدّيمقراطيّ" ستهاجمُ الصّحافة التركيّة بكُلِّ ما أُوتيتْ من قوّة. ولو بَرَز أيُّ واحدٍ من أمثال: "مندريس" و"بايار" و"آغا أوغلو" في الأيام الأولى للحكومة الجديدة التي جاءت في العام ١٩٥٠ أو في مرحلةِ ما قبل

العام ١٩٥٠، وقالَ كلٌّ واحدٍ منهم و كلُّ أعضاءِ حكومة "الحزب الدّيمقراطيّ" إنَّهُ سيتمُّ قمعُ الصّحافة التركيّة، لِكُنَّا قُلْنَا إنَّ هذا الشَّخص فقدّ عقلَهُ. لقد كانوا من حواري الحريّة ومؤيّدين للصّحافةِ للغاية، ولم نتخيّل يوماً أنَّ هذا الكادر سيصدرُ القوانين التي من شأنها إسكات الصّحافة المُعارِضَة على وجهِ الخصوص، وقمعِ الصّحافةِ الأخرى وترهيبها.

هكذا تعاملوا مع "الصِّحافَةِ وحريّة الصّحافة. ولم يكن لدينا أدنى شكّ أنَّ هذه الرغبة التي لم نشكّ بإخلاصها وقربها منّا، لن تبقى تحتَ أيِّ تأثير. وكنّا نتحدّثُ باستمرار عن الوعد الذي أطلَقَهُ "صدقي يرجالي" أنَّ "الصِّحافَة ستدخلُ إلى غُرَفِ نومنا"، والذي كانَ رمزاً للموقفِ الذي اتَّخَذَهُ "الحزب الدّيمقراطيّ" حِيالنا).

كانت حكومة "الحزب الدّيمقراطيّ" متساهلةً أيضاً مع بعض المثقّفين. فقد أُطْلِقَ سراح "ناظم حكمت" بعد إضرابٍ مُرْهِقٍ عن الطّعام وبعدَ محاولاتٍ طويلةٍ. واستطاع "عابدين دينو" أخيراً من الحصول على جواز سفر، ومغادرة تركيا بعد مغامراتٍ متكرّرة. (تشرح "كوزين دينو" عن تلكَ المغامرات في القسم الثاني والثلاثين من كتابها "ذهبَ زمانٌ وجاءَ زمانٌ).

وعندما أرادَ "زكريا سَرْتَل" الحصولَ على جواز سفر في العام ١٩٥٢، استطاعَ الحصولَ على جواز سفرهِ بتدخُّلٍ من "عدنان مندريس" بعد تأخيرهِ في هذا الأمر، وغادر تركيا لسّنواتٍ طويلة. وهذا ما حصلَ مع "كوزين" والآخرينَ أيضاً.

ونجدُ في النّصف الثّاني من العام ١٩٥٠ صحافة مُعَارِضة "للحزب الديمقراطي" في ولاية "أنقرة". مثل صحف "أولوص"، "أنقرة أكشام خبرلاري" و"حرّ ساس". وعند الاستيلاء على صحيفة "أولوص"، أصبحَ هناكَ صحيفة "يني خلقجي"، ومن بعدها صحيفتي "أكيس" و"يني أولوص"... ويلفتُ الانتباه من بين الصُّحفيّين الشّباب في تلكَ الأيام "تشاتين ألتان" في صحيفة "أولوص" و"أنقرة أكشام خبرلاري"، و"ألتان أو يمان" و"بولانت أجاويد" في صحيفة "أولوص".

وبعد انتخابات ١٤ أيار من العام ١٩٥٠، قبضَ "نهاد أريم" حبيبُ "عصمت أنونو" في تلكَ الأثناء على زمامِ إدارةِ صحيفة "أولوص" بشكلٍ نهائيّ. وأصبحَ "الإداريّ الأوّل" في الصّحيفة. وأصبحت صحيفة "أولوص" تحت إمرة وإشراف "أريم"، ولا سيّما بعد مغادرةِ "فالح رفقي أتاي" لها، وتأسيسِهِ صحيفة "دنيا". صحيفة "أولوص".

كانت معارضةُ صحيفة "أولوص" العنيفة كافيةً لِتأجيج غضب "الحزب الديمقراطي" وحكومتهِ، على اعتبار أنّها النّقطة الصّحفيّة الوحيدة المعارِضَة. فعلى سبيل المثال، فُتِحَتْ قضيّة بحقّ "فالح رفقي أتاي" بسببِ مقالٍ لهُ. لكنّهُ حصلَ على البراءة في محكمة العقوبات الشّديدة. (القاضي الذي منحَهُ حُكم البراءة، أصبحَ نائِباً عن حزب الشَّعب الجمهوريّ" في انتخابات الثّاني من أيار من العام ١٩٥٤). وأُغْلِقَتْ صحيفة "أولوص" عدّة مرّات لشهرٍ أو شهرين بين عامي ١٩٥٠ وَ١٩٦٠.

أمّا أكبرُ مصيبةٍ حلّت على صحيفة "أولوص"، فكانت في شهر كانون الأوّل من العام ١٩٥٣ إذ أصدرت حكومة "الحزب الديمقراطي" قانوناً

ينصُّ على المصادرةِ الجزئيّة أو الكليّة لمحتوياتِ صحيفة "أولوص" ومصادرةِ مقاعدها وكراسيها وطاولاتها وآلات الطّباعةِ فيها، والادِّعاء عبرَ قانونٍ خاص "أنَّ الصّحيفة حصلت على كلِّ ذلك بشكلٍ غير قانونيّ" في عهد حكومة الحزب الواحد الخاضعة "لحزب الشَّعب الجمهوريّ". ونُفِّذَ القانون ليلة ١٤كانون الاول من العام١٩٥٣. إذ صودرت جميع مباني "حزب الشَّعب الجمهوريّ" وممتلكاته ومقراته في البلاد، وليس صحيفة "أولوص" فقط. ونُقِلَتْ صحيفة "أولوص" إلى خزينة الدّولة. (يشرح الصّحفي "جنيد أرجايوراك" كل تلكَ التّفاصيل بحذافيرها في مُجَلَّدِهِ الثاني).

كانَ يوجدُ في تلكَ الأيَّام /٤٣٢٧/ غرفةً للشّعب و/٤٨٧/ بيتاً للشّعب[1] تابعة كلُّها "لحزب الشَّعب الجمهوريّ". كما كان يوجدُ من ناحيةٍ أخرى مقرّات ومؤسسات أخرى للحزب في الولايات والنّواحي. وكانت حكومةُ "الحزب الديمقراطي" تسعى لشلِّ حركةِ شبكةِ "حزب الشَّعب الجمهوريّ" في عمومِ البلاد، من خلال مصادرة كلّ ذلك. لكنَّ "حزب الشَّعب الجمهوريّ" وجدَ التّرياقَ لكلِّ شيء بهذا الشّكلِ أو ذاك. وبِمساعدةِ الأعضاء التّابعينَ لهُ.

اجتمعَ موظّفو صحيفة "أولوص" في مقرِّ صحيفة "خلقجي" التي تأسَّست بتمويلٍ من "نهاد أريم". لكنَّ الضغوط استمرَّت هنا أيضاً.

---

(١) بيوت الشعب:هي المراكز التي أسسها أتاتورك في المدن بالإضافة لمعاهد القرى التي أسسها في الريف من اجل تدريب الشعب على الحياة الجديدة بالإضافة لبعض المهارات والمهن (المترجم).

وفُرِضَتِ الكثير من العقوبات الماليّة الكبيرة على "أريم" في ظروفِ تلكَ الأيّام. ووصلَ إلى مرحلةٍ لم يستطع فيها دفعَ تلكَ الأموال. واتفقَ مع "عدنان مندريس" بدافعٍ من أسبابٍ أخرى أيضاً.

ونقلَ الصّحفي "جنيد أرجايوراك" موضوع لقاء "نهاد أريم"معَ "عصمت إنونو" في مقرِّ صحيفة "يني صباح " التي يمتلكها "صفا كيليتش أوغلو" وما حصلَ في هذا اللقاء. وعلى إثر ذلك، قام "عصمت إنونو" بِمَسْحِ صحيفة"أريم" من دفترِهِ حتى العام ١٩٦١...

بعد ذلك ، أصدرَ قسمٌ من موظّفي صحيفة "أولوص" صحيفةً أخرى باسمِ صحيفة "يني أولوص". لإذ انتقلَ إلى هذه الصَّحيفة الجديدة الكثير من موظّفي صحيفة "أولوص" القدامى العاملين في صحيفة "خلقجي". وكان "بولانت أجاويد" واحداً من هؤلاء. وبعدَ أن تولى مهمّة كتابة المقالات في صحيفة "خلقجي" ، اختيرَ "أجاويد" نائباً في ولاية "أنقرة" عن قائمةِ "حزب الشَّعب الجمهوريّ" في انتخابات ٢٧ تشرين الأوّل من العام ١٩٥٧.

الصِّحافةُ الأخرى

كانَ هناك أيضاً نوعٌ من الصِّحافة الهامشيّة بشكلٍ خاص في ولاية "أنقرة" في الخمسينيّات. وسبب تهميشها هو كونها مُبعثَرَة حولَ الصِّحافة الضَّخمة والمهمّة، وليسَ المواضيع التي تطرحُها. حيثُ يمكن تقييم صحيفة "أنقرة تلغراف" التي أصدرها الشّاعر "فتحي كيراي" في ولاية "أنقرة" ضمنَ هذا السّياق، قبلَ أن تأخذ سمةَ "الصِّحافة المدعومة". وقد قامَ الكثيرُ

من الشّعراء الشّباب الذين اكتسبوا شُهْرَةً فيما بعد في هذه الصّحيفة ، بِوَضعِ الخطوات الأولى نحو قطّاع الصّحافةِ والكتابة. كانَ "فتحي كيراي" و"محمد كمال" من ضمنِ تلكَ المجموعة، إذ أصدرا مجلّةً تُدعى "الميدان" في نهاية الأربعينيّات: "و هي مجلّةٌ مؤلَّفةٌ من أربع صفحات، وورقتين".

واستمرّت في تلكَ السَّنوات أيضاً صحيفة "يني آدم" التي أصدرها المُربّي "إِسماعيل حقّي بلطجي أوغلو" منذُ العام ١٩٣٣. وقد ساهمَ فيها "تشاتين ألتان" بمقالاتهِ الأسبوعيّة بانتظام.

واضطرّتَ مجلّة "ماركو باشا" التي لفتت الانتباه بعددها الأوّل الصّادر بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني من العام١٩٤٦، إلى تغيير اسمها مرّاتٍ عديدة بسبب الضّغوط ومراقبة المطبوعات. مثل "مرحوم باشا"و"بيرم باشا" و"باشا ماركو" و"معلوم باشا" و"حرّ ماركو باشا" و "بيزم ماركو باشا"... وقد أصدرت المجلَّة أعمالها بشكلٍ فُكاهي ولا سيّما العلاقات مع الولايات المتحدة، والقوانين والممارسات المُناهِضَة للدّيمقراطيّة، وغلاء المعيشة، والسُّوق السّوداء، وأثرياء الحرب، وديكتاتورية "حزب الشَّعب الجمهوريّ"، وحكم "عصمت إنونو" القوميّ ومواضيع مشابهة أخرى. وتمسّكت بتلكَ المواضيع إلى حدٍّ كبير. و صدرَ منها نحو ستّونَ ألفَ نسخة. وهو رقمٌ مدهش بالنّسبةِ لِتلكَ المرحلة.

وهي إحدى النّقاط التي التقت فيها المعارضة خارجَ البرلمان مع اليسار.

وقد صدرت المجلّةُ مجدّداً في الأوّل من آب من العام ١٩٤٨ تحت إدارة وإشراف "رفعت إلكاز". صاحبُ الامتياز ومدير شؤون المقالات). صدرَ العدد الأوّل من مجلة "يادي تَبَا" في الأوّل من نيسان من العام١٩٥٠.

واستمرَّت المجلّة شهريّةً حتى العام ١٩٤٧ بعد أن كانت نصف شهرية من قبل. وتوقفت بعد صدور العدد/٤٠٨/ منها في العام ١٩٧٤. ثمَّ عادت لِتَصْدُرَ من جديد. و بدأت مجلّة "بيرق" بالصدور في الأوّل من شهر كانون الثاني من العام ١٩٤٩ واشتغل عليها "أورهان ولي كانيك" بكلِّ تفاصيلها من الألف إلى الياء. وساعَدَهُ في هذ العَمَل أيضاً صباح الدّين أيوب أوغلو". ثمَّ أوقفت لإصدارها بعدَ العدد الثّامن والعشرين منها في ١٥حزيران من العام١٩٥٠. وكانت مجلّةً نصف شهريّة تصدرُ بتمويل من "محمود ديكاردام". ولاقت اهتماماً كبيراً في عموم البلاد.(قدَّمت مجلّة "ميلّيات صانات" في العام ١٩٨١ جميع أعداد المجلّة المذكورة في مُلْحَق مطبوع بشكل طبق الأصل). و كان اسمُ "محمود ديكاردام" من الأسماء المُلفِتَة للانتباه من بين كُتّاب المجلّة، إذ كتب باسمٍ مستعار وهو "م. فرتنالي". إضافةً إلى أسماء بارزة أخرى من أمثالك "عابدين زينو" و"جاهد صدقي تارانجي" و"سعيد فائق أباسيانيك" و"أورهان كمال" و"نجاتي جومالي" و"مليح جودت أنداي" و"أوكتاي رفعت" وغيرهم...

وقد أصرّت مجلة "بيرق" على أن تُدير ظهرها لحكومةِ الحزب الواحد. وأعطت الأولويّة لِحَمْلَةِ إطلاق سراح "ناظم حكمت" وحصولهِ على حرّيته، إضافة إلى المواضيعِ الأخرى مثل: الدّيمقراطيّة العامّة، وحقوق الإنسان، وحريّة الفكر والتّعبير.

هذا وقد تمَّ تجاوز الصّمت القائم في وسائل الصّحافة اليساريّة، عن طريق إصدار مجلّة "يار يوزو" في العام ١٩٥١. وقد لفتَتْ مجلّة "يار يوزو" الانتباه بعد مجموعةٍ من الصُّحف والمجلّات المشابهة الأخرى من أمثال: مجلّة "باريش" في العام١٩٥٠، و"نوحون غامي سي" التي أدارها "راسخ

كوران" في الفترة بين عامي ١٩٤٦وَ١٩٥٠، وكذلكَ "زنجيرلي حرّيّات" و"ييغين" و"كون" التي نتذكّر أسماءَها من قبل. وقد شرحت "شكران كورداكال" في مقالها الصّادر تحت عنوان "جنباً إلى جنب مع يار يوزو" عن ماضي هذه المجلّة منذ بداياتها ومنذُ التّحضيرات الأوليّة، وتشكيل كادر كُتّابها، ومرحلةِ إصدارها (يني دوشون، شباط ١٩٨٩، صفحة ١٧-١٩). وقد ضمَّ كادرها من الكُتّاب كلٌّ من "أورهان كمال" و"رفعت إلكاز" و"سعيد فائق" و"أ. قادر" و"جاهد إرغات، و"كمال سولكر" و"أحمد عارف" و"عارف دامار" و"أوكتاي داينز" يعني "فتحي ناجي"....

وقد صدرَ العدد الأوّل منها في ١٥ تشرين الأوّل من العام ١٩٥١. وقد أبلغت إذاعةُ "بخارست" عن لجوء "ناظم حكمت" إلى رومانيا قبل دخول المجلّة في ترتيب أعدادها. والخبر كانَ هو العنوان الرئيسيّ في صحيفة "حرّيّات". وكانت المجلّةُ تحضّرُ لإصدارها عددها الثاني عندما بدأت الاعتقالات داخل "الحزب الشّيوعيّ التّركيّ" في العام١٩٥١. واعْتُقِلَ "عارف" قبل إصدار العدد الرّابع من المجلّة. وفُرِضَتْ عقوباتٌ مُشَدَّدة على ثلاثة شعراء بسبب أشعارهم التي لُوحِظَ أنّها تتنافى مع المادّة /١٤٢/ وهم: "سعاد كاشار" و"شكران كورداكول" و"صبيح شنديل". وفُتِحَ تحقيقٌ أيضاً بسبب نشر مقاطع من تصريحات "مصطفى كمال أتاتورك" بهدفِ دعم نضال الشَّعب الجزائريّ من أجل التّحرير في تلكَ الأثناء...

وحسبَ ما أوضحت "الكاتبةُ" في مقالها المذكور، فإنَّ مجلّة "ياريوزو" كانَت تُرْعِبُ حكومة "الحزب الديمقراطي" لِكونِها مجلّة أدبيّة وفكريّة مؤلّفة من ورقتين طُبِعَ منها/١٥٠٠/ نسخة في تلكَ الأثناء. علاوةً على

ذلك ، فقد أُجْبِروا على إيجادِ مطبعةٍ خاصّةٍ فيهم. وقد خصّصت المجلّة مساحةً إضافيّةً للإنتاجات الفنيّة مع المقالات الفكريّة. كما كانت المجلّة تتضمّنُ عكسَ حقيقة الشّعب في حربهِ الاجتماعيّة، ودعم نضال الشّعب الاجتماعيّ.أمَّا المُهمّةُ التي كانت تقعُ على عاتق الفنّان، فهيَ تقديم الحياة بِشكلِها المُتَغيِّر، لأنَّ الفنّ التّقدميّ والجديد يمكن أن يكتسبَ قيمةً لدرجةٍ يمكنُه معها عكسَ صورة الحياة بشكلِها المُتَغيِّر والمتجدِّد دونَ توقُّف. وكانت المجلَّةُ تجذبُ الاهتمام بتحقيقاتها وتقاريرها التي أجْرَتها في موضوع الفنّ المجتمعي. لكنَّ المجلّة المذكورة أصدرت عددها الأخير في ١٥ آذار منَ العام ١٩٥٢بسبب الضغوط والصّعوبات الماديّة. وهكذا أَنْهَتْ بشرف عُمْرِها بعدَ أحدَ عشر عدداً صادراً منها.

وفي العام ١٩٥٢، أقدمَ كلٌّ من "شكران كورداكول" و"فتحي ناجي" و"متين أوزاك" على إصدار مجلّة جديدة هيَ مجلة "بيرابير". وكتبَتْ "شكران كورداكول" عن هذه المجلّة ما يلي:

(كانت غالبيّةُ المقالات في مجلّة "يار يوزو" تلامسُ الهمومَ والمشاكل السياسيّة / الاجتماعيّة. أمّا في مجلة "بيرابير" فقد تفوّقت المقالات الأدبيّة. وقد صدرت في مجلّة "يار يوزو" قصّةُ "تومان" وهي قصّة "تحسين" الأولى. وأخذَ اسم "تحسين" مكانةً رئيسيّة بين التّواقيع التي لوحظت بكثرة في مجلة "بيرابير". إضافةً إلى "فاخر أونغار" و"فاكر بايكورت" و"صميم كوجاكوز" و"طالب أبايضن" و"جان يوجال".

ونحنُ الكُتَّاب في مجلّتي "يار يوزو" و"بيرابير"، كنّا ننظرُ إلى العالم وإلى بلادنا ومواطنينا بعيونٍ مختلفةٍ عن "الإصلاحيّين" الذين لديهم طبيعة

جيوش الـ"كابي كولو" في العهد العثمانيّ والذينَ وجّهوا دفّةَ الحكومات بأريحيّةٍ ويُسر. ولهذا السَّبب فقد تشكلت وجهات نظر مختلفة من تلقاء نفسها في أدبيّاتنا.

فقد كانوا يهاجموننا أو يهمّشون المجلّات الأدبيّة التي تتلقى المساعدات منَ البنوك ومنَ الأحزاب والصُّحف.

كنّا نبحثُ في الواقع معهم عن الفائدة في محيط النّواقص المتعلّقة بعمليّة المُعاصرة في أدبيّاتنا. وكانت هناك صعوباتٌ لا مفرَّ منها خَلَقَتْهَا عمليّة التطوّر السَّريع في لغتنا. ولذلكَ فإنَّ الكلمات التي لم نستطع استخدامها أثناءَ الحديث في تلكَ السَّنوات، كانت تنصبُّ على شكلِ مقالاتٍ على أسنتِنا.

وكنّا معَ تطوُّر اللّغةِ التركيّة، لكنْ ما كانَ يُخيفُنا هو السقوط في التَّصَنُّع. وممّا لا شكَّ فيه أنَّنا كنّا ضدَّ تقليد الغرب فيما بعد، وضدَّ مَنْ ينقلونَ المهمّةَ إلى مرحلةِ "التّنفيذ". هذا وقد فُتِحَتْ قضيّةٌ عبرَ المادة /١٤٢/ بحقِّ مجلة "بيرابير" التي تمكّنت من إصدار اثني عشر عدداً من الفترة ما بين عامي ١٩٥٢-١٩٥٣، لكنَّ "متين أوزاك" حُوكِمَ بتُهمةِ "إهانةِ الدّين".

وتمَّ تأجيل الحُكْم ستّةَ أشهر بتقريرٍ من العالم البروفسور "علي فؤاد باشغيل". إذ كانَ سيدخل إلى امتحانات السَّنةِ الأخيرة في كلّيّة الطّبّ. ولولا تأجيل عقوبتهِ، لما استطاع أن يصبحَ طبيباً. وينبغي ألّا ننسى شجاعَتَهُ وثَبَاتَهُ). كانت مجلة "أوفوكلار" التي صدَرَ عددُها الأوّل في شهر شباط من العام ١٩٥٢ تحت إدارةِ "أورهان بوريان" و"وداد كونيول" في البداية.

ولفت الانتباه من بينِ كُتَّابها كلٌّ من "فاكر بايكوت" و"بولانت أجاويد" و"طالب أبايضن" و"صباح الدّين أيوّب أوغلو" و"أورهان كمال" و"جاويد أورهان توتانغيل" و"م.أردوست". وعلى إثرِ وفاةِ "أورهان بوريان"، تابعت المجلّة طريقها اعتباراً من شهر أيلول من العام ١٩٥٣ باسم "يني أوفوكلار" حتى شهر تشرين الثاني من العام١٩٧٦. وقد أعلنت المجلّةُ عن هدفها كما يلي: (هدفُنا هو إيجاد الجيّد و المناسب لأفكارنا، وإيجاد الصّواب والشّرعي المناسب لِحياتنا. وإذا ما تطرَّقنا إلى موضوع الجَمَال، فإنَّ مجلّة "يني أوفوكلار" تؤمنُ أنَّ الإنسانَ المرتبط بالشّيء الصّحيح والجيد، هو مَنْ سيلقى الشيء الجميل). هذا وقد كانَ من بين الأسماء الجديدة في المجلّة التي ينبغي أنْ نتذكّرها كلٌّ منك"كونار سومر" و"فريد أدغو" و "أزرا أرهات" و"مظفر بويروكجو" و"عصمت زكي أيّوب أوغلو" و"أفشار تيموتشين" و"عمر فاروق نوبراك"... كما لفت انتباهنا أيضاً "يلماظ بوتون" بقصَّتهِ المُسمَّاة "سورنغانلار" في العدد ٩٩/ من المجلّة والصّادر في شهر تشرين الأوّل من العام ١٩٥٧: لأنهُ "يلماظ كوناي" فيما بعد. ينبغي هنا أيضاً أن نقول عدّة أمورٍ متعلقة بـ"أوزان عمر فاروق توبراك": إذ كانَ "توبراك" الذي نَشَرَ تجارُبَهُ وأشعارَهُ في مجلّة "ڤارليك" ومجلّة "ثروتي فنون - أويانيش" إحدى المجلّات المهمّة في تلكَ السَّنوات ومجلة "يوروبوش" في الفترة ما بين عاميّ ١٩٤١ - ١٩٤٣، شخصيّة مهمّة بسبب تحليلهِ لمشاكل العَالَمِ والبلاد بمفهومٍ مُجْتَمَعيّ، وعدم انفصالهِ عن لغةِ الشّعب. وقد استمرَّ بمغامرتهِ الشّعريّة بنفس الصّيغة حتى وفاتهِ في العام١٩٧٩. أمّا مجلّة "بازار بوسطة سي" الصّادرة في الفترة ما بين عاميّ١٩٥٠ - ١٩٥٩، فكانت تحت إدارة "جميل سعيد بارلاس" أحد وزراء

"حزب الشَّعب الجمهوريّ" القُدامى. وكانت المجلّةُ تصدر تحت شعار: "الأمن الاجتماعي هو هدفنا". وكانت تتألفُ من مجموعةٍ من المواضيع السياسيّة والاقتصاديّة والفنيّة - الأدبيّة. ومن بين كُتَّابها كلٌّ من "بولانت أجاويد" و"إلهامي صويصال" و"مظفر أردوست" الذين أصبحوا مشهورينَ فيما بعد. و قد أدارَ "مظفر أردوست" بعد فترة قسم الشؤون الفنيّة - الأدبيّة في المجلّة . وانتقلت المجلّةُ إلى ولاية "إِسطنبول" في العام ١٩٥٨، وأُغْلِقَتْ في العام ١٩٥٩ الذي وصلت فيه ضغوطات "الحزب الديمقراطي" إلى الذّروة.

صدرت مجلّات أخرى من نوع مجلة "هافطا" و مجلة "يادي كون" في تلكَ الأثناء . إذ نرى أنَّ "متين توكار" كانَ يكتب في مجلّة "هافطا".

واستمرَّت المنشورات العنصريّة أيضاً في تلكَ السَّنوات: مثل مجلّة "حركات" التي أدارها "نور الدّين طوبجو" ومجلّة "بويوك دوغو" التي أدارها "نجيب فاضل". وفي العام١٩٥٢، بدأَ كلٌّ من "بديع فائق" و"فاتح رفقي أتاي" بإصدارِ صحيفة "دنيا". إذ تركَ "أتاي" صحيفة "أولوص"، وأرادَ اعتماد صيغة أخرى في المُعَارضَة ضدَّ "الحزب الديمقراطي" عن طريق صحيفة "دنيا". لكنَّ هذه الصّحيفة اصطدمت بعاصفةِ "الحزب الديمقراطي" كالصُّحف الأخرى، علاوةً على ذلك ، فقد اعْتُقِلَ "بديع فائق" في العام ١٩٥٥ بسبب أحدِ مقالاتهِ.

القمع والقمع

كانَ "الحزب الديمقراطي" قاسياً لدرجةٍ كبيرة مع الصِّحافة المُعارضةِ، وأسوأَ من حكومة "حزب الشَّعب الجمهوريّ" في هذا الموضوع. و قد تجسَّدَ هذا الأمر بقيامِ "عدنان مندريس" والآخرين بتطبيق الأساليب الديكتاتوريّةِ

بمعناها الكامل، ولا سيَّما بعد تعزيزِ "الحزب الديمقراطي" لمكانتهِ من خلال نجاحهِ السَّاحقِ والباهرِ بنسبة ٥٣% من الأصوات في انتخابات الثاني من أيار من العام١٩٥٤. وكانت الصِّحافة في تلك السَّنوات، ولا سيّما الصّحافة المُعارِضة، تجدُ أنَّ أربعةً من مواد القانون على الأقل كارثةً قانونيّة عليها: وهي المواد /١٤١/و/١٤٢/و/١٦١/ من قانون العقوبات التّركيّ، وإلى جانب تلكَ المواد الصّيغة المُبدَلَة للمادّة/١٥٩/ بالمادة/١٥٩.

كان عددُ مقاعد "حزب الشعب الجمهوريّ" في "مجلس الأمّة التّركيّ الكبير" هو /٣١/ مقعداً في انتخابات الثاني من أيار منَ العام ١٩٥٤. علماً أنَّ عدد مقاعدهِ كان /٦٩/ مقعداً في العام ١٩٥٠. وهذا الهبوط في عدد المقاعد خيرُ دليلٍ على هيمنةِ "الحزب الديمقراطي" وحده على "مجلس الأمّة التّركيّ الكبير".

أمّا "سارڤار سومونجو أوغلو" نائب رئيس "حزب الشَّعب الجمهوريّ" في "مجلس الأمّة التّركيّ الكبير" والذي اختيرَ نائباً عن "حزب الشَّعب الجمهوريّ" لولاية "سينوب" في انتخابات الثّاني من أيار من العام ١٩٥٤، فقد استقالَ من "حزب الشَّعب الجمهوريّ"، وانضمَّ إلى "الحزب الديمقراطي" وقد عُيِّنَ وزير دولةٍ مسؤولٍ عن قطّاع الصّحافة مكافأةً له على أغلب الظّن. وقد رُفِعَ مستوى المراقبة على قطّاع الصّحافة بالتّعديل الجاري على قانون الصِّحافة في الثّاني من أيار من العام ١٩٥٤. وكانَ الهدف من وراءِ ذلكَ، إيجاد الغلاف القانونيّ الجديد للضغوط التي تُمَارَسُ على الصِّحافة المعارِضَةِ وهناكَ احتمالُ كبير أنَّ هذا الإجراء كان توجُّهاً للحدِّ من استمراريّة المجلّات المُعَارِضَة الجديدة التي شاركت في عالم الصِّحافة قبلَ الانتخابات مباشرةً.

دخلت مجلّةُ "فوروم" مرحلةَ الإصدار بعد أن نفّذت معارضةً علميّةً وفعليّةً طيلةَ تلكَ المراحل ضدَّ "الحزب الديمقراطي" وممارساتهِ اعتباراً من الأوّل من نيسان من العام١٩٥٤. وهذه المجلّة النّصف شهريّة التي صَدَرَتْ تحت شعار "فورم ساحةٌ فكريّة"، عَرَّفت نفسها أنَّها "مجلّةٌ سياسيّة، اقتصاديّةٌ، ثقافيّةٌ".

وكانت هذه المجلّة الصّادرة في ولاية "أنقرة" تحتَ إدارةِ إشراف "آيضن يالتشين" أحدُ أعضاء الهيئة التَّدريسيّة في كليّة العلوم السياسيّة كما كانَ أعضاء الهيئة التّدريسيّة في كليّة العلوم السياسيّة الآخرين" توران كوناش" و"طورخان فيضي أوغلو" و"جاهد تالاس"، من الكُتّاب الدائمين في المجلّةِ المذكورة. (ينبغي هنا عدم خلط هذه المجلّة بمجلّة "فورم" العميلة والمُخبرة إلى حدٍّ كبير التي صدرت حديثاً في نهاية السّبعينيّات على يد "آيضن يالتشين"، حتى لو كانت بنفس أسمائها وإداريي النشر فيها. وأعتقدُ أنَّ المتغيّرات في حياة "آيضن يالتشين" خلالَ الفترة الماضية من الخمسينيّات وحتى وفاتهِ في العام ١٩٩٥ مفيدةً من هذه الزّاوية في تسليطِ الضّوء على مرحلةِ الحياة الشرطيّة والسياسيّة التركيّة. وقد جالَ اسمُ "آيضن يالتشين" حتى على رئاسة الوزراء قبل و/أو بعض الانقلابات العسكريّة، وعُرِّفَ أنَّهُ "عاشق الولايات المتحدة الأصدق" في أنقرة).

كما ينبغي هنا أيضاً أن نتذكر الوسائل الصّحفيّة الأخرى في تلكَ الأثناء إذ أنَّ مجلّة "يني إِسطنبول" التي أصدرها رجلُ الأعمال المدعو "حبيب أديب توراخان" في العام ١٩٥٠ لدى عودتهِ إلى تركيا بعد أن عاشَ لسنواتٍ طويلةٍ خارجَ البلاد، وقد لفتت الانتباه بإصداراتها الرجعيّة والفاشيّة. لكن منذُ الأيام الأولى لصدورها، لفتت الانتباهَ بأفكار "بديع

فائق" الصّغيرة ورسوم "طورخان سلجوق" الكاريكاتوريّة التي لاقت استحساناً في تلكَ الأيّام. و هذا الاهتمام كان مدّةً قصيرةً فقط.

مدرسةُ "أكيس"

كانت مجلّة "أكيس" مجلّةً إخباريّة أسبوعيّة تركت بصمَتَها على سنوات الخمسينيّات. وهي مدرسةٌ نوعيّةٌ في موضوع المجلّات. عَمِلَ مجموعةٌ من الصحفيّين والكُتّاب الشّباب في تلك المرحلة في هذه المجلّة التي أُصْدِرَتْ في ولاية "أنقرة" تحتَ إدارةِ "متين توكار". وانضمَّ "جنيد أرجايوراك" إلى هذه المجموعةِ أيضاً في شهر آب من العام ١٩٥٤ وأصبحَ مدير شؤونِ المقالات بعد فترة. و كان يتقاضى أجراً قدرهُ /٣٠٠/ ليرة تركيّة بصفةِ "سكرتير فنّيّ" في بدايةِ انضمامهِ للعملِ في المجلّةِ، ثمَّ /٩٠٠/ ليرة تركيّة عندما أصبحَ مديراً لشؤونِ المقالات. فالأجور كانت جيّدةً جدّاً في تلكَ الأيام. وكانت مجلّة "أكيس" في طليعة المجلّات التي قدّمت "الملفّات". إذ صدرَ العدد الأوّل منها في الخامس عشر من أيار من العام ١٩٥٤ عقبَ انتخابات الثّاني من أيار من العام١٩٥٤ مباشرةً، وانتهت بفوز "الحزب الديمقراطي" السّاحق.

كانَ "متين توكار" يسعى لاعتماد منهجٍ جديد في تركيا بالتَعاونِ مع مجلّة "أكيس" بعد أن عملَ في مجال الصّحافةِ في صحيفة "ظَفَر" التي تُعَدُّ أداةَ النشر الخاصّة "بالحزب الديمقراطي". هذا المنهج هو نقل أسلوب المجلّات الإخباريّة الأسبوعيّة على طرازِ مجلّة "تايم" إلى تركيا. وعندما تزوجَ "توكار" ابنةَ "عصمت إنونو" بعد فترة، حدّد خطَّ سير مجلّة "أكيس" نتيجةً للعواملِ الأخرى على أبعدِ تقدير: وهو معارضَةُ "الحزب الديمقراطي" بشدّة "الحزب الديمقراطي" على كلِّ حال، فإنَّ موضوع

تدوين المقالات في العدد الأوَّل من المجلّة الصّادر في شهر شباط من العام ١٩٥٤وفي العدد الذي لم يُنشر لأنَّهُ لم يلقَ استحساناً قُوبِلَ برفض من "عصمت إنونو"، وموافقةٍ من "عدنان مندريس"، وهكذا دوَّنَ "متين توكار" بالذّات المقالات التي وقَّعَ عليها "عدنان مندريس".

وبعد فترةٍ من إصدار مجلّة "أكيس"، صَدَرَتْ أيضاً مجلّةُ "ألتيمور كيليج" المُسَمّاة "داڤير" في ولاية "إِسطنبول" التي كانت من النّوع نفسه.

وكانَ عددها الأوَّل قد صَدَرَ بتاريخ ٢٨ آب من العام ١٩٥٤. واستمرَّت لمدّة عامٍ واحد. لكنها لم تستطع أن تكون مؤثّرةً وفعالةً كمجلّةِ "أكيس". ولم يكن هناكَ في الواقع مصدرٌ يُضاهي مجلّة "أكيس" سواء من النّاحيّة الماديّة أم من النّاحيّةِ الإخبارية.

كانَ "ألتيمور كيليج" يعملُ قبلَ ذلكَ في صحيفة "وطن" وصحيفة "سينما هافطاسي" "الأسبوع السينمائي". وقد لفت الانتباه بعض الأسماء التي تعاونت على إصدار مجلّة "داڤير" مثل: "حفظي طوبوز" و"رفيق أردوران" و"مشرف حكيم أوغلو" و"سعدون طانجو" و"خلدون دورمان"...

وقد صدرت مجلّة "داڤير" أيضاً من أجل تنفيذ المعارضة ضدَّ "الحزب الديمقراطي". لكنَّ موقفها حيالَ "الحزب الديمقراطي" أصبحَ أكثر مرونةً مع الوقت. (بدأت مجلّة "داڤير" إصدارها تحت إدارة "ألتيمور كيليج" مجدّداً في ٦ تشرين الثاني من العام١٩٧٢. لكنّها أُغْلِقَتْ مجدّداً في العام ١٩٤٧).

كان "ألتيمور كيليج" من نوعٍ مثيرٍ للاهتمام، بمعنى أنَّهُ كانَ مُرَشَّحاً عن "حزب الحركة القوميّة" لولايةِ "إِسطنبول" في الانتخابات النّيابيّةِ المُبَكِّرة في ٢٤ كانون الأوّل من العام ١٩٩٥. وقد أدلى بتصريحٍ لأحدِ

الصحفيّين، قالَ فيه: (أنا قوميٌّ تركيٌّ خالص لم يُضَف له نقطة ماء واحد. وأقفُ في صف "توركش" منذُ العام ١٩٤٣). وينبغي أن نحسبَ هنا أنّهُ بمقدورنا تحديد أماكن وجود عنصريي العام١٩٤٣ في الخمسينيّات والسّبعينيّات والتسعينيّات.

وكانَ تأثيرُ "ألتيمور كيليج" ومجلّته محدوداً في ميدان المجلّات الإخباريّة الأسبوعيّة في الخمسينيّات. وأوّل ما يخطرُ في الأذهان حولَ هذا الموضوع هوَ "متين توكار" ومجلّة "أكيس" مثلما أوضحتُ قبلَ ذلك، لأنَّ مجلّة "أكيس" أصبحت تتبادلُ المُشَادّات أكثر مع الحكومة وقادة حزبها، عندما اتّخذت موقفاً معارضاً ضدَّ "الحزب الديمقراطي"، وتمكنت من إيصالِ اسمها إلى أوسعِ الشرائحِ والأوساط، من خلال كشف فضائحِ أعضاء الحكومة أو نوّابها من حينٍ لآخر.

وخيرُ مثالٍ على ذلك هو "حادثة سارول" فقد كشفت مجلّة "أكيس" أنَّ وزير الدّولة "مكرم سارول" أشركَ الكثير من مؤسسات الدّولة في الصّحيفةِ التي يَمْلُكُها، عبرَ استخدام نفوذهِ الوزاريّ. وعلى إثر ذلك، فُتِحَت قضيّة بحقِّ "توكار" والمجلّة. ثمَّ انفجرت أزمةٌ سياسيّة بعدَ تبرئةِ "توكار". سقطت الحكومة. وطُرِدَ "سارول" من الحكومة. وطُبِعَ /٣٧/ ألف نسخة من مجلّةِ "أكيس" بهذه المناسبة.

وتعرَّضت مجلّةُ "أكيس" إلى الكثيرِ من المصائب لهذا السَّبب ولأسبابٍ أخرى مُشابِهة. إذ سُجِنَ "توكار" و"أرجايوراك" و"يوسف زيا آدم خان" و"كورتول ألتوغ" و"سليمان آجا" ومسؤولونَ آخرون. وتتابعت القضايا ضدَّ "توكار" والمجلّة الواحدة تلوَ الأخرى.

وعلى سبيلِ المثال أيضاً: اضطرَّ "جنيد أرجايوراك" الذي تعلّم من "متين توكار" أصول العملِ في ميدان المجلّات الإخباريّة الأسبوعيّة، لدخول سجن أنقرة المُغْلَق في العشرين من أيار من العام١٩٥٥. وفُتِحَتْ قضيّة بحقّهِ بِتُهمَةِ "التَّهرب من الخدمةِ العسكريّة"....

فُصِلَ "أرجايوراك" من مجلّة "أكيس" بعدَ فترة، وسعى جاهداً كي يُصدِرَ بنفسه مجلّةً شبيهة بمجلّة "أكيس". ربَّما فعلَ ذلك لأنَّهُ فُصِلَ من مجلّة "أكيس" في مرحلةٍ لم يكن يتوقّعها. وربَّما لأنَّهُ اعتقدَ أنَّ خوضَ المغامرةِ الصّحفيّة بالذّات في مجلّةٍ أخرى سيكون أكثرَ إثارةً وربحاً. وقد شرحَ "أرجايوراك" كلّ ذلك في أعمالهِ التي ذكرتُ عناوينها مُسبَقاً. وأريدُ هنا توضيح بعض النّقاط في مغامرةِ "أرجايوراك" هذه:

"روايةُ" جُنيد

صَدرَ العدد الأول من المجلّةِ المُسَمّاة "رابور" في شهر أيار من العام ١٩٥٦. والأمر المثير جداً من عدّةِ نواحٍ في هذا الموضوع هو العناصر التي شكلّت كادرَ هذه المجلّة الأسبوعية. إذ أسهم فيها كلٌّ من "هالوك أولمان" و"محمد ساليك" وهما عضوان في الهيئة التّدريسيّة في كلّيّة العلوم السياسيّة. إضافةً إلى "نجاة أردان" و"بولانت أجاويد" و"طورخان فيضي أوغلو" وهو أيضاً عضو في الهيئة التّدريسيّة في كلّيّة العلوم السياسيّة في تلكَ الفترة و"معمّر أكسوي" عضو الهيئة التّدريسيّة في كليّة العلوم السياسيّة أيضاً.

لكنَّ مجلّة "رابور" التي لم تكن مصدراً إخبارياً كمجلّة "أكيس"، اصطدمت بمشاكلَ ماديّة. وانتهى عمرُ مجلّة "رابور" القصير، عندما اعتُقِلَ

"جنيد أرجايوراك" من منزلِه في أحدِ الأيّام بِتُهْمَةِ "التّهرُّب من الخدمةِ العسكريّة" ونُقِلَ إلى الجيش. إذ أدّى "أرجايوراك" خدمتَهُ العسكريّة في مدرسةِ الضّباط الاحتياط في ولاية "أنقرة" في ظروفٍ مناسبةٍ للغاية. وجدَ "جنيد أرجايوراك" فرصةً للعملِ في الصُّحفِ ليلاً، مثلما فعلَ الكثيرُ منَ الصّحفيين في تلكَ الفترة. لكنَّ "أرجايوراك" لم يشرح في مذكراته بالتّفصيل عن الفترة الممتدَّةِ من هذا التاريخ وحتى ٢٧ أيار من العام ١٩٦٠. بل اكتفى بالقول:"لقد بقيتُ مدّةً عاطلاً عن العمل" ثمَّ شاركَ في إعداد برنامج "السَّاعة القبرصيّة" في الإذاعة بمُساعدةٍ من المديريّة العامّة للصّحافةِ والنّشر. وعَلِمْنَا فيما بعد أنَّهُ تزوّجَ عندما كانَ مُلحقاً صحفيّاً في قنصليّةِ "بون" في نيسان من العام ١٩٦٠. وعقبَ الانقلاب العسكريّ في ٢٧ أيار من العام١٩٦٠، استيقظ على اتصالٍ هاتفيٍّ من صديقهِ "أرول سيماوي"، وكانَ هذا في أواسط شهر حزيران من العام ١٩٦٠، إذ قال لهُ: (انهض حالاً، وتعالَ إلى الطّائرة، سنجعلكَ مندوباً لصحيفة "حريّات" في ولاية "أنقرة"....).

لم يكن "أرجايوراك" من النّوع الذي يرفضُ طلب صديق شبابهِ "أرول سيماوي" فنهضَ على الفور، وفعلَ ما طلبَ منهُ ، ثمَّ تولّى مهمّة تمثيل صحيفة "حريّات" في ولاية "أنقرة".

عندما كتبَ "جنيد أرجايوراك" هذه الأسطُر، كانَ كبير المستشارين الصّحفييَن لرئيس الجمهورية "سليمان ديميريل" في شهر كانون الأوّل من العام ١٩٩٥. وحياةُ "أرجايوراك" تستحقُ البحثَ والتَقصّيَ فيها من نواحٍ عديدة، وهو الذي بدأ حياتَه الصّحفيّة في أداةِ النّشر الرّسميّة "لحزب الشَّعب

الجمهوريّ" تاركاً دراستَهُ في كلّيّة الطّبّ بعدَ أن قالَ له "تشاتين ألتان" في شهر كانون الأوّل من العام١٩٤٧ "انهض، أريدُ أن أنقلكَ إلى صحيفة "أولوص"، ثمَّ ركزَ فيما بعد مُدَّةً من الزّمن على تقاسيم "الحزب الديمقراطي " الخاصّةِ بالّديمقراطيّة. وشرحَ "أرجايوراك" أسبابَه الخاصّة التي جَعَلَتْهُ يُعْرِضُ عن "حزب الشَّعب الجمهوريّ"، وعن "عصمت إنونو" ومؤيديهِ.

فعلى سبيلِ المثال: يقولُ "أرجايوراك" في مُجَلَّدِهِ الثالث: إنَّ المشاعرَ المتعلّقة "بحزب الشَّعب الجمهوريّ"، هي مشاعرُ الوفاءِ" حسبَ التّعبير السَّائدِ بينَ أفرادِ الشَّعب، وقد استمرّ هذا الشّعورِ طويلاً كعنصُرٍ مهمّ. واستخدمَ "حزب الشَّعب الجمهوريّ" هذا العنصر باستمرار باستثناءِ فئتهِ خلال السّنوات الأخيرة، وتمسَّكَ بها استَخْدَمَهُ باستمرار، ثمَّ تخلّى عنهُ). (صفحة ٢٢٥).

وقد تحدَّثَ "أرجايوراك" عن هذا الأمر فيما بعد بصيغةٍ أخرى وبكلمات أخرى. ألم يكن الحزب الدّيمقراطيّ كذلك على كلّ حال؟ ها هيَ إجابةُ "أرجايوراك" عن هذا السّؤال: (لم ينسَ "الحزب الديمقراطي" وقادَتُهُ في أيِّ وقتٍ من الأوقات هؤلاء الذين خدموا حزبَهم، ولم يتجاهلوهم ، بل استمرُّوا في "حزب العدالة" فيما بعد مثلما ذهبوا) (صفحة ٢٢٦).

لم يستطع " أرجايوراك" أن يشرحَ شخصياً أفضل من ذلك عن النّقطة التي وصل إليها في مهنة الصِّحافة ذاكَ الولدُ الصَّغير الذي خرجَ من حيٍّ شعبيٍّ في ولاية "أنقرة،" وكانَ أصغرَ ولدين لأمٍّ مُدرِّسةٍ فقيرة. و ينبغي من هذه الزّاوية أن نقرأَ أعمال " أرجايوراك" المؤلَّفةِ من ستّةِ مجلّدات.

وسترونَ عندها أنّكم وجهاً لوجه معَ روايةٍ دراماتيكيّة لشابٍّ فقيرٍ وصادق، من العام ١٩٤٧ حتى أيّامنا هذه. وعلى اعتبارهِ واحداً من المشاهير في عالمِ الصِّحافة ، فإنَّ قصَّتَهُ هي في الوقت نفسه قصّةُ جزءٍ من الصِّحافة التركيّة...

الصّحافةُ في العام ١٩٥٦

كانت الصِّحافة المُعارِضَة في تلكَ السَّنواتِ تنتقدُ "الحزب الديمقراطي" في مواضيع احتكار الإذاعةِ واستخدامها بشكلٍ أحاديّ الجانب، وخلق ما يُسمى "بالصِّحافة المُغَذّاة المدعومة" عن طريقِ الإعلانات الرَّسميَّة، والإجراءات القانونيّة المُناهِضَة للدّيمقراطيّة، والزّيادات وغلاء المعيشة. ولم يكن من عادةِ "الحزب الديمقراطي" أن يتحمَّل تلكَ الانتقادات. علاوةً على ذلك، فقد أرادَ "الحزب الديمقراطي" رفع مستوى الضّغوط من خلال "تعديل بعض مواد قانون الصّحافة والقانون المتعلّق بإضافةِ مادّةٍ مؤقَّتة للقانون" في شهر حزيران من العام ١٩٥٦. فوقعت حادثةٌ مثيرة بعدَ مناقشةِ هذا الإجراء القانونيِّ في "مجلس الأمّة التّركيّ الكبير" فقد اختِيرَ "صباح الدّين سونماز" ممثّلُ صحيفة "وطن" في ولاية "أنقرة" نائباً مُستقِلاً عن قائمةِ "الحزب الديمقراطي" في ولاية "قونيا" كمكافأةٍ للدّعمِ الكبير الذي قدّمتهُ صحيفة "وطن" "للحزب الديمقراطي" في انتخابات العام ١٩٥٤. وقد أظهَرَ "صباح الدّين سونماز" ردَّ فعلٍ كبيراً في "مجلس الأمّة التّركيّ الكبير" على مشروع القانون الجديد الذي طَرَحهُ "الحزب الديمقراطي" حيالَ الصِّحافة. وقد تطرَّقَ "سونماز" إلى هذا الموضوعِ من منبرِ "مجلس الأمّة التّركيّ الكبير" قائلاً:

(إنَّ الحديثَ بعدَ رئيس الوزراءِ "عدنان مندريس" يدعوني للتشاؤم. وقد تمَّ التّشهير بكم جميعاً. وبالنسبة للأصوات التي تقول لي: تراجع، كلا لن أتراجع ولكني سأتحدّثُ باختصار. أنا لم أدخل في أيّ حزبٍ حتى الآن فلدي أصدقاء مستقلين بينكم. وسأشرحُ وجهات نظري العامّة بخصوص القوانين المُراد التّصديق عليها في هذا اليوم بصفتي صحفياً على مدى ثلاثين عاماً. لن أقفَ عندَ فواصلِ ونقاطِ وتشعبّاتِ هذه القوانين. لكن ما أريدهُ هنا هو لفتُ انتباهكم إلى الغاياتِ والأهدافِ، والإشارةِ إلى أنَّنا نقفُ عند منعطفٍ تاريخيٍّ، وأن أترككم لِضمائركم. لقد أساءت الحكومة استعمالَ صلاحيّاتِها التي أخذتها من كُتُبِها بعدَ أن وعدت بمنعِ قذف الشّتائمِ والإهانات، ووَقَفَتْ أمامكم بِقراراتٍ قَضَتْ على حريّةِ الكلمةِ والتّعبير. فليسَ من حقِّ هؤلاءِ الذين جاؤوا إلى السُّلطةِ بوعود تحقيقِ الدّيمقراطيّة والحريّةِ والعدالةِ والحقوق، أن يضعوا أمام قراراً من شأنهِ كمّ الأفواه وإسكاتِ الصّحافة وشلِّ الرّقابةِ والحرّيّات... فهذا القرار يُظْهِر علناً أنَّنا في حضرةِ نظامٍ جديد تماماً. وأرجو منكم أن تضعوا مصالحَ البلاد فوق كلِّ الرّوابط الحزبيّة، وأن تنفّذوا مهمتكم التّاريخيّة الملقاةِ على عاتقكم، وأدعوكم جميعاً للتّصويتِ بالرّفض....).

وبعدَ الجملةِ الأخيرة تلك، صرخَ أحدُ النّواب المدعو "محييّ الدّين أوزكا فالي" في وجهِ "صباح الدّين سونماز" قائِلاً: (ألم تكن مراسلاً لصحيفة "وطن" عدّة سنوات؟ اخجل من نفسكَ أيُّها الرّجلُ الكاذب).

فردَّ عليه "صباح الدّين سونماز"من المنبر قائِلاً" (لقد عشتُ حياتي بضميرٍ وشرف. ولم أغيّر أفكاري وقناعاتي في يومٍ من الأيّام....).

وبهذه الجُملة ، حافظَ "سونماز" على مكانتهِ واعتبارهِ من ناحية، وأدانَ من ناحيةٍ أخرى أيضاً قيام "أوزكافالي" بتغييرِ حزبهِ قبلَ مدّةٍ قصيرةٍ بأساليبَ معروفة، وكانت موضةً في تلك الأيام. ثمَّ قام الرّئيس الذي أدارَ الجلسة، بمقاطعةِ حديث "صباح الدّين سونماز" وإنزالهِ عن المنبر. لقد لفتَ "صباح الدّين سونماز" الانتباه إلى مُنعَطَف "الحزب الديمقراطي" الخطير. لكنَّ أيَّ انتقادٍ كانَ بمنزلة إهانةٍ لقادةِ ووزراءِ "الحزب الديمقراطي"، وينبغي معاقبةُ صاحِبها وفقَ الإجراءات القانونيّة. علاوةً على ذلك، فقد تعرّضت الكثيرُ من المجلاتِ ووسائل الصّحافة والنّشر المشابهة لها إلى عقوباتٍ ماليّةٍ فعليّةٍ. وقد لعبت العقوبات الماليّة والمشاكل الماديّة في تلك السّنوات دوراً مُرْهِقاً لجميع وسائل الصّحافة التي تعرَّضت للمصائب من الأطراف الأخرى. وقد كان "نهاد أريم" في صحيفة "يني خلقجي"، و"بديع فائق" في صحيفة "دنيا" المستوى نفسه من العقوبات الماليّة. وإلى جانبٍ منَ العقوبات الماليّة ، كانت عقوبة السَّجن أيضاً حلماً مُرعِباً للكثير من الصحفيّين. علاوةً على ذلكَ، أصبحَ الصّحفيّونَ المعارضونَ في تلكَ الأيّام بعدَ مدَّة زبائنَ دائمين للمكتبِ الصُّحفيّ في قصور العدل. وأنقلُ لكم بعضَ السّطور ممّا كتبَ الصّحفي "جنيد أرجايوراك" الذي تابعَ "الحزب الديمقراطي" وقادتهِ بدعمٍ وتعاطفٍ كبيرين في الوقت الذي وضعَ فيهِ خطواته الأولى في طريقِ حياةِ الصّحافة في العام ١٩٤٧ و ما بَعدَهُ، إذ قالَ:

(إنَّ "الحزب الديمقراطي" الذي وعدَ خلال سنواتِ مُعارضتهِ بِمَنْحِ الصِّحافة حرّيّةً واسعة، بدأَ باتّخاذ إجراءات قاسية ضدَّ الصِّحافة بعد وصولهِ إلى السُّلطة . كنّا نذهبُ كلَّ خميس إلى قصر العدل في ولاية "أنقرة" ونداقع لساعات في القضايا التي فتحتها النّيابة العامّة الواحدة تلو الأخرى.

وفي معظمِ أيامِ الخميس، كانت قاعات قصر العدل تتحوّل إلى مُلتقى للصّحافة). واضطرَّ الصَّحفيّون بعد مدَّة مع الأسف لقياسِ ساحاتِ وممرّات السّجون. وقد شرحَ "جنيد أرجايوراك" عن دخولهِ الأوّل إلى السِّجن في العشرين من أيار من العام١٩٥٥ وعن المرحلة التي أعقبت ذلك، فقالَ "(لم تُغلَق أبواب سجنِ أنقرة أمام الصّحفيين نهائيّاً عقبَ دخولي إلى السّجن في العشرين من أيار. وكانَ هناك سُجناء من صحيفة "ظَفَر" النّاطقة باسم "الحزب الديمقراطي"، أو كما يُقال من صحيفة الحكومة، وكذلك سُجناء من صحيفة "أولوص" في إحدى الفترات، وليسَ فقط سُجناء من مجلّة "أكيس". أخذوني إلى مهجعٍ في السِّجن بعد أن عَزَلوني. وقد خُصِّصَ للصّحفيّين مبنى صغير للعزل بإجراءٍ خاص وأمرٍ من وزارة العدلِ، بسبب ازدياد أعداد الصُّحفيّين الدّاخلين إلى السّجن تدريجياً. وقد أُطْلِقَ على هذا القسم الخاص اسم "أنقرة هيلتون" داخلَ السّجنِ وخارجهِ. كما سُمِّيَ البهو الممتدّ أمام "أنقرة هيلتون" باسم: "عدنان مندريس بوليڤار"، ومن بين الضّيوف المشاهير على "أنقرة هيلتون"، يُمكن أن نذكرَ كُلًّا من :"شيناصي ناهد باركار" و"متين توكار" و"كورتول ألتوغ"، و"عصمان بلوكباشي".

وكانَ صحفيّو إسطنبول يقولون عن سجن "طوب باشي" عبارة: "إِسطنبول بارك أوتيل" إذ كانَ "بارك أوتيل" هو اسم الفندق الذي أقامَ فيهِ رئيس الوزراء "عدنان مندريس" في ولاية "إِسطنبول"، وأدار الدَّولة من خلالهِ حسبَ ما يقولُ مُعارضوه.

كانت أعدادُ المعتَقلين والسُّجناء بسبب المقالات التي انتقدت حكومةَ "الحزب الديمقراطي" ووزراءَه وقادتهِ، كثيرةً جداً. وتمَّت متابعة الموضوع بخصوص /١١٦١/ عضواً من أعضاء الصّحافة في الفترة ما بين عاميّ

١٩٥٤ - ١٩٥٨. إذ انتهت القضيّة بمحاكمة /٢٣٨/ عضو من الأعضاء المذكورين. وكانت حكومة "الحزب الديمقراطي" تمتلكُ أساليب مختلفة للغايةِ في موضوع الضّغط على الصّحافة ومنها الملاحقة والاعتقال والسّجن، وحتى عدم بيعِ الورق لهم. إذ عاقبتْ بعضَ أجهزةِ الصّحافة بحرمانها من مُخصَّصات الورق الذي تحتكرهُ الدَّولة. وتعاملَ قادةُ الصِّحافة مع السّوق السَّوداء، إذ استطاعوا الحصولَ على كميّات كبيرة من الورق نتيجةَ علاقاتهم المُقرَّبةِ من السُّلطةِ عموماً. كما مُنِعَتْ الصّحافةُ المعارضة من استيراد الآلات الجديدة التي اشترتها خارجَ البلاد. ومُنِعَ تقديم الأخبار والمهام للصُّحفيّين. ومُنِعَ توزيع صُحف المعارَضة. فعلى سبيل المثال، قامَ عناصر الشرطة في إحدى المرّات بتطويق الشّارع الذي تُطْبَعُ فيه صحيفة "أولوص"، وأُعْطِيَتْ الأوامر بمنعِ وصول الصّحيفة إلى مَنْ يقومونَ بتوزيعها.

جُمِعَتْ الصُّحف. ثمَّ أُغْلِقَتْ...

وقامَ عناصر الشّرطة بملاحقةِ الصحفيّين. ومُنعوا من ممارسةِ أعمالهم على راحتهم. وعندما فازَ "الحزب الديمقراطي" في انتخاباتِ العام١٩٥٠ وتشكّلتِ الحكومة، أعلنَ نائب رئيس الوزراء "صامت آغا أوغلو" في الاجتماعِ الصّحفي الذي عَقَدهُ، كيفَ تمَّ التَّنصت على هواتف الصُّحفيّين، وكيف تمَّت ملاحقتُهُم في عهدِ "حزب الشعب الجمهوريّ"، وأوضحَ أنَّهُ لن يتمَّ القيام بمثل هذا النوع من الأفعال من الآن فصاعداً.

لكن تمَّ النكوث بالوعود المُعطاة مرّةً أخرى. وينبغي أن نستمعَ إلى هذه القصّة من "جنيد أرجايوراك" إذ قالَ: (لم نكن نعلم ما الذي سنُصادفُهُ أمامنا، في اليوم الذي دعا فيه نائب رئيس الوزراء "صامت آغا أوغلو" الصحفيّين إلى مديريّة الأمن العام. فقد قِيلَ لنا إنَّ "آغا أوغلو"

سَيُعلِن عن بعضِ الوثائقِ المهمّة. نقلونا إلى قاعةٍ صغيرةٍ كانَ الصّحفيّون قد احتشدوا فيها.

دخلَ "آغا أوغلو" إلى القاعة، في الوقت الذي تبادلوا فيهِ الأحاديث الحماسيّة في جوٍّ من دخّان السَّجائر. لا أذكرُ مَنْ كانَ مَعَهُ، ولا أذكرُ الأشخاص المسؤولين الآخرين... فالأثر الذي تركَتْهُ التّصريحات كان عميقاً للغاية. لا أذكرُ أيَّ شيء، باستثناء ما قالَهُ "آغا أوغلو". قرأ "آغا أوغلو" الكثيرَ من الوثائق التي أثبتَت أنَّ "حزب الشَّعب الجمهوريّ" لاحقَ الجميع وقبض عليهم تحتَ مراقبةِ عناصر الشّرطة، ثمَّ وزّعَ بعضاً من تلكَ الوثائق.

كانَ بايار" و"مندريس" أيضاً من بين الأسماء التي ذَكَرها. حتى إنَّ بعضاً من هؤلاء الذين دخلوا في حكومةِ "الحزب الديمقراطي" كانوا صحفيّين...

وكانَ هذا أمراً طبيعيّاً. كما كانت الملاحقات التي تقوم بها الشّرطة في تلك الأيام بربريّةً لدرجةٍ لا يمكنُ مقارنتها مطلقاً بما يحدثُ في أيّامنا هذه. واعتَمَدَتْ تقارير الشّرطة على المراقبةِ فقط، وتضَمَّنَتْ الأماكن التي يذهبُ إلها المذكورون، والأشخاص الذين يتحدّثونَ معهم، من خلال متابعتهم كلَّ يوم. وكانَ ينشطُ أمام أعيننا عناصر الشّرطة الذين يتميّزُ كلُّ عنصرٍ منهم "بشاربٍ مُذَنَب". فعلى سبيل المثال، كانَ "نصرت بابان" مُراسلاً لصحيفة "طان". وكانَ مالُك الصَّحيفة أو مُحرِّرَها "زكريا سَرْتَلْ" يتحدثُ معهم عندما يأتي إلى "أنقرة" ويُغادرُها. لأنَّ مهمَّتَهُ تقتضي ذلك. وعلى كل حال، كانت تقارير الشّرطة تُضفي جوّاً من السّريّة على لقاءات "نصرت

باباَن" تِلكَ في القاعات الكبرى التي يجلسُ فيها الجميع في فندقٍ مشهور كفندق "أنقرة بالاس"، وتشيرُ إلى بعضِ القضايا، بعدَ الإضافةِ إليها أنَّهم لم يتمكّنوا من تحديدِ ما يتحدثونَ عنهُ. ودارَ الحديثُ أيضاً عن "خلوصي كويهان" الذي عُيِّنَ في وزارةٍ حسَّاسةٍ تتناول همومَ العمّال و مشاكلَهُم كوزراةِ العمل...إذ لم يكن واضحاً ما سيفعلهُ...

كما دارَ الحديثُ عن أمثالهِ أيضاً... وقِيلَ عن احتمالِ أن يكونَ شيوعيّاً من خلالِ التّطرّق إلى بعضٍ من وجهات نظرهِ.

هذا وقد سلّطت تصريحات "آغا أوغلو" الضّوءَ على المرحلةِ السَّابقة وعلى ممارسات الحزب الواحد. ولم تتناقضْ نبرةُ حديثهِ مع المبادئ التي جاءَ بها "الحزب الديمقراطي" ودافعَ عنها خلالَ سنوات المُعارَضَة. أمَّا الانطباع الذي تَرَكَهُ "آغا أوغلو" من خلالِ تصريحاتهِ فكانت كما يلي: لن يكونَ هناكَ مُلاحَقَةٌ للناسِ في تركيا على هذه الشّاكلة فيما بعد وستتذوّقُ الصّحافةُ طعمَ حرّيّتها، وسيتنفَّسُ المثقّفونَ الصُّعداء في ظلِّ هذه الأجواء. ألم يكن ذلك هو تطلُّعات الجميع؟

فَهِمْنَا فيما بعد كَمْ كنّا مخدوعين. ونتيجةً للتّجارب السّابقة، توصّلنا إلى نتيجةٍ مفادُها أنَّ الأمرَ سيتحولَ إلى قرارٍ محسوم. ففي تركيا. وربما في الكثيرِ من الدُّول المُشَابِهَةِ لها)، يمكن أن تتغيَّرَ حكومةٌ ما، و يمكن أن يَحُلَّ مكانها حكومةٌ جديدةٌ ستعلنُ عن موقِفِها، وأنَّها ستعملُ عكسَ ما فَعَلَتهُ الحكومة السّابقة. لكنَّها لم تتغيَّر، واستمرَّت العادات القديمة، ولم يتم تجديد أيّ شيء في العقليّة التي تسيطر على بعضِ المؤسّسات المتحجرة).

وضعَ "الحزب الديمقراطي" جميعَ الصُّحفيّين المؤيّدينَ لهُ تحت حمايتِهِ. وقد رأينا مُسْبَقاً بعضَ الأمثلةِ على ذلك. واختارَ في هذه الأثناء بعضاً من صحفيّيهِ نواباً لهُ أيضاً. وخيرُ مثالٍ على ذلك هو "مكّي أسان"...

من ناحيةٍ أخرى، لم تكنُ الصِّحافة اليوميّة أيضاً مُعَارِضَةً "للحزب الدّيمقراطيّ" في كلِّ المواضيع. مثل "الموضوع القبرصي". إذ تحدَّثَ الجميعُ عن "التّعاون بينَ الصّحافة ووزارةِ الخارجيّة" في هذا الموضوع. وكانت الصّحافة إلى جانب الدّولة تماماً في مثلِ هذا النَوع من المواضيع في كلِّ وقت.

وكانَ الكثيرُ من الصحفيّين على اتصالٍ مُبَاشر مع قادةِ الدَّولة.

انتهت الانتخابات العامّة المُبَكِّرة في ٢٧ تشرين الأوّل من العام ١٩٥٧ بفوزِ "الحزب الديمقراطي" مُجَدَدّاً. لكن يمكن القول إنَّهُ حدثَ تراجعٌ منظور بالمُقَارنةِ مع العام ١٩٥٤. وحازَ "الحزب الديمقراطي" مجدّداً على الغالبيّة السّاحقة بمقدار /٤٢٤/ نائباً وبنسبةِ تصويتٍ انخفضت من ٥٣% إلى ٤٧%. وحصلَ "حزب الشَّعب الجمهوريّ" على /٤١/ مقعداً، و"حزب الحريّة" على/٤/ مقاعد، وحزب الشّعب على/٧/ مقاعد. لكن برزَ نوعٌ من القلقِ والتّثاقلِ داخلَ "الحزب الديمقراطي" سواء بسبب ذاكَ التّراجعِ المنظور، أم إنهاء "عدنان مندريس" لنزعتهِ اليمينيّة تدريجيّاً وسَعْيه المجنون نحو سُلْطَةِ الرّجل الواحد. فالذينَ تعاهدوا مع "عدنان مندريس" على وحدةِ المصير فِداءً لمبادئِ ومثاليّات "الحزب الدّيمقراطيّ" قبلَ العام ١٩٥٠، كانوا يبتعدونَ عنهُ أو كانوا يبحثون عن طرقٍ للتّباعُد. كما كانت الهموم الاقتصاديّة والماليّة، والمشاكل السياسيّة والاجتماعيّة تزدادُ تدريجيّاً أيضاً.

وفي ظلّ هذه الظروف، كانَ عالمُ الصِّحافة في تركيا يكسبُ أدواتٍ جديدة مع مجلّة "كيم" التي صدرَ العدد الأوّل منها في الثلاثين من أيار من العام١٩٥٨ ومجلّةَ "ترجمان" التي اشتراها "كمال إيلجاك" في العام ١٩٥٥، إذ كانت مجلّة "ترجمان" يمينيّةً بامتياز، ومؤيّدة "للحزب الدّيمقراطيّ" كما كانَ إداريّو مجلّة "كيم" أربعةَ أشخاص وهم: "شهاب باجي أوغلو" و"أوزجان أركودار" و"علي إحسان كوغوش" و"أورهان بيرغيت". والاسمان الأخيران ليسا غريبين علينا، لأنَّهما كانا من شباب "حزب الشَّعب الجمهوريّ" الذينَ نفّذوا عمليّةَ مداهمةِ مطبعة صحيفة "طان"، ومداهمة المطابع التي تبيعُ المنشورات اليساريّة، ودمّروا تلكَ المطابع.

انطلقت مجلّةُ "كيم" في حياةِ النّشرِ والإصدار عندما توتّرتْ الأجواء السياسيّة للغاية، ونشطت في ولاية "إِسطنبول". وكانت تسعى في ولاية "إِسطنبول" لتجديد الأشياء المُشابِهَةِ للأشياء التي فعلتها مجلّة "أكيس" في ولاية "أنقرة". كما كانَ هدفُ المجلّة هو نفسُ الهدف الذي حَمَلَتْهُ مجلّة "أكيس" والصُّحف المعارِضَة الأخرى: وهو إصدار المنشورات ضدَّ حكومةِ "الحزب الدّيمقراطيّ" وممارساتِهِ المناهضة للدّيمقراطيّة، وضدَّ زيادة الأسعار وغلاء المعيشة. وقد طُبِعَتْ المجلّة في مطبعةِ صحيفةِ "وطن". وكانَ يوجد في العدد الأوّل الصّادر من المجلّة مقالُ لـ "عصمت إنونو" تحت عنوان "على طريقِ الدّيمقراطيّة". كما كانت هذه المَجلّة أيضاً مؤيّدة "لحزب الشّعب الجمهوريّ" مثلَ مجلّة "أكيس". إذ لفتَ الانتباه في عددها الأوّل أيضاً مقالُ لـ "بولانت أجاويد" تحت عنوان "عصرُ الإدراك". وقد طُبِعَ /٤٢٥٠٠/ نسخة من عددها الأوّل. إذ بلغت مبيعات هذا العدد بين /١٥-٣٠/ ألف نسخة (أغلِقَتْ في العام ١٩٦٩).

خضعت مجلّة "كيم" للمحاكمة مرّاتٍ عديدةً نتيجة معارضتها الشّديدة والثابتة ضدَّ "الحزب الدّيمقراطيّ". لكنها كانت على استعدادٍ دائم لهذا الموضوع. واستمرَّ هذا الوضع حتى قضية eugene-pulliam (يوجين بوليام). ثمَّ تدخّلت عقوبة السَّجن في الموضوع. فعندما نَشَرَ الصُّحفيّ الأمريكيّ المدعوeugene-pulliam (يوجين بوليام) انطباعاتهِ عن تركيا وبعثَ برسالةٍ صريحةٍ إلى رئيس الوزراء "عدنان مندريس" صدر حكمُ بالسّجن لمدّةِ/١٦/ شهراً بحقِّ "شهاب بالجي أوغلو" وهو من مجلّةِ "كيم"، وأُغلّقَتْ المجلّة لّمِدة شهر. لكنَّها لم تكلّ أو تملّ، وأمضت شهراً باسمِ مجلّة "ميم". إذ كانَ "إميل غالب صندلجي" صاحبَ الامتياز فيها . ثمَّ استمرَّ باسم مجلة "كيم". ونالَ "شهاب بالجي أوغلو" حرّيَتَهُ على إثرِ الانقلاب في٢٧من أيار عام ١٩٦٠.

قضايا بوليام pulliam

استمرَّت الضغوط والمضايقات على الصّحفيّين حتى نهاية حكومة "الحزب الدّيمقراطيّ" وقد عُرِفَتْ سلسلةُ القضايا التي انتهت بسَجْنِ الصحفيّين وإغلاق الصُّحف والمجلّات في الفترة ما بين عامي ١٩٥٩-١٩٦٠ باسم "قضايا "بوليام" pulliam" فبعد الزّيارة التي قامَ بها الصُّحفي الأمريكي "eugene-pulliam يوجين بوليام" إلى تركيا في العام ١٩٥٨، دوَّنَ مجموعةً من المقالات أطلقَ من خلالها تحذيراتٍ بخصوص مجريات الأحداث في البلاد، وانتقدَ حكومة "الحزب الدّيمقراطيّ"، وقد نُشِرَتْ تلكَ المقالات في الكثير منَ الصُّحف الأمريكيّة. وعلى إثر السَّماح بنشرِ مقالات "بوليام pulliam" تلكَ في صُحفِ "دنيا" و"أولوص" و"وطن"

و"كروان" ومجلّتي "كيم" و"ألطن أوك"، وفتح تحقيق بحقِّ رئيس الوزراء "عدنان مندريس"، رُفِعَت قضايا ضدَّ تلكَ الصُّحف والمجلّات. وأُغْلِقَتِ الصُّحف والمجلَّات في نهاية المحاكمات، فيما عدا صحيفة "دنيا" التي تراجعَ "مندريس" عن الشكوى بحقّها، وفُرِضَت أحكامٌ بالسّجن وعقوبات ماليّة بحقّ مسؤولي تلكَ الصُّحف والمجلّات وهم: "نعيم تيرالي" و"أحمد أمين يلمان" و"شهاب بالجي أوغلو" وغيرهم.

وتحتَ عنون "رسالةٌ واضحة إلى "بوليام pulliam" كتبَ "عبدي إباكتشي" في صحيفة: ميلّيات" بتاريخ الأوّل من آب من العام ١٩٥٩ ما يلي:

(السيد المحترم "بوليام pulliam"، أرجوكم ألَّا تكتبوا المزيدَ من المقالات حولَ تركيا. بالرّغم من أنَّ كل واحدٍ لديكم هناكَ حرٌّ في كتابة ما يفكر به وما يريدهُ، والصِّحافة حرَّة أيضاً. لكن أرجوكم لا تكتبوا مقالات حولَ تركيا. لأنَّهُ لدينا بعض الزّملاء هنا يعتقدونَ أنَّ الصِّحافة ما زالت حرّةً لدينا. ويقتبسونَ ذلك. لكنَّ الفرق بين الأمرين الآن هو عقوبةُ السّجن التي وصلت إلى ست سنوات وسبعةِ أشهر وستّةَ عشر يوماً، وعقوبةٌ مالية وصلت إلى /١٩,٨٨٨/ ليرة تركيّة، وإغلاق ثلاث صُحف، وبقاءُ المئات من الصحفيّين عاطلينَ عن العمل...). فحكومة "الحزب الدّيمقراطيّ" اتّبعت أساليبَ أكثر تفاهةً حولَ بعضِ الصُّحفِ والصحفيّين. فقد نظَّمت مظاهرةً لمجموعةٍ من السُّفهاء أمامَ صحيفة "ديمقراط إزمير" من أجل ترويعِ صاحب الصّحيفة "عدنان دوڤاتشي"، وذلكَ في العام ١٩٥٩. مثلما فعلَ "حزب الشَّعب الجمهوريّ" تماماً في النّصف الثاني منَ الأربعينيّات.

كانت حوادث /٦-٧ أيلول/ هي الحادثة الموثَّقة بالمُذَكّرات التي أصدرتها المحكمة والتي أثبتت أنَّ "الحزب الدّيمقراطيّ" لم يتأخّر مطلقاً عن "حزب الشعب الجمهوريّ" في مواضيعِ التّحريض ومُعالجةِ الأمور. والأمر العجيب في عهدِ "الحزب الدّيمقراطيّ" هو عمليّة التحريض على أوسع نطاق التي دخلت التّاريخ باسم "حوادث ٦-٧ أيلول".

/٦-٧ أيلول/ ١٩٥٥

حوادث و تحريض وتلاعب....

"والحزب الدّيمقراطيّ "تعلَّم من "حزب الشعب الجمهوريّ"

أُطْلِقَ على عمليّات السَّلب والنَّهب والتّخريب التي تعرَّضت لها الأقليّاتُ في ولايتي "إِسطنبول" و"أزمير" في السَّادس من أيلول منَ العام ١٩٥٥ على إثرِ خبرٍ حولَ إلقاءِ قنبلةٍ على منزلِ "أتاتورك" في "سيلانيك"، /حوادثُ ٦-٧ أيلول/.

أُذِيعَ خبرُ تفجير منزل أتاتورك في نشرة الظَّهيرة الإخباريّة الإذاعيّة (لقد وُضِعَتْ قنبلتان في الواقع في الحديقة الواقعةِ بين منزلِ أتاتورك والقنصليّة التركيّة القريبة مِنهُ مباشرةً، إذ انفجرتْ إحداهما وتحطَّمَ زجاجُ المنزل)، ثمَّ قامت صحيفةُ "إِسطنبول اكسبريس" المؤيِّدة "للحزب الدّيمقراطيّ" الحاكم بهجومٍ ثانٍ أيضاً بعد الظهر فيما يتعلق بهذا الموضوع. وعلى إثرِ هذا الخبر، بدأت الحوادث بمظاهراتِ طلّاب الجامعات واتَّسعَ نِطاقُها بعدَ مشاركةِ الشَّعبِ فيها. إذ تمَّ إحراقُ وتدمير أربعينَ مدرسة للأقلّيّات، إضافةً إلى سبعينَ كنيسة، ورُجِمَتْ بيوتُ اليونانيّين بِالحجارة،

وتمَّت مهاجمةُ مكاتب الصُّحف التي يُصدِرُها اليونانيّون، ونُهِبَتِ المحلّات العائدة للأقليّات في منطقة "بيه أوغلو" على وجهِ الخصوص. وفي الوقت الذي جُرِحَ فيهِ عددٌ كبيرٌ منَ المواطنين غير المسلمين في هذه الحوادث، فقد أُعْدِمَ أحد الأشخاص حسبَ ما انعكسَ على أخبار الصُّحف. وفي الحوادث التي وقعت في ولايةِ "إزمير" تمَّ إحراق الجناح اليونانيّ في المعرض وإحراق القنصليّة والكنيسة اليونانيّة، وإغراق مُحرّكين حديديّين يونانيّين في الميناء.

وخلال حوادث /٦-٧ أيلول/، كانَ وزير الخارجيّة "فاتن رشدي زورلو" في زيارةٍ إلى لندن من أجل بحث الموضوع القبرصيّ. واتضحَ من خلال التّوسُّع في القضايا أنَّ حادثة التّفجير في "سيلانيك" قد أَوكَلَها إلى أحدِ العملاء حكومةُ "الحزب الدّيمقراطيّ"، وأنَّهُ تمَّ التّخطيط مُسبَقاً للمظاهراتِ الشّعبيّة من أجل التأثيرِ على المحادثاتِ في لندن. غيرَ أنَّ المظاهرات خرجت عن السَّيطرة، وتحوَّلَ الغليان الشّعبيّ إلى إفراطٍ في العداءِ للأقليَّات".

وفي الوقت الذي استقالَ فيهِ وزير الدّاخليّة "نامق كاديك" بعد تلكَ الحوادث، ألقت التصريحات الرَّسميّة بالمسؤوليّة على الشّيوعيّين عن تلكَ الحادثة.

ونتيجةً للتَّوسُّع في المحاكمات، حُكِمَ رئيس الوزراء "عدنان مندريس" بالسَّجن لمدّة ستّ سنوات وبغرامةٍ ماليّة ضخمة بسبب حوادث /٦-٧ أيلول/، كما فُرِضَتْ العقوبة نفسها على وزير الخارجية "زورلو" الذي أرادَ تنظيمَ المظاهرات من أجل كسب القوّة في محادثات لندن حسبَ ما اتَّضَحَ و بشهادةٍ من "جوشكون كيرجا".

لم يُحَقِّق "الحزب الدّيمقراطيّ" ولا سيّما "عدنان مندريس" توافقاً أو انسجاماً مُحْتَمَلاً مع القوات المُسلّحة التركيّة. بل حتى أُشِيعَ بعدَ الرّابع عشر من أيار من العام١٩٥٠ أنَّ بعض الضّبّاط يخطّطون لتنفيذ انقلابٍ عسكريٍّ من أجلِ كبحِ جماحِ "الحزب الدّيمقراطيّ" في الإمساكِ بزمامِ السُّلطة وهذه الإشاعة والإشاعات الشّبيهةِ بها، حرّكَت جنونَ العَظَمَةِ لدى "عدنان مندريس" ورجالهِ. ولهذا السَّبب، أوْلَى "عدنان مندريس" أهميّةً أكبر لجهاز الشّرطة. إذ إنَّ وجودَ جهاز الشّرطة تحت إشرافِ حكومةٍ مدنيّةٍ، كانَ لَهُ أهميّةٌ حيّويّة بالنسبةِ لرئيس الوزراء. ونعلمُ أنَّ القوّات المسلّحة التركيّة لم تثقْ بجهاز الشّرطة لهذا السَّبب. ولِنفس السّبب أيضاً، أُعطِيَتْ أهميّةٌ كبيرة لِوَضْعِ القيادة العُليا لجهاز الاستخبارات القيادة العُليا لجهاز الاستخبارات القوميّ التّركيّ تحت إشراف الجيش.

كانَ "حزب الشعب الجمهوريّ" حزباً سياسيّة مُتَدَاخِلاً تقريباً مع أجهزة الدّولة التي شكَّلَها بالذّات في عهدِ حكومتهِ التي استمرّتْ سبعةً وعشرينَ عاماً، ومتوافقاً معها. وكانَ "الحزب الدّيمقراطيّ" مُتضايقاً وقلقاً من هذه الخاصيّة التي يتمتعُ بها الجيش وكبار المسؤولين وأجهزة الدّولة التي استَلَمَها بعدَ وصولهِ إلى السُّلطة في العام ١٩٥٠. كما أنَّ عبارة السُّلطة لنا، لكنَّ الدّولةَ ما زالت لهم" التي قالها "عدنان مندريس" لِأوساط مُقَرَّبَةٍ منهُ حسب ما رُويَ، كانت تعبيراً عن هذا القلق. ولهذا السّبب، أولت حكومةُ "الحزب الدّيمقراطيّ" أهميَّةً كبيرةً لِخفضِ نفوذِ "حزب الشعب الجمهوريّ" داخلَ أجهزة الدّولة، وداخلَ الجيش على وجهِ الخصوص، لكنَّ حكومةَ

"الحزب الدّيمقراطيّ" لم تتمكّن من مسِّ كبارِ مسؤولي الجيش الذينَ يتمتعونَ بأهميّةٍ و وضعٍ خاص، مثلما أنها لم تتمكن أيضاً من إزالةِ حالةِ البرود معهم.

وكانَ العامل الحاسم في ذلك هو عدم وجود جذور عسكريّة حسبَ التّعبير المُعتاد في ماضي الكثير من الضّباط في التّسلسل القياديّ "للحزب الدّيمقراطيّ" وفي حكومتهِ. وينطوي هذا الأمر تحت قيام جميع الأحزاب السياسيّة بإعطاء الأهميّة للجنرالات المتقاعدين والخبراء في الجيش، تلكَ الأحزاب التي استمرَّت بعادات وتقاليد "الحزب الدّيمقراطيّ" فينا بعد، ولا سيَّما أنَّ الانقلابات العسكريّة الثلاثة نُفِّذَتْ أيضاً ضد هذا النّوع من الأحزاب التّقليديّة...

ونعلمُ أنَّ "الحزب الدّيمقراطيّ" أصبحَ أكثر حدةً وتَصَلُّباً في نهاية سنوات الخمسينيّات التي تعرَّضَ فيها للضّعفِ والانتقاد من كلِّ الاتّجاهات. وعندما انتشرت الإشاعات حول عدم امتنان ورضا الجيش عن إدارةِ شؤون البلاد في ظلِّ هذه الأجواء، أُشِيعَ أنَّ "عدنان مندريس" انفَجَرَ غضباً عندما عَلِمَ شخصيّاً بما يُقال عن الوضع، ثمَّ قال: "سأقودُ الجيش بنفسي مع الضّبّاط الاحتياط". وليسَ مؤكداً فيما إذا كان "عدنان مندريس" قد قالَ ذلك أم لا، لكنّ المؤكدَّ أنَّهُ قد تمَّ الاعتماد على مَنْ قاموا بالتّحضير لانقلاب٢٧ أيار كعنصُرٍ فعّالٍ للغاية في أعمال التّنظيم والدّعاية داخلَ الجيش. وقد استُخْدِمَتْ تلك الأقوال في الوقت نفسه بعد تاريخ ٢٧ أيار كواحدةٍ من الذّرائع الشَّرعيّة للانقلاب. كما قُدِّمَت تلك العبارة المنسوبة إلى "عدنان مندريس" كدليلٍ على إعدادِ "الحزب الدّيمقراطيّ" من أجلِ

ديكتاتوريّةٍ لهُ. ورداً على حكومةِ "الحزب الدّيمقراطيّ" قامَ "حزب الشعب الجمهوريّ" بتحريكِ الأوساط الشّبابيّةِ المُقرَّبةِ منهُ في ولايتي "إِسطنبول" و"أنقرة"، ولا سيما شباب الجامعات. ويُعرفُ كلُّ الذينَ يتذكّرونَ تلكَ الأيّام أنَّ "عصمت إنونو" كانَ يتوجَّهُ بخطاباتهِ إلى الشّباب والطلّاب عبرَ جميع وسائلِ الصِّحافة والنَّشرِ. ونتيجةً لذلك وبسبب ممارسات حكومةِ "الحزب الدّيمقراطيّ" التي أخذت شكلاً لا يُطاق، نظَّمَ الشَّباب المظاهرات في "إِسطنبول" و"أنقرة".

وعلى إثرِ المظاهرات التي نُظِّمَتْ خلال شهر نيسان منَ العام ١٩٦٠، ولا سيَّمَا في يومي ٢٨وَ ٢٩ نيسان، خططت حكومة "الحزب الدّيمقراطيّ" لتنظيم مظاهرةٍ في ولاية "أنقرة" في الخامس من أيار. إذ ينبغي القول إنَّهُ ترتيب مضبوط إلى حدٍّ كبير. تفضّلوا وقرِّروا بأنْفُسِكُمْ: تقتضي الخطّة أن يجتمعَ الشَّباب المؤيدون "للحزب الدّيمقراطيّ" في السّاعة الخامسة في "أتاتورك بوليڤار"، وأن يقوموا بالتّصفيق لِكُلِّ من "جلال بايار" و"عدنان مندريس" اللّذين سيخرجان من المجلس في تلكَ الأثناء، وسيتجهان إلى قصر "تشانكايا" الرِّئاسي. وبعدَ أن عَلِمَ الشّبابُ المعارِضينَ بذلك، قرّروا تنظيمَ مظاهرةٍ مضادَّة بنفس المكان والزّمان. واشتهرت المظاهرةُ المضادَّة بكلمةِ السّر /555K/، وتعني "في كزلاي في الساعة الخامسة في الخامس من الشهر الخامس" وبالنّتيجة كانِ متظاهرو "الحزب الدّيمقراطيّ" أقليَّةٍ صغيرةً جداً إلى جانب المعارضين في "كزلاي" في الساعةِ الخامسة في الخامسِ من أيار. وعندما نزلَ كلٌّ من "عدنان مندريس" و"جلال بايار" من السّيّارة لدى وصولهما إلى شارع "أتاتورك بوليڤاري" نحو السّاعة السّادسة، سارَ المتظاهرونَ

باتجاه "مندريس" وعاملوهُ بخشونة وهم يصرخونَ "الاستقالةُ الاستقالة". وتمَّ إبعاد رئيس الوزراء بصعوبةٍ من بينهم ولجأَ إلى سيارةِ الصُّحفيّ "أمين كاراكوش".

تقولُ روايةٌ أخرى متعلّقة بحادثةِ /555K/ إنَّ أحد الشّبّان التصقَ بياقةِ "عدنان مندريس" أثناء تلك الحوادث قائِلاً لهُ: "نريدُ الحريّة"، فَردَّ عليهِ "مندريس" قائِلاً : هل بمقدوركم قولُ ذلكَ لرئيسِ وزراء لو لم تكن هناكَ حريّة؟". ويُعْتَقَدُ في بعض الأوساط أنَّ ذاكَ الشَّاب هو "دانيز بايكال"، ولو أنَّهُ نفى ذلكَ شخصياً. كانت الصِّحافة المُعَارِضَة في تلكَ الأيّام مُتعاونةً مع "حزب الشعب الجمهوريّ" مثلَ الحركة الطلّابيّة المُعَارِضَة والمتّفقة تماماً مع "حزب الشعب الجمهوريّ". علاوةً على ذلك، فقد كتبَ "جنيد أرجايوراك" وهو أحدُ الشّاهدين على تلكَ الأيّام ما يلي: (كانت بياناتُ بعضِ التّنظيمات الطلّابيّة تزيدُ من رصيد "حزب الشَّعب الجمهوريّ"، وكانَ غالبيّةُ قادةِ بعض التنظيمات الشّبابيّة الفاعلة من مؤيّدي "حزب الشَّعب الجمهوريّ". كما أنَّ الذينَ نظّموا مظاهرات السّاحات وأحداث الشوارع، خرجوا من تلكَ المنابع، وكانَ "حزب الشَّعب الجمهوريّ" مُلْهِماً لهم. وهذا أمرٌ محسوم تماماً). وكانت الصِّحافة تعتمدُ على ذلك. قسمٌ كبير من كبار المسؤولين إلى جانبِ "حزب الشَّعب الجمهوريّ".

أقالت جامعةُ "أنقرة" عضوَ الهيئة التّدريسيّة في كلّيّة العلوم السياسيّة "طورخان فيضي أوغلو" من منصبهِ. فاستقالَ أعضاء الهيئة التّدريسيّة في كلّيّة العلوم السياسيّة احتجاجاً على ذلك وهم:"أيضن يالتشين" و"معمّر أكسوي" و"مُنجي كاباني" و"جوشكون كيرجا" و"شريف ماردين". وعلى إثرِ تلكَ

الحوادث، أعلنَ "الحزب الدّيمقراطيّ" الأحكام العُرفيّة اعتباراً من نهايةِ شهر نيسان. ورُفِعَ مستوى الضغوط على الصّحافة. ومُنِعَتِ الصِّحافة منَ النَّشر.

اجتمعَ المجلسُ الإداريّ العام للحزب الدّيمقراطيّ في ٢٣ أيار من العام١٩٦٠. لكنْ لم يمضِ وقتٌ طويل حتى وقعَ الانقلابُ العسكريُّ الأوّل في الجمهوريّة التركيّة في ٢٧ أيار من العام١٩٦٠.

عُيِّنَ "خيري مومجو أوغلو" وزيرَ دولة في الحكومةِ الانقلابيّة، وهو الذي كانَ قاضي المكتب الصّحفيّ في قصر العدل في ولاية "أنقرة" في الخمسينيّات، إذ أبكى أمهات الكثير من الصُّحفيّين. انتقلَ بعدَ ذلك إلى "حزب الشَّعب الجمهوريّ". ثمَّ اختِيرَ نائِباً عن "حزب الشَّعب الجمهوريّ" في ولاية "تاكيرداغ" في انتخابات العام١٩٦١. وهو وزيرُ الإسكان والتَّعمير "عصمت إنونو" الإئتلافيّة (من ٢٥ حزيران ١٩٦٢ حتى ٢ كانون الأوّل ١٩٦٣). ونائِباً من جديد عن ولايةِ "تاكيرداغ" فيما بعد. ووزيراً للعدل في حكومة "سادي إرماك" التي اكتفت بتسييرِ الأعمال لأنَّ حكومته المؤقتة التي شكّلها لم تستطع الحصول على الثّقة. واستمرَّ وزيراً للعدل (من ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٤ حتى ٣١ آذار ١٩٧٥). وقد لُوحِظَ أنَّ الضّبّاط الذين قاموا بانقلاب ٢٧ أيار تصرّفوا بشكلٍ سلبيّ وبأحكامٍ مُسْبقة حيالَ الصّحافة. علاوةً على ذلك، فإنَّ "لجنة التّحقيق" التي شُكِّلَتْ بعد الانقلاب العسكريّ، قامت أيضاً بعمليّاتِ تحقيقٍ حيالَ الصُّحفيّين.

واضطرَ "جنيد أرجايوراك" للحصول على ورقةٍ من اللجنة من نوع "غير محكوم"، إذ كتبَ بخصوص أعضاء اللجنة ما يلي: (جميعُهم كانوا منَ الشّباب، ومن المُفَتشين الذين أنهوا وثائقهم السياسيّة حديثاً).

فهؤلاء الشّباب الذين ناضلوا من أجل الدّيمقراطيّة في مظاهراتِ ما قَبلَ الانقلاب، قاموا بتسيير الأعمال بعدَ الانقلاب، إذ كانَ هناكَ الكثير من الصحفيّين المُعارِضين في المجلس التّأسيسيّ: ومنهم "ألطان أويمان" و"بولانت أجاويد" وغيرهم...

السّجون الثلاثة

برزت ثلاثةُ سجون بعد الانقلاب العسكريّ و هي:

سجن "ياصي أضا": وهو مُخَصَّصٌ لِنوّاب وأعضاء حكومة "الحزب الدّيمقراطي".

سجن "بالموجو": و هو مُخَصَّصٌ لِكبارِ المسؤولين المُقَرَّبين من "الحزب الدّيمقراطيّ".

سجن "Age 55" الكرديّ و الموجود في المعسكر الواقعِ في ولاية "سيواس".

عقبَ إرسالِ أعضاءِ "الحزب الدّيمقراطيّ" إلى مختلفِ السّجون بعدَ الانقلاب، وإعطاء الإذن للمُراقبين من قِبَلِ الانقلابيّين "حزب العدالة" في شهر شباط من العام ١٩٦١ من أجلِ ملء الفراغ الذي تَرَكَهُ "الحزب الدّيمقراطيّ". وعُيِّنَ "راغب كوموش بالا" رئيساً عاماً للحزب. وهو جنرالٌ نُقِلَ من قيادة الجيش الثّالث إلى رئاسة الأركان العامّة في انقلاب ٢٧ أيار، ثمَّ أُحِيلَ على التَّقاعد.

أمّا الأسماء التي لفتت الانتباه من بين الأعضاء القياديّين في "حزب العدالة" فهم: "إحسان صبري تشاغلايانغيل" و"علي فؤاد باشغيل" و"تاكين

أوربون" و"علي نايلي أردام" و"فاروق سوركان" و"سليمان ديمريل" الذي أُوكِلَتْ إليهِ مهمّة الرّئاسة العامّة "لحزب العدالة" بعدَ العثورِ على "راغب كوموش بالا" ميتاً في غرفةٍ في أحد الفنادق في ولاية "إِسطنبول" في شهر تشرين الثاني من العام ١٩٤٦. كانَ "إحسان صبري تشاغلايانغيل" شخصاً مثيراً للاهتمام أيضاً: فهو عضوٌ متعصّب من أعضاء "الحزب الدّيمقراطيّ" ووالي "بورصة" في الخمسينيّات بعدَ أن كانَ في مديريّةِ الأمن. ولهذه الأسباب وُضِعَ مدّةً في سجن "بالموجو" بعدَ الانقلاب. وهو مؤسِّس "حزب العدالة". ثمَّ اخْتِيرَ نائِباً "لحزب العدالة" عن ولاية "بورصة". وفي العام ١٩٦٣ كانَ من ضمن الوفد البرلمانيّ الذي زار الاتّحاد السّوفييتيّ بصفةِ رئيسٍ للكتلةِ البرلمانيّة "لحزب العدالة". هو نائبٌ لرئيس الوزراء "سليمان ديميريل" في الحكومةِ التي تشكّلت برئاسةِ "سعاد خيري أورغوبلو" في ٢٠ شباط من العام ١٩٦٥. ومن خارج البرلمان، هو وزيرٌ للعمل. ووزيرٌ دائمٌ للخارجيّة في عهدِ "ديمريل" خلالَ الحكومات التي شكّلها "حزب العدالة" الذي فازَ بانتخابات تشرين الأوّل من العام ١٩٦٥. ويُمكن أن يُذْكَرَ "تشاغلايانغيل" من خلالِ عبارتهِ: (وكالة الاستخبارات المركزيّة الأمريكيّة في داخِلِنا) على إثرِ انقلاب ١٢ آذار من العام ١٩٧١. وهو نائبٌ لرئيس الجمهوريّة قبلَ انقلاب ١٢ أيلول من العام ١٩٨٠. وتولّى رئاسة مجلس النوّاب بالوكالة عوضاً عن منصب رئيس الجمهوريّة الذي لم يُنْتَخَبْ مطلقاً في تلكَ الأثناء.

أمّا "علي نايلي أردام" وهو الاسم الثّالث الذي يأتي بعدَ "ديمريل" و"تشاغلايانغيل" في "حزب العدالة"، فقد أصبحَ وزيراً عدَّةَ مرّات أيضاً.

وهم زعيم الطّلّاب المُهاجمين في سنوات الأربعينيّات. كما كانَ "علي إحسان كوغوش" واحداً من الزُّعماء الذين حرّضوا الطلّاب المهاجمين في تلكَ السَّنوات، وهو وزير السِّياحةِ والتّعريف في حكومة "عصمت إنونو" في العام ١٩٦٣ بعدَ أن اختِيرَ نائباً لولاية "غازي عنتاب" عن "حزب الشعب الجمهوريّ". هذا وقد حاولَ "الحزب الدّيمقراطيّ" الذي تأسَّسَ برئاسة "فؤاد كوبرولو" في العام ١٩٦٢ و"حزب تركيا الجديدة" في العام ١٩٦١ أن يلعبا دورَ ورثةِ "الحزب الدّيمقراطيّ". لكنَّ حظَّهم العاثر نقلَ هذا الدّور إلى "حزب العدالةِ" و"ديميريل" وأصدقائِهِ. وفي بدايةِ السّتينيّات، تمَّ إعادة تنظيم قوات الشّرطة والدّرك، إذ شُكِّلَتْ وحدات الكوماندوس التّابعة لقوات الدَّرك في العام ١٩٦١. وفي العام ١٩٦٥، شكَّلَ "ديميريل" ما يُسَمَّى بِـ "الضّابطةِ المجتمعيّة" من أجل التّدخُّل في حوادث المجتمع بِصِفَةِ "شرطة المجتمع" في ولايات "أنقرة" و"إسطنبول" و"أضنة" و"إزمير" و"زونغولداك". كما تمَّ تحديث جهاز الشّرطة في عهد حكومات "ديميريل" أيضاً. بقيَ "حزب الشعب الجمهوريّ" في بدايةِ السّتينيّات فاعِلاً ومؤثراً على الجمعيّات الطّلّابيّة. ويمكن أن نضربَ مثالاً على ذلك، تلكَ المظاهرات التي انطلقت على إثرِ إطلاق سراح "جلال بايار" بشكلٍ مؤقّت و لمدّة أسبوع في العام ١٩٦٣ وذلكَ بعد انقلاب ٢٧ أيار. وقد كتبَ "جنيد أرجايوراك" حولَ هذا الموضوع ما يلي: (قامَ الشَّبابُ الذينَ وصفوا موضوع إطلاق سراح "بايار" ووصوله إلى "أنقرة" أنَّهُ تصرُّفٌ تمَّتِ المبادرةُ به إزاءَ انقلاب ٢٧ أيار، بقذفِ مبنى "حزب العدالة" بالحجارةِ، الأبواب، الطّابعات في الشّارع. وبقيت الشّرطة متفرِّجَةً على ما حصل. فبَيَتُ "بايار" مُزيَّنٌ عن آخرهِ، والسّجنُ داخل الحريّة).

وأضافَ "أرجايوراك" عقبَ ذلكَ ما يلي: (ما زلتُ راغباً في معرفةِ مَنْ قامَ بتلكَ التّجاوزات والاعتداءات، أو مَنْ قامَ بالتّحريض عليها، هل قامَ بها هؤلاء الشّبّان بأنفسهم، أم هناك إصبعٌ "لحزب الشَّعب الجمهوريّ" فيها. فعندما كانَ "عصمت" باشا في الحكومة الذي ينبغي له منعُ تلكَ التّجاوزات، أدلى بتصريحٍ قالَ فيه "لقد أذنبَ بايار"، ووصفَ "حزب العدالة" أنَّهُ حزبٌ يقفُ ضدَّ انقلاب ٢٧ أيار).

وعندما رفضَ قاضي محكمة الصُّلح في ولاية "إِسطنبول" طلبَ إعادة اعتقال "بايار"، حدثت اشتباكات على إثرِ المظاهرات في جادّة "استقلال" في "إِسطنبول". وكانت نتيجتُها سقوط أربعةَ جرحى. وعادَ "بايار" إلى السّجن مجدّداً بعد ذلك. وبقيَ في السّجن حتى إطلاق سراحهُ نهائياً في شهر تشرين الثّاني من العام ١٩٦٤.

الاعتداءات والتّحريضات ضدَّ "حزب العمّال التّركي"

كشفت الحوادث التي أعْقَبَت تأسيس "حزب العمّال التركيّ" في العام ١٩٦١ مرّةً أخرى عن مدّى التّحريض والعِداء للشّيوعيّة ومناهضتها من قِبَل جميع مؤسسات الدّولة التركيّة، ابتداءً من جهازي الشّرطة والاستخبارات، وانتهاءً بالمؤسَّسات الشبيهةِ بها. وقد تسرّبت إلى الشّرطة، والشّرطة السّرّيّة، وجهاز الاستخبارات القوميّ التركيّ" إلى النّقابات المُقَرَّبةِ منهُ.

انضمَّ البعض في البداية إلى "حزب العمّال التركيّ"، إذ انضمَّ إليه "أسد تشاغا" وهو عضوٌ مجلس رئاسة الجمهوريّة في مجلس النّواب. ثمَّ لَحِقَهُ "نيازي أغرنسلي" الذي اختِيرَ نائباً عن "حزب الشعب" في العام ١٩٦٣.

وبعدَ "أسد تشاغا" الذي أسَّسَ "الحزب الحرّ الجمهوريّ" في العام ١٩٦١، انضمَّ "الحزب الاشتراكيّ التركيّ" الذي أسَّسَهُ "منَّةُ الله حيدر أوغلو" في العام ١٩٦٠ إلى "حزب العمّال التركيّ" أيضاً في شهر أيار منَ العام ١٩٦٢. فحدث التَّحريض الأوّل ضدَّ "حزب العمّال التركيّ" الذي اشتهرَ واكتسبَ قوّةً مُحَدَّدَة من خلالِ تلكَ الانضمامات إليهِ إذ عقد "أحمد موشلو" الرَّئيس العام "لنقابة عمّال الغذاء المتّحدةِ" في تركيا وأحد مؤسّسي "حزب العمّال التركيّ" اجتماعاً صحفيّاً مُشتركاً مع "صَفّت كوك سوزأوغلو" الرّئيس العام للأعمال الكيماويّة وأحد مؤسّسيّ الحزب أيضاً قالا فيهِ: (إنَّ "حزب العمّال التركيّ" حزبٌ شيوعيّ، وسننفصلُ عنهُ لهذا السّبب)، ثم انفصلا عنه كُلّيّاً.

وقد قِيلَ إنَّ المذكورين و"حسين أوصلو باش" وهو من مؤسّسي "حزب العمّال التركيّ" أيضاً قد عَملوا لِحساب الشّرطة. وفيما بعد، كانَ "أحمد موشلو" شاهداً في إحدى القضايا بِصفَةِ عضوٍ في جهاز الاستخبارات القوميّ التركيّ. (يمكن الاطلاع على هذه المواضيع من خلال مقالٍ كَتَبَهُ "مراد بلغا" تحتَ عنوان "حزب العمّال التركيّ": الموسوعةُ التركيّة في عهد الجمهوريّة، المجلد ٨، صفحة ٢١٢٠-٢١٣١، إسطنبول، ١٩٨٤).

بعد انقلاب ١٢ آذار العسكريّ من العام ١٩٧١، عبَّرَ مُحرِّضو السّتينيّات العُملاء عن أنفسهم ببعض الأشكال الأخرى. وبعض هؤلاء معروفونَ جيداً. ومثالُ هؤلاء: "شكري دينسال". والجانب المُثير في هذا الأمر هو أنَّ المذكور مارسَ العَمَالَةِ التّحريضيّة عبرَ التّسرُّبِ داخلَ النّقابات العمّاليّة والأحزاب الاشتراكيّة في الأربعينيّات. وقد تحدَّثَ "ميهري بَلّي" عن المُحرِّضين العُملاء في مذكراتهِ تحت عنوان "النّاسُ الذين عَرَفْتُهم" (منشورات ميلّيات، إسطنبول، ١٩٩٠). إذ كتبَ "بَلّي" ما يلي: (كانَ "محمد

بوظ إشيك" موظفاً في الأمن القوميّ، وزميلَ الغرفةِ في "قاسم باشا" معَ المحرِّضِ العميل والملازم الطّيّار "شكري دينسال"، إذ خطّطَ كلاهما لِاختطافِ طائرةٍ معاً والهروب خارج البلاد). و كانتِ "البنادق القديمة"[1] تعلمُ أنَّ المذكورَين منَ المحرِّضين العملاء. غيرَ أنَّ الثّوريّين الشّباب في السّتينيات لم يكن لهم عِلْمٌ بذلك. وقد استطاع نفسُ العميل إيجادَ الفرصةَ لإيقاعِ الثّوريّين الجُدد هذه المرّة في الفخِّ. كما كانَ "محمد بوظ إشيك" معروفاً في أيّامنا هذه أنَّهُ "الشّيوعيّ الأكبر سِنّاً".

كان "ماهر كايناك" أيضاً واحداً منَ المحرِّضين العملاء في السّتينيّات. فبعدَ انقلاب ١٢ آذار، عَمِلَ إلى جانب الصّحافة من خلال نشاطاتهِ في مجموعة "إحسان سلجوق" و"جمال مادان أوغلو"، ونشاطَاتهِ في بُنيةِ جامعة "إِسطنبول" وفي كلّيّة الاقتصاد على وجهِ الخصوص. وهو عضو في الهيئةِ التّدريسيّة" في الثمانينيّات. ولفت الانتباه من خلالِ خبرتهِ في بعض المواضيع. وكانت الكثير من أدوات الصّحافة تتراكضُ لتبادُلِ الآراء والخطابات. وهذه ظاهرةٌ ذات معنى للغاية. وغرابةٌ أخرى في الحياة السياسيّة التركيّة. وإذا ما عُدْنا إلى بداية السّتينيّات، سنرى أنَّ الاشتراكيّين كانوا يعملونَ وهم يجهلونَ أي شيء من المُحَرِّضينَ العُمَلاء. إذ بدأت الاعتداءات الطّبيعيّةِ الأولى ضدّ مقرّات "حزب العمّال التركيّ". فقد تمَّت مداهمة "اجتماع الدّفاع عن الدّستور" في منطقة "بيازيد" في ولاية "إِسطنبول" في شهر تشرين الثاني منَ العام ١٩٦٢. وتعرَّضَ حفلُ افتتاح مركز "شيشلي-كول تَبَا" ومركز قضاء شيشلي إلى الاعتداء أيضاً بنفسِ تلك

---

(١) البنادق القديمة: مصطلح يُطلق على الشيوعيين القدامى الذين ناضلوا وضحوا وقدّموا الشهداء من أجل تحقيق الاشتراكية والشيوعية في تركيا (المترجم).

الأيّام. (هذه الحادثة مذكورة في الصّفحة ٢١٢٣ في المصدر الآنف الذّكر. إذ شُوهِدَ الشّبابُ والمواطنونَ بلباس أنيق). وفي الوقت الذي استمرَّت فيه الصِّحافة البرجوازيّة بإطلاق اتّهاماتها ضدَّ "الشّيوعيّين"، فقد لعبت المنظّمةُ المُسَمّاة "جمعيّة مكافحة الشّيوعيّة" دوراً رئيسيّاً في تلكَ الاعتداءات. وأعلنت الجمعيّة المذكورة رئيس الجمهوريّة في تلكَ الفترة "جمال كورسال" رئيساً فخريّاً لها. لكن عندما انكشفَ دور الجمعيّة في أحد الاعتداءات المذكورة بالعصيِّ والحجارة، اضطرَّ "جمال كورسال" للإعلانِ عن استقالتهِ من رئاسة الجمعيّة.

حصلَ "حزب العمّال التركيّ" على /٣٦/ ألف صوت في الانتخابات المحليّة التي شاركَ فيها في تسعِ ولايات وبلا تحضيرٍ مُسْبَق في العام١٩٦٣. وكانت بدايةً جديدةً لهُ. وتَبِعَ ذلك /٢٧٦/ ألف صوت في /٥٤/ ولاية في الانتخابات النّيابيّة في شهر تشرين الأوّل من العام ١٩٥٦. ونتيجةً للأجواء المُناسبةِ لنظام الانتخابات، فاز "حزب العمّال التركيّ" بـ /١٥/ مقعداً. لكنَّ واحداً منهم وهو "مظفّر كاران" انفصلَ عن الحزب بعد أن اتَّهَمَ "حزب العمّال التركيّ" بالشّيوعيّة. وهكذا انخفضَ عددُ نواب "حزب العمّال التركيّ" إلى /١٤/ نائباً. وهذا الأمر هو تحريضٌ أيضاً. ثمَّ بدأت الاعتداءاتُ فوراً على نوّاب "حزب العمّال التركيّ" تحتَ قُبَّةِ "مجلس الأمّة التّركيّ الكبير".

اختيرت "فاطمة حكمت إشمان" عن قائمةِ "حزب العمّال التركيّ" في ولاية "كوجالي" في انتخابات تجديد النّواب في العام ١٩٦٦. ووصلت نسبةُ أصوات "حزب العمّال التركيّ" إلى ٣٫٩%. لكنَّ الاعتداءات استمرَّت بعد أن أخذت أبعاداً جديدة. وشاركَ "حزب العمّال التركيّ" في انتخابات تجديدِ ثلث النوّاب في العام ١٩٦٨، ولم يستطع الحصول على العضويّة

النّيابيّة، لكنَّهُ نجحَ في رفعِ نسبةِ الأصوات إلى ٤,٧%. واستطاع خوضَ الانتخابات في /٦٧/ ولاية لأوّل مرة. وفي الانتخابات التي أُجْرِيَتْ في العام ١٩٦٨ بمناسبةِ تجديد الانتخابات البلديّة في ولاية "إسطنبول"، نجحَ "حزب العمّال التركيّ" بإقحامِ /١٧/ شخص في مجلسِ البلديّة. وأصبحَ هؤلاء الأشخاص بما فيهم من عمّال وموظفين نافذين في بلدية إسطنبول التي يمسكُ فيها البرجوازيّون بزمامِ الامور.

إنَّ جميع هذه النّتائج هي بعضُ المؤشّرات على أنَّ هناك فاعليةً مُحَدَّدة "لحزب العمّال التركيّ". من ناحيةٍ أخرى، فقد استطاع كلُّ شخصٍ في الجامعاتِ والمدارس العُليّا والثّانويات، بل حتى في المدارس الإعداديّة، أن يُلاحظَ تَغَلْغُلَ "حزب العمّال التركيّ" تدريجياً بين الشّباب والطلّاب. وحرّكت هذه التطوّرات الدَّولة ومؤسساتها.

"فحزب الشعب الجمهوريّ" المؤثِّر في أوساط الشّباب حتى تلكَ الأيّام، شعر بضرورةِ الإعلان أنَّهُ ضمنَ "اليسار الوسط" كي يتَمَكَّنَ من سحبِ الشّباب مُجَدَّداً إلى جانبِهِ من ناحية، وجمع الأصوات المؤيِّدةِ لليسار من ناحيةٍ أخرى.

وبدأ الشّباب المؤيّد "لحزب الشعب الجمهوريّ" بتأسيس النَّوادي والجمعيّات "الدّيمقراطيّة الاجتماعيّة" في الجامعات. وبذلوا جهوداً حثيثة لجعلِ هذا النّوع منَ الجمعيات والنّوادي مركزَ استقطاب من خلال أنشطةٍ مختلفة. وهُرِعَ "حزب العدالة" لتنظيم شبابهِ أيضاً في الجمعيّات التي أُطْلِقَ عليها اسم "أندية الفكر الحرّ".

فالكثيرُ من الوزراء والنوّاب والزّعماء الذينَ مارسوا نشاطاتهم في حزب العدالة وورثته وحزب الطّريق القويم وحزب الوطن الأمّ وحزب

الحركة القوميّة وحتى في حزب الرّفاه في السّبعينيّات والسّنوات التي أعقبتها، باشروا بأولى خطواتهم السياسيّة في تلكَ الجمعيّات. وأوّل ما يخطرُ على الأذهان من بين تلكَ الأسماء على سبيل المثال: "محمد كاتشا جيلار" و"عبد القادر أكسو" و"حسن جلال كوزال" الذين كانوا في كلّيّة العلوم السياسيّة.

وإذا ما اقتضى الأمر أن نضربَ مثالاً آخر من كليّة العلوم السياسيّة، فأوّل ما يخطرُ على الأذهان هو "مراد كارا يالتشين" من "حزب الشعب الجمهوريّ". وقد استقطبَ "حزب العمّال التركيّ" بالدّرجةِ الأولى فئةَ الشَّباب ومنهم الشَّباب الجامعيّ على وجهِ الخصوص في النّصف الثاني من أعوام السّتينيّات.

وقد قامَ "حزب الشعب الجمهوريّ" و"حزب العدالة" والأحزاب المشابهة التي ادُّعِيَ أنَّهم أصحابُ الدَّولة التّقليديُّون، بمبادرات غير قانونية لمنعِ "حزب العمّال التركيّ" من استقطابِ الشّباب والطلّاب. وأكثرُ تلكَ المبادرات المعروفة هو تصدّي الشّرطة العنيف للمظاهرات الشّبابيّة والطلّابيّة. تلكَ التّدخلات التي أدّت إلى إصابةِ الطلّاب بجروح، بل حتى قتلهم. وهذا بالتّحديد كانَ هدف شرطة المجتمع "التي أسَّسها "سليمان ديميريل" بشكلٍ خاص.

١٦ شباط ١٩٦٩

الاعتداء و التّحريض في إِسطنبول: "الأحد الدّامي"

استهدفت المظاهرات والاحتجاجات ضدَّ الإِمبرياليّة الأمريكيّة في أعوام السّتينيّات الجنود الذين ينزلونَ إلى البرّ في كلِّ رحلةٍ يصلونَ فيها إلى الأسطول السّادس وإلى موانئهِ في تركيا، هذا الأسطول المؤلف من السّفن

التّابعة لعمليّة الإمداد الأمريكيّة المستمرّة في البحرِ المتوسّط. وأُدِينَتْ كلُّ زيارةٍ للأسطول السّادس إلى تركيا بمظاهرات ضخمة. وقد ارتفعت وتيرةُ الحقد وردود الأفعال في العالمِ بأسرهِ ضدَّ الولايات المتحدة إلى حدٍّ كبير نتيجةً لاستمرار الحرب الدّمويّة الأمريكيّة في " ڤيتنام" في تلك السّنوات.

فردود الأفعال في تركيا والتي نجمَت في البداية عن أساليبَ فرديّة مثل تغطية وجوه الجنود الأمريكيّين القادمين إلى الأسطول السّادس بقبّعاتهم، ورشّهم بالحبر بواسطةِ مسدساتٍ بلاستيكيّة، وتمزيق هندامهم، ومضايقتهم، ووصلت إلى أبعاد شعبيّةٍ أكثر بعدَ قيام الشّرطة بضربِ أحد الطلّاب المحتجين في ولاية "إِسطنبول" في شهر تموز من العام ١٩٦٨ واسمهُ "وداد دامرجي أوغلو"، و مقتله على إثرِ ذلك.

وقد أُطْلِقَ اسم "الأحد الدّامي" في التّاريخ السّياسي على المظاهرات التي نُظِّمَتْ بهدفِ الاحتجاج على وصول الأسطول السّادس إلى إِسطنبول" بعد سبعةِ أشهر من تلكَ الحادثة، وعلى الحوادث التي وقعت على إثرِ اعتداء المتَعَصّبين على ذلك. وكانَ "وفا بويراز" والياً لإِسطنبول في تلكَ الأيّام. ويُعْتَقَدُ أنَّ تلكَ الحوادث قد وقعت بعلْمٍ منهُ ومن مديريةِ الأمن العام في "إِسطنبول" وجهاز الاستخبارات القوميّ التّركيّ والوحدات الشّرطيّة الأخرى، بل حتى بمساهمةٍ منهُ ومن تلكَ الأجهزة.

كما أُدِينَتْ زيارة الأسطول السّادس إلى ولاية "إِسطنبول" في شهر شباط من العام ١٩٦٩ بمظاهراتٍ احتجاجيةٍ ضخمة في ولايات "أنقرة" و"إزمير" و"ترابزون". واتُّخِذَ القرار في١٦ شباط من العام ١٩٦٩ أيضاً بتنظيمِ مظاهرةٍ عمّاليّةٍ ضدَّ الإمبرياليّةِ والاستعمار. إذ كانَ الهدف من وراء

ذلك التّعبير مجدّداً عن احتجاج الشّريحة العماليّة والطلّابيّة بشكلٍ أوضح يومَ الأحد ١٦ شباط من العام ١٩٦٩ بعدَ مختلفِ المظاهرات والمسيرات التي نُظِّمَتْ في ولاية "إِسطنبول" في الأيّام السَّابقة. لكنَّ اليمينيّين واليمينيّين المتطرّفين والمتعصّبين والمدافعينَ عن مصالحِ الولايات المتحدة في تركيا، كانوا يحضّرونَ لِعَمَلٍ تحريضيّ. فقد أُعْلِنَ عن انطلاق "الحرب ضدَّ الشّيوعيّين" في مظاهرةِ "احترام العَلَم "التي نُظِّمَتْ بقيادةِ "جمعيّة مكافحة الشّيوعيّة" و"اتّحاد الطّلبة القوميّين الأتراك"[١] في ولاية إِسطنبول" في ١٤ شباط، ودُعِيَ الشَّعبُ إلى مظاهرةِ الاحتجاج على الأسطول السّادس التي ستُنَظَّم يوم الأحد من أجل "تلقين الشّيوعيّين الدَّرسَ اللازم". وقد تحدَّثَ "إلهان دارين دالي أوغلو" في المظاهرةِ قائِلاً: "لقد حانَ الوقت لدفنِ هؤلاء الخونة في التّراب بعد إهانتهم للبلاد. وقد أتينا كي نرفعَ عَلَمنا فوقَ دمائِهم القذِرَة". وكانَ من الواضح تماماً أنَّ هناك حادثةً ستقعُ في ظلِّ أجواءٍ أصدرت فيها الصُّحف والمجلّات اليمينيّة منشوراتها على المنوال نفسه. وما حدثَ هو أنَّهُ في يوم الأحد الموافق للسادس عشر من شباط، قامت مجموعةٌ مؤلّفة من ألفين إلى ثلاثة آلاف شخص بالدّخول إلى ساحة "تقسيم" بعدَ صلاةِ الجماعة، وهاجمت الجموع المتظاهرة المؤلَّفَة منَ العمّال والشّباب، مستخدمةً الحجارة والعصيّ والسّكاكين في هذا الهجوم. كما أنَ الشّرطّة التي كان ينبغي لها تفريقُ المجموعة اليمينيّة التي جُمِعَتْ بشكلٍ غير

---

(١) يطلق على "جمعيّة مكافحة الشّيوعيّة" و"اتّحاد الطّلبة القوميّين الأتراك" مصطلح خلايا السوبر ناتو، وهي التنظيمات التي كانت مكلَّفة بالدفاع عن المصالح الأمريكية في تركيا. **(المترجم)**.

قانونيّ، تعاونت معهم وهاجَمَت المشاركينَ في المظاهرة. وأظهرت الصّور المنشورة في صُحُفِ اليوم التّالي وجود تعاون واضح بين الشّرطة والمهاجمين. وقد جُرِحَ مئات الأشخاص، وقُتِلَ عاملان يُدعيان "علي تورغوت أيتاش" و"دوران أردوغان" في تلك الهجمات. حتّى إنَّ بعضَ أعضاء حزب العدالة اتّهَموا حكومتهم بالذّات بعد أن قالَ وزير الدّاخليّة في تلكَ الفترة "فاروق سوكان": (لقد نفّذت الشّرطة مهمّتها الطّبيعيّة). وقد طالبَ نائبُ حزب العدالة "محمود ڤورال" بفتحِ تحقيقٍ عام بخصوصِ تلكَ الحوادثِ قائِلاً: "ما معنى أن تقومَ قوةُ الشّر بتنفيذ مهمّة إزاءَ قوّةِ شرٍّ أخرى... إنَّهُ فساد، إنّها فوضى". وكتبَ "جنيد أرجايوراك" في صحيفة "حريّات" مقالاً تحتَ عنوان "عليكم الاستقالةُ أيُّها السَّادة"، جاءَ فيهِ: (خلال اجتماعٍ للمجلس الإداريّ العام لحزب العدالة، قالَ بعضُ الحاضرينَ في ذاكَ الاجتماع بشكلٍ واضحٍ و صريح إنَّ مجموعةً حاولت تحريكَ اليمين ضدَّ اليسار، فتحريك اليمين ضدَّ اليسار، أي الأخ ضدَّ الأخ هو شيءٌ مخيف ..... فالهجوم الذي بدأ بالسّكاكين في تلك اللحظة ونهايتهُ يمكن أن يتحول إلى رغبةٍ في مغامرةٍ مجهولة عناصر قاتلة، فالأحدُ الدَّامي كانَ أوّل مؤشّرٍ على مرحلةٍ تطوّرت من خلال تسريع وتيرةِ الأحداث بعدها. ولم تُهْزَمْ بعضُ القِيَمِ الإنسانيّة في هذا الأحد الدّامي الأوّل، حسبَ ما أشارَ خبر الصّحيفة الذي جاءَ فيهِ ما يلي: (لقد قامَ الشّعبُ الذي انطلقَ من منازلهِ في داخل الأحياء، بتقديم الإسعافات الأوليّة للجرحى). عُيِّنَ "سليمان ديميريل" نائباً لرئيس الوزراء في الحكومةِ الائتلافية التي ترأّسها "سعاد خيري أركوبلو" والذي باشرَ مَهَامَّهُ في ٢٠ شباط من العام ١٩٦٥، بعدَ أن كانَ قد اختِيرَ رئيساً عامّاً

لحزب العدالة في شهر تشرين الثاني من العام ١٩٦٤. وكانَ "سليمان ديميريل" مؤثّراً وفاعلاً بشكلٍ أو بآخر في مُجريات الأحداث في الحياة السياسيّة التركيّة. وقد ولّدت "أساليبُ وطرقُ ديمريل" نتائجَ سلبيّة أو إيجابيّة مُبَاشَرَة في جميع مراحل الحياةِ السياسيّة التركيّة. إذ دخلَ في خِضَمِّ الحياة السياسيّة بعد انقلاب ٢٧ أيار. وخيرُ دليل على ذلك، هو اضطرارُه لتركِ منصب رئاسةِ الوزراء في انقلابي ٢١ آذار١٩٧١ وَ١٢ أيلول ١٩٨٠. ومن المستحيل أن تحصلَ مصادفة كهذهِ في أيّامنا هذه، على اعتبارهِ أصبحَ رئيساً للجمهوريّة. فعندما فازَ حزبُ "سليمان ديميريل" وَحْدَهُ بانتخابات شهر تشرين الأوّل من العام ١٩٦٥، تحكَّمَ بمصيرِ البلاد مع حكومةِ "حزب العدالة". وطبَّقَ سياسةَ تحريض الأخِ على الأخ ضدَّ "حزب العمّال التركيّ". (عندما أمكنَ تجريبُ هذه السّياسةِ حيالَ ذلك). وبعدَ مدَّة، استخدمَ رجالَ "حزب الحركة القوميّة". وكانَ الهدفُ من وراء الهجمات والتّحريضات ضدَّ "حزب العمّال التركيّ" هو مَنْعُهُ من التَّحوّلِ إلى مركز استقطابٍ لشبابِهِ. وخيرُ دليلٍ على هذا الهدف هوَ ضربُ "وداد دامرجي أوغلو" بكُلِّ سفالةٍ على يدِ عناصر الشّرطة وقَتْلِهِ بعد إلقائهِ من النّافذة في مبنى جامعة إسطنبول التّقنيّة في شهر تموز منَ العام ١٩٦٨(وهي الجامعة التي تخرَّجَ منها ديميريل بعد حصولهِ على شهادة الدّبلوم). كما كانَ الهدفُ من قَتْلِ العاملين الاثنين "دوران أردوغان" و"علي تورغوت إيتاش" على يد المُتَعَصّبين المُحَرَّضين في شهر شباط من العام ١٩٦٩ هو ترهيب الشّباب اليساريّ. حصلَ "حزب العمّال التركيّ" في انتخابات شهر تشرين الأوّل من العام ١٩٦٩ ومشاركتهِ في الانتخابات في ٦٧/ ولاية على أصواتٍ

أقلّ بالمقارنةِ مع انتخابات العام ١٩٦٥. إذْ نالَ/٢٤٣,٦٣١/صوتاً وبنسبة ٢,٧%. واستطاعَ الفوز بنائبين فقط بسببِ عدمِ الإنصاف في نظام الانتخابات المُعَدَّل. وهما "محمد علي إيبار" و"رضا كواس". ثمَّ اضطرَّ "محمد علي إيبار" للاستقالة على إثر المشاكل داخلَ "حزب العمّال التركيّ". إذ تخلّى "حزب العمّال التركيّ" عن الاستقطاب إليهِ في الأيّام الأولى. عادَ "حزبُ العدالةِ" للفوز مجدّداً في انتخابات شهر تشرينِ الأوّل من العام ١٩٦٩. واستلمَ "سليمان ديميريل" كرسي رئاسة الوزراء مجدّداً . وكانَ المسؤول الأوّل قطعيّاً عن الحوادث التي وقعت فيما بعد. إذ وصلت الحوادث التّالية إلى أبعادٍ جنونيّة من خلال الهجمات والتّحريضات، وتجسدت تلك الحوادث على شكلِ مجازر. بقيامِ الأحزاب الليبراليّة على النّمطِ التّركيّ بتنفيذِ انقلاب عسكري كلّ خمسة أو عشرة أعوامٍ تلي إدارتها للبلاد حتى لو كلّفَ ذلك تجديد الحكومة، يحملُ الكَثيرَ مِنَ المعاني. والتّاريخ التّركي مُحَدَّدٌ بالانقلابات العسكريّة على عهدِ حكومة "الحزب الدّيمقراطيّ" في الفترةِ ما بين عامي١٩٥٠-١٩٦٠، وحكوماتِ حزب العدالة في الفترة ما بين عاميّ ١٩٦٥-١٩٧١وعامي ١٩٧٥-١٩٨٠. كان "سليمان ديميريل" رئيساً للوزراء عند وقوع مجزرة الأوّل من أيار من العام ١٩٧٧ التي يعْرِفُ كلُّ شخصٍ أنَّ منظمة "الكونتر غريللا"[١] هي التي حرَّضَتْ عليها ونفّذتها . كما كانَ "سليمان ديميريل" رئيساً للوزراء أيضاً

---

(١) الكونتر غاريللا: هي الفرع التركي لجيوش الناتو السرية المنتشرة في كل الدول الأعضاء في حلف الناتو التي يُطلق عليها اسم الكلاديو والمكلّفة بتنفيذ الاغتيالات ضدَّ الشخصيّات الوطنية المعادية لحلف الناتو (المترجم).

عندما قُتِلَ الشّباب والشّابات والمثقّفون بعدَ الالتجاءِ إلى أحدِ الفنادق في ولايةِ "سيڤاس" في٢١ تمُّوز من العام١٩٩٣. كانَ يوجدُ في المناصبِ القياديّة لِتركيةِ التّسعينيّات كوادر سياسيّة مؤهَّلة من سنوات الأربعينيّات والخمسينيّات. وكانت حكومةُ هؤلاء على شكلِ حكومةٍ مُناهضةٍ للدّيمقراطيّة إلى حدٍّ بعيد ، إذ تمَّ العمل على إظهار أنَّ ما نَقَلَتْهُ وطبّقَتَهُ من خبرةِ تلكَ السّنوات هوَ شرعيٌّ في موضوع مناهضةِ الشّيوعيّة. وكانت تلكَ المجموعةُ تقولُ "هكذا تكونُ الديمقراطيّة لدينا". أما زالَ هناكَ من يصدّقُ ذلكَ؟ و هل بقيَ هناك مَنْ يؤمنُ بهذا النَّوع منَ الخرافات؟ هذه الأسئلةُ والأسئلةُ المشابهةُ لها تُطْرَحُ كثيراً في أيّامنا هذه.

الدّولة - الشّرطة

من المعلوم أنَّ الدّولةَ تمثّل سُلطةً بموجبِ تعريفها. لكنَّ هذه السّلطة تُنَفَّذُ في إطار قوانين مُحدَّدة وبما يتفقُ مع تلكَ القوانين. وهذا أيضاً أحدُ أسبابِ طرح القوانين. وتنصاعُ الدّولةُ لتلكَ القوانين بشكلٍ مباشر قبل كلِّ شيء. وهي مضطرَّة للانصياعِ إليها، لكن يتم تطبيق القوانين في الجمهوريّةِ التركيّة منذُ تأسيسها و كأنّها لا علاقة لها بالدّولةِ مع الأسف. هذا هو الانطباع الذي سادَ في تركيا. والأمثلةُ كثيرةٌ على ذلك من الأمس حتى اليوم. وقد أُطْلِقَتْ أذرعةُ الدّولةِ المُسَلَّحة إلى الميدان، و لا سيَّما جهاز الشّرطة كمثالٍ على سحقِ القوانين تحت الأقدام وتجاهلها.

ولم يتم إجراء/أو لم يكن بالإمكان إجراء أيّ تحقيق عِلميّ وفعليّ بخصوص جهاز الشّرطة في تركيا. وهذا الموضوع هو واحدٌ من الكثير من المواضيع الحساسة. فبُنيةُ الشّرطة السياسيّة و/أو الشّرطة السّريّة انطلاقاً من

التّنظيمات السّريّة في الأمس حتى جهاز الاستخبارات القوميّ التّركيّ في أيّامنا هذه، وأساليبُ عملها ، وممارساتها، مجهولةٌ تماماً. ففي كلِّ عام، يتمُّ الاحتفال بذكرى تأسيس جهاز الأمن عن طريق المظاهرات. ومنَ المعروفِ والملموسِ تماماً أنَّ الشّرطة لجأت إلى العمليّات التّحريضيّة من حينٍ لآخر، وتسربت إلى عُمْقِ المنظّمات اليساريّة. لكنْ لم يتم إجراء تحقيقات مفصَّلة وموثَّقة وجادَّة بخصوص هذه المواضيع. على كلِّ حال، يُعدُّ الجيش واحداً من الأجهزةِ المؤَسَّسَةِ للجمهوريّة التركيّة، ومن ثمَّ الشّرطة وجهاز الأمن والشّرطة السّرية والشّرطة السياسيّة.

وينبغي الوقوف باهتمام عند ذلك. وأريدُ هنا أن ألفتَ انتباهكم إلى بعض النقاط، والتّذكيرِ ببعضِ الحوادث: فَرُبَّما ينبغي الحصول على شهادة "غير محكوم" من الشّرطةِ قطعياً كي تصبحَ وزيراً في تركيا منذ البداية.

من ناحيةٍ أخرى، فقد فضّلوا الأعمالَ في الكثيرِ في الوزاراتِ منذُ الأيّام الأولى لتأسيس الجمهوريّة، وفي جهاز الشّرطة في وزارة الدّاخليّة على وجهِ الخصوص. وتمَّ تكليف أشخاص من عائلات مُحَدَّدَة مراراً و تكراراً في الوزارات التي قِيلَ إنَّها وزارات حسّاسّة. وعلى سبيلِ المثال: أشخاصٌ من عائلتي "منشا" و"أوزتراك". فقد عُيِّنَ "أورهان أوزتراك" منذُ بداية السّتينيّات، وكانَ "إلهان أوزتراك" موجوداً بعدَ كلِّ انقلابٍ عسكريّ.

ولعناصر الشّرطة الحقُّ في التّرشُّحِ والانتخاب والمشاركة في الانتخابات والمشاركة في الانتخابات مثل جميع المواطنين أيضاً. وليسَ هذا ما أريدُ تأكيده عليه هنا. بل ما أريدُ لفتَ الانتباه إليه هو تنفيذ هذا النّوعِ من المهام على يدِ عناصر الشّرطة الذين نعرفهم والذين أسميتُهم. والأهمّ من ذلك هو تجاهل هؤلاء للقوانين، واعتبار أنفسهم فوقَ كلِّ القوانين.

فالذينَ عَمِلُوا في مجموعات "ميم ميم السّريّة" و"المنظمة الخاصة" منذُ العشرينيّات في تركيا وحتى أيّامنا هذه، كانوا يعملونَ أيضاً في "جهاز خدمة العمالة القوميّ" في الأربعينيّات، و"جهاز الاستخبارات القومي التّركيّ" في السّتينيّات. وكانت أعوام الثلاثينيّات أعوامُ إعادة تنظيم جهاز الشّرطة وتحديثه: إذ تأسَّسَ "معهد الشّرطة" في العام ١٩٣٧، وافتُتِحَتْ "كليّة الشّرطة" في ولاية "أنقرة" في العام ١٩٣٨. فعلى سبيلِ المثال، إنَّ الذينَ خرّبوا مؤتمرات ودروس أعضاء الهيئة التّدريسيّة الصّادقة التَّقدميّة مثل "بيتريف نايلي بورتاق" و"كوزين دينو" و "بهيجة بوران" في كلّيّة اللغة والتّاريخ والجغرافيا في "ولاية أنقرة" في الأربعينيّات، هم طلّابُ كليّة الشّرطة في ولاية "أنقرة" في تلكَ السّنوات. ويمكن الاطّلاع على الكثير من التّفاصيل حول هذا الموضوع في مذكّرات "كوزين دينو" المُسَمَّاة "جاءَ زمانٌ وذهبَ زمانٌ". (منشورات جان، إسطنبول١٩٩١).

وقد لاحظنا حضوراً لطلاب الجامعات الذين تمَّ تنظيمهم على يد "حزب الشَّعب الجمهوريّ" في تلكَ السّنوات، وحضوراً لطلّاب كليّة الشّرطة في عمليّات إحراق الصُّحف والمجلّات التّقدميّة في السّاحات في تلكَ الفترة في النّصف الثّاني من سنوات الأربعينيّات، وعمليّات مداهمة مطابع الصُّحفِ والمجلّات والمكتبات التي توزّعها، بل حتى إحراقها. استمرَّت في شهري نيسان وأيار من العام ١٩٦٠ وما بَعْدَهُ عادات وتقاليد "حزب الشَّعب الجمهوريّ" في تنظيم طلّاب الجامعات واستخدامهم في الاتجاهات التي يريدها. وتمَّ الوصول في هذا السِّياق إلى الانقلاب العسكري في ٢٧ أيار من العام ١٩٦٠، وكانَ "دانيز بايكال" أيضاً حاضراً بين طلّابِ "حزب الشَّعب الجمهوريّ" في تلكَ السّنوات كما كان يوجدُ أيضاً بعض طلّاب

كلّيّة العلوم السياسيّة من أمثالهِ. (ربَّما كانَ حاضراً أيضاً بين الطلّاب "خيري كوزاكتشي أوغلو" الذي أَنهى دراستَهُ في كليّة العلوم السياسيّة في تلكَ السّنوات.

وقد كوفئوا بعد الانقلاب على ما فعلوهُ في سبيلِ "حزب الشعب الجمهوريّ": إذ إنَّ بعضهم من أمثال "داينز بايكال" دخلوا بِصِفَةِ "مُعيدين" إلى كلّيّة العلوم السياسيّة. أما بعضُهم الآخر فقد انضمَّ إلى الآلية الإدارية و/أو الأمنيّة بمهام مختلفة، فمنهم الوالي، ومنهم مديرُ منطقة، ومنهم مديرُ أمن...أمَّا الآخرون الذين حصدوا ثمارَ جهودهم ونشاطاتهم في جهاز الشّرطة، فقد عُيِّنُوا نوّاباً ووزراء. وأوّل ما يخطرُ على الأذهان كمثالٍ صادمٍ على ذلكَ هو "إحسان صبري تشاغلايانغيل": فقد استلمَ وزارة الخارجية لسنواتٍ طويلة في حكومات "سليمان ديميريل"، ثمَّ استلمَ رئاسةَ الجمهوريّة بالوكالة قبل انقلاب شهر أيلول من العام ١٩٨٠. وهوَ مدير شرطةِ حماية "مصطفى كمال" في الثلاثينيّات. إذ قام بأعمالٍ مهمّة داخلَ جهاز الأمن. وشرحَ للصّحفيّين مرّات عديدة وبفخرٍ كبير كيف تمَّ انتهاك القوانين في تطبيق قرارات الإعدام أثناء التَّمرد الكرديّ. بعد ذلك، قالت الدّولة لِعَبدِها الذي قدَّمَ لها خدماتٍ باهرة بِصِفَةِ شرطيّ "ارحلْ يا عبدي".

مثالٌ آخر على هذا الموضوع هو "وفا بويراز"، الذي تسلَّقَ داخلَ أجهزة الدّولة بفضلِ "سليمان ديميريل". فهو والي "بورصة" في عهد رئاسة "سليمان ديميريل" للوزراء. (وهي المدينة التي كانَ "تشاغلايانغيل" والياً عليها في نهايةِ الخمسينيّات. إذ تعرَّضَ اجتماعُ "حزب العمّال التركيّ" للاعتداء في ولاية "بورصة" وعُيِّنَ الوالي "بويراز في ولاية "إسطنبول" فيما بعد. وكأنَّهُ ترقيةٌ لهُ . وقد وقعت أحداث الأحد الدّامي في ١٦ شباط من

العام ١٩٦٩ عندما أصبحَ والياً لإِسطنبول كمكافأةٍ لهُ على نجاحهِ. كما تمَّ تحريض المُتَعَصّبين للاعتداء على العمّال والشّباب الجامعي الذينَ احتجوا على زيارة الأسطول السَّادس الأمريكي لولاية "إِسطنبول". ونَجَمَ عن ذلك مقتلُ عاملين اثنين وجرح الكثير من المتظاهرين أمامَ أعينِ عناصر الشّرطة وبمساعدةٍ منهم.

أصبح الوالي "بويراز" واحداً من البرلمانيّين عن "حزب العدالة" بعد مدّة وهو وزير شؤون القُرى في حكومة ائتلاف الجبهة القومية الأولى بزعامةِ "سليمان ديميريل" التي تولّتْ مَهامها في ٣١ آذار من العام ١٩٧٥ والمُهمّ في الموضوع هو أنَّ "سليمان ديميريل" تركَ بَصْمَتَهُ على السّياسةِ التركيّة منذُ بداية السّتينيّات. وينبغي هنا البحث والتّقصي أيضاً عن الجهة التي أتى منها وكيفيّة إحضارهِ مِنها: فهو من الماسونيّة إلى رئاسة الجمهوريّة التركيّة، ومِنَ ممثليه شركة Morrison الأمريكية في تركيا إلى المثليّة الأمريكيّة في تركيا والشّرق القريب، إنّها حياةٌ تستحقُّ أن تكونَ روايةً! شهر شباط من العام١٩٦٩، تحوَّل "حزب الشعب القرويّ الجمهوريّ" الذي تزعَّمَهُ "ألب أصلان توركش" أولاً، إلى "حزب الحركة القوميّة" بعدَ تغيير الاسم والبُنية. إذ إنَّ العنصريّة المدنيّة في تركيا كانت تتحوُّل إلى الحياة الحزبيّة بشكلٍ واضح.

أريدُ هنا أن أُطْلِعَكم على إحدى ذكرياتي الشّخصيّة في أواسط السّتينيّات في تلكَ السَّنوات: وهي السَّنوات التي كنتُ فيها طالباً في كلّيّة العلوم السياسيّة. إذ عقدَ الرَّئيس العام لحزب العمّال التركيّ "محمد علي إيبار" مؤتمراً في قاعة المؤتمرات في كليّة العلوم السياسيّة. وناقشنا مع بعضِ الأصدقاء في أحد جوانب قاعة المؤتمرات المُطِلّ على الحديقة المواضيع

الممكنة والمواضيع المستحيلة. وكانَ في قاعةِ المؤتمرات أيضاً طلابٌ من كليّة الشّرطة وبعض الطلّاب من مدرسة الحرب البرّيّة إن لم أكن مخطئاً. لكنْ ربَّما طلّاب كليّة العلوم السياسيّة والطلّاب المشاركون من كلية الحقوق الحاضرون معنا قد خافوا الأعداد الكبيرة للمواطنين الحاضرين، فأنصتوا إلى "محمد علي إيبار" بكلِّ هدوءٍ وتهذيب.

في تلكَ الأثناء، شاهدنا بعضَ المواطنين الذين تبدو عليهم ملامحُ القرويّين وهم يلقونَ قطعاً ضخمةً للغاية على زجاج قاعة المؤتمرات، وبدأنا بالرّكض نحوهم. أمسكنا بواحدٍ منهم بعد أن حاول الهرب، فعلقت قَدَمُهُ بسورِ الحديقة المنخفض جداً وسقطَ على الأرض. كانَ هذا الشّخص قرويّاً ضخماً في متوسط العمر. وفي ذاكَ الصّباح، وأثناء انتظار العمل في ساحةِ "هيركالا" في ولاية "أنقرة"، قامَ أحدُ المُنتمينَ لحزب العدالة بجمع عددٍ من هؤلاء الفقراء "من أجلِ رجمِ الشّيوعيينَ بالحجارة". أعطاهم تلكَ القطع، ودَلَّهُم على البناء، ثمَّ توارى عن الأنظار. هكذا حرَّضَ حزب العدالة على هذا النّوع من الأعمال بعدَ أن تولّى رئاستَهُ العامَّة "سليمان ديميريل" في العام ١٩٦٤وَ١٩٦٥. من الذينَ تمَّ تحريضهم؟ إنَّهم القرويّون الفقراء في "أنقرة"، والمتديّنونَ المتعصبّون في "إِسطنبول" وفي بورصة" أيضاً. وبمساعدةِ وعِلْمِ مديري الأمن والوالي الذي يأتمرونَ بأمرهِ؟ وهكذا، فلم يكن أمراً مُحيِّراً على الإطلاق اعتماد "سليمان ديميريل" و"حزب العدالة" على فاشيّي "حزب الحركة القوميّةِ" الذين اعتدوا على الشّباب التّقدميّ والثوريّ في العام ١٩٦٩ وما بَعدَهُ. لأنَّهم وجدوا/ كانوا يجدون في بُنيةِ "حزب الحركة القوميّةِ" الرّجال الذينَ يبحثونَ عنهم حتى يومنا هذا. وينبغي أن نضيفَ هنا أيضاً أنَّ " ديميريل" أضفى صفةَ الشّرعيّة لكُلِّ من

"حزب الحركة القوميّةِ" و"ألب أصلان توركش". وفي ٣١ آذار منَ العام ١٩٧٥، شكَّل "حزب العدالة" حكومةً ائتلافيّة مع "حزب الحركة القوميّةِ" و"حزب السّلامة القومي" و"حزب الثقة الجمهوريّ"، وقدَّمَ منصبَ نائب رئيس الوزراء إلى "ألب أصلان توركش". وأهدى وزارتين إلى "حزب الحركة القوميّةِ" الذي كانَ حاضراً بثلاثةِ مقاعدَ نيابيّة. وهكذا أصبحت العنصريّةُ المدنيّةُ حاضرةً في حكومةِ الجمهوريّةِ التركيّة. وأريدُ أن أضيف ما يلي أيضاً: وهو أنَّ "علي نايلي أردام" الذي تولَّى وزارة التربية الوطنيّة في الحكومّة نفسها، ولعبَ دور الذّراع اليُمنى لسليمان ديميريل، قد ذكَّرَ بحوادثِ الأربعينيّات، وتفاخَر قائِلاً: "نحنُ الذين طردنا الشّيوعيّين من الكليّات بواسطة العصيّ الحديدية التي حملناها بأيدينا في الأربعينيّات".

والنقطة التي يجبُ تأكيدها بشدّةٍ هنا: هي أنَّ "سليمان ديمريل" أرادَ انضمام "حزب الحركة القوميّة" إلى الشَّراكةِ في الحكومة، في الوقت الذي لم يكن فيه هذا الأمر ضروريّاً على الإطلاق من أجل تشكيل الحكومة. وهكذا فقد اتَّجهَ نحو تحقيق هدفهِ من خلال استخدام "رجال الكوماندوس" لحزبٍ فاشيٍّ واضح، والذينَ كان يُسْمَعُ بِأسمائهم في كل مكانٍ في تلكَ الأثناء. علاوةً على ذلك، فقد رفعَ أعضاءُ "حزب الحركة القوميّة" من وتيرةِ اعتداءاتهم إلى أعلى درجة بالاستفادةِ من هذه الشّراكةِ أيضاً. وبدؤوا بالتكدُّس داخلَ الدَّولة. ولم يقف "سليمان ديميريل" عند ذلكَ أيضاً، بل عيَّنَ "ألب أصلان توركش" نائباً لرئيس الوزراء. وهذا الأمر يعني أيضاً أنَّ "نجم الدّين أربكان" الرئيس العام "لحزب السَّلامة القوميّ" وَ"طورخان فيضي أوغلو" الرَّئيس العام "لحزب الثّقة الجمهوريّ"،

أظهرا تمسّكهما به بالمستوى نفسه. وهكذا تمَّ إهداءُ "توركش" اعترافاً سياسيّة بِهِ وبحزبِهِ. بالمقابل كان هناكَ قمعٌ لاجتماعات اليسار و"حزب العمّال التّركيّ" والمتظاهرين من أجلهم. و قد لعبَ كلُّ ذلك دوراً مهماً في فوز "حزب الحركة القوميّة" بستَّة عشر مقعداً نيابيّاً في انتخابات شهر تشرين الأوّل منَ العام ١٩٧٧. وأُعطِي "حزب الحركة القوميّة" خمس وزاراتٍ في شراكةِ الجبهة القوميّة الثّانية التي تشكَّلت فيما بعد. وإذا قُمنا بحسابٍ بسيط، فسنرى أنَّ هناكَ وزارةٌ لواحدٍ لكلِّ ثلاثةِ نوّاب تقريباً. ففي أي مكانٍ آخر يُلَاحَظُ أمرٌ كهذا؟ كلّ ذلكَ في الواقع هو بمنزلةِ تصريحٍ معروف: فكلُّ شخصٍ يعلم أنَّ نشاطات "الكونتر غريللا" في تركيا قد نُفِّذَت بتوجيهٍ من حلف النّاتو والولايات المتحدّة ووكالة الاستخبارات المركزيةِ الأمريكيّة منذُ بدايةِ السّتينيّات، وازدادت تدريجياً مع الدّخول في سنوات السّبعينيّات بشكلٍ خاص. وانتشرت هذه النشاطات في عموم البلاد على يدِ رجال وقادةِ "حزب الحركة القوميّة" بشكلٍ خاص. وتعاون بعض الضّباط وصف الضّباط مع الفاشيّين، وبعض المفوَّضين مع عناصر الشّرطة بتنظيم هذه الأعمال في الكثيرِ من المدن. حتى إنَّ أسماء الكثيرين من هؤلاء قد انعكست على الصّحافة. ولم يستطع أيُّ واحد منهم، ولا سيّما القادة والزّعماء، أن يقولَ إنَّهم لا يعلمونَ أنَّهم لا يعلمونَ بذلك.ولا سيّما أيضاً أنَّ جذور المسألة متأصّلةٌ في التّاريخ فهناكَ الكثير من المنظمات الخاصّة" مثل: "المنظمة الخاصّة". تحدَّثَ القائد العام ووزير الحرب في عهد الإِمبراطورية العثمانيّة "أنور باشا" عن ذاتِ الأمر عندما تركَ مهمّة قيادة المنظمة الخاصة للضابط "حسام الدّين بيه" (والذي أخذَ كنية "أوزتورك" فيما بعد) في شهر تشرين الثاني من العام ١٩١٨ الذي حُسِمَ فيه موضوع إنهاء الحرب العالميّة الأولى، يعني قبل ثمانيةٍ وسبعين عاماً تقريباً، إذ قالَ:

(ستترأَّسُ أنت التنظيم السّري من الآن فصاعِداً الذي ما زلت تشرف عليه بالوكالةِ حتى الآن ، وتُملي أوامركَ عليه.... وستعلنُ إلغاء التّنظيم السّري بشكلٍ رسمي، غير أنَّ هذا الجهاز لن يُلغَى مطلقاً. لقد تحدّثتُ مع "أحمد عزّت باشا". واتفقنا تماماً على أن يقدموا جميع المساعدات التي تطلبونها وتخصيص الأموال أيضاً من التّعويضات السّريّة). والنفقات السّريّة تعني الأموال المُخصَّصةِ من ميزانية الدّولة من أجلِ الأعمال السياسيّة السّريّة دونَ أن يكون هذا التّخصيص خاضعاً لأيّة صيغةٍ ماليّة. وينبغي هنا ألا يُقال "الدّولة"، بل يُقال "الإِمبراطورية العثمانيّة العظمى"...

وينبغي هنا أيضاً ترجمةُ كلمةِ "التّنظيم السّري" إلى كلمة "منظّمةٍ خاصّة". إذ أُلغيت هذه المنظمّة رسميّاً في العام ١٩١٨، لكنها استمرَّت على أرضِ الواقع، ولم تُلغَ على الإطلاق. وبقيت على حالها منذُ تلكَ الأيّام حتى أيّامنا هذه، أي منذ سنواتِ العام١٩٠٠ وحتى التّسعينيّات. وقال بعضُ القُرَّاء حول ما كَتَبْتُهُ عن وجودِ "الكونتر غريللا" في بُنيةِ دولةِ الجمهوريّة التركيّة والإِمبراطورية العثمانيّة، إنَّهُ "أمرٌ طبيعي" وأضافوا: (العثمانيّون إمبراطوريّةٌ عظمى، ولهذا السّبب لن يكون وجود "الكونتر غريللا" فيها أمراً يدعو للدّهشةِ والحَيرة). ربَّما هذا صحيح. لكنّه ناقص. لأنَّهم نسيوا نقطةً مهمَّة جداً: وهي أنَّ الإِمبراطورية العثمانيّة كانت تسعى لإنقاذ إمبراطوريتها عندما أسَّست التنظيم السّري" الذي يحملُ نفسَ هدف "الكونتر غريللا" من أجل كبحِ جماحِ الشّعوب المُناضلة من أجل استقلالها، عن طريق الجرائم والتّخريب والإبادة والمجازر علماً أنَّ التّاريخ أظهرَ بشكلٍ واضحٍ أنَّ الإِمبراطورية العثمانيّة. وأسَّست جميعُ الشّعوب وجميعُ حركات التمرّد من أجلِ الاستقلال، البنى السياسيّة الخاصّة بها. من ألبانيّا وصولاً

إلى السّعوديّة وبلغاريا واليونان وغيرهم من الدّول (فقد تضامنَ المثقّفونَ الأوربيّون بِنِضالهم في بدايةِ القرن التّاسع عشر ضدَّ العثمانيّين).

أما دولة الجمهوريّة التركيّة التي افتخرت لكونها استمراراً للإمبراطورية العثمانيّة، فلم تتوقف عن شنِّ حربٍ خاصّة ضدَّ معارضيها. مُستَهدِفةً بذلكَ الشّيوعيّين والأكراد بشكلٍ خاص. واعتمادِ أساليب جنونيّة ومقزّزة في ذلك، ولا سيّما في السّنوات الأخيرة. وهذه هي المرحلة التي وصلنا إليها هذه الأيّام . أما بعض القُرَّاء فقد قالوا من ناحيةٍ أخرى: (حسناً. أنت مُحِقٌّ في ذلك. لكنْ توجدُ في كلِّ دولة مؤسساتٌ تنفّذُ العمليّات السّريّة). كما قامَ بعض كتّاب المقالات باللغة الإنكليزيّة بالكتابةِ عن الموضوع نفسه من أجل إثبات ما يعرفونَهُ، إذ كتبوا قائلين: (توجدُ في الواقع عملياتٌ سرّيّة لكلِّ دولة). هذا ممكن. لكن لا تقومُ أيُّ مؤسَّسة حكوميّة في أيِّ دولةٍ بإطلاقِ الرّصاص على مواطنيها تحتَ مُسَمَّى "عمليّة سريّة"، ولا تقومُ بتفجير الممتلكات، وليس هناك صلاحيّةٌ لأيِّ منظّمة شرطيّةٍ أو نصف شرطيّة بإعدام أحد. بل تقتضي الضَّرورة في تلكَ الأعمال السّريّة، البحث عن أشخاص مُحَدَّدينَ واعتقالهم. ثمَّ تقديمهم لأجهزة القضاء. لكنْ لا يمكنْ لأيّة منظمة حكوميّةٍ مُسَلَّحة أن تقوم بنفسها بالتَّحقيقِ مع المواطنين الذينَ تشتبهُ بِهم، ومحاكمتهم، وإعدامهم. والأكثر من ذلك، هو أنَّ "الكونتر غريللا" في تركيا في هذه الأيّام، كانت تتصرّفُ وتعملُ وكأنَّها فوقَ كلّ القوانين والمؤسسات والقادة والزّعماء السّياسيّين. وما يثبت هذا الأمر هوَ مجموعةٌ منَ المستلزمات التي تمَّت مصادرتها في حادثٍ مروريّ في منطقةِ "صوصورلك". ومنها: جواز سفر أخضر وهويةُ شرطيٍّ قاطعٍ للطّرق يَبحث عنه الانتربول الدّولي. وطابعةُ هويّات "مزوّرة-حقيقيّة" جَعَلَتْ من حبيبتهِ

التي تعيش معهُ، زوجةً شرعيّة لهُ. نعم، أقولُ "مزوّرة وحقيقيّة". لأنها تطبعُ هويّاتٍ تفيدُ في إخفاءِ شخصيّات حامليها وتزوّرُ الهويّات الحقيقيّة التي تمنحها وزارة الدّاخليّة للدّولة أو المؤسّسات التّابعة لها. كانت السّيدة الشّابّة "كونجا أوص" التي توفّيت في الحادث المذكور، تحملُ هويّةً نُظِّمَتْ لها باسم "ملاحات أوزباي". (صحيفة جمهوريّات، ٨ تشرين الثاني ١٩٩٦). وما دامَ أنَّ هويّة "عبد الله تشاتلي" المزوّرة- الحقيقيّة قد نُظِّمَتْ باسم "محمد أوزباي". فهذا يعني أنَّ حبيبَتَهُ أصبحت زوجتَهُ الشّرعيّة. وهذا الأمرُ موجودٌ في عالمِ "الكونتر غريللا". ليسَ بيدِ أحد ألّا يحزنَ على موتِ أحدهم أيّاً كانَ ذاكَ الشّخص. فموتُهم شيءٌ مُحْزِن، حتى لو كانَ هؤلاء الذين ماتوا في الحادث المذكور مُجرمين من قمّة رؤوسهم حتى أظافرهم، وأياديهم ملطخةٌ بالدّماء. ولولا القدر، لكان بالإمكان الاستماع إلى الاعترافِ بجرائمهم في جَلسات محاكمتهم. فَلْيَعلم كل شخصٍ بجرائمهم، وَليَعلَم الرّأي العام بكلِّ الأعمال القذرة التي ارتكبوها.

علاوةً على ذلك، فإنَّ "محمد آغار" الذي عَرَّفَتْهُ الصّحافة الغربيّة أَنَّهُ "مسؤول الشّرطةِ الشّهير"، ووزير الدّاخليّة الأسبق الذي اضطرَّ للاستقالة بسبب "عبد الله تشاتلي" الذي لم يتمكّن من البقاءِ على قيدِ الحياة حتى اليوم، قال: (لم أكنْ أعرفُ تشاتلي...). (صحيفة حرّيّات، ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٠). ولم يستطع "تشاتلي" أن يدحض تلكَ المزاعم مع الأسف بسبب موته.

على كلّ حال، حتى هؤلاء الذين ليسوا علماء في السّياسة أو مؤرّخين سياسيّين أَمْكَنَهُم التَّخمين أنَّ هذين الشَّخصين تعرّف بعضهما بعضاً في ولاية "أنقرة" في نهاية السّتينيّات وبداية السّبعينيّات. لأن "محمد آغار" كانَ يختلطُ بالفاشيّين واليمينيّين المتطرفّين في كلّيّة العلوم السياسيّة. أما "عبد الله

تشاتلي" فكانَ مُنَظِّماً ومُطَبِّقاً للإرهاب الفاشي في ولاية "أنقرة" ومحيطها في تلك الأثناء...

ومن المعلوم أنَّ هذين الشّخصين بقيا في الفندق نفسه في ولاية "إزمير" في اللّيلةِ التي سبقت وقوع الحادث المذكور، إذ بقيَ في الفندق نفسه كلٌّ من "محمد آغار" و"سادات بوجاك" و"حسين كوجاداغ" وقد ذهبَ أحدُ الصحفيّين الباحثين في هذا الموضوع إلى ذلكَ الفندق للتقصّي عن الأمر، وحاولَ معرفةَ ما جرى حقيقةً. وربما أنَّ أحد الصحفيّين عرفَ عن كثب بعض الأمور عن هذا الموضوع من أحدِ عمّال الفندق. هذا ما ينبغي أن نكتُبَهُ ونطَّلِعَ عليه.

"غولتشين تلجي" صحفيّةٌ جريئة من صحيفة "حريّات" في تلكَ الأثناء، كَتَبَتْ أشياءَ مثيرة إلى حدٍّ كبير في مقالِ لها تحت عنوان: "جرَّةُ الماء تُكْسَرُ على طريق الماء" في ١١ تشرين الثّاني من العام ١٩٩٦. إذ توصَّلت إلى نتائج مثيرة بعد إجراءِ تقاطعاتٍ بين الوثائقِ والمعلومات. وقد اتَّضَح جلياً في هذه الأيام وجود منظمّة سريّة تأسَّست على يدِ أشخاصٍ مجرمين في تركيا ولا يخضعونَ لسيطرةِ "مجلس الأمّة التّركيّ الكبير" ورئيس الجمهوريّة والحكومة والوزراء والمؤسّسات الحكوميّة الأخرى.

اسم هذه المنظمة بالنسبةِ لنا هو ""الكونتر غريللا"". أما اسمها على الصّعيد الرّسمي فهوَ "دائرة الحرب الخاصة أو دائرة العمليات". وعلى إثرِ الحادث المروريّ في منطقةِ "صوصورلك"، حاولت الصحافة والوسائل الإعلاميّة وصحفيّو التّلفزة تمرير الحادثة وطمسها بعد مدّةٍ أيضاً من خلال ربطها بشخصِ "محمد أغار" واستقالته أو من خلال ربطها بشخصِ "تانسو تشيلار" وعمليّات السّرقة والفساد المستمرّة لدى زوجها الجشع.

هذا وقد كشفت هذه الحادثة بشكلٍ واضحٍ وجَليٍّ مرَّةً أخرى أنَّ دولةَ الجمهوريّة التركيّة خصَّصَتْ مكاناً في بنيتها لمُنظَّمةٍ سرِّيّةٍ مُسَلَّحة، وأنَّ هذه المنظمة فَعَلَتْ كما تريد. (كيف السَّبيلُ لتفسيرِ ذلك؟). وعندَ دراسةِ الوضع من هذه الزّاوية، سنرى أنَّ "محمد آغار" أرادَ أن يلعبَ دور "أنور باشا" القائد العام في عهدِ الإمبراطورية العثمانيّة، وهو بذلك مهَّدَ الطّريق لنهايتِهِ سياسيّة. واتَّضحَ أنَّهُ قد باشرَ بعملِهِ ناسياً نهايةَ "أنور باشا"، لأنَّهُ لم يعمل جيداً لتّاريخِهِ. لأنَّ "أنور باشا" فعلَ ما يستطيع حسبَ رأيه لإنقاذ الإمبراطورية العثمانيّة رغمَ كلِّ جرائمِهِ ومجازرِهِ وإباداتِهِ ومظالمِهِ، ورغم قضائِهِ على عشرات الآلاف من الشّباب لأجلِ الطّورانيّة، ورغم تسليم دول البلقان والأناضول والقوقاز وشمال إفريقيا والدّول العربيّة حتى إيران، للموت.

فلا استطاع تأسيس الإمبراطورية الإسلاميّة، ولا استطاع تأسيس الإمبراطورية التركيّة أيّ الطّورانيّة. وانهارت الإمبراطورية العثمانيّة. وفشلَ "أنور" في خطواتِهِ الآسيويّة. وليسَ مصادفةً إحضار جثمان "أنور" إلى تركيا قبلَ عدّة أشهر. بل كانَ من أجل تذكيرِ التّاريخ بِهِ. فأشباح الماضي لا تظهرُ من أجلِ عَمَلٍ صالح. ولا تتركُ مجالاً كي تجعلَ أحداً يتحدثُ عنها بِكُلِّ خير.

كانَ "محمد آغار" بنظّارتِهِ السوداء يلعبُ قليلاً دورَ زعماء المافيا الإيطاليّة ودور العصابات الأمريكيّة. واستغلَّ فرصةَ إثبات اهتمامِهِ بالرتبةِ والهندام. ولا بُدَّ أنكم تتذكّرون فِكْرَتَهُ بأن يلبسَ موظّفو الشّرطة هنداماً يدلُّ على أنهم جنرالات. لأنَّه هو بالذّات كانَ "جنرال شرطة" يلبسُ قُبَّعةً تحملُ نجمة. ومن ثمَّ أصبحَ وزيراً و مسؤولاً قومياً فيما بعد. ولِمَ لا، ولكن...

لكنَّ وزارة العدل أصبحت مثارَ جدلٍ كبير رغمَ استمرارها مدّةً قصيرة (ما دامت عدالتُها محصورةً بمخالبها)، ومن ثمَّ موضوع الجمهوريّة التركيّة. إذ تلطَّخَ اسمُ "وزارة العدل" مع وزارة الدّاخليّة التي تورّطت بالفضائح التي أصبحت منعطفاً على طريق انهيارها بسبب التّعفُّنِ والفساد باحتمالٍ كبيرٍ في تاريخها. فهل انتهى كلُّ شيءٍ بالنسبةِ لها؟ هذا ما لُوحِظَ حاليّاً. وسنرى ما حدثَ لاحقاً.

لأنَّهُ عند ضرب مثالٍ على أحدهم مثل "أنور باشا" سيكون من الصَّعب التَّخمين كيف ستكونُ الأمور بعدَهُ وعلى أيِّ حال ستنتهي. ونحنُ مضطرّون هنا للاطلاع على التّاريخ كي نتمكّن من الحصول على شيءٍ منَ المعلومات الأوّليّة حولَ هذا الموضوع، وكي نفهمَ كيف نعيشُ وما يحصلُ لنا في هذه الأيّام. ويمكن عندها أن نفهمَ بشكلٍ أيضاً مجموعةً من المواضيع التي طُرِحَتْ على جدول الأعمال التّركيّ منذ عدَّةِ أشهر: مثل الاستياء منَ القذّافي وليبيا وأسبابه، وإحضار جثمان أنور باشا" إلى تركيا، والنّزعة القوميّة التركيّة، والنَّزعة الإسلاميّة، والنّفقات السّريّة، والمنظمةِ الخاصّة (يقالُ عنها الفريق الخاص، حسبَ كلمة فريق باللغةِ الإِنكليزيّة). ويمكننا أيضاً تحديد حضور نفس أعضاء العائلات في الآليّات السياسيّة التركيّة منذُ سنوات، مثل عائلات "منتشا" و"أوزتراك" و"بليدا" و"أرتورك" و"أنور باشا". وينبغي لنا عدم تجاهل خصائص ومزايا أيّامنا هذه المتعلّقة بالتّاريخ، عندما ندعو مواطنينا للاطّلاع على التّاريخ. فلم تكن هناكَ حوادث سيّارات في تلك الفترات. ولهذا السّبب من غيرِ الممكن وقوع حوادث مروريّة.

فحياةُ العائلات في تلكَ السنوات كانت أكثر أماناً وانضباطاً. ولا سيّما أنَّ موضوع العشق كانَ أمراً معيباً جدّاً لدّى السّيدات المتزوّجات.

ولذلك ليسَ وارداً العثور على هويّة "مزوّرة-حقيقيّة" لمعشوقةِ أحدِ أعضاء المنظّمة الخاصّة.

كما أنَّ الرّغبة بحياةٍ فاخرة في تلكَ المراحل لم يكن بالمستوى نفسه والأهميّة في أيّامنا هذه. لذلك لم يتم تحويل موضوع تهريب المخدّرات إلى مصدرٍ للمعيشةِ و التّمويل، رغمَ أنَّ إنتاج واستهلاك المُخدرات كانَ حرّاً. أو ربَّما لهذا السَّببِ أيضاً!

ليبيا والكونتر غاريللا

من المعلومِ أنَّ المنظمة الخاصة في عهدِ الإمبراطورية العثمانيّة قد ذُكِرَت أوَّلَ مرّة في "طرابلس الغرب" أي "ليبيا" حاليّاً في الفترةِ ما بين عاميّ ١٩١١-١٩١٢. وعلى إثرِ التَّدخُّل الإيطاليّ في "طرابلس الغرب"، كانت مجموعةٌ من الضّباط العثمانيّين حاضرةً ببعضِ الأعمال التّاريخيّة المكتوبة التي نفّذتها إدارة "الحرب الخاصّة" ضدَّ القوّات المسلَّحة الإيطاليّة تحت هذا المُسَمَّى. وقد لفتَ الانتباه من بين مجموعةِ الضّباط الصغيرةِ تلكَ كلٌّ من "نور باشا" و"مصطفى كمال". وأُطْلِقَ اسم "التّنظيم السّريّ" على بعضِ القطعات التي أُرْسِلَتْ إلى الجبهةِ في الفترةِ ما بين عاميّ ١٩١٢-١٩١٣ خلالَ المراحلِ الأولى لحروب البلقان فيما بعد.

كانت تلكَ القطعات مؤلّفة من هؤلاء الذينَ أُطْلِقَ سراحهم من السّجون في تلكَ الأثناء من أجلِ إرسالِهم إلى الجبهة. ووفقاً لبض المصادر، فقد كانَ عددُ المحكومين الذين أُطْلِقَ سراحهم بهذا الشكل وأُرْسِلُوا إلى الجبهة حوالي خمسة آلاف شخص واسْتُخْدِمَتْ تلكَ القطعات المؤلفةِ من المحكومين وأصحاب السوابق، بأكثر الأعمال قذارةً وجنوناً في الجبهةِ

وما وراء الجبهةِ. وأُطْلِقَ على قسمٍ من هؤلاء اسم: "فرقةُ المجاهدين" بل حتى تمَّ تشكيل "الكتيبة المولويّة" تحت إمرةِ الجيش الرّابع. أمّا المجموعةُ المُسَمَّاة "المجموعة البكداشيّة" فقد اسْتُخْدِمَتْ أولاً في "كالي بولو". ثمَّ أُرْسِلَتْ فيما بعد إلى دول القوقاز.

(يمكن الاطلاع على هذه المواضيع بشكلً أكثرَ تفصيلاً في مؤلَّفٍ للكاتب P.H.stoddard تحتَ عنوان "العرب والحكومة العثمانيّة"، ١٩١١-١٩١٨: البحث الأوّل عن التنظيم السرّيّ، princton،١٩٦٣).

أما موضوع "المنظمة الخاصة" الذي يهمّنا بشكلٍ خاص، فقد تأسَّست رسميّاً في العام ١٩١٣. وقد تأسَّسَت على هيئة مؤسَّسَةٍ شبه عسكريّة للاتّحاد والترقي، ثمَّ تأسَّسَت في العام ١٩١٣ كمؤسَّسَةٍ رسميّةٍ تابعة لوزارة الحرب في عهد الإِمبراطورية العثمانيّة. أمّا واضعُ حجر الأساس فيها ومؤسِّسُها فهو "أنور باشا". ومركز "التنظيم السّريّ" في "إسطنبول" عنوانها هو: تشاغال أوغلو (نور وعصمانيّة)، شارع شرف، مقابل مطبعة التّصوير الفكريّ، رقم٣٩. والكثيرُ من المعلومات الحاليّةِ عن "المنظمة الخاصة" مصدرُها مذكّرات الدّيوان الحربيّ (المحكمة العسكريّة) التي حُوكِمَ فيها هؤلاء الذينَ لم يتمكّنوا من الهرب خارج البلاد من قادةِ "الاتّحاد والتّرقي" ١٩١٩. وكما تُخمِّنون، فإنَّ المعلومات عن هذا الموضوع بين عامي ١٩٠٨-١٩١٨ في المرحلةِ التي تحوّلَ فيها "حزب الاتّحاد والتّرقي"إلى كابوسٍ مُزعجٍ لمصير الإِمبراطورية العثمانيّة، هي معلومات محدودة جدّاً. ولا يعلمُ الرّأي العام شيئاً عن هذا الموضوع، باستثناء بعض القادة والنّوّاب. لقد وُلِدَت "المنظمة الخاصة" كمؤسَّسَةٍ سريّةٍ منذُ بداياتهِ.

وعُيّنَ لرئاسة هذا التّنظيم "سليمان عسكري بيه" الذي أحبهُ "أنور باشا" كثيراً وأُعْجِبَ به. وعُينَ "عاطف بيه" نائباً له. (أخذ فيما بعد كنية كامتشيل". ثمَّ أُضِيفَ عضوان لهم وهما: "عزيز بيه" معاون مدير الأمن العام و الدّكتور "ناظم بيه". ثمَّ انضمَّ إليهم كعضوٍ خامس الدكتور "بهاء الدّين شاكر بيه".

وأُضِيفت أسماء أخرى أيضاً إلى الكادر القياديّ "للمنظمة الخاصة" وهي: "يعقوب جميل" و"رسوخي بيه" و"حسام الدين أتاتورك بيه" قائم مقام منطقة "سوڤاري" والأخوان "أشرف" و"حاجي سامي كوشتشوباسي". و"عمر ناجي"... والكثير من "الفدائيّين" الآخرين....

وتقبعُ " المنظمة الخاصة" تحت إمرة وإدارة "حزب الاتِّحاد والتّرقي". وتمَّ تكليف عناصر شرطة من جهاز الأمن وضبّاطاً على أعلى المستويات. وعَمِلَ نوّاب المناطق كعناصرَ في "التّنظيم السّريّ" من أجلِ مناطقَ مُحَدَّدة وشرائحَ مُحَدَّدة في ذاكَ الوقت. فعلى سبيلِ المثال، اعْتُبِرَ النّائب عن ولاية "أرزوروم" "سيف الله أفندي" مُجازاً منَ المجلس العثماني" من أجلِ تنفيذ مهامه في بُنية "المنظمة الخاصة".

فتأسيس "المنظمة الخاصة" في العام١٩١٣ لم يكن من قبيل المصادفة. فهذا التّاريخ مرتبطٌ بتحوُّلِ "حزب الاتحاد والتّرقي" إلى صيغة الحزب الواحد. وبعدَ "الانتخابات الإجباريّة" في العام١٩١٢، تحرَّك "حزب الاتّحاد والتّرقي" للتّشديد في مراقبةِ المجتمع بعد إرسال جميع مُعارضيه إلى السّجن والمنفى في ولاية "سينوب"، والتَّحكُّمِ بإدارةِ الدّولة بشكلٍ كامل. وأسَّسَ لهذا الغرض سلسلة من المنظّمات الواقعةِ تحت وصايتِهِ. ونَظَّمَ هذه الوصاية والمراقبة في خمسة مجالاتٍ مختلفة، وهي:

١ - الجمعيّات ذات المواصفات الثّقافيّة" مثل المحافل التركيّة[1]، وجمعيّة العلوم القرويّة.

٢ - جمعيّات التّجار وَالحرفيّين والجمعيّات المهنيّة: مثل جمعيّة الحمّالين. إذ وُضِعَ "فدائيّون اتحاديّون" في هذا النّوعِ من الجمعيّات.

٣ - الشّركات ذات المواصفات الاقتصاديّة: مثل شركات "كاراكمال"...

٤ - الجمعيّات التي أُسِّسَت بهدف الدَّعم والفعاليّات السّريّة: مثل جمعيّة الهلال الأحمر، وجمعيّة التّزويد، وجمعيّة مسلمي باكو...

٥ - المؤسسات شبه العسكريّة: مثل "المنظمة الخاصة" وجمعيّة القوّة التركيّة، وجمعيّة القوة والشّباب....

إيديولوجيّة "التّنظيم السّريّ"

تستندُ "المنظمة الخاصة" إلى ركيزتين إيديولوجيّتين أساسيّتين وهما: النّزعةُ الإسلاميّة والنّزعة التركيّة. وهذه هي مُبادرةُ "حزب الاتّحاد والترقي" في تلكَ الأيّام. ووفقاً لمؤسّسي "المنظمة الخاصة"، فإن الهدف من وراءِ ذلك، هو هدفٌ مزدوج كما يلي:

١ - الحفاظ على الوحدة السياسيّة للعنصر التّركيّ. ويعني ذلك النّزعة التركيّة. أو الطّورانيّة.

---

(١) المحافل التتركية: وهي الخلايا التي أسَّست فيها بعد كلّ الأحزاب القومية الفاشية في تركية. (المترجم).

٢ - جمع كل المسلمين تحتَ رايةٍ واحدة. وبذلك يكون أنور باشا قد استلهم مشروعه من النّزعة الإسلاميّة في برنامجِ الاتحاد والتّرقّي من ناحية، ومن نزعةِ "زيا كوكالب" التركيّة العنصرية من ناحيةٍ أخرى.

فكلُّ تجمعات المسلمين ذات النّزعة الإسلاميّة كانت ترمي إلى الإعداد ضدَّ الإِمبراطورية البريطانيّة. وكانت نتيجةُ ذلكَ الحصول على مختلفِ أنواع الدّعم من الألمان. ومن المعلوم أنَّ "أنور باشا" من ناحية أخرى كانَ مُحِبّاً للألمان بشكلٍ واضح لا يحتاج إلى إثبات.

وأُرْسِلَ المحرِّضونَ والقَتَلة والمخرِّبون والمستشارون والعملاء إلى جميع الدّول الإسلامية لتحقيقِ هدف النّزعة الإسلاميّة. ولعبَت "المنظمة الخاصة" دوراً مُحَدَّداً للغاية في هذه المهمّة. وقد وُلِدَتِ النّزعة التركيّة أو الطّورانيّة من حُلُم الأتراك الشّباب ومن حُلُمِ "زيا كوكالب" على وجهِ الخصوص، في السّنوات التي أعقبت طرد الإِمبراطورية العثمانيّة من الأراضي التي احتلتّها في البلقان. وهذا الحلم هو العودة إلى آسيا الوسطى والاتّحاد مع الشّعوب التي ادُّعيَ أن أصولها من "العِرْق التركيّ". ومن ثمَّ تأسيس إِمبراطوريّة تركيّة عظمى. وينبغي أن يكون اسمُ ذلك هو الطّورانيّة". وهو مبادرةٌ عنصريّةٌ بشكل واضح جداً. لكنّهُ لا يهمُّ الألمان بالدّرجة الأولى.

وقد قامت الدّبلوماسيّة الألمانيّة بالذّات بإيقافِ مساعي العثمانيّين نحو تحقيق نجاحات عسكريّة على أطرافِ إيران وأذربيجان، وتأسيسِ إمبراطوريّةٍ إسلاميّةٍ هناك. فهذه المبادرة الإيديولوجية العنصريّة واللاواقعيّة المزدوجة كانَتْ لعبةً استخدمَتْ فيها الإِمبراطورية الألمانيّة في الواقع ضبّاط الظّلام،

وأنهت وجودَ الإِمبراطورية العثمانيّة ومستقبلها أمامَ الإمبراطورية البريطانيّة. وفي الفترة ما بين عاميّ ١٩١٣ - ١٩١٨، استخدمت الإِمبراطورية الألمانيّة الإسلام من أجلِ التّقليل من أثرِ المملكة البريطانيّة في الشّرق القريب والهند وآسيا الوسطى. كما استخدمت "أنور" والقادة والضّبّاط المؤتمرين بأمرهِ في سبيل تحقيق هدفها. وكانَ هذا أيضاً السَّببَ في قتلِ عشرات الآلاف مِن البشر.

عُذِّبَتْ الكثير من الشّعوب التي ناضلت من أجل استقلالها. من طرابلس الغرب إلى البلقان، ومن هناكَ إلى العجمِ والعربِ والأذريّين، وإلى الشّعوب في القوقاز، وإلى الأكراد واللّاذيّين والأرمن والجورجيّين واليونانيّين في منطقة البحر الأسود.

بُنية المنظمة الخاصة

أُسِّسَتْ بنيةُ "المنظمة الخاصة" حول أربعةِ ملفّات رئيسيّة وبشكلٍ يتناسب مع إيديولوجيّتهِ وهي:

١ - ملفُّ اليونانيّين: من أجل منع نشاطات اليونانيّين على سواحل البحر الأسود.

٢ - ملّف القوقاز: من أجلِ تحريض الشراكس والشّيشانيّين والجورجيّين المسلمين على التَّمردِ ضدّ الرُّوس.

٣ - ملف طرابلس الغرب وإفريقيا: تحريك الإرهاب من أجلِ منع أيِّ نشاطات ضدَّ العثمانيّين في دول الشّرق القريب ومن ضمنها مصر.

٤ - ملفّ الولايات الشّرقيّة[1]: من أجل نشاطات قمع وإبادةِ ونفي الأكراد والأرمن في الولايات الشّرقيّة وعلى رأسها ولاية "أرزروم" المركزيّة. وقد تبيَّنَ في هذهِ الأيام أن مهمّة "نفي وإبادة" الأرمن أُوكِلَتْ إلى "المنظمة الخاصة" بقرارٍ من المجلس العام المركزيّ للاتّحاد والتّرقّي.

كوادرُ المنظمة الخاصة و رجالها وفدائييّها

تمَّ الاعتمادُ على إمكانيّاتِ الدّولة والاستفادة منها من أجلِ إيجاد العناصرِ التي ستنفّذ نشاطات "المنظمة الخاصة" ومن ثمَّ تأهيلهم وتدريبهم وإرسالِهم إلى الأماكن التي سينفذونَ مهامهم فيها. كما تمَّ إعداد الكوادر بِمساهمةٍ ومساعدةٍ من شُعَبِ وفروع "حزب الاتّحاد والترقي".

فيما يلي الرّدّ على البلاغات العليا التي تلقّيتُها يوم أمس ١٥ تشرين الثاني: لقد تمَّ البدء بإعداد الرجال وتحضيرهم والمُضيِّ قُدُماً في هذا الطَّريق بناءً على بلاغٍ واردٍ من وزير الدّاخليّة إلى حضرة الوالي قبلَ أسبوعٍ من هذا التّاريخ الذي طُلِبَ فيه مئتا رجلٍ من الشّراكس والمحكومين وغيرهم يمكنهم العمل كعصابات في منطقة القوقاز. وسيتمُّ جمعهم وإرسالهم خلال عدّة أيّام إذا لم تُطْلَبْ المواصفات والشّروط المعلّقة بهذا الموضوع خلالَ يومٍ واحد. لأنَّهُ لا يمكن جمع سوى عدد قليل جدّاً من الرّجال في البلاد حسبَ المواصفات والشّروط المُحدَّدَةِ في البرقيّة التي وصلتني. فهناكَ شراكس فقط في البُقعةِ التي تنتشرُ فيها شعوب القوقاز. ولا توجد أعراقٌ من اللاذيّين

---

(١) شرق وجنوب شرق الأناضول في تركيا (المترجم).

والشّيشان والجورجيّين. وحتى الشّراكس الموجودون لا يعرفونَ اللغة الرّوسيّة ولم يزوروا أراضي القوقاز أو يتعرّفوها.

لكن يمكن إيجاد / العثور على الرّجال بالمواصفات المطلوبة من حيثُ بُنيتهم وأخلاقهم وشجاعتهم والذين لم يؤدّوا الخدمةَ العسكريّة. ومن الممكن فوراً تجهيز نحو ثلاثمئة أو أربعمئة شركسيّ من أمثالِ هؤلاءِ لإعدادهم من أجل الحرب وتحويلهم إلى عصابات في المستقبل ووضعهم في مقدمةِ الجيوش إذا اقتضت الضّرورةُ ذلك. وإذا ما طُلِبَ أشخاصٌ بأعدادٍ مُحَدَّدَة من أجل نشرِ الدّعايات، فيمكنُ تأمين خمسةَ عشر رجلاً من قرى القوقاز ذات المستويات العلميّة المتدنيّة، يمكنهم التّحريض ونشر الإشاعات. وهم الأشخاص المناسبون في حال صدور الأوامر بخصوص الأشخاصِ المعروفةِ أسماؤهم وأحياؤهم. ويمكنني إرسالهم خلال بضعةِ أيام في حال صدور الأوامر. وأنا بانتظارِ تعليماتكم الواضحة وردّكم العاجل من أجل التّحرُّكِ وفقَ ما تأمرُ بِهِ الهيئات الموقّرة ووفقَ موضوعِ الرّجال الذين طَلَبَهُم وزير الدّاخليّة كلٌّ على حِدَةٍ. مع كل التّقدير والاحترام لأوامركم يا سيّدي). (قُدِّمَتْ مجموعةٌ مؤلفة من ٣٣٠ شخصاً بشكل عاجل إلى مفتشكم في ولاية "باليك أسير" الدكتور "ناظم بيه" و"موسى أفندي" في ٢٠ تشرين الثاني ١٩١٤. وعُرِضَتْ هذه المجموعة على "مدحت شكري" في ٢٢ تشرين الثاني). وقد نُقِلَ أبناء الشّراكس الذينَ هربوا من روسيا القيصريّة في القرن التّاسع عشر واستوطنوا / وُطِّنوا في الأناضول، إلى القوقاز مجدّداً من أجل نشاطات التّخريب والتّحريض والعَمالَةِ...

وتوجدُ في هذا السّياق برقيَّةٌ مسحوبةٌ من مركزِ "حزب الاتّحاد والتّرقي "في ولايةِ "إزمير" وهي متعلّقة بعصابةِ "شاشان حميد". وقد جاءَ في البرقيّة المذكورة ما يلي:

(الأخوة المحترمون، قام "شاشان حميد آغا" وهو واحدٌ من قطاع الطُّرق العملاء والمُقيم في ناحيةِ "رشاديّة" في قضاء "بيرغاما" بطلبِ المساعدة قائِلاً إنَّهُ سيخدمُ مع الجيش من خلالِ بعض المرّضاتِ اللّواتي سينقلهنَّ من هنا كونهُ من أهالي ولاية نرجس أويوص في القوقاز"، وسيتحرّكُ على الحدود، وسيقومُ بتأسيس منظمّةٍ مهمّةٍ في ولايةِ "ديار بكر"في حال تمَّت مساعدتُهُ. ولأننا نأملُ أنَّهُ يمكن أن يخدمنا بهذه الصّورة، فإنَّ نقلهم وإرسالهم سيحقّقُ فائدةً مزدوجةً للبلاد. مع كلّ احترامي وتقديري لردّكم العاجل إخوتي الأعزّاء ببرقيةٍ تؤكّدُ فيما إذا كانَ هناك ضرورة لإرسالهم أم لا، ووجودهم ضمنَ هذه المبادرة الوطنيّة). وقد ثَبَتَتْ ظاهرتانِ أساسيّتان من خلالِ تلكَ الوثائق وهما: الارتباط الوثيق بينَ "المنظمة الخاصة" والمركز العام "لحزب الاتّحاد والتّرقي"، ولجوء الاتّحاديين إلى مختلف الطّرق من أجلِ نشاطاتهم وأعمالهم. (شُكِّلَتْ بعض العصابات عن طريق المفارز الطّوعيّة تحت إمرةِ القادة الذينَ عَيَّنتهم "المنظمة الخاصة". فعلى سبيلِ المثال، وُضِعَتْ عصابةٌ مؤلّفةٌ من ألفي شخص تحت قيادة "يعقوب جميل بيه". كما توغَّل "عمر ناجي بيه" في الدّاخلِ الإيراني عبرَ القوقاز بعصابةٍ مثلها. من ناحيةٍ أخرى، هناكَ عصابات أيضاً تقودُها العصابات المحترفة. مثلَ عصابة "شاشان حميد"، وعصابة "طوفان آغا" وهو من ولاية "آرتڤين" والمؤلّفة من خمسةِ آلاف شخص). وفي الوقت

نفسه كانت تلكَ الوثائقُ أيضاً قاطعة على قيام ضبّاط ووزراءِ "الاتّحاد والتّرقي" الذين قادوا الإِمبراطورية العثمانيّة بالتّعاونِ مع المجرمين وقطاع الطّرق. ويكفي التذكير بما فَعَلهُ "أحمد الشركسي" وعصابتهُ كمثالٍ على الأعمال التي نُفِّذت بالتّعاونِ مع رجالٍ من أمثالِهِ: إذ إنَّ "أحمد الشركسي" هو الشَّخص الذي قَتَلَ الصّحفي "زكي بيه" في منطقة "بكركوي" في ولاية "إِسطنبول". ثمَّ شكل عصابةً فيما بعد. وقتل الأفندي "ڤاركاس" والأفندي "زوهراب" وهم من النّواب الأرمن". وقد أوضحَ المؤرخُ "أحمد رفيق بيه" في مُؤلَّفٍ له تحت عنوان :"لجنتانِ وحربان"، أنَّ "أحمد الشركسي" هو زعيمُ عصابةٍ أُرْسِلَتْ بِعِلْمٍ من "المنظمة الخاصة".

كما دارَ الحديث عن حوالي نحو ألف من المشاة الأتراك وبضعة آلاف من الفرسان الأكراد كانوا ضمن وحدات "عمر ناجي بيه" الطّوعيّة. دخلت تلك الوحدات الطّوعيّة إلى مدينة "تبريز" في شهر كانون الثّاني من العام. وتمَّ تكليف المفارز أيضاً بمهمةِ تحريض "أذربيجان" على الانتفاضة. لكنَّها لم تستطع النّجاح في ذلك. لكن أليسَ غريباً تكليف "عبد الله تشاتلي" وعصابته من أجلِ تنفيذ الكونتر غاريللا التركيّة لانقلابٍ في "أذربيجان" بعدَ مرور ثمانين عاماً تقريباً؟ واستُخدِمَ رجالُ الدّينِ أيضاً من أجلِ نشاطات العصابات. ويمكن أن نذكرَ على سبيلِ المثال الشّيخ "أحمد السّنوسي" الذي نُقِلَ من "طرابلس الغرب" إلى "إِسطنبول" بغوّاصةٍ ألمانيّة في العام ١٩١٨. واقترحَ "أنور باشا" موضوع الخلافة على المذكور للاستفادةِ من تأثيرهِ الدّينيّ. في هذه الأثناء، أرادَت "المنظمة الخاصة" الاستفادة من العلماءِ أيضاً. (ففي العام ١٩١٨، تقرَّرَ إرسال العالِمَين الشَّابين

السَّيدَين "كوبرولو زاده فؤاد" و"حليم ثابت بيه" إلى فرنسا من أجل ممارسة النشاطاتِ الدّعائيّة لصالحِ القوقاز في أوروبا، وتخصيص خمسمئة ليرة تركيّة لكلِّ واحدٍ منهما، لكنَّ إدارة الجامعة رفضت ذلك). و"كوبرولو زاده فؤاد بيه" المذكور هنا، هو نفسهُ "فؤاد كوبرولو" في السّنوات اللّاحقة. وهو أحدُ المؤسِّسين الأربعة "للحزب الدّيمقراطيّ" في العام ١٩٤٦. وهو وزير الخارجيّة في الحكومةِ الأولى برئاسةِ "عدنان مندريس" بعدَ فوز "الحزب الدّيمقراطيّ" في انتخابات ١٤ أيار من العام ١٩٥٠.

ميزانيّة المنظمة الخاصة

احتاجَت "المنظمة الخاصة" لأموالٍ ضخمةٍ جدّاً بعدَ أنْ مارسَت عشرات النشاطات، وجمعَت عشرات الرّجال، وأرسلتهم إلى جميع الدّول الإسلاميّة، واختارَت المُحرِّضين والمخرّبين وكلَّفَتهُم بمهامّ في مناطقَ مُحدَّدَة. وقد أمَّنَت "المنظمة الخاصة""احتياجاتها الماليّة من ثلاثة مصادرَ مختلفة وهي:

١ - من النفقات السّريّة. فقد تمَّ الحصول على الأموال الضّروريّة والهامّة "للمنظمة الخاصة" من "جمعيّة الدّفاع الوطنيّ" عدَّة مرات. ثمَّ من النفقات السّريّة لميزانيّة وزارة الحرب. وكانَ القادةُ العاملون في مركز "المنظمة الخاصة" يعملونَ بشكلٍ طوعيّ دونَ الحصولِ على أيِّ رواتب شهريّة. أما الضّبّاط المتخصّصونَ بالملفّات فكانوا يحصلونَ على رواتبهم من ميزانيّة الدّولة. لم تُنَظَّمَ جداول الرَّواتب، بل كانت تُكتَبُ إلى الوزارة عن طريقِ الموظّفين بعدَ البتِّ بالقرارِ فيها. وأحياناً كانت القراراتُ شفهيّة.

يعني ذلك أنّه لم يتضّح كيف وأينَ أُنْفِقَتْ الأموال المُخصَّصَة من ميزانيّة الدّولة. ربّما لعدم ترك أيِّ دليلٍ على ذلك.

٢ - الأموال التي تمَّ الحصول عليها منَ الهبات لـِ"أهل الخير" في سبيل نشاطات "التّنظيم السّريّ". علاوةً على ذلك، فقد جُمِعَ نحو خمسة ملايين ليرة تركيا في البداية من أجلِ "المنظمة الخاصة"حسبَ ما تبيَّنَ. وليسَ من الصّعوبةِ بمكان التَّخمين أنَّ هذا الرّقم ضخمٌ للغاية في العام ١٩١٣.

٣ - مساعدات الإِمبراطورية الألمانيّة: منَ المعلوم أنَّ الألمان قدّموا مساعدات ماليّة نقديّة وذهباً سواء بشكلٍ مباشر، أم سواء عن طريق "التّنظيم السّريّ". إذ قدَّم الألمان مساعدات فعليّة مثلما أوضحتُ سابقاً. فقد استُخْدِمتِ الغوّاصات الألمانية في بعضِ أعمال "المنظمة الخاصة"، فيما عدا نقل أحد الشّيوخ من "طرابلس الغرب" إلى "إِسطنبول". فعلى سبيل المثال، قامَ "حسام الدّين أرتورك" أحد قادة "المنظمة الخاصة" البارزين، ورئيسهُ منذُ نهاية العام ١٩١٨، بعدّةِ رحلات بالغوّاصات الألمانيّة. (نشرَ "حسام الدين أتاتورك" مذكّراتهِ باسمٍ مستعار على مرحلتين، إِسطنبول، ١٩٥٧). كانَ "حسام الدّين أرتورك" بمنزلة جسرٍ بين "المنظمة الخاصة" و"الجمهوريّة التركيّة". وبعدَ أن سلَّمهُ "أنور باشا" رئاسةَ "المنظمة الخاصة"، كُلِّفَ "حسام الدّين بيه" ممثلاً لحركة الأناضول وبعدها حكومة أنقرة في ولايةِ "إِسطنبول". وفي هذه الأثناء، أسَّسَ "حسام الدّين بيه" القوّات الشّعبيّة المسلحة ومنظمة "MIM MIM"

يمكننا تقسيم الجناح العسكريّ "لحزب الاتّحاد و التّرقي" إلى قسمين وهما:

١ - المنظمة الخاصة، أي جناح الكونترغريللا: وهو المجموعة العنصريّة والطّورانيّة التي تزعمّها "أنور باشا".

٢ - جناح "القوّة الشّعبيّة": وهو المجموعة التي تزعَّمها "مصطفى كمال"، وهي مجموعةٌ تبنَّت الميولَ الجمهوريّة مع الوقت التي كانت علاقتها مع القصر العثماني محدودةً جدّاً.

وقام هؤلاء الموجودون في المجموعة الثّانيّة، بمحاكمةِ آخرِ قادةِ "حزب الاتّحاد والتّرقي" وبعض الرّجال الآخرين بِتُهمَةِ حياكةِ مؤامرةٍ تُدعى "اغتيالات إزمير" في شهر حزيران من العام ١٩٢٦. وأُعْدِمَ نحو عشرة أشخاص. وماتَ بعضُهم في هذه الأثناء خلال بعض مراحلِ اعتقالهم في السّجون. وطُرِدَ أقاربهم الموجودونَ في الجيش، مثلما طُرِدَ المعارضُونَ للإصلاحات. وهكذا بقيَ هؤلاء الموجودون في المجموعة الثّانية، أي "الكماليّون"، بلا أيّ مُنافسٍ لهم في الجمهوريّة التركيّة. لكن حاولَ بعض الضّباط المُقَرَّبينَ من المجموعةِ الأولى في الأربعينيّات إعادة ترتيب الحُلُم الطّوراني من خلال التّقارب مع ألمانية النّازيّة، ومنهم على سبيل المثال: الجنرال "علي إحسان صابيش" و"نوري باشا" الأخ غير الشّقيق لِـ"أنور باشا" والجنرال "حسين حسني أركيلات". وعَمِلَ "نوري باشا" الملقَّب بـ"نوري كيجيل" الذي كانَ رجلَ أعمالٍ ثريّ في ولاية "إِسطنبول"، على تنفيذ هذه المهمّة خلال زيارتهِ التي استمرّت عدَّةَ أسابيع

في ألمانيا في الفترة ما بين شهري آب وأيلول من العام ١٩٤١. وقد لعبت هذه المجموعة دوراً مهماً في التَّنظيمات السياسيّة الطّورانيّة والعنصريّة في الأربعينيّات. وقاموا بتصفية الحسابات في الأربعينيّات، وتغلّبوا على "عصمت باشا" وأصدقائهِ، وقضوا عليهم بتأثيرٍ من هزيمةِ النازيّين. وقد استلمَ "الكماليون" السُّلطة بلا منافسٍ لهم منذُ أواسط العشرينيّات. لكنهم لم يتجنبوا أيضاً تطبيق مختلف الأساليب الأخرى. وقد لوحظت هذه الظّاهرة في "جهاز خدمة الأمن القومي(ماه)" ومن ثمَّ في "جهاز الاستخبارات القوميّ (ميت)" الذي حلَّ مكانَهُ في السّتينيّات. وأوضحُ مثالٍ دراماتيكيّ على هذا الموضوع هو قتلُ "صباح الدين علي" في الأربعينيّات. وهناكَ أمثلةٌ أخرى على ذلك...

وبرزت حالات الغَيْرَةِ بين الشّرطةِ والدَّرَك في تلك الأثناء. إذ أسَّسَ جهاز الدَّرَك استخباراتِهِ الخاصة به تحت اسم "استخبارات الدرك ومكافحة الإرهاب" "JITEM". ووقعت مشاكلُ أيضاً بين مديريّة الأمن العام وجهاز الاستخبارات القوميّ. وكانت "تقارير جهاز الاستخبارات القومي" المختلفة التي انعكست على وسائل الإعلام، مؤشراتٍ واضحة على هذا النّزاع. علاوةً على ذلك، هناكَ من استخدموا أيضاً تواقيع "عناصر الشّرطة الوطنيّين والمُثَقَّفين". وقد كشفَ هذا الأمر وجود منافسين لوزير الدَّاخليّة "محمد آغار" وعصابته. ووقعت نزاعات بين عناصر الشّرطة... وتَشكّلَتِ العصابات التي تنافستْ فيما بينها. ولم يكن ممكناً في النَّهايةِ إخفاء المُشَادّات بين الجيش والشّرطة. وقد انعكست هذه المشادّات على الرّأي العام من خلال قيام "حزب الطّريق القويم" بترشيح نحو ثلاثين عنصراً من عناصر الشّرطة في الانتخابات النيابيّة، و ذلكَ في شهر تشرين الثّاني من العام ١٩٩٥.

نزاعاتٌ في هذه الأيّام بين جهاز الشّرطة من ناحية، ومُناصري الولايات المتّحدة داخلَ الجيش من ناحيةٍ أخرى، وبتعبيرٍ أشمل: بينَ "الوطنيّين" و"مناصري الغرب". على الأقلّ مثلَ النزاع بين عناصر القوّة الشّعبية ومناصري الألمان، أي عناصر المنظمة الخاصة في العشرينيّات. فمن سيفوز؟ هذا ما يهمُّنا بالدّرجةِ الثّانية. والنقطةُ المهمّة الأساسية هي أنَّهُ لم يتمّ إيجاد/ أو لم يكن بالمُستطاع إيجاد حلّ سياسي للمسألة الكرديّة بسبب هذا النّزاع. كما لم يكن بالمستطاع إيجاد مخارج وحلول للمشاكل التركيّة المتزايدة والمتراكمة بشكلٍ غير مُتَوَقَّع. و نُقِلَتْ تركيا إلى الهاوية في تلكَ الأثناء على يدِ زمرةٍ حاكمةٍ متعفّنة وفاسدة حتى النخاع وطمّاعة ومتهوّرة لم تشهدها تركيا مطلقاً من ذي قبل. وتمَّ الاستهزاء بالمواطنين. واستمرَّت تركيا بهذا الوضع مع الفاسدين والطّامعين. وانعكست على الصّحافة حوادث القتل السياسيّة والجنائيّة الكثيرة في كلّ يوم. وسُحِقَت القوانين تحت أقدام المسؤولين من حيث أسلوبُ تطبيقها: إذ كشفَ حادث "صوصورلك" المروريّ في هذا السّياق المشهدَ القذر أمام الجميع، بعد أن رفعَ الغطاء عن حفرةِ الصّرف الصّحيّ تلك. ولهذا الموضوع أهميّة تاريخيّة من هذه الزّاوية:

وقد عُلِمَ أنَّ "محمد آغار" وزير دولة الجمهوريّة التركيّة العظيمة الحاضر في ظلّ أجواءٍ عجيبةٍ لا تُقارَبُ مطلقاً، متورطٌ بالتّعاون مع عصابةٍ دمويّة عندما كانَ على رأسِ مهامه. وهذه نقطةٌ مهمةٌ أيضاً. وتكمنُ هنا أهميّةُ وسائل الإعلام في هذه الأيّام، رغمَ تعدّد وسائل الإعلام إذ أَثْبَتَتْ تلكَ الوسائل أبعادَ هذا الفساد بِمُجرَّد إظهارهِ فقط. من ناحيةٍ أخرى، حاولَ "محمد آغار" التّملُصَ وإنقاذ نفسه، متحدّثاً بشكلٍ عشوائي وهو مرتبكٌ وحائِر من اعتقالهِ مُتَلَبِّساً: فعلى سبيل المثال، قالَ من ناحية: "أنا

لا أعرفُ "عبد الله تشاتلي" . وأضافَ من ناحيةٍ أخرى:(إذا ما جرت الأمورُ على هذا الشّكل، أي إذا ما استمرّت الانتقادات، فلن يُوجَدَ أحدٌ يخدمُ هذه الدّولة ؟؟؟!!!). يعني أنّ المذكورَ بعينه وافقَ على أن يعملَ من أجل الدوّلة.

ألم يستنفر عقبَ الحادث المروريِّ مباشرةً ويقولُ: (لقد قامَ كلٌّ من "بوجاك"و"كوجاداغ" بنقلِ "تشاتلي" إلى ولاية "إِسطنبول" من أجل تسليمهِ إلى الشّرطة)؟ ومنذُ متى يقومُ نائبٌ ومديرُ مدرسةٍ للشرطة باعتقالِ شخصٍ معروفٍ للجميعِ أنَّهُ "قاتل سفّاح" وتبحثُ عنهُ الشّرطة التركيّة والإِنتربول منذُ سنوات وتسليمه إلى الشرطة؟

لكن كونوا هادئين ولا تقلقوا: فقد عقدَ "مجلس المتابعة" الذي شَكَّلَتْهُ صحيفة "ميلّيات" في إطارِ حَمْلَة "النّهايةُ للفَساد"، الاجتماع الأوّل يوم الجمعة ١٥ تشرين الثاني من العام ١٩٩٦ مع فقدانِ أمرين اثنين مع الأسف. وجاءَ في بيان المجلس المذكور: يمكنكم أن تناموا براحةٍ وهناء أيُّها المواطنون الأعزّاء. فمنذُ سنواتٍ وسنوات، والحرّاسُ يتجوّلونَ في الأحياءِ بعد أن يَحُلَّ الظَّلام ويصيحونَ قائلين:" لقد حلَّ الأمانُ والارتياح". وليَكُنِ المواطنون على ثقةٍ أنَّ الدّولة تقوم بمهامها، ولينامو براحةٍ وهناء. هذا ما تفعلُهُ الصِّحافة البرجوازيّةُ أيضاً في هذه الأيّام، وتريدُ أن تقول للمواطنين: (ناموا أنتم. فنحن نبذلُ جهودنا ونقومُ بهذه الأعمال بالشكلِ الأنسبِ والأفضل). فكيف ينامُ الآباء والأمهات وقد اختُطِفَ أبناؤهم وقتلوا، وأُلقيَتْ جثثهم في أواسط الشّوارع وعلى جوانب الطّرق؟ وكيفَ ينامُ الأولادُ المُجْبَرونَ على الرَّكض من الصّباح حتى المساء، والمخاطرة بحياتهم من أجل كسب بضعةِ قروش يشترونَ بها خبزهم،

ويُضْرَبونَ أحياناً بشكلٍ مأساويٍّ على يدِ عناصر الشّرطة دونَ معرفةِ الأسبابِ؟ وكيف ينسى طلّابُ الجامعات والموظّفون والعمّال والنّساء ضربات العصيّ التي تعرَّضوا لها في مظاهراتهم؟ كيفَ ينسون بعد كلِّ هذا الظّلم و ينامون براحة؟ كيف؟

كيفَ ينام جميع الرّجال والنساء والأولاد والفتيات والرّفاق الأكراد؟ تنتظرُ الكشف عن جميع الوثائق والأدلّة لتلك القذارات بكل ما تحويهِ من أجهزةٍ شرطيّةٍ وعسكريّةٍ واستخباراتيّة ومافياويّة. إن لم يكنْ اليوم، فلا بُدَّ أن يكون غداً لا محالة، لأنَّهُ لا يمكن إخفاء هذا السّرّ إلى الأبد. وهذا ما تعلّمناهُ من التّاريخ.

(وأريدُ هنا أن أشكرَ البروفسور الدكتور "طارق ظَفَر تونايا" الذي أنجزَ العَمَل الأوَّل والأنسب في موضوع "المنظمة الخاصة". ذلك بمناسبةِ مساهمتهِ الضّخمة في الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان من خلالِ مُؤَلَّفٍ لهُ تحت عنوان: "الأحزاب السياسيّة في تركيا". وقد نقلتُ بعضَ الوثائقِ هنا من هذا الكتاب. إذ نُشِرَ كتابُ "تونايا" في العام ١٩٥٢. وكان يعتقدُ في ذاكَ الوقت أنَّ الدّيمقراطيّةَ وصلت إلى تركيا. وقد شرحَ عن قذارات "حزب الاتّحاد والتّرقي" و"المنظمة الخاصة"، آملاً بعدم حدوث المزيدِ من تلكَ الأمور. تُوُفِّيَ "تونايا" فيما بعد. طيّبَ اللهُ ثراه).

المنظمة الخاصة من الأمس حتى اليوم

كانت الإِمبراطورية العثمانيّة منذُ العام ١٩٠٨ ذات مضمون متطابق ومنسجم مع "حزب الاتّحاد والترقي"، أي مع الأتراك الشّباب. وهذا الحزب وزعيم جناحه العسكري "أنور باشا" على وجهِ الخصوص ، جثَما كالكابوس

على مصير الإمبراطورية ومصير جميع الشّعوب في البلاد. وبعدَ العشرينيّات، حلَّ "حزب الشعب الجمهوريّ" مكان "حزب الاتّحاد والترقي". وأصبحَ مستقبل تركيا مرهوناً بيد الحزب الواحد على وجه الخصوص منذُ بدايةِ الثلاثينيّات التي أخذَ فيها هذا الحزب هيئةَ حزبٍ فاشيّ. والنّقطة الأهمّ في هذا الموضوع هي أنَّ كوادر هذين الحزبين وهاتين الفرقتين صورةٌ طبق الأصل بعضهما عن بعضٍ. فقد درسوا في المدارس نفسها (المدارس العسكرية عموماً)، وانتهجوا الطُّرق نفسها، وهي الكوادر المؤلّفة من أعدادٍ قليلةٍ من المدنيّين ومن الضّباط الذين استمرَّ قسمٌ منهم في المحافل الماسونيّة نفسها والأهمّ من ذلك أيضاً هو أنَّ الكثير من هؤلاء عَمِلوا في بُنيةِ "المنظمة الخاصة".

وفيما بعد، كانَ الكثير من قادة الدّولة في عهد الجمهوريّة زعماء لعصابات "المنظمة الخاصّة". مثلَ "حسام الدين أرتورك" و "رؤوف بيه"... أمّا من الجناح المدني فيجب التّذكير هنا أيضاً بكُلٍّ من "جلال بايار" الذي افتخرَ بكونهِ "أحد أعضاء اللّجنة" في سنوات العام ١٩١٠، و"فؤاد كوبرولو" الذي كانَ واحداً من الزعماء الذين قادوا تركيا في الفترة ما بين ١٩٥٠-١٩٦٠، وأسَّسَ "الحزب الدّيمقراطيّ" في العام ١٩٤٦.

وإذا ما أمكنَ وصفُ إيديولوجيّةَ تلك الكوادر والإيديولوجيّة التي طبّقتها في الوقت نفسه تلك الكوادر أنَّها إيديولوجيّة فعليّة، فسنرى حينئذٍ النتيجة التي سنخلصُ إليها وهي تموضعُ العادات الموروثة في مفهوم الدّولة وفي إدارة الدّولة. وهي العادات المستمرّة حتى أيّامنا هذه، كما يلي:

١ - الجرائم: وهي قيام رجال الدّولة المُسَلَّحين بقتلِ مواطني الدّولة الآخرين في أواسط الشّوارع دونَ تحقيقٍ أو محاكمات. فقد أوكل الاتّحاديّون

إلى العصابات التي سلّحوها بالذّات وإلى زعماء العصابات أو إلى فدائيي العصابات حسبَ التّعبير السّائدِ في تلكَ الفترة، مهمَّة قتلِ الكثير من الصحفيّين المُعارضين. كما هدَّدوا النّواب المُعارضينَ وحرّضوا على قتلِ النوّابِ الأرمن. وتلكَ الاعتداءات الوضيعة في أيّامنا هذه تستهدفُ بالدّرجةِ الأولى النّوّاب والسِّاسيّين والنقابيّين والصحفيّين الأكراد.....

٢ - اختطاف الرّجال: إنّ اختطاف بعض المعارضين، واستجوابهم تحتَ التّعذيب، والقضاءِ عليهم، هو من العاداتِ والأساليب القذرة التي اعتادهاَ الاتَّحاديون. وهيَ الميراث الذي تُرِكَ لدولةِ الجمهوريّة التركيّة في أيامنا هذه.

٣ - التّخريب: تأسَّسَت "المنظمة الخاصة" من أجلِ ترويع الشُّعوب المُنتفضة ضدَّ ظُلم وقمع الإمبراطورية العثمانيّة الهَرِمَة، والشّعوب التي تناضِلُ من أجل استقلالها. فقد تمَّ تنفيذ عمليات التّخريب والتّفجير بواسطةِ العُملاء / الجواسيس الذين أرسلَتهم "المنظمة الخاصة" إلى الدُّول المنتفضةَ والمُتَمَرِدَّة. وخيرُ مثال على ذلك هو تخريب ممتلكات العرب المناضلين ضدَّ العثمانيّين في طرابلس الغرب (ليبيا الآن). ومن هناك تمَّ إعداد العناصر التي انتقلت إلى مصر والسّودان من أجل تفجير السّدود وخزانات المياه فوق نهر النّيل وعلى مقربةٍ منهُ. ومن ثمَّ فقد عملوا على تغيير مجرى نهر النّيل. ثمَّ علمت بريطانية وجهازُ استخباراتها بذلك، وقامت باعتقال العُملاء....

كما وقعت عمليات تخريب في منطقتي الحجاز و بغداد الواقعتين ضمن المنطقة العربيّة. وقد قام "أحمد الشركسي" والعصابات التي قادها وتزعّمها، عمر ناجي بيه" المُلقب بـ"المُؤتَمِر" الذي مّدَحَهُ "زيا كوكالب"

بِشِعْرِهِ، بتخريبِ أنابيبِ النّفط في منطقة "الأحواز" الإيرانية... وعَمِلوا على تحريض شعب أذربيجان على الانتفاضةِ والتّمرّد. كما تمَّ تحريض المسلمين في "روسية" من ناحية، وتنفيذ عمليات التّخريب من ناحيةٍ أخرى. وعصابات "المنظمة الخاصة"هي زمرةٌ للموتِ والإعدام بحدِّ ذاتها. وقد تلقّوا مساعداتٍ مُحَدَّدة من العُملاء الألمان في جميع نشاطاتهم تلك.

بل حتّى مساعداتٍ من العُملاء السّويديّين خلال نشاطاتهم التي نفذوهافي ظغيران. وهكذا فقد كان الهدف الامتداد من إيران حتى أفغانستان، ومن هناكَ إلى الهند. وكانَ "رؤوف بيه" يعملُ على إنجاز هذه المهمّة. لكن العملاء الألمان الذين دعموهم طيلة المرحلة التي قاموا فيها بالأعمال المناسبة للإِمبراطوريّة الألمانيّة ولإِستراتيجية الأركان العامّة الألمانيّة، قاموا بإيقافِ "رؤوف بيه" على إثرِ محاولاتهِ لتجسيدِ النّزعة الطّورانيّة / التركيّة التوسعيّة. وقد راودت الجمهوريّة التركيّة الأحلام الطّورانيّة / التركيّة مجدّداً على إثرِ الحوادث التي وقعت في دول الجوار التركيّ شمالاً منذُ بداية التسعينيّات مثل: اختطاف سفينة "آڤرو آسية"،التّدخُّل في الشّيشان بِطُرُقٍ سرّيّة، إرسال "مجاهدين" إلى البوسنة، محاولة تنفيذ انقلاب في أذربيجان...

فإحراق القرى وتدميرها، وإرغام القرويين على الهجرة، وتحويل القرويّين إلى "حرّاسٍ للقرى" بالإِكراه أي تحويلهم إلى ميليشيات إلى جانب العصابات، هي منعكساتٌ للتقاليد العثمانيّة على أيامنا هذه. وقد كُتِبَ مراراً وتكراراً أنَّ ما فَعَلَتْهُ الجمهوريّة التركيّة هو صورة طبق الأصل عمَّا فَعَلَتْهُ الإِمبراطورية الاستعماريّة الفرنسيّة في الجزائر، وعمّا فَعَلَتْهُ الامبرياليّة الأمريكيّة في ڤيتنام. وهذا ما أَكَّدَه الكثيرُ منَ الكُتَّابِ والسِّياسيّين. وهذا

الأمر ليسَ خاطئاً. ولكنهُ ناقص، لأنَّهُ نُسِيَ أنَّ الجمهوريّة التركيّة هي صورة طبق الأصل عن الإِمبراطورية العثمانيّة من حيثُ كوادرها ومفهومها للدّولة وتطبيقها للقوانين ووقوفها إلى جانب اللّامنطق في "الحوادث البوليسيّة" حيالَ مختلف أنواع المسائل الاجتماعيّة والقوميّة. وما يتمُّ تطبيقُهُ في هذه الأيّام هو نفسُ ما فَعَلَتْهُ الإِمبراطورية العثمانيّة من قبل في دول البلقان والدّول العربية وأفريقيا والقوقاز وهو إعادةٌ وتكرارٌ لتطبيقهِ وتقليدٌ لهُ. وبأبعادٍ مُميتةٍ أكثر. وبمقاييس أكثر شموليّة وَضَعَتْه في هذه الأيّام. والمنظّمةُ التي يُقال عنها "الكونت غاريللّا" في هذه الأيّام، هي منظّمةٌ سرّيّة مُسَلَّحة تحت إمرةِ وإشراف الدّولة، وكانت غارقةً بممارساتٍ ظالمةٍ جنونيّة منذ بداية التسعينيّات. وهي صورة طبق الأصل عن "المنظمة الخاصة" في العهد العثماني، واستمراريّةٌ لها. وعندما ننظرُ إلى كوادر منظمة "الكونترغوريللّا" من هذه النّاحية، نجدُ فيها النّماذج نفسها التي كانت موجودةً في "المنظمة الخاصة" وهم الذينَ يمثّلونَ الدَّولةَ من الوزراء والنّوّاب وأعضاء الأمن والجيش. فالذينَ استَخْدَمَتْهُم مَنْ يمثّلون هذه الدولة من أجل تنفيذ الأعمال القذرة أو الذين تعاونوا معهم هم "الفدائيّون وعناصر العصابات والخارجونَ عن القانون، أي(المحكومون والمُتَّهمون وقطّاع الطّرق والقَتَلَة وأنواع مختلفة من الرّجال الأشرار... ومن المستحيل وجود أنواع أخرى غيرهم. لأنَّ الإنسان الشّريف لا يقوم بمثلِ تلكَ الأعمال الوضيعةِ القذرة. وينبغي التّذكير هنا أنَّ الإمبراطورية العثمانيّة أصدرت حُكماً قضائيّاً تحت قوّة القانون في العام ١٩١٤ وقانوناً خاصّاً في العام ١٩١٦ من أجل استخدام المحكومينَ والمُتَّهمين للعملِ داخل "المنظمة الخاصة". والقانون

المذكور كما جاءَ بحذافيرهِ: "قانونٌ متعلّقٌ بتأجيل العقوبة والملاحقة بحقّ الأشخاص الذينَ سيذهبونَ إلى ساحات الحرب". وهو قانونٌ يأتي في طليعة القوانين الخاصّة بالمجرمين. وبعد الانقلاب العسكريّ في ١٢ أيلول منَ العام ١٩٨٠، اقْتُرِحَ نقل المهمّة إلى بعض عناصرِ جهاز الاستخبارت القوميّ للعمل في منظّمةِ "الكونتر غاريلّلا"، من خلال القيامِ بزيارةٍ للفاشيّين القَتَلَةِ الموجودين في السّجون، وقِيلَ إنَّهم "سيجعلونَ ينسونَ أنفسهم في ظلِّ هذا الوضع. وتمَّ تنظيم استخدام نزعاتهم الإسلاميّة مع نزعاتهم التركيّة. وهو نفس ما كانَ عليهِ الوضع في العهد العثمانيّ: النّزعة الإسلاميّة من ناحية، والنّزعة التركيّة من ناحيةٍ أخرى. وهناكَ نقطةٌ أخرى هي تَبنّي القانون المذكور في المجلس العثماني في العام ١٩١٦ دون إحداثِ أيّة صعوبات. وهذا أمر طبيعي، لأنَّنا نعلم أنَّ نفس المجلس سمحَ لبعضِ أعضائهِ بتنفيذ نشاطات الكونتر غاريللا. وفي الوقت الذي نُوقِشَ فيهِ القانون في مجلس الأعيان (وهو المجلس الثّاني في ذاك الوقت) فقد أبدى "أحمد رضا بيه" معارضةً شديدةً لذلكَ وقالَ: "ينبغي عدمَ وجودِ القَتَلَة والمجرمين داخلَ أوساط الجيش". وعندما قِيلَ له: سَيُوضَعُ قسمٌ كبير من هؤلاء تحت إمْرةِ "المنظمة الخاصة"، وليسَ تحت إمْرةِ الجيش)، عبر "أحمد رضا بيه" عن ردّ فعلهِ قائلاً: "نعلم ما يكونُ هذا الجهاز. وسنقوم بتصفيةِ الحسابات مستقبلاً".

وبمقارنةِ تلك الأيام مع أيّامنا هذه، سيتبيّنُ لنا أنَّ القانون لم يُناقش بعد رسمياً في "مجلس الأمّة التّركيّ الكبير". ويثبتُ هذا الأمر أيضاً أنَّ هذا الموضوع خارجٌ عن إرادةِ "مجلس الأمّة التّركيّ الكبير". فهو لم يستطع بعد إبداء أيِّ ردِّ فعل، حتى عندما تبيَّنَ بشكلٍ واضحٍ وجَليّ بأنّ أحدَ أعضائهِ هو

عضوٌ في الكونتر غاريللا (هل عضوٌ واحدٌ فقط؟). ويوجدُ اليوم أيضاً عصابات "كوجاداغ" و"تشاتلي" و"بوجاك" التي انكشَفَتْ عن طريق المصادفة نتيجةَ حادثٍ مروريٍّ مأساويّ. وتبيَّن أنَّ التُّهمة الوحيدة للكثيرِ من العصابات والتي انعكست على وسائلِ الإعلام هي التّهديد والاغتصاب والمخدّرات. علماً أنّ كُلَّها عصابات الكونترغاريللا ورجال الكونترغاريللا. والدّولةُ بالذّات تقوم بدعمهم. وحتى جهاز "المنظمة الخاصة" لم يتمكّن من إنقاذ الإمبراطورية العثمانيّة، هذا الجهاز الذي تأسَّسَ من أجلِ إنقاذ الإمبراطورية العثمانيّة، وارتكبَ آلاف الجرائم، ونفذَ إبادةً دمويّةً ضدَّ الشَّعب الأرمنيّ، ونفذَ أيضاً "إبادةً بيضاء" ضدَّ الشّعب اليوناني حسبَ ما كتبَ أحد العلماء الخبيرِ بهذا الموضوع، و تسبَّبَ بالكثيرِ من المآسي والآلام لجميعِ الشّعوب، نقلَ الموت والدَّم إلى جميع الأراضي التي احتلّتها الإِمبراطورية العثمانيّة. نعم، لم تستطع "المنظمة الخاصة" إنقاذ الإِمبراطورية العثمانيّة لأنَّ مبادرتها وإيديولوجيّتها كانت خاطئة، ولأنَّ ممارساتها كانت ظالمة ووحشيّةً إلى حدٍّ كبير. ويُرادُ إنقاذ الجمهورية التركيّة الحاليّة بأساليبَ مشابهة في هذه الأيّام. وهذا مستحيل. فالمُجَرَّب لا يُجَرَّب، والماضي هو الحاضر والمستقبلُ نفسهُ. ولا سيّما في الأمور المشابهة من حيثُ الكوادر والتّفكير.

فما الذي يجب القيام به في مثلِ هذه الحالة؟

ينبغي قبلَ كلِّ شيء تغيير مفهوم الدّولةِ هذا من الألف إلى الياء. وينبغي لمركز هذه الدّولة إنهاءُ بُنية /الدّولة- الأمّة/ الرّقابيّة والوصائيّة إلى حدٍّ كبير. وهكذا يمكن إيجاد حلّ عادل ومتوازن لجميع المشاكل بينَ الشّعوب عن طريقِ المحادثات والمفاوضات المُتبادَلَة، وليسَ عن طريق النّزاعات. ويمكن عندها

إنقاذ الشّعوب، لأنَّ الثّروة الأهمّ هو الإنسان، وهوَ الشّعوب والتآخي بينَ الشّعوب: يعني ذلك العيشَ معاً بسلامٍ وأمنٍ وطمأنينة.

من جهاز الشّرطة إلى الوزارة:

إنَّ التّرفيعات والتّرقيات من جهاز الشّرطة إلى الوزارات في تاريخ دولة الجمهوريّة التركيّة لم تكن مقتصرةً على "تشاغلايانغيل" و"بويراز" مطلقاً. وهاكم بعض الأسماء الأخرى المشهورة مثل:

١ - بروفيسور القانون"حسين عوني كوك تورك" عضو الهيئة التّدريسيّة في كلّيّة العلوم السياسيّة، وأحد كتّاب المجلّات ذات النّزعة التركيّة والمُعْجَبَةِ بالنّازيّةِ في الأربعينيّات. وهو من ولايةِ "نيغدا" مسقط رأسهِ التي اختيرَ فيها نائباً عن "الحزب الدّيمقراطيّ". ووزير العدل في حكومةِ "عدنان مندريس" الرّابعة (من ٩ كانون الأوّل ١٩٥٥ حتى ١ كانون الثاني ١٩٥٧). وكانَ يُقَال في تلك الفترة "وكيل العدل". استلمَ وزارة الدّاخليّة بالوكالة لفترة في تلكَ الأثناء. إذ أحالَ "الحزب الدّيمقراطيّ" الكثيرَ من القضاة على التّقاعد" لأنَّ الضرورة اقتضت ذلكَ حسبَ رأيهِ". وسعى جاهداً بهذا الشّكل من أجل وضع مسؤولي العدل تحتَ إشراف "الحزب الدّيمقراطيّ". يعني ذلكَ ممارسة العَصَبيّة الحزبيّة. وأوضحت بعض المصادر أنَّهُ ترأّسَ "جهاز خدمة العمل القوميّ" في نهاية الخمسينيّات تقريباً. وأضافَت المصادر نفسها ما يلي: "لقد أُقِيلَ من منصبهِ عندما أساءَ استعمال منصبهِ خلال مدّةٍ قصيرة".

٢ - مدير الأمن السّابق في ولايةِ أذربيجان "شكري سوكمان سوار". هو نائبٌ عن "حزب الشعب الجمهوريّ". ووزير الدّاخليّة في حكومة "رجب بكر" في الفترة (من ٧ آب ١٩٤٦ حتى ٩ أيلول ١٩٤٧).

٣ - مدير الشّعبة الأولى في ولايةِ إِسطنبول في مدَّة اعتقالات أعضاء "الحزب الشّيوعي التّركي" في العام١٩٥١"أحمد طوبال أوغلو". هو نائبٌ عن "حزب العدالة" بعد انقلاب ٢٧ أيار من العام ١٩٦٠. ووزير الدّاخليّة في حكومة "حزب الشعب الجمهوريّ" و"حزب العدالة"المشتركة في المدّة (من ٢٠ تشرين الثاني١٩٦١ حتى ١ حزيران ١٩٦٢). ثمَّ وزير الجمارك والاحتكار في حكومة"سعاد خيري أوركوبلو" الائتلافيّة في المدّة (من ٢٠ شباط ١٩٦٥ حتى٢٢ تشرين الأوّل ١٩٦٥).

ووزير الدّفاع القوميّ في جميع حكومات "سليمان ديميريل" عقبَ فوز "حزب العدالة" في انتخابات العام١٩٦٥، واستمرَّ حتى ١٢ آذار منَ العام ١٩٧١. وقد كتبَ "ميهري بلّي" الذي اعتُقِلَ في العام ١٩٥١ في مذكّراتهِ ما يلي: (فُتِحَ خلفي في تلكَ الأثناء بابُ مدير الشعبة الأولى. ولَمَحْتُ المدير"أحمد طوبال أوغلو" بجانبي. تحدَّثَ دونَ توقُّف. وقلتُ له إنّني سأبوحُ بما يجولُ بخاطري، ولكن دونَ توجيه أيَّة شتائم. أي إنَّني أحتجُّ على المعاملةِ التي يلقاها "شوقي أكشيد" والتي كانت سبباً في محاولةِ انتحارهِ. وقلتُ للمدير "طوبال أوغلو": "إنكم بذلك تحاولونَ إضفاءَ جوٍّ من التّرهيب الذي يعتقدُ المرءُ من خلالهِ بأنَّ نهايةِ العام قد حانت". فقالَ لي: لقد اقتربت نهايتكم. فقلتُ لهُ: "أنتم مخطئونَ في ذلك". لقد كانَ "أحمد طوبال أوغلو" مسؤولاً ذا ثقافةٍ ضعيفة وذكاءٍ محدود. ومن النّوع الذي سيصبحُ فيه وزيراً في "حزب العدالة"). (صحيفة ميلّيات، ٥ تموز ١٩٨٩).

٤ - "نوزات أياز" وهو من "حزب الطّريق القويم"الذي تزعَّمَتْهُ "تانسو تشيلار"، ووزير التربية القوميّة في حكومةِ "حزب الطّريق القويم" و"حزب الشعب الجمهوريّ" الائتلافيّة.

ويمكن طرح المزيد من الأمثلةِ عن هؤلاء. لكنَّ الأمرَ المهم بالنسبةِ لموضوعنا هو تسليم الوزرارت المهمّة كوزارةِ الدّاخليّة إلى أشخاصٍ خبراء ولهم تجاربهم في شؤون الشّرطة والتّعذيب، وذلكَ في النّصفِ الثاني من الأربعينيّات وما بعدها، تلكَ المرحلة التي ادُّعيَ فيها أنَّهُ تمَّ الانتقال إلى مرحلةِ "الدّيمقراطيّة ذات التّعدديّة الحزبيّة" في تركيا"، والدَّولةُ بالذّات لم تستطع إرساءَ قواعدِ الدّيمقراطيّة. وخيرُ دليلٍ على ذلك هو تلك الحوادث التي وقعت منذُ تلكَ الأيّام حتى أيّامنا هذه. فمنَ المستحيل تحقيق الدّيمقراطيّة بوجودِ أجهزةٍ أمنية وشرطيةٍ تتلاعبُ بالقوانين وتتجاهلها، وتجعلُ من موضوع الاستهزاء بالقوانين مصدرَ فخرٍ لها. فالدّولةُ متشابكة مع جهاز الشّرطة منذُ البداية. وهذه الظاهرة مرتبطة بمنظمةِ /MIM MIM/ وبالمنظمة الخاصة في مرحلة تأسيس الجمهوريّة وفي حكومةِ الأتراك الشّباب في عهد الإمبراطورية العثمانيّة التي سبقتها مباشرةً. ومهما تحدّثنا وقُلنا إنَّ الكوادرَ العسكريّة والمدنيّة التي أسَّست الجمهوريّة التركيّة قد خرجت من "فريق" الأتراك الشّباب، يبقى الكلامُ قليلاً. لكنْ هناكَ فائدة في الإعادةِ والتّكرار: فمنَ الجناح العسكريّ هناكَ "مصطفى كمال" و"عصمت إنونو"، ومن الجناح المدنيّ هناك "جلال بايار". والأمثلةُ كثيرةٌ عن الآخرين. لكن الأشخاص الثلاثة المذكورينَ هنا، هم الذينَ قادوا الجمهوريّة التركيّة كرؤساء للجمهوريّة ورؤساء للحكومات حتى السّتينيّات. فالمنظمة الخاصة ومنظمة /MIM MIM/ كانا متداخِلَين ومتكاملَين مع دولة الجمهوريّة التركيّة نتيجة النشاطات التي أسَّساها ونفذّاها طيلةَ حرب الاستقلال التي شهداها و طيلة الحرب العالميّةِ الأوليةِ التي شهداها أيضاً وطيلةَ حروب البلقان. ففي مُؤَلَّفِهِ الذي حَمَلَ عنوان: الأحزاب السياسيّة في تركيا، المجلَّد

الثالث، الاتّحاد والترقي، تاريخ حزبٍ وجيلٍ وعصر (منشورات دار حرّيات، إسطنبول، ١٩٨٩)، شرح "طارق ظَفَر تونايا" عن كيفيّة النشاطات السّريّة للمنظمة الخاصة من ناحيّة، وعن أسلوب عملية "العصابات" التي نفّذها من ناحيّةٍ أخرى. فقد شُكِّلت تلكَ "العصابات" في هذا السّياق ضدَّ "العدوّ الخارجيّ" على وجهِ العموم، و ضدَّ الرّوس في منطقة القوقاز.

لكنْ نعلمُ جيداً أنَّ "الاتّحاد والترقي" استخدمَ فدائييه ضدَّ معارضيه داخل البلاد، وضدَّ الصحفيّين المُعارضين على وجهِ الخصوص. وكانَ قتلُ الصحفيّين المعارضين واحداً من الأساليب الدّنيئةِ والوضيعةِ التي لجأَ إليها. وانكشفَتْ فيما بعد أسماءُ الصحفيّين المقتولين وأسماء مَنْ قَتَلَهُم وأسماء الذين أعطوا الأوامرَ بالقتل، وذلكَ خلال المحاكمات في المجلسِ العسكريّ الذي شُكِّلَ تحت إشراف ومراقبةِ هؤلاء الذين سيطروا على "إسطنبول".

وبعدَ أن أصبحت تركيا عضواً في حلف النّاتو في الخمسينيّات، بدأَ خبراء العصابات بالتّوافدِ إلى تركيا من الخارج. وأقدمَ هؤلاء على تأسيسِ منظمةٍ غير موجودة بينَ المؤسساتِ الرّسميّة لجهاز الدّولة، وموازيّة للمنظّمات المُسَلَّحة الرسميّة في تركيا، أي موازية لجهازي الجيش والشّرطة، وذلكَ للوقوف في وجهِ أيّ تمدُّد سوفييتيّ مُحْتَمَل.

لقد قُبِلَتْ تركيا في حلف النّاتو من قبيل المجاملة، بعد مقتلِ آلافِ الجنود من خلالِ إرسالهم بشكل عاجلٍ إلى الحرب الكوريّة التي بدأت بعد فشلِ هجوم كوريا الجنوبيّة على كوريا الشّماليّة وبعد عشرات المحاولات. وعلى إثرِ ذلك، أرسلت الولايات المتحدة الخبراء إلى تركيا. وقد لفتَ الانتباه في هذا الموضوع "الضّباط الأمريكيّون الخبراء بشؤون العصابات"

الذينَ أُرسلوا من الولايات المتحدة إلى تركيا. (حسبَ ما نقلَ الصّحفيّ "جنيد أرجايوراك" في المجلّد الرّابع من مُؤَلَّفِهِ، صفحة ٣١٧-٣٢٣). إذ نقلَ "جنيد أرجايوراك" تقريراً قدَّمَهُ العقيد الركن"هدايات أوغور" إلى المسؤولين البارزين بعد زيارتهِ إلى الولايات المتحدة بدعوةٍ منها. وقراءةِ هذا التقرير ضروريّة، لأنَّ الجانب المثير في ذلك هو حيرة واندهاش الضّابط المذكور بالذّات في موضوع إرسال الولايات المتحدة لمجموعةٍ من "خبراء العصابات" إلى تركيا. وأدركَ بشكلٍ واضحٍ جدّاً وجود "لعبة أمريكيّة" في هذا الموضوع. وربّما لهذا السبب تمّت إحالة الضّابط المذكور على التّقاعد في العام ١٩٦٢. ولفتت الانتباه نقطةٌ أخرى هنا: وهي أنَّ وزير الخارجية "فاتن رشدي زورلو"الذي استمرَّ مدّةً طويلة في هذا المنصب في عهد "الحزب الدّيمقراطيّ" أصبحَ مندوباً دائماً للجمهوريّة التركيّة لدى حلف النّاتو في باريس" في بداية الخمسينيّات. و"زورولو" هو نائب رئيس الوزراء في حكومة "عدنان مندريس" التي جاءت بعد انتخابات العام ١٩٥٤. ثمَّ استلمَ وزارة الخارجيّة من "فؤاد كوبرولو".

إنَّ المنظّمة التي تُسَمَّى الآن "الكونتر غاريللا" والتي يعلمُ كل شخصٍ بوجودها، ضربت جذورها في تركيا خلالَ تلكَ السَّنوات. و أريدُ هنا تأكيد قيمة وأهميّة التّكرار والقول إنَّ الذينَ جرّبوا "عَمَلَ العصابات" والذينَ هم بقايا من مرحلةِ نهايةِ العهد العثماني ومرحلةِ تأسيس الجمهورية التركيّة، قد استمرّوا بعملهم أيضاً في "جهاز خدمة الأمن القوميّ" بالذّات. فقد عَمِلوا ضدَّ الأكراد، وضدَّ المدافعين عن حقوق الشّعب الكرديّ، وضدَّ الشّيوعيّين. وقيام ضابط باسم "ثريّا كوتش" بالإخبار عن "ناظم حكمت" في العام ١٩٣٨، لم يكن من قبيل المصادفة مطلقاً. وقد أصبحت المذكورة

نائبة عن "حزب الشعب الجمهوريّ" بعد فترة ولفت الانتباه أيضاً وجود ضباط بين العنصريّين في الأربعينيّات، أي بين الذين أسّسوا للقبضِ على زمام السُّلطة عن طريق الانقلاب إذا اقتضت الضّرورة لذلك. وينبغي التّذكير هنا بأكثر المعروفين من بين هؤلاء وهو ضابط المدفعيّة النقيب "ألب أصلان توركش": وهو الذي خاطبَ الشّعب التركيّ عبرَ إذاعة أنقرة بصفةِ الناطق باسم القوات المسلَّحة" في انقلاب ٢٧أيار من العام ١٩٦٠...

فموضوع تأسيس المنظمات التي أُطْلِقَ عليها اسم "الكونترغريللا" من أجل تنفيذ النشاطات السّريّة ضدَّ العدو وضدَّ عمليّة احتلال أيّ دولة من الدّول الأعضاء في بنيّة حلف النّاتو، أهدافٍ أخرى، وليسَ نحوَ هدف الوقوف ضدَّ "عدوٍّ احتلال".

وانبثقت خلال السّنوات الأخيرة منظّمات مرتبطة بوكالة الاستخبارات المركزيّة CIA في جميع الدّول الأعضاء في حلف النّاتو، سُمِّيَت باسم "مجلس التّحالف السّريّ" أو "سوبر ناتو". وكانَ يُطْلَقُ عليها أسماء أخرى في كلِّ دولة: ففي جمهوريّة ألمانية الاتحادية تُسَمَّى "حركة Gehlen"، وفي بلجيكا تُسَمَّى "SDA-8"، وفي هولندا تُسّمَّى "NATO-GOMMAND"، وفي اليونان تُسّمَّى "B-8 shaepskin" وفي إيطاليّا تُسمَّى "Gladio"... وأصبحت المسألة واضحة أكثر عندما تدخّلت تلك الأخيرة بالكثير من حوادث التفجير والاغتيال والقتل. فالمُنظمة التي سُمِيَّتْ "الكونترغريللا" في هذه الأيَّام في تركيا، أُسِّسَتْ أولاً كمؤسَّسةٍ لترتيب أمور التَّأهبِ للحرب بعد أن أصبحت تركيا عضواً في حلف النّاتو. ثمَّ أُطْلِقَ عليها فيما بعد اسم "دائرةُ الحرب الخاصّة". وقد وجدت هذه المنظّمة أرضيّة لها في مُدُنِ الأناضول مع الفاشيّين الأعضاء في "حزب الحركة القوميّة" بعدَ النّصف الثّاني منَ السّتينيّات.

وبرزت هذه المنظمة مع وقوع انقلاب ١٢ آذار من العام ١٩٧١ ومن خلال العمليّات التّحريضية التي وقعت بعد ذلك. وأكثرُ عمليّةٍ معروفة هي المجزرة التي وقعت في ساحة "تقسيم" في ولاية "إسطنبول" في الأوّل من أيار من العام ١٩٧٧. ثمَّ محاولة اغتيال "بولانت أجاويد" الرئيس العام "لحزب الشّعب الجمهوريّ"، وعملية إحراق قصر الثقافة، وعمليّات تحريضيّة أخرى...

وقد أعلنَ "كارتال داميراغ" بالذَات والذي أطلقَ النَّار من أجلِ قتل رئيس الوزراء في تلك الفترة "ظكتورغوت أوزار" في حزيران من العام ١٩٨٨، أنَّهُ تلقَّى التَّدريب في بنيةِ "الكونترغريللا" في ولاية "أفيون". ولفتَ الانتباه أيضُاً موضوع وفاة "تورغوت أوزال" عندما كانَ رئيساً للجمهوريّة وبطريقةٍ لم تُكشَف بعد. فلا بُدَّ أن تُزَاح يوماً ما تلكَ السّتارة السّريّة التي تُخفي جميع الجرائم ومحاولات الاغتيال. وفي الوقت الذي ينتظر فيه الجميع ذاكَ اليوم، فإنَّ كلَّ شخصٍ يعلمُ الآن بوجود تعاون بين "حزب الحركة القوميّة" وهذه المنظّمة عن طريقِ "فرق خاصّة" وبِشكلٍ واضحٍ للعيان. وقد طُرِحَ هذا الموضوع على جدولِ الأعمال مَرَّةً أخرى بمناسبةِ ترشيح النّائب العام السّابق في محكمةِ أمنِ الدَّولةِ في أنقرة "نصرت ديمريل" عن "حزب الحركة القوميّة" في انتخابات ٢٤ كانون الأوّل المبكّرة من العام ١٩٩٥. وعندما قِيلَ عن النَّائب العام في محكمةِ أمن الدّولة "نصرت ديمريل" إنَّهُ "فاشيّ" قبل ثلاثةِ أشهرٍ من ترشيحه، جاءَ الرَّدُّ كما يلي:

"لا يا روحي، هذا الرَّجلُ موظف دولة ويحمي دولتَهُ بِعَمَلِهِ". ثمَّ إنَّ هذا الرجل وأمثاله هم أعضاء في الوحدات التّابعة "لدائرةِ الحرب الخاصّة" المعلومِ بوجودها بشكلٍ غير رسميّ منذ السّبعينيّات. حتى إنّ هناك مَنْ

يقولون عن "نصرت ديمريل": "هذا الرّجل هو زعيم "دائرةِ الحرب الخاصّة" ومنهم على سبيلِ المثال صحيفةِ "لوموند" الفرنسيّة المنحازةِ للبرجوازيّة وللدّولة. كما أنَّ هذه المؤسَّسة التي مارست نشاطاتها داخل الدّولة وخارجَ نطاق أيِّ مراقبةٍ قانونيّة في السّبعينيّات، مدَّت أذرعتها نحو الضّواحي المختلفة في البلاد. وعلى إثرِ إطلاق النّار على متظاهري الأوّل من أيار من العام ١٩٧٧ وجريانِ الدّماء بشكلٍ لا معقول، أوضحَ "بولانت أجاويد" بصفةِ الرئيس العام لحزب المعارضة الرّئيسيّ خلال حديثهِ في ساحة "كوناك" في ولايةِ "إزمير" في ٧ أيار من العام ١٩٧٧ وخلالِ لقائهِ مع رئيس الجمهوريّة في تلكَ الفترة قبلَ عدَّةِ أيّام قائِلاً: "هناكَ شكوكٌ في موضوعِ احتمالِ قيام بعض المؤسَّسات الدولتيّة بتأسيس تلكَ الحركات خلف الكواليس، وخارج مراقبة الدّولة" ونعلمُ بوجودِ بعضِ القُضاةِ والنّواب العامّين والضّباط وعناصر الشّرطة والسّياسيّين المحليّين، وبعضٍ من أعضاء"حزب الحركة القوميّة"، داخلَ تلكَ المؤسَّسات في السّبعينيّات. ومع انقلاب ١٢ أيلول من العام ١٩٨٠ العسكريّ، بدأتْ تلكَ المؤسَّسات أي "الكونترغريللا" بتنظيم نفسها، وملء الأماكن الشّاغرة تدريجيّاً في الحياةِ السياسيّة. وقبضتْ على زمام السّلطة بشكلٍ فعليّ في بعضِ الولايّات والمناطق بالتّعاون مع الضّباط. وتعلمُ كلُّ وسائل الإعلام الأجنبيَّة وكلُّ الأوساط الدّبلوماسيا أنَّ "حزب الحركة القوميّة" مُتَداخلٌ مع "دائرةِ الحرب الخاصّة" والتي اشْتُهِرَتْ باسم "الكونترغاريللا". ولم يستطع زعماءُ تركيا وقادتُها تجاهلَ هذا الأمر.

علاوةً على ذلك، فإنَّ المنفصلينَ عن "حزب الحركة القوميّة" والمستقيلينَ منهُ بسبب عدم رضاهم عن مواقعهم في قوائم المرَّشَحّينِ في الانتخابات الأخيرة، أوضحوا هذه الحقيقة لجميعِ وسائلِ الصّحافةِ والنَّشر.

ألم تتمّ المساومة على مرشحي "حزب الحركة القوميّة" عن ولايةِ "إزمير"؟ هذا ما حدثَ أيضاً قبلَ نحو عشرينَ عاماً عندما شاركَ "حزب الحركة القوميّة" بالانتخابات مع مرشَّحيهِ للمرة الأولى. وقد أدلى "أحمد بكتانا" الرَّئيس السّابق لفرعِ "حزب الحركة القوميّة" في ولايةِ "ديار بكر" بتصريحاتٍ مثيرةٍ جدّاً حولَ هذا الموضوع . ويُمكن الاطّلاع على تلكَ التّصريحات من مجلّة "آيضنلك" الصّادرة بتاريخِ ٢٣ كانون الأوّل منَ العام ١٩٩٥. (الصّفحة الثانية).

وفيما يلي أهمُّ ما جاءَ في تصريحاتِ المذكور أعلاه، حيثُ قال: (أعدكم أنّني سَأُدلي بتصريحٍ مُوَسَّع، وسأنفصلُ عن الحزب. وسأفجّرُ عندها القنبلة الكبيرة. ولن أخافَ مُطلَقاً). لقد تحدَّثَ المذكور عن "القنبلة الكبيرة"، في الوقت الذي تركت فيه تصريحاتهُ أنَّ القنبلة من نواحٍ كثيرة. يعني ذلك هناكَ الكثير من الأمور والمواضيع الفعليّة والمهمّة التي سيكشفُها. ما دامَ حُوِّلَ مبنى ومقرّ "حزب الحركة القوميّة" في ولايةِ "ديار بكر" إلى مقرٍّ للإرهاب. إذ توجد بنادق كلاشينكوف وقنابل ومتفجرّات داخل مبنى الحزب. وقالَ المذكور من ناحيةٍ أخرى عبارة: "لن أخافَ مطلقاً". ويعني ذلك أنَّ هناكَ أموراً تخيفُهُ.

كلُّ ذلك موجودٌ في تصريحهِ المعروف في الأصل: و كلُّ شخصٍ يعلمُ بموضوع تنفيذ نشاطات "الكونترغاريللا" في تركيا وبتوجيهٍ من حلف النّاتو والولايات المتّحدة ووكالة الاستخبارات المركزيّة CIA منذُ بداية السّتينيّات، وازدياد هذه النّشاطات تدريجياً مع بدايةِ السّبعينيّات على وجهِ الخصوص. وامتدَّت هذه النّشاطاتِ إلى سائرِ أنحاء البلاد عن طريقِ رجال وأعضاء وقادة "حزب الحركة القوميّة"، قامَ بعضُ الضّباط وصف الضّباط وبعضُ العناصر الشّرطة و المُفَوَّضين بتنظيمِ هذا العَمَل بالتَّعاونِ مع الفاشيّين

في الكثير من المدن. حتى إنَّ أسماءَ الكثير من هؤلاء قد انعكستْ على الصِّحافة. ولا يستطيعُ أيُّ واحدٍ و لا سيما منَ الفريق القياديّ أن يقول "نحنُ لا نعلم بذلك".

من ناحيةٍ أخرى، شكَّلت الإدارةُ العُليا في "حزب الحركة القوميّة" ضغطاً ديكتاتوريّاً عنيفاً جدّاً داخلَ الحزب. وانعكست هذه الظّاهرة بشكلٍ واضحٍ و جَليّ على الرّأي العام في الأيّام التي تَلَتِ الانتخابات الأخيرة. وقد تحدَّثَ نائب الرّئيس العام "لحزب الحركة القوميّة" عن موضوعِ خصومةِ داخلَ الحزب خلال أحد البرامج التّلفزيونيّة، إذ ذكر الأمور نفسها قائِلاً:

(تمَّ التّحدُّثُ مع البعضِ منهم، فلا المعلوماتُ أُعطِيَتْ، ولا التّعليماتُ أُخِذَتْ، وثبتَ هذا الأمر حتى بالأحاديث الهاتفيّة). تفضّلوا الآن وقرّروا بأنفسكم. فهكذا يتصرّفُ هؤلاء الرّجال مع نظرائِهم. وفكّروا أنتم بخلفيّةِ ما يحدث. وإزاء معرفتها بذلك، أجرت رئيسة وزراء الجمهوريّة التركيّة والرّئيسة العامّة "لحزب الطّريق القويم" السّيدة "تانسو تشيلار" مفاوضاتٍ من أجل تشكيلِ الشّراكة مع "حزب الحركة القوميّة" قبلَ الانتخابات، وكانَ "حزب الطّريق القويم" سيحملُ "حزب الحركة القوميّة" على ظهرهِ إلى "مجلس الأمّة التركي الكبير"، لو لم يطمع أعضاء "حزب الحركة القوميّة" و يطلبوا من /٤٥-٥٠/ مقعداً لهم.

لم يستطع "حزب الطّريق القويم" تأسيس الشّراكة الانتخابيّة مع "حزب الحركة القوميّة" لكنَّهُ أبدى ترشيحَهُ من خلال قائمتهِ الخاصّة، وحثَّ على انتخابِ عناصر الشّرطة، ونَقَلَهُم إلى "مجلس الأمّة التركيّ الكبير". وهكذا بدأَ "حزب الطّريق القويم" بتشكيلِ كادرٍ بوليسيّ تحتَ مظَلَّتِهِ. وممّن نجدهم ضمنَ هذا الكادر:

١ - والي إِسطنبول السّابق "خبري كوزاكجي أوغلو". وهو المشرف السّابق على حالةِ الطوارئ من ناحيةٍ أخرى.

٢ - المدير السّابق لجهاز الأمن "محمد آغار".

٣ - والي "أضنة" السّابق "ناجي بارماكسيز".

٤ - المشرف السابق على حالة الطوارئ "أونال أركان".

٥ - مستشار وزارة الدّاخليّة السّابق "بكر أكسوي".

٦ - والي مانيسا السّابق "م. نجاتي تشاتين كايا".

٧ - والي قيصري السّابق والمدير السّابق لجهاز أمن إِسطنبول "س. أركان بيدوك".

٨ - والي "صمصون" السّابق "شيناسي كوش".

٩ - المدير السّابق لجهاز أمن إِسطنبول "نجدت منذر".

فهؤلاء هم مُديرو أمنٍ سابقون و /أو ولاةٌ لهم جذورٌ أمنيّة ومعظَمُهُم مُلاكون، أي هم رجالٌ تربطهم علاقاتُ الأخوّةِ فيما بينهم على اعتبارِهم من خريجي كلّيّة العلوم السياسيّة. و قد شُكِّلَتْ عُصْبَةُ الملاكين بهذا المعنى تحتَ قُبَّةِ "حزب الطّريق القويم".

لقد أصبحَ الكثيرُ من أعضاء الأمن نوّاباً لأوّل مرّة في تاريخ الجمهوريّة التركيّة. وهذا الأمرُ هوالنتيجة الطّبيعيّة لتكامُلِ الدّولة مع جهاز الشّرطة. وهكذا تشكَّلَت الدولةُ الشّرطيّة في الجمهوريّة التركيّة. فماذا يوجد بعد خطوةٍ واحدة؟ إنَّهُ وجود الحكومة. وهي الحكومةُ المضادّة. مع إلحاقِ رئيس الجمهوريّة بها أيضاً.

اختِيرَ "سليمان ديمريل" رئيساً عاماً "لحزب العدالة" بشكلٍ مفاجئ في نهاية العام ١٩٤٦ بدلاً من الجنرال المسكين "راغب كوموش بالا" الذي طُرِدَ من الجيش لأنّهَ عارضَ الانقلابيّين بعدَ انقلاب ٢٧ أيار من العام ١٩٦٠ وعُيِّنَ رئيساً عامّاً "لحزبِ العدالة" لهذا السَّبب.

كانَ "ديميريل" مندوباً لشركةِ "Morrison". وكانَ معروفاً أنَّهُ ماسونيّ. وأصبحَ رئيساً عاماً "لحزب العدالة". وتركَ البلاد للانقلابيّين العسكريّين مرّتين. وهو الآن رئيسٌ للجمهوريّةِ. وفي نهايةِ العام ١٩٩٥، هدَّدَت "تانسو تشيلار" قائلةً: "توجدُ الكثير منَ الملفّات بحوزتي. وسأقومُ بالإعلانِ عنها عندما أريد"، وذلكَ من أجلِ منعِ احتمال قيام "ديميريل" بالوقوفِ عائقاً أمام تشكيلِ حكومةِ الأقليّة. فأعطى "ديميريل" الضَّوء الأخضر لحكومةِ الأقلّيّة على الفور. ولم يكن بالإمكان إحياءِ حكومة "الكونتر غاريللا" وفرضِ واقعها مئة بالمئة، عندما لم تتمكّن حكومة الأقليّة من الحصول على الثّقة. ثمَّ شُكِّلَتِ الحكومة مع "دانيز بايكال" الذي تعطَّشَ لمنصبِ نائب رئيس الوزراء. وطُرِدَ من "حزب الطّريق القويم" جميعُ "الدّيمراليّين" الذينَ لم يمنحوا الثّقةِ لهذه الحكومة. وموجزُ هذا الحديث الطّويل هو أنَّ "سليمان ديمريل" رئيساً للجمهوريّة الآن. لكنَّهُ في وضعٍ خجول، لأنَّهُ توجدُ بيدِ "تانسو تشيلار" ملفّات يمكن أن تجلبَ الكثيرَ من المصائب على رأسِ "ديمريل". وقد يكون الأمريكيّون ووكالة الاستخبارات المركزية CIA أعطوها تلكَ الملفّات. وربَّما عن طريقِ وحدةِ حماية "تانسوو تشيلار" من عناصر الشّرطة والأمن، أي عناصر "محمد" أو "خيري"... وبالنّتيجة ، فإنَّ "سليمان ديمريل" مُحاصَر، والكرة في ملعبِ "تانسوو تشيلار".

أما الشيء الذي أرادت "تانسوو تشيلار" أن تَفْعَلَهُ، فهو إثبات ماهيةِ القناع الذي يعملُ "ديمريل" على تغطيةِ وجه تركيا بهِ ، وفَضح أمرهِ .

وبما أنَّ الشّراكة بين "حزب الطّريق القويم" و"حزب الحركة القوميّة" لم تتحقَق قبلَ الانتخابات، فينبغي عدم الاعتقاد هنا أنَّ هذه الشّراكة لن تحدثَ مرّة أخرى. لأنَّ احتمالاً كهذا يمكن أن يكونَ وارداً في كلِّ وقت. وبصيغةٍ أخرى، وبعدَ أيِّ انتخابات مُبكِّرة. أما من حيثُ التّطبيق، فهناك بعض الإمكانيّات والفرص التي أمَّنها "حزب الطّريق القويم" تحتِ سقفِ حكومةٍ سيكونُ شريكاً بها بفضلِ ثِقَلِ وتأثيرِ "حزب الحركة القوميّة" ولو كانَ يفتقرُ إلى وجودِ نوّابٍ لهُ. كما أظهرَ بعضُ قادةِ ونوّاب ووزراء "حزب الطّريق القويم" الاهتمام اللازم بأعضاءِ "حزب الحركة القوميّة". ولهذا فإنَّ "حزب الحركة القوميّة" من خلالِ شراكتهِ مع "حزب الطّريق القويم"، والأحزاب السياسيّة التي تمثّلُ العنصريّة المدنيّة "كحزبِ الاتّحاد الكبير" الذي خاضَ الانتخابات معهُ كما هو الحال لدى "حزب الوطن الأم" ورفعَ عددَ نوّابهِ إلى ثمانيةِ نوّاب بفضلِ ذلك، سيستمرّون بشهرِ العسل مع حكومتهم ودولتهم. وقد شعرَ وشاهدَ وعرفَ كلُّ شخص أنَّ شعر العسلَ هذا قد تعمَّقَ واكتسبَ أبعاداً جديدةً عندما اصبحت "تانسو تشيلار" رئيسةً للوزراء. وتشكيلُ "الفرق الخاصّة" هو أوضحُ مثالٍ على هذا الموضوع. فالعنصريّةُ التّابعةُ من مصدرين اثنين منذُ الأربعينيّات ومُتَنازِعِينَ بعضهما مع بعضٍ، ستتوحدُّ في مكانٍ واحدٍ بهذا الشَّكل أو ذاك في أيّامنا هذه، وهو حكومة دولة الجمهوريّة التركيّة تحت سقفِ "حزب الطّريق القويم" و /أو "حزب الطّريق القويم".

أريدُ هنا أنْ أطرحَ السّؤال التّالي: لماذا تفعلُ "تانسو تشيلار" ذلك؟ سيأتي الرَّد مكرراً بالشّكل الذي اعتدناه عند النَّظر إلى ما تفعلهُ: "من أجلِ إنقاذ تركيا من السّقوط في الهاوية ومن أجلِ ضمانِ مستقبل تركيا ومواطنيها". علماً أنَّ كلَّ شخصٍ يعلمُ أنهُ لم يستغلّ أيُّ رئيس وزراء منصبَهُ من أجلِ مصالحِهِ الشَّخصيّة بقَدَرِ ما فعلت هذه السّيدة. وكلُّ شخصٍ يعلمُ ما أكتبهُ هنا. وبالنّتيجة، فإنَّ ما أفعَلهُ ليسَ إفشاءً لأسرارٍ مهمة جداً. بل كتابةُ ما هو معلوم ولفتُ اهتمام وانتباه القُرَّاء إليه. ويعلمُ كلَّ شخصٍ بفسادِ "تانسو تشيلار" وزوجها وأولادها. ونعلمُ أنها لم تترك أيَّ بصمةٍ أو أثرٍ في تاريخ السّياسة التركيّة منذُ أن أصبحت رئيسةً للوزراء.

وهناكَ احتمالٌ كبير بأنها ستُوصَفُ بأنها رئيسة الوزراء الأكثر خداعاً في تاريخ السّياسة التركيّة. وهي تُوصَفُ بهذا الوصف منذ الآن فعلياً.

ومهما قالت عنها وسائل الإعلام التركيّة المخادعة، فقد أصبحَ رصيدُ رئيسةِ الوزراء خالياً في وسائلِ الإعلام الخارجيّة.

"تانسو تشيلار" معروفة جيداً، لكن "حزب الحركة القوميّة" و"توركش" ليسا معروفينَ بهذا القدر. وأريدُ هنا تقديمها والتّعريف بهما بِسطرين اثنين: لقد آمنَ أبناء الأناضول الأنقياء البسطاء وأصحابُ النّوايا الحَسَنَة بكلّ ما قالَهُ "حزب الحركة القوميّة" و"توركش" من عباراتٍ مؤنّقة ومفخَّمة مثل" عظمة الأمّة التركيّة" و"توحُّد الوطن والشّعب" و"معاداة جميع الأجانب"، وكلّ ما يخطرُ ببالكم من شروح وتفاصيل وأساطيرَ ووعودٍ كاذبة وعباراتٍ متطرّفة. علماً أنهم قاموا بإخفاء الحقائق. وأحد الأسباب

الرّئيسيّة التي جعلت هذا النّوع من الأحزاب الفاشيّة مؤيداً لسُلطةِ الحزب الواحد والنّظام القمعيّ هو: السّريّة المفرطة من أجلِ إخفاء الحوادث.

جمهوريّةُ الكولا

الحقيقة هنا: هي أنَّ "حزب الحركة القوميّة" هو حزبٌ مؤيدٌ للولايات المتحدة. ومرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً بالمؤثرات الخارجيّة. وعلى علاقةٍ مع عرّابيّ المافيا في أذربيجان الذين قِيلَ عنهم إنَّهم أتراك. وقد انعكسَ على الصّحافة موضوع "روجر تامراز" الذي قدّموهُ على أنَّهُ سيقومُ بتنفيذ مشروع خط أنبوب "باكو - جيهان"، وتبيَّنَ أنَّهُ محتالٌ دوليّ. (من مقال "حكمت تشيشك" تحت عنوان "محبّةُ الكوكا كولا لدى حزب الحركة القوميّة" الصّادر في صحيفةِ "سِياه بَيَاظ" تاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٩٥). من ناحيةٍ أخرى، فإنَّ عائلة "هاس" وهيَ من الأسماء البارزة في تنظيم "حزب الحركة القوميّة" في ولاية "إسطنبول"، هي العائلة الموزِّعة للكوكاكولا في تركيا. لكنَّ العلاقةَ ليستْ بهذا الحجم: فكانَ الرَّجلُ الذي أحضرَ الكوكا كولا إلى تركيا هو "بهجت تركمان" والدُ الملّاك "إلتر تركمان" خرّيج كلّيّة العلوم السياسيّة الذي نُقِلَ إلى وزارة الخارجية بعدَ الانقلاب العسكريّ في ١٢ أيلول منَ العام١٩٨٠. وكانَ "بهجت تركمان" أحد الرؤساء الأوائل "لجهاز خدمة الأمن القوميّ" خلال السَّنوات التي كانَ فيها "جهاز خدمة الأمن القومي" هو الاسم الذي أُطْلِقَ على "جهاز الاستخبارات القوميّ" أي خلال سنوات الثّلاثينيّات والأربعينيّات. ويعني ذلك لأنَّهُ كانَ رجلاً استخباراتيّاً! ومنَ المفيد التّذكير أنَّ "توركش" خلال تلكَ السّنوات، مارسَ نشاطاتٍ عنصريّةً سريّةً ونشاطاتٍ على مستوى الضّباط. كما كانَ

"إلتر توركمان" في تلكَ السَّنوات طالباً في كلّيّة العلوم السياسيّة. ومَنْ يَعلَمْ أنَّ والدَهُ كانَ معنيّاً بوضعِ الخطط المتعلقةِ بأصدقائهِ وبأعضاءِ الهيئةِ التّدريسيّة، أي مكتب للنخبة السياسيّة، وهو كلّيّة العلوم السياسيّة حالياً. وهي الكلّيّة التي تخرَّجَ منها أتباعُ "محمد آغار" وأتباعُ "خيري كوزاكجي أوغلو". وقد خصصت شركة "كوكا كولا" حصَّة بنسبة ١٥% من دخلها في تركيا لعائلةِ "تركمان" التي فتحت لها الباب التّركيّ على مصراعيه، أي لعائلةِ وأولادِ أبٍ استخباراتيٍّ سابق وموظّفٍ في وزارة الخارجيّة في تلكَ السَّنوات. وأصبحت العائلة من أثرى الأثرياء في تلكَ الفترة على الإطلاق.

وأصبحَ ابنُ الوالدِ العاشقِ للولاياتِ المتحدة، عاشِقاً للولاياتِ المتحدةِ أيضاً علاوةً على ذلك، فقد دافعَ "إلتر تركمان" في خارجيّة الجمهوريّة التركيّة عن المصالح الأمريكيّة بشكلٍ جيّد. وعندما "إلتر تركمان" سفيراً للجمهوريّة التركيّة في موسكو، اتَّهَمَهُ الزّعيم السوفييتي "بودغورني" أنَّهُ "عميلٌ أمريكيّ" أمام الجميع خلال لقاءٍ رسميّ. ووجدَ "إلتر تركمان" راحةً أكبر في سفارةِ الجمهوريّة التركيّة في واشنطن التي عُيِّنَ فيها بعدَ موسكو. وقد عَلِمْنَا من الصِّحافة الآن بعضويته في "حزب الحركة القوميّة". علاوةً على ذلك فقد كانَ مُرشحاً نيابيّاً عن "حزب الحركة القوميّة" في انتخابات٢٤ تشرين الأوّل منَ العام١٩٩٥. لكن لم يتم اختياره.

وما يلفتُ الانتباه هو التّشابهُ في الكنية بين عائلة "تركمان" وعائلة "ألب أصلان توركش" ذات الأصول القبرصيّة كما يلي: "تورك - مان" و"تورك - إش" ومنَ المعلوم أنَّ "توركش" استمرَّ من ذي قبل بعلاقاتهِ الرّسميّة وغير الرّسميّةِ مع الولايات المتّحدة. وهو الشّخص الذي كَشَفَ

عن تبعيَّتِهِ لحلفِ النّاتو خلال تصريحِهِ الأوّل الذي تَلاهُ عبرَ الإذاعة باسم الانقلابيّين قبلَ انقلابِ ٢٧ أيار من العام ١٩٦٠ وعقبَ الانقلابِ مباشرةً. وانعكست على الصِّحافة التركيّة عدّة مرّات علاقتُهُ مع المسؤولين الأمريكيين وعُملاء وكالةِ الاستخبارات المركزيّة CIA في "نيودلهي" التي عُيِّنَ فيها ملحقاً عسكريّاً بعد إبعادهِ من كادرِ الانقلابيّين مع أربعةَ عشر شخصاً آخرين.

وينبغي لنا أن نعرفَ علاقة "توركش" وحزبه مع إحدى شركات "الهوليدينغ" الدّوليّة ذات الأصول الأمريكيّة،لأنَّ هذا النّوع من الشّركات في أيّامنا هذه حرَّضت على الانقلاب على حكوماتها بالتّعاون مع عملائها بالذّات.

الجيش والشّرطة وغَيْرَةُ بعضهما من بعضٍ

منَ المعلوم أنَّ جهاز الأمن اكتسبَ أهميَّةً تدريجيّةً خلال السّنوات العشرينَ الأخيرة، وكانت أعدادُ الشّرطة تُرْفَع باستمرار. فقد انخفضت أعدادهم في العام ١٩٨٥ نحو ألف شرطيّ. وكانت ميزانيّة المديريّة العامّة للأمن تحتلُ المرتبةَ الخامسة في الميزانيّة العامّة.

وأُحْضِرَت العربات والسّيارات الحديثة والمتطوّرة جدّاً إلى جهاز الشّرطة. وقامت جمهوريّة ألمانيا الاتحادية بإهدائهم بعض السّيارات. كما باعت بعض السّيارات للتّجارة من ناحية، وفي سبيلِ الصّداقةِ من ناحيةٍ أخرى. كما لم تتوانَ الولايات المتحدة عن تقديم المساعدات أيضاً. وأُعْطِيَتْ الكثير من الصّلاحيات الجديدة إلى جهاز الشّرطة من خلال القوانين الجديدة. لكنَّ جهاز الشّرطة استخفَّ كثيراً بتلكَ القوانين. وأُنْشِئَتْ المساكن والمحافل والأسواق الخاصة بعناصرِ الشّرطة. وحصلَ عناصر الشّرطة على إمكانيّاتٍ وتسهيلاتٍ كعناصر الجيش، بل أكثرَ منهم في بعض الحالات.

وأُسِّسَتْ "جمعيّة تعزيز جهاز الشّرطة التّركيّ". وجُمِعَتِ المساعدات، ورُفِعَتْ أعداد عناصر الشّرطة مجدّداً. ففي الوقت الذي بلغت فيهِ أعداد عناصر الشّرطة نحو ٧٥ ألف شرطيّ في العام١٩٨٥، فقد ضمّت ولاية "إِسطنبول" وحدها في هذهِ الأيّام ثلاثينَ ألف شرطيّ. وأصبحت أعداد عناصر الشّرطة في عموم البلاد أكثر من مئتي ألف شرطيّ. وأصبحت المؤسسةُ الشّرطيّة تحوزُ أعداداً أكثر من الموظَّفين داخلَ الدّولة.

وباتتِ الشّرطة التركيّة دولةً بحدِّ ذاتها بسبب ممارساتها العجيبة التي لا تشبهها ممارساتٌ أخرى في أيِّ مكانٍ آخر، ابتداء من ملاحقةِ النّاس واعتقالهم وتعذيبهم، وانتهاءً بقتلهم في أواسطِ الشّوارع.

ومقابل جهاز الشّرطة مباشرةً هناكَ القوات المسلّحة التركيّة التي تابعت تلكَ التّطورات بغيرةٍ وحسدٍ شديدَين. وبعد انقلاب عام ١٩٦٠ وجدَ الجيشُ نفسَهُ يوشكِ أن يخسرَ مكانَتَهُ المميَّزة التي يتمتّعُ بها اليوم، وهو المؤسسة المُراد منها التّكامل داخل النّظام من أجلِ عدم وقوعِ الانقلابات مجدّداً التي يمكن أن تقود إلى اتجاهاتٍ غير متوقَّعة وغير مرغوبٍ بها. فأعدادُ الضّباط وصفّ الضّباط الذين يمتهنونَ هذا العمل داخلَ الجيش لا يمكن أن تصلَ إلى مئتي ألف عنصر. أي مقابلَ عناصر الشّرطة.

والحكومات المدنيّة المختلفة التي اتّبعَت النموذج الأمريكي ومقترحات الأمريكيّين وشدّدت على هذا النّهج منذُ العام ١٩٦٠، جعلت جهاز الشّرطة في وضعٍ أكثر تميُّزاً للاعتمادِ على الشّرطة مقابل الجيش. وبشكلٍ مُفرطٍ وَحَذِرٍ للغاية مقابل الجيش. لأنَّهُ من المعلوم أنَّ الجيش يغارُ من الشّرطة من ذي قبل. وكيف ننسى موضوع إلغاء جهاز الشّرطة لكونهِ تحتَ

إمْرَةِ "الحزب الدّيمقراطيّ" ولا سيّما بعد انقلاب ٢٧ أيار منَ العام ١٩٦٣، ومع الوقت دُمِجَ الجيش ومؤسسة المساعدات العسكريّةِ والمحافل الماسونيّة مع النّظام الرأسمالي التركيّ المخادع باستخدام الكثير من الأساليبِ المتشابهة. ولم تَعُدْ هناكَ ثِقَةٌ بالجيشِ. وكانَ يوجدُ ماسونيّون أيضاً على أعلى المستوياتِ في جهاز الشّرطة. وهم موجودونَ حالياً. وخيرُ مثالٍ على ذلك "بهجت تركمان" وهو ماسونيٌّ شهير في الوقت نفسه عندما كانَ رئيساً لجهاز خدمة الأمن القوميّ".

فالماسونيّة التركيّة تخضعُ للماسونيّة الأمريكيّة. والمحافلُ الماسونيّة هي قنواتٌ من أجل التّبعيّة للولايات المتّحدة. طالبَ جهاز الشّرطة منذ عدّة سنوات بضمِّ المناطق الرّيفيّة الواقعةِ ضمن صلاحيات جهاز الدّرك إلى صلاحيّاته الخاصّة. وطُرِحَ على جدولِ الأعمال موضوع تشكيل "شرطة الرّيف" من أجل أمن المنشآت السّياحيّة الموجودةِ في هذا النّوعِ منَ الضّواحي بشكلٍ خاص . وهذه التّطورات أدّت إلى نوعٍ منَ "القلق" داخلَ الجيش على اعتبار أنَّ أعداداً كثيرة من أعضاء الأمن نوّابٌ من "حزب الطّريق القويم" ونُقِلَ بعض الجنرالات القُدامى من أجل الانتخابات كيلا تأخُذَ حالة الاضطراب داخلَ الجيش أبعاداً غيرَ مرغوب بها. لكنَّ اكتسابَ جهاز الشّرطة للأهميّة والثّقَل داخل جهاز الدّولة، رشَّحَ لازدياد حالةِ الضّغط بين عناصر الجيش و الشّرطة. كما أنَّ رفع أعداد عناصر الشّرطة من ناحيةٍ أخرى، كانَ من الممكنِ أن يؤدّي إلى محاولةِ جهاز الشّرطة لتنفيذِ انقلاب في المرحلةِ المتوسّطة، مثلما لُوحِظَ في بعضِ دول أمريكا اللاتينيّة، لأنَّهُ كلّما ازدادت أيضاً مصالحهم التي تتطلّبُ حمايتها. وقد لجؤوا إلى كلِّ الطّرق والأساليب لحماية تلكَ المصالح. وباتَ الرجالُ المسلّحونَ في الكثير من

فئات المجتمع يضعونَ القوانين، نتيجة انتشار الرّشاوي والعاداتِ المشابهةِ لها على نطاقٍ واسعٍ جداً. يعني ذلك أنَّ مستقبلَ الدّولة بالذّات دخلَ مرحلة الخطر. والأرجنتين منَ الأمثلةِ التي شاهدناها في هذه الأيّام (فقد حاولَ عناصر الشّرطة تنفيذ انقلاب في السّنواتِ الماضية). وهذه هي النّقطة التي تمَّ الوصول إليها في البرازيل أيضاً وفي هذا السّياق) وصلت الدّولة إلى مرحلةٍ لم تَعُدْ تستطيعُ فيها التأثير في شُرطتِها. فالشّرطةُ استولتْ على الدّولة. وتجسَّدَ بذلك مبدأ "الدّولة الشّرطيّة". ولم تستطع "تانسو تشيلار" وجميع السّياسيّين الذين تسبّبوا بهذا الوضع من التّنصُّلِ مِنَ المسؤولية عن ذلك. لكن ستلاحظونَ أنَّ الجيش بالذّات تأَهَّبَ لتصفية حساباتِهِ مع السّياسيّين الذينَ طرحوا خطّتهم الأولى داخلَ الشّرطة والدّولة الشّرطيّة. وكادَ هذا الوضع عندها أن يتسبَّب بانقلابٍ عسكريّ.

الدّولة و"عَالَمُ الصِّحافة"

اهتمَّتْ دولةُ الجمهوريّة التركيّة بالصِّحافة عن كثب. وبذلت جهوداً حثيثةً وخاصّة لوضع الصِّحافة تحت مراقبتها ووصايتها. علاوةً على ذلك، فقد كان هناكَ تداخلٌ بين الدّولةِ وعالمِ الصِّحافة" وبينَ السِّياسةِ والصّحافة منذُ تأسيسِ الجمهوريّة التركيّة. وينبغي لنا هنا أن نضربَ بعض الأمثلة: فقد كانَ هناك ثلاثةُ أسماءٍ بارزة تركت بصماتها في "عالمِ الصِّحافة" في بداية النّصف الثّاني من الأربعينيّات وهم "تشاتين ألطان" و"جنيد أرجايوراك" و"بولانت أجاويد" وحتى هذه النّماذج الثّلاثة اكتفت بإثبات مدى تفاعل وتأثر الدّولة والسّياسة والصّحافة بعضهم ببعض. اخْتِيرَ "تشاتين ألطان" نائباً مستقلاً عن قائمةِ "حزب العمّال التّركي" بعدَ أن عَمِلَ محرراً في صحيفةِ "أكشام"، و استمرَّ مدَّةً في مهامهِ. ثمَّ عادَ صحفياً الآن. وكلُّ شخصٍ يعلَمُ

بوجود "بولانت أجاويد"، أمَّا "جنيد أرجايوراك" فقد عمل مستشاراً صحفياً لِـ "سليمان ديمريل". وعندما نقرأُ مذكّراتِهِ المؤلفةِ من ستّةِ مجلّدات التي ذَكَرتُ اسمها من قبل، سنلاحظُ أنَّ علاقَتَهُ وقُرْبَهُ من "سليمان ديمريل" يعودُ إلى بدايةِ السّتينيّات. وقد كشَفَتْ كتبُ ومؤلّفات "أرجايوراك" كيف كوَّنَ "ديميريل" الرَّأي العام عن طريق الصّحفيّ المذكور وصحيفته "حريّات". حتى إنَّ "أرجايوراك" اتُّهِمَ في تلكَ الأثناء أنَّهُ عميلٌ لجازات الاستخبارات القوميّ التركيّ ووكالة الاستخبارات المركزيّة الأمريكيّة. ومن المستحيل إثبات هذا الأمر بشكلٍ قطعيّ في أيّامنا هذه. لكنّها إشاعةٌ قائمة. على أيّ حال، لم يتطلّب الأمر حصول المذكور على أقوالٍ من تلكَ المنظمات. لكن ربّما يكون قد خَدَمَهُم بمواده الصّحفيّة. وسيكشف التّاريخ هذا الأمر قطعيّاً. وهناك المزيد من الأمثلةِ الجيّدة على موضوعِ توافقِ وانسجام العَوَالِمِ الشّرطيّةِ مع الصّحافة. وذلك عند النظر إلى ناحيةِ المديريّةِ العامّة للصّحافة والنّشر على وجهِ الخصوص. وأجدُ أنَّهُ من المفيدِ من هذه الزّاوية عدم التَّطرُّق للتفاصيل في المراحل الزّمنيّة التي تلت دخول "أرجايوراك" إلى المديريّة العامّة للصّحافة والنّشر بمساعدةِ خالهِ في نهاية الخمسينيّات تقريباً إذا لم أكن مُخطِئاً. وبعدها أصبحَ مُلحقاً دبلوماسيّاً في "بون" في٢٧ أيار منَ العام ١٩٦٠.

أمَّا "حليم أليوت" الذي ترأَّسَ المديريّة العامّة للصّحافة والنّشر حتى انتخابات العام ١٩٥٤، فقد كانَ شخصاً مثيراً للاهتمام والبحثِ في تفاصيلِ حياتهِ. وتطرَّقَ "جنيد أرجايوراك" إليهِ باختصار في المجلَّد الثّاني من مُؤَلَّفهِ (ص٢٦٥-٢٦٦). لكنَّ تفاصيل ما شَرَحَهُ لم تُفْهَمْ كثيراً. وقد عَمِلَ "حليم أليوت" في وزارةِ الدّاخليّة من قبل إذا لم أكنْ مُخطِئاً.

وبالنسبةِ لنموذجِ "يونس نادي" في المراحل الماضية، فهو نموذجٌ يتمتَّعُ بِمزيَّةٍ جديرةٍ بالدّراسةِ والبحث. فهو مؤسّسُ "الحزب الشّيوعي التّركي" الرسميّ في العام ١٩٢٠ (هل كانَ تركياً بالفعل؟). وأصدرَ صحيفة "جمهوريّات" في العام ١٩٢٤. وهو مدافعٌ عن ألمانيا النّازيّة في نهايةِ الثلاثينيّات حتى وفاته في العام ١٩٤٥.

تبنّت صحيفتا "جمهوريّات" الصّادرة في إِسطنبول و"أولوص" الصّادرة في أنقرة (التي كان اسمها من قبل "حاكميتيّ مليي") مهمَّةَ الصَّحيفتين النّاطقتين باسمِ الدّولة، وهما صحيفتا "حزب الحكومة": أي الحزب الواحد وهوَ "حزب الشّعب الجمهوريّ". وأعلنت الحكومة أنَّها ستمارسُ أفضلَ سياسة لها من خلالِ وضعِ جميع الصُّحف تحت إمْرَتِها وإخْضَاعِها لها باستمرار.أمَّا المُعَارَضَة فكانت مضطرَّةً للتّعامُلِ مع الصِّحافة لإثباتِ وجودِها، لأنَّهُ لا سبيلَ آخر لذلك. ولهذه الأسباب مجتمعةً، تحوَّل عَالَمُ الصِّحافة إلى أجواءٍ للنزاعات السياسيّة. وتمَّت ممارسة النّضال السّياسي في أجواءِ الصّحافة. وأرادت الحكومة السّيطرة على الصِّحافة والنّشر، من خلالِ السَّيطرةِ على الإذاعات أولاً، ومن ثمَّ السَّيطرة على جميع عربات النَّقل والاتصال والإذاعات ومحطّات التَّلفزة. ولا سيَّما في الثّمانينيّات وهي المرحلة التي تضاعفَ فيها كثيراً تأثير وسائل الصّحافة والنّشر. ومارست الدّولة عنفاً جنونيّاً وعجيباً ضدَّ الصُّحف والصحفيّين الذينَ رفضوا وصايَتَها أو خرجوا عن سيطرتها. وحلت عمليّاتُ الاختطاف والضّرب والتّفجير والمجازر في نهاية السّتينيّات والسّبعينيّات مكانَ السّجنِ والعقوبات الماليّة في الخمسينيّات. فالكوابيسُ التي ألقَت بِظِلالها على مرحلةِ الأتراك الشّباب بعدَ العام ١٩٠٨، عادت لِتَستَقرَّ من جديد. وأعدادُ

الصحفيّين المقتولين من "علي إحسان أوغوز" وحتى اليوم، هي واحدةٌ من الحالات التي يندى لها جبين الإنسانيّة في تاريخ الجمهوريّة التركيّة. أي من ٢٢ تشرين الثاني من العام ١٩٧٨ حتى اليوم. ولا سيّما حادثةُ تفجير صحيفة "أوزغور أولكا" في وسطِ ولايةِ "إسطنبول" في ٤ كانون الأوّل من العام ١٩٩٤...

والنّقطة المهمّة هنا: هي عدمُ معرفةِ ماهيةِ التّقصّي والتّحقيقات التي أُجْرِيَتْ بعد حوادث التّفجير وعمليّات قتل الصحفيّين: فبعد حادثةِ قتلِ الصّحفيّ "متين كوك تَبَا" في ٨ كانون الأوّل منَ العام ١٩٩٦، انعكستْ على الصِّحافة أسماء عناصر الشّرطة الذين قتلوا الصّحفيّ بعد اعتقالهِ والاعتداءِ عليهِ بالضّرب. ومعاقَبَةُ ذاكَ النَّوع من البشرِ الذين لا يليقُ بهم سوى اسم "البرابرة"، هو الحدُّ الأدنى من شروطِ الدّيمقراطيّة. ومن ناحيةٍ أخرى، ينبغي الكشف عن جميعِ الجُناة والقَتَلَة وفضحهم. فهؤلاء معروفون تماماً لكونهم موجودين داخل جهاز الشّرطة و/أو موجودينَ داخل التكتّلات في مؤسساتِ الدّولة الشّبيهة بها، لأنَّ الدّولةَ تعرفُ مَنْ هُمْ هؤلاء القَتَلة مهما قِيلَ. والدّولةُ مضطرَّةٌ هنا للكشفِ عن الذينَ حرّضُوا على القتل، فينبغي الكشف عن جميع القَتَلَة. أو سيكشفُ التّاريخُ عن القتلَة ومُحرِّضيهم حين يأتي اليوم المناسب لذلك.


الهيئة العامة
السورية للكتاب

فهرس

الصفحة

الصفحة

الصفحة



الهيئة العامة
السورية للكتاب

شيخموس كوزال (١٩٤٧-...)

- كاتب وباحث تركي وصحفي؛
- حاصل على درجة الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة باريس؛
- من أعماله المؤلفة:
  - اليمين المتطرف والعنصرية في فرنسا، ١٩٩٥؛
  - حركات العمال في تركيا (١٩٨٠-١٩٨٤)، ١٩٩٦
  - هناك قتلى في قفص الاتهام، ٢٠٠٤؛





الهيئة العامة السورية للكتاب

وسام سلامة

- مترجم سوري؛
- من أعماله المترجمة:

• جنون العسل، قيد النشر.


الهيئة العامة
السورية للكتاب



الهيئة العامة السورية للكتاب



الهيئة العامة السورية للكتاب